جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور الصناديق السيادية في امتصاص الآثار السلبية للصدمات النفطية على الموازنة العامة: دراسة تحليلية اقتصادية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2020)

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية ونقود

من إعداد الطالب:

ماجن محمد محفوظ

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د/ خليل عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة:

1. سعودي محمد	أستـــاذ	جامعة المدية	رئيساً
2.خليل عبد القادر	أستـــاذ	جامعة المدية	مقرراً
3.حبيش علي	أستـــاذ	جامعة البويرة	ممتحناً
4.بلهادي محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	ممتحناً
5.مداني لخضر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	ممتحناً
6.محاجبية نصيرة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة البليدة 2	ممتحناً

السنة الجامعية: 2022/ 2023

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور الصناديق السيادية في امتصاص الآثار السلبية للصدمات النفطية على الموازنة العامة: دراسة تحليلية اقتصادية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2020)

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية ونقود

من إعداد الطالب:

ماجن محمد محفوظ

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د/ خليل عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة:

1. سعودي محمد	أستـــاذ	جامعة المدية	رئيساً
2.خليل عبد القادر	أستـــاذ	جامعة المدية	مقرراً
3.حبيش علي	أستـــاذ	جامعة البويرة	ممتحناً
4.بلهادي محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	ممتحناً
5.مداني لخضر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	ممتحناً
6.محاجبية نصيرة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة البليدة 2	ممتحناً

السنة الجامعية: 2022/ 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

« وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»

الآية 105 من سورة التوبة

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور خليل عبد القادر على قبوله الإشراف لإنجاز هذه الأطروحة، وعلى سعة صدره، وحكمة توجيهاته وملاحظاته التي كانت نوراً تسير على ضوئه خطوات البحث.

كما أُقدم شكري لكافة أساتذتي الذين بفضلهم وصلت لهذه المرحلة، من الطور الابتدائي إلى الجامعي، دون أن انسى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير لجامعة المدية، وجميع الموظفين بها.

كما نشكر على الخصوص السادة الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الأطروحة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل الأشخاص الذين وفروا لنا جميع التسهيلات، ومختلف التوضيحات والمعلومات المقدمة من طرفهم لإنجاز هذا البحث.

وبالمناسبة نشكر كل من علمنا حرفا أو رمزا أو حكمة منذ نشأتنا إلى اليوم.

إهداء

إلى أمي وأبي -حفظهما الله-

إلى زوجتي الحبيبة

إلى بناتي حنين وألين

إلى إخوتي وأخواتي وجميع أفراد العائلة

إلى كل الأصدقاء والزملاء

إلى كل طالب علم ومحب للمعرفة

محمد محفوظ

مُستخلص

مستخلص

في ظل تميز سوق النفط بعدم الاستقرار، وما سببه في حدوث العديد من الصدمات النفطية الإيجابية منها أو السلبية، والتي بدورها أثرت على اقتصاديات الدول، وخاصة النفطية منها، والتي تعتمد على إيرادات النفط بشكل أساسي في تمويل موازناتها، مما يجعلها عرضة لأخطار تقلبات اسعار النفط، وبهدف التقليل من تأثير الصدمات النفطية على موازناتها، قامت العديد من الدول خاصة الدول المصدرة للنفط بإنشاء صناديق سيادية، حيث تعمل هذه الصناديق على امتصاص الفوائض المالية المتأتية من ارتفاع أسعار النفط، وإعادة استثمارها في الأسواق بهدف تعظيمها والمحافظة عليها.

تنبع **أهمية** هذه الدراسة باعتبارها أحد المواضيع الحديثة نسبيا، والتي تلقى اهتماما كبيرا من قبل الباحثين، لأنها تسلط الضوء على دور الصناديق السيادية في الحد من الأثار السلبية للصدمات النفطية على الموازنة العامة لأجل ذلك اخترنا دراسة حالة الجزائر باعتبارها دولة ريعية تعتمد على النفط في اعداد موازناتها بالإضافة لامتلاكها صندوق سيادي.

هدفت دراستنا لإبراز دور الصناديق السيادية في الحد من الأثار السلبية للصدمات النفطية على الموازنة العامة، حيث **اعتمدنا** على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرضنا لمفاهيم حول الموازنة العامة والصدمات النفطية، وكذا الصناديق السيادية، وتحليلنا لتجارب دول عربية رائدة في مجال ادارة الصناديق السيادية، محاولين استلهام الدروس منها، وكذا تحليلنا للموازنة العامة للجزائر وصندوق ضبط الموارد ومدى مساهمته في ضبط الموازنة العامة، وتجنيبها للأثار السلبية الصدمات النفطية.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الصناديق السيادية تقوم بدور فعال في الحد من الآثار السلبية للصدمات النفطية على الموازنة العامة، وذلك باستثمار فوائض الإيرادات النفطية المتأتية عند حدوث صدمات نفطية إيجابية، واستعمالها عند حدوث صدمات نفطية سلبية، شريطة حُسن إدارة وتسيير هذه الصناديق.

الكلمات المفتاحية: الصناديق السيادية، الصدمات النفطية، الموازنة العامة، الإيرادات العامة، النفقات العامة.

Abstract

Oil markets are characterized by instability; this caused many positive or negative oil shocks. Which in turn affected the economies of countries, especially the oil ones, Which depends on oil revenues to finance its budgets, Which makes them vulnerable to the risks of fluctuations in oil prices, and in order to reduce the impact of oil shocks on their budgets, many countries, especially oil-exporting countries, have create Sovereign Wealth Funds, as these funds work to absorb financial surpluses resulting from high oil prices, and reinvest them in the markets with the aim of maximizing and maintaining them.

The importance of this study stems from the fact that it is one of the relatively recent topics, which receives great attention from researchers, because it sheds light on the role of Sovereign Wealth Funds in reducing the negative effects of oil shocks on the public budget, for this reason, we chose to study the case of Algeria as a rentier country that relies on oil in preparing its budgets, in addition to having a sovereign fund.

Our study aimed to highlight the role of sovereign funds in reducing the negative effects of oil shocks on the public budget, as we relied on the analytical descriptive approach, By presenting concepts about the general budget and oil shocks, as well as sovereign funds, and our analysis of the experiences of leading Arab countries in the field of managing sovereign funds, trying Drawing lessons from them, as well as our analysis of the general budget of Algeria and revenue regulation fund, and its contribution to controlling the general budget, and sparing it from the negative effects of oil shocks

the study concluded that sovereign funds play an effective role in reducing the negative effects of oil shocks on the public budget, this is done by investing surplus oil revenues generated when positive oil shocks occur, and using them when negative oil shocks occur, provided that these funds are properly managed and managed.

Keywords : Sovereign Wealth Funds, oil shocks, public budget, public revenues, public spending.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الموضوع	
شكر وتقدير	I
إهداء	II
مستخلص	III
فهرس المحتويات	VI
فهرس الجداول	XI
فهرس الأشكال	XIV
مقدمة	أ-ع
الفصل الأول: الإطار النظري للصدمات النفطية والموازنة العامة	47-01
تمهيد	02
المبحث الأول: مدخل إلى الصدمات النفطية	03
المطلب الأول: الصدمات الاقتصادية وأنواعها	03
المطلب الثاني: مفهوم سعر النفط والعوامل المؤثرة فيه	14
المطلب الثالث: الصدمات النفطية وآثارها الاقتصادية	21
المبحث الثاني: تطور الصدمات النفطية خلال الفترة (1970-2020)	23
المطلب الأول: أهم الصدمات النفطية خلال الفترة (1970-1989)	24
المطلب الثاني: أهم الصدمات النفطية خلال الفترة (1990-2005)	27
المطلب الثالث: أهم الصدمات النفطية خلال الفترة (2006-2020)	30
المبحث الثالث: الإطار النظري للموازنة العامة، النفقات والإيرادات العامة	34
المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة ومبادئها	34
المطلب الثاني: مفهوم النفقات العامة وتقسيماتها	38

المطلب الثالث: مفهوم الإيرادات العامة ومصادرها المختلفة	42
خلاصة الفصل	47
الفصل الثاني: الصناديق السيادية وتداعيات الصدمات النفطية على الموازنة العامة: دراسة تجارب عينة مختارة من الدول	90-48
تمهيد	49
المبحث الأول: الإطار النظري للصناديق السيادية	50
المطلب الأول: نشأة وتعريف الصناديق السيادية	50
المطلب الثاني: أهداف ومميزات الصناديق السيادية	54
المطلب الثالث: تصنيفات الصناديق السيادية	57
المبحث الثاني: موقع الصناديق السيادية من الصدمات النفطية	60
المطلب الأول: مكانة الصناديق السيادية في النظام الاقتصادي العالمي	60
المطلب الثاني: دور الصناديق السيادية في التأثير الإيجابي على المتغيرات الاقتصادية للدول النفطية	64
المطلب الثالث: دور الصناديق السيادية في تخفيض تداعيات الصدمات النفطية	68
المبحث الثالث: الصناديق السيادية في المملكة العربية السعودية والإمارات كنماذج وتقييم دورهما	76
المطلب الأول: عرض تجربة المملكة العربية السعودية – صندوق الاستثمارات العامة–	76
المطلب الثاني: عرض تجربة الإمارات العربية المتحدة –صندوق مبادلة للتنمية بإمارة ابوظبي–	81
المطلب الثالث: تقييم دور الصندوقين في التأثير على اقتصاد بلدانهما	85
خلاصة الفصل	90

الفصل الثالث: عرض وتحليل تجارب عينة مختارة من الدول العربية للتخلص من التبعية للنفط والدروس المستفادة منها في الجزائر	150-91
تمهيد	92
المبحث الأول: استراتيجية المملكة العربية السعودية في التخلص من التبعية للنفط	93
المطلب الأول: تحليل الاقتصاد السعودي	93
المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية للتخلي عن التبعية للنفط	103
المطلب الثالث: تطلعات الاقتصاد السعودي خلال مرحلة بعد النفط من خلال استراتيجية (رؤية السعودية 2030)	107
المبحث الثاني: عرض وتحليل تجربة الإمارات العربية المتحدة للحد من الاعتماد على النفط	110
المطلب الأول: تحليل الاقتصاد الإماراتي	110
المطلب الثاني: سياسات التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة	118
المطلب الثالث: استراتيجيات الاقتصاد الإماراتي وفق الرؤية الشاملة للإمارات	124
المبحث الثالث: البدائل الاقتصادية للنفط في الجزائر والدروس المستفادة من التجارب السابقة	128
المطلب الأول: تحليل أداء الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية	128
المطلب الثاني: تنويع الاقتصاد الجزائري بين الإمكانيات المتاحة والجهود المبذولة	137
المطلب الثالث: الدروس المستفادة من تجربتي السعودية والإمارات لتنويع الاقتصاد الجزائري	141
خلاصة الفصل	148

الفصل الرابع: دراسة تحليلية اقتصادية لأثر الصدمات النفطية على الموازنة العامة في الجزائر ودور صندوق ضبط الموارد في ذلك خلال الفترة (1970-2020)	151-206
تمهيد	152
المبحث الأول: تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2020)	153
المطلب الأول: تشريع الموازنة العامة في الجزائر	153
المطلب الثاني: تبويب النفقات في الموازنة العامة في الجزائر	157
المطلب الثالث: تبويب الإيرادات في الموازنة العامة في الجزائر	164
المبحث الثاني: انعكاسات الصدمات النفطية على الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1970-2020)	169
المطلب الأول: انعكاسات الصدمات النفطية على الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (1970-2020)	169
المطلب الثاني: انعكاسات الصدمات النفطية على النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (1970-2020)	176
المطلب الثالث: انعكاسات الصدمات النفطية على رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1970-2020)	183
المبحث الثالث: دور صندوق ضبط الموارد في امتصاص الصدمات النفطية على الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1970-2020)	189
المطلب الأول: الإطار النظري لصندوق ضبط الموارد	189
المطلب الثاني: عرض دور صندوق ضبط الموارد في تصحيح الموازنة العامة للجزائر	193
المطلب الثالث: تقييم دور صندوق ضبط الموارد في التأثير على الموازنة العامة للجزائر	200
خلاصة الفصل	205
خاتمة	207
قائمة المراجع	217

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أسباب التغير في الطلب الكلي	8
2-1	أسباب التغير في العرض الكلي	12
3-1	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1970-1989)	24
4-1	العوائد النفطية لبعض الدول العربية خلال الفترة (1973-1975)	26
5-1	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-2005)	27
6-1	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2006-2020)	30
1-2	مميزات الصناديق السيادية عن بعض المؤسسات الحكومية	56
2-2	مقارنة بين أصول الصناديق السيادية وبعض المؤشرات الاقتصادية	66
3-2	مساهمة الصناديق السيادية في اعادة رسملة المؤسسات المالية	69
4-2	قيمة أصول الصناديق السيادية خلال الفترة (سبتمبر 2007 -جوان 2010)	70
5-2	تقديرات خسائر صناديق الثروة السيادية لدول الخليج خلال الفترة (ديسمبر 2007 - ديسمبر 2008)	71
6-2	مقارنة أصول صندوق "مبادلة" وبعض المؤشرات الاقتصادية لسنة 2020	87
7-2	النتائج المالية للصندوق السيادي مبادلة لسنوات 2010 ،2016 و2020	88
1-3	قيمة الصادرات والواردات السعودية خلال الفترة (2010-2020)	96
2-3	قيمة الإيرادات والنفقات العامة للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2020)	100
3-3	قيمة الصادرات والواردات الإماراتية خلال الفترة (2010-2017)	113
4-3	قيمة الإيرادات والنفقات العامة الإماراتية خلال الفترة (2010-2020)	115
5-3	الأهداف الاقتصادية للأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021	125
6-3	التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2010-2020)	131

7-3	مؤشرات المالية العامة للجزائر خلال الفترة (2010-2020)	134
8-3	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2013-2018)	142
9-3	تطور الموارد المالية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	143
1-4	الجدول (ب) توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية	160
2-4	جدول " ج " توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات	163
3-4	جدول "أ" الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2020	167
4-4	تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (1970-1995)	170
5-4	تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (1996-2020)	173
6-4	تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (1970-1995)	176
7-4	تطور النفقات العامة، نفقات التسيير ونفقات التجهيز للجزائر خلال الفترة (1996-2020)	180
8-4	تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1970-1995)	183
9-4	تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1996-2020)	186
10-4	تطور صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2020)	193
11-4	دور صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض وتمويل عجز الموازنة خلال الفترة (2000-2020)	196

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	صدمات الطلب الكلي الايجابية والسلبية	07
2-1	صدمات العرض الكلي الايجابية والسلبية	11
3-1	أهم الصدمات النفطية خلال الفترة (1970-2020)	23
4-1	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1970-1985)	24
5-1	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-2005)	28
6-1	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2006-2020)	31
7-1	مصادر الإيرادات العامة	43
1-2	عدد الصناديق السيادية وتوزيعها الجغرافي سنة 2020	52
2-2	تصنيف الصناديق السيادية حسب مصادر تمويلها سنة 2020	58
3-2	قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة للفترة (2015-2020)	79
1-3	تطور الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2020)	94
2-3	نسبة مساهمة القطاعات النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي السعودي خلال الفترة (2010-2020)	95
3-3	نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية من اجمالي الصادرات السعودية خلال الفترة (2010-2020)	99
4-3	نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة السعودية خلال الفترة (2010-	102

	2020)	
5-3	تطور الناتج المحلي الاجمالي الإماراتي خلال الفترة (2010-2020)	112
6-3	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي الاماراتي حسب القطاعات النفطية وغير النفطية خلال الفترة (2013-2020)	119
7-3	التوزيع النسبي للصادرات الإماراتية حسب القطاعات خلال الفترة (2013-2020)	120
8-3	نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة للإمارات خلال الفترة (2013-2020)	121
9-3	تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010-2020)	130
10-3	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2010-2020)	136
1-4	قيمة الإيرادات العامة والايرادات النفطية للجزائر خلال الفترة (1970-1995)	171
2-4	قيمة الإيرادات العامة والايرادات النفطية للجزائر خلال الفترة (1996-2020)	174
3-4	قيمة النفقات العامة، نفقات التجهيز ونفقات التسيير للجزائر خلال الفترة (1970-1995)	178
4-4	قيمة النفقات العامة، نفقات التجهيز ونفقات التسيير للجزائر خلال الفترة (1996-2020)	181
5-4	تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1970-1995)	185
6-4	تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1996-2020)	187

7-4	تطور رصيد صندوق ضبط الموارد قبل وبعد الاقتطاعات خلال الفترة (2000-2020)	194
8-4	نسبة مساهمات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2016)	197
9-4	تصنيف الصناديق السيادية حسب مؤشر لينابورغ ماديول خلال الربع الأول لسنة 2020	202

مقدمة

تمهيد

تُعدّ الطاقة عصب الحياة والمحرك الأساسي للاقتصاد، كونها تمثّل إحدى أكبر العوامل المحققة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، ونظرا للدور المتعاظم الذي تلعبه الطاقة في الاقتصاديات سواء المتقدمة أو النامية، فقد استقطب هذا الموضوع اهتمام العديد من المفكرين والدارسين على مستوى دول العالم.

حيث يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة، فمنذ اكتشافه في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1911 تعاظم دوره، وخاصة بعدما تم اكتشاف احتياطات ضخمة منه في الخليج وشمال إفريقيا وروسيا وبحر الكاريبي، كما أثبت النفط أنه أقل مصادر الطاقة تكلفة، ومنه أصبح دوره أساسياً في التنمية الاقتصادية للدول.

بالمقابل يُنظر إلى سوق المحروقات بصفة عامة وسوق النفط بصفة خاصة بأنه سوق غير مستقر، فقد عرفت أسعار النفط العديد من التقلبات وعدم الاستقرار أو ما يطلق عليه بالصدمات النفطية، وكانت أول هذه الصدمات في أكتوبر 1973 نتيجة لحرب أكتوبر، وشهدت هذه الفترة قفزة نوعية لأسعار النفط فبلغت عتبة 11 دولار بعدما كانت لا تتجاوز أسعار النفط 3 دولار، وشهدت كذلك أسعار النفط قفزة نوعية أخرى في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، حيث ارتفع سعر النفط إلى حوالي 29 دولار، أما الصدمة الثالثة فكانت نتيجة غزو العراق للكويت سنة حيث ارتفع سعر النفط من حوالي 17 دولار إلى 23 دولار، انخفضت أسعار النفط وانهارت في عام 1998 وسجل متوسط برميل النفط حوالي 10 دولار نتيجة انخفاض الطلب العالم. وبعد هذه الفترة ارتفعت الأسعار و وصلت إلى معدلات قياسية قدرت بـ 147 دولار للبرميل في 2008، لكن بعد هذه الفترة وبفعل الأزمة المالية العالمية انخفض الطلب على النفط ومنه انخفضت الأسعار، حيث شهدت السنوات الموالية حتى بدايات سنة 2014 استقرارا نسبيا في الأسعار، لكن بعد هذه الفترة انخفضت الأسعار بدرجة كبيرة جدا حيث بلغت أسعار النفط في 2015 متوسط 44 دولار، لتعاود الأسعار الاستقرار حتى سنة 2020، أين انخفضت أسعار النفط بشكل ملحوظ وبلغت 41.47 دولار للبرميل، بتأثير مباشر من الأزمة الصحية العالمية بسبب انتشار وباء كورونا.

غير أن جميع دول العالم تتأثر بتقلبات وعدم استقرار أسعار النفط سواء كانت دولاً مصدرة للنفط وهي دول محدودة أو دولا مستوردة للنفط ولو بدرجات متفاوتة، فمن الطبيعي القول أن ارتفاع أسعار النفط يكون

لصالح الدول المصدرة، حيث تزداد إيراداتها النفطية وبالتالي تتأثر الموازنة العامة لديها ايجابيا، فيما يكون هذا الارتفاع في غير صالح الدول المستوردة للنفط، حيث يزيد ارتفاع الأسعار في زيادة الأعباء المالية عليها، وبالتالي تتأثر الموازنة العامة سلبيا، أما في حالة انخفاض الأسعار فيكون الوضع معاكسا تماما، وما يترتب على ذلك من مخاطر وإشكاليات على الدول المصدرة للنفط، وبالتالي جميع الدول تواجه خطر ما يسمى بالصدمات النفطية.

كما تُعتبر الموازنة العامة للدولة أحد العناصر القوية والمؤثرة في تشكيل الحالة التي يكون عليها الاقتصاد الوطني من نمو أو ركود، وذلك بما تنطوي عليه من نفقات عامة وإيرادات عامة، وما لها من تأثير على كافة التغيرات الاقتصادية في المجتمع، كما تلعب الموازنة العامة للدولة دورا هاما في التخفيف من حدة التفاوت الاجتماعي، ورفع مستوى المعيشة، وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل والثروة، من خلال الضرائب والإعانات، والتحويلات الاجتماعية.

حيث يعتمد التقدم التنموي والازدهار الاقتصادي لأي بلد على مدى حسن واستخدام موارده المالية المتاحة، ومما لاشك فيه أن العوائد النفطية تشكل أهم مورد اقتصادي داعم لمختلف التوازنات الاقتصادية للدول المصدرة النفط، لهذا قامت بعض هذه الدول بتأسيس صناديق سيادية تستثمر من خلالها هذه الفوائض التي شكلتها من طفرة أسعار النفط في السنوات التي شهدت صدمات نفطية ايجابية، في قطاعات اقتصادية متنوعة خارج دائرة المحروقات سواء داخل أو خارج البلاد لحمايتها من تقلبات أسعار النفط، وعزل أثارها السلبية على اقتصاديات، خاصة في ظل عدم وضوح الرؤيا المستقبلية لسوق النفط من جهة، وتحقيق الإنصاف للأجيال القادمة من هذا المورد الناضب من جهة أخرى.

فقد اكتسب الصناديق السيادية أهمية بالغة في النظام الاقتصادي الدولي، حيث ارتفع عددها وازداد حجم مدخراتها، كما توسعت مجالات استثماراتها، حيث حظيت باهتمام واسع بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث لعبت هذه الصناديق دورا مهما في التخلص من أثار هذه الأزمة، ولعل أهم الصناديق التي لعبت دور المنقذ نجد الصناديق السيادية الخليجية، خاصة السعودية والاماراتية منها، حيث عملت هذه الدول منذ سنوات على تغذية هذه الصناديق بفضل عائدات النفط، نتيجة ارتفاع أسعارها، ويأتي صندوق الاستثمارات السعودي على رأس أهم الصناديق السيادية في العالم من حيث حجم أصوله أو كيفية تسييره ومجالات استثماراته، كما يُعد صندوق مبادلة الإماراتي من أهم التجارب الرائدة في مجال حوكمة الصناديق السيادية، وحست تسييرها.

وبالنسبة للجزائر فهي تُعد إحدى الدول المنتجة والمصدرة للنفط، والتي تعتمد بشكل رئيسي على الجباية النفطية في تحصيل إيراداتها، والتي تتسم بعدم الاستقرار ، حيث تُشكل الإيرادات النفطية نسبة كبيرة من إيرادات الموازنة العامة، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري في واقعه اقتصادا ريعيا، تتأثر موازنته العامة بشكل كبير نتيجة انخفاض أسعار النفط، لذلك الجزائر كغيرها من الدول المنتجة للنفط تسعى لضبط موازنتها العامة، بالبحث عن مصادر دخل غير نفطية لمواجهة مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط، كما أنشأت الجزائر صندوق ضبط الإيرادات لاستغلال الفوائض المالية المسجلة نتيجة ارتفاع أسعار النفط عن طريق ادخارها، أو استثمارها، أو استعمالها في تمويل برامجها التنموية وتسديد ديونها الخارجية.

الإشكالية

من خلال ما سبق، نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح الصناديق السيادية في امتصاص الاثار السلبية للصدمات النفطية على الموازنة العامة؟

على ضوء هذه الإشكالية الرئيسية، تم وضع الأسئلة الفرعية التّالية:

- ما هو الإطار النظري للصدمات النفطية والموازنة العامة؟
- كيف تساهم صناديق الثروة السيادية في كبح الآثار السلبية للصدمات النفطية على الموازنة العامة؟
- ما مدى مساهمة صندوق ضبط الموارد في امتصاص الأثار السلبية للصدمات النفطية على الوازنة العامة؟

فرضيات الدراسة

لمعالجة الأسئلة السابقة وتسهيل الدراسة، سنقوم بوضعِ مجموعة من الفرضيات على النّحو التالي:

1. **الفرضية الأولى**: تُشارك الصناديق السيادية في الحد من الأثار السلبية للصدمات النفطية على الإيرادات العامة للدولة؛
2. **الفرضية الثانية**: تُساهم الصناديق السيادية في الحد من الأثار السلبية للصدمات النفطية على النفقات العامة للدولة؛
3. **الفرضية الثالثة:** تلعب الصناديق السيادية دوراً في الحد من الأثار السلبية للصدمات النفطية على رصيد الموازنة العامة للدولة.

أهمية الدراسة

تنبع أهميّة البحث من خلال عدة نقاط، أهمّها:

- ✓ الدور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد العالمي ككل والاقتصاد الجزائري بشكل أساسي؛
- ✓ هناك تعدد للصدمات النفطية، ويُلاحَظ عجز الدول عن مواجهتها؛
- ✓ الدور المنوط بالصناديق السيادية في الاقتصاد العالمي، للحد من الصدمات النفطية؛
- ✓ محاولة تحسيس المهتمين وبوجه خاص القائمين على إعداد الموازنة العامة بضرورة إعطاء أهمية للصدمات النفطية باعتبارها مؤثر هام على الموازنة العامة.

أهداف الدراسة

إنّ الأهداف المرجُوة من دراستنا لهذا الموضوع هو معرفة دور الصناديق السيادية في الحدّ من الاثار السلبية للصدمات النفطية على الموازنة العامة، وذلك من خلال التعرف على مفهوم الصدمات النفطية وكذا مفهوم الموازنة العامة، مع التطرق لتطور الصناديق السيادية، كما يهدف هذا البحث إلى تقديم صورة واقعية حول تأثير الصدمات النفطية في الموازنة العامة للدولة ككل مع الحرص على تبيان تأثير الصدمات النفطية على الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الموازنة للدولة كل واحدة على حدا من خلال الدراسة التحليلية، كما يهدف أيضا إلى إبراز دور الصناديق السيادية في معالجة الاختلالات الحاصلة في الموازنة العامة الناتجة عن مختلف الصدمات النفطية، من خلال دراسة اقتصادية تحليلية لتجارب بعض الدول العربية، ومحاولة اسقاطها على الجزائر.

دوافع اختيار الموضوع

هناك عدة دوافع جعلتنا نختار هذا الموضوع، منها الموضوعية والتي تتمثل في الأهمية الكبيرة التي أصبح يتحلى بها قطاع الطاقة عامة والنفط خاصة، وأيضا انسجاماً مع تعاظم الاهتمام بالصدمات النفطية، وكذا التركيز على الصناديق السيادية التي أصبحت موضوع الساعة، مع بروز دور الموازنة العامة للدولة باعتبارها عنصر من عناصر استقرار الاقتصاد، ومن جهة أخرى هناك دوافع شخصية جعلتنا نتناول هذا الموضوع كالرغبة والفضول في

التعرف والتعمق في مواضيع الصدمات النفطية، وكذا الميول إلى ربط مواضيع النفط وتأثيرها على اقتصاديات الدول في صورة الموازنة العامة، كذلك للمساهمة بإثراء المكتبة الجزائرية بهذا النوع من الدراسات النظرية والتطبيقية، لقلّتها باللغة العربية.

حدود الدراسة

جاء بحثنا هذا وفق حدود معينة، تمثّلت في الموضوع، المكان والزمان.

- من حيث الموضوع: اعتمدنا على مصطلح الصدمات النفطية، وذلك بدراسة مفهومه مراحله، والذي يساهم في التأثير على الموازنة العامة، مع التطرق إلى الصناديق السيادية ودورها في الحد من الصدمات النفطية؛
- من حيث المكان: تركّز دراستنا على الجزائر، بمحاولة معرفة مدى مساهمة الصناديق السيادية في تقليل الآثار السلبية للصدمات النفطية على الإيرادات والنفقات العامة ومن ثم الموازنة العامة ككل؛
- من حيث الزمان: نقوم بدراسة الصناديق السيادية، الصدمات النفطية والموازنة العامة في الفترة (1970-2020)

المنهج المتّبع والأدوات المستخدمة في البحث

للإجابة على الإشكالية المدروسة واختبار مدى صحة الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي في الجانب النظري، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي بالنسبة للجانب التطبيقي.

ولجمع المعلومات استخدمنا أدوات أولية متمثلة في سلسلة زمنية لغرض الوقوف على تأثير الصدمات النفطية على الموازنة العامة، وكذا دور الصناديق السيادية في الحد من هذا التأثير، كما اعتمدنا في بحثنا على الأدوات الثانوية عن طريق الوقوف على الكتب والبحوث العربية والأجنبية التي تناولت هذه الدراسة، بالإضافة إلى الاطلاع على مواقع الانترنت ومعرفة كل ما له صلة بالموضوع.

الدراسات السّابقة

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بالموضوع، فمنها من تطرق إلى الصدمات النفطية ومنها من تطرق إلى الصناديق السيادية وأخرى اهتمت بالموازنة العامة، وهناك من تناولت جزء من الموضوع لكن بمنهجية وأهداف مغايرة لعملنا. ومن بينها:

1. دراسة (**Bernard Jean-Christophe Mieszala and Pierre-Ignacen, 2009**) ، قُدمت هذه الدراسة **كمقال باللغة الانجليزية** بعنوان **The Role of Sovereign Wealth Funds**، منشور بمجلة " Revue d'économie financière (English ed.). Hors-série, : Sovereign wealth funds : Special Issue 2009. 2009. استخدمت الدراسة **المنهج** الوصفي والتحليلي لإبراز دور الصناديق السيادية. و**تطرقت** هذه الدراسة إلى صناديق الثروة السيادية واستثماراتها كأحد جوانب العولمة، والتي تتعلق بملكية الأصول عالميًا، وتوجه جديد من حيث مشاركة الأسواق الناشئة في الاقتصاد العالمي، حيث اعتبرت هذه الدراسة هذا التطور بالإيجابي للغاية، حيث تساعد الاستثمارات الدولية المتنامية من قبل الأسواق الناشئة في تحقيق دور أكثر رسوخًا في التمويل العالمي والذي يتناسب أكثر مع أهميتها في الاقتصاد العالمي. كما ناقشت الدراسة دور صناديق الثروة السيادية داخل المجتمع المالي الدولي وخارجه ، مما أدى إلى ظهور وجهات نظر منقسمة بشدة، مع ظهور مخاوف بشأن المخاطر المحتملة للتشوهات غير المقصودة في سوق رأس المال وزيادة تقلبات السوق والتأثير الجيوسياسي أو زعزعة الاستقرار والسيطرة المحتملة على الأصول الاستراتيجية والحواجز التي تحول دون المنافسة، إذا أُعيدَ تركيز النقاش حول قضايا مرتبطة مباشرة بأنشطة صناديق الثروة السيادية، من ناحية أخرى ، تطرق المقال إلى بعض التحديات الأساسية: كالحوكمة والإفصاح وبروتوكولات التشغيل. حيث **توصلت** هذه الدراسة لاقتراح إطار عمل للحل لتحسين هذه المجالات الثلاثة وتحقيق التوفيق الأكثر فعالية بين مصالح جميع الأطراف. **ونتفق** مع هذه الدراسة في التطرق إلى الصناديق السيادية، والدور الذي تلعبه في الأسواق المالية العالمية خاصة بعد أزمة 2008. **وتختلف** هذه الدراسة عن دراستنا في التركيز فقط على الصناديق السيادية دون التطرق للمتغيرات الاحرى كالصدمات النفطية والموازنة العامة،

حيث تعتبر هذه الدراسة نظرية فقط عكس دراستنا التي تحتوي على جانب تطبيقي من خلال تحليل المعطيات.

2. **دراسة (بوفليح نبيل، 2011/2010)**, أُعدّت هذه الدراسة **كأطروحة دكتوراه** بعنوان" **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر. استخدام الباحث **المنهج** الوصفي التحليلي الذي يساعد على وصف الموضوع محل البحث وربط الأسباب بالنتائج، كما استخدم **المنهج** الاستقرائي لتحليل واستقراء المعطيات والبيانات المرتبطة بموضوع البحث. و**تناولت** هذه الدراسة إشكالية مساهمة الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية في ظل التقلبات التي تسجلها أسعار النفط، وموقع تجربة الجزائر من ذلك. حيث تطرقت هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية ووزن صناديق الثروة السيادية في النظام المالي العالمي ودورها في تمويل اقتصاديات الدول النفطية. كما تطرقت هذه الدراسة لتجارب بعض البلدان بالإضافة لتجربة الجزائر، مع محاولة معرفة مدى كفاءة وفعالية هذه الصناديق واستبيان مزاياها من أجل واقتراح نموذج أمثل يتميز بالكفاءة وبالاستقلالية عن التقلبات التي تسجلها أسعار النفط في ظل عدم اليقين الذي يسود، وبعبارة أخرى أداة تمويل مستدامة وبديلة، تضمن للاقتصاد الجزائري مصدر تمويل دائم لمختلف السياسات والبرامج التنموية من جهة وهامش أمان يمكنه من تجاوز أية مخاطر وأزمات قد يواجهها مستقبلاً. حيث **خلصت** الدراسة إلى توفر صناديق الثروة السيادية النفطية على قدرات تمويل عالية تمكنها من تمويل اقتصاديات الدول النفطية عن طريق رفع مستوى ملاءة المالية وتوفير مصدر تمويل بديل عن مصادر التمويل الأجنبية، مما يؤدي إلى التخلص من مشكلة المديونية، كما تساهم صناديق الثروة السيادية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز قدرة الاقتصاد على التصدي لمختلف الأزمات الاقتصادية العالمية، عن طريق تعويض الانخفاض المتوقع في المداخيل على مستوى الصادرات أو الإيرادات العامة للدولة. و **تتفق** دراستنا مع هذه الدراسة في الشق النظري في التعرض إلى تقلبات أسعار النفط ومحددات تسعير النفط وكذا ماهية الصناديق السيادية وتطورها أما في الشق التطبيقي فنتفق في تطبيق دراسة تحليلية. و**نختلف** مع هذه الدراسة في التطرق إلى الصدمات النفطية بخلا هذه الدراسة التي لم تتطرق إليها، كما كان تركيزنا على الموازنة العامة بشكل خاصة وهو ما لم يكن في هذه الدراسة.

3. **دراسة (داود سعد الله، 2012/2011)** أُعدّت هذه الدراسة **كرسالة ماجستير** بعنوان "**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**"، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر. استخدمت الدراسة **المنهج** الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لصناعة النفط، كما انتهجت **الأسلوب** التحليلي بهدف تحليل وتفسير العوامل المسببة في عدم استقرار سوق النفط. و**تناولت** هذه الرسالة علاقة التقلبات الحادة لأسعار النفط في الأسواق الدولية باستقرار السياسة المالية الوطنية في ظل أداء صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة(2000-2010)، من خلال إعطاء تفسيرات ودلائل اقتصادية لتقلبات أسعار النفط سنة 2008 واستقرارها عند مستويات مرتفعة، كما بينت هذه الدراسة دور صندوق ضبط الإيرادات في السياسة المالية للدولة. كما تطرقت الدراسة إلى تحليل السياسة المالية وعلاقتها بتحليل الميزانية العامة للدولة، حيث افترضت الدراسة إمكانية تعرض المستوى العام للأسعار للارتفاع جراء التقلبات الحادة في أسعار المنتجات النفطية في الأسواق الدولية، ومنه تأثر السياسة المالية المنتهجة في الجزائر خلال فترة الدراسة. وقسم الباحث دراسته إلى ثلاثة فصول، فصلان نظريان تناولا تطور صناعة النفط في ظل تقلبات الأسعار و عوامل اختلال سوق النفط وأثرها على السياسة الحكومية وفصل تطبيقي تناول أثر اضطراب سوق النفط على السياسة المالية من حلال تحليل عدة نماذج (Hamilton، Haltwanger&Davis، Woodford &Rotemberg). **وتوصلت** هذه الدراسة إلى عدم وجود استقرار لأسعار النفط بسبب خصائص وتعقيدات سوق النفط، كما توصلت إلى تراجع تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية، كما وضحت هذه الدراسة آثار عدم استقرار سوق النفط على السياسة المالية في الجزائر. و**نتفق** مع هذه الدراسة في دراسة تقلبات أسعار النفط وتحليل الموازنة العامة للدولة. و**نختلف** مع هذه الدراسة في عدم التركيز على الصناديق السيادية وكذا على السياسة المالية في الجزائر، بل التركيز على الموازنة العامة فقط، كما سنقوم بدراسة اقتصادية تحليلية عكس هذه الدراسة التي اكتفت بتحليل المعطيات ودراسة بعض النماذج الموجودة أصلا.

4. دراسة (**حاج بن زيدان، 2013**)، أُعدّت هذه الدراسة **كأطروحة دكتوراه** بعنوان "**دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر**"، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، الجزائر. تم انتهاج **أسلوب** وصفي تحليلي وقياسي من خلال هذه الدراسة. و**تناولت** هذه الدراسة إشكالية تأثير تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي لدى دول المينا، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى محددات النمو الاقتصادي وعلاقته بالإنتاج البترولي، وكيف يتأثّر النمو الاقتصادي لدى دول المينا بتقلبات أسعار البترول في حالة ارتفاعها أو انخفاضها، كما بينت هذه الدراسة حال النمو الاقتصادي متمثلا في الناتج المحلي الخام لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر عند ارتفاع وانخفاض أسعار البترول خلال لفترة 1970–2010، حيث وضع الباحث مجموعة الفرضيات كان أهمها أن النمو الاقتصادي رهين بتقلبات أسعار البترول ومن دون بترول يتم تحقيق النمو الاقتصادي، وقَسَّمَ الباحث دراسته إلى أربعة فصول، ثلاثة فصول نظرية عالجت مفاهيم عن النمو الاقتصادي، البترول وتواجده ضمن مكونات الناتج المحلي الخام، وفي الأخير دراسة أسعار البترول ودعم الخطط التنموية مستشهدا بأهم البحوث الأكاديمية في هذا الميدان، أما الفصل التطبيقي فجاء عبارة عن دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي لدول المينا وبالأخص العينة المذكورة، واستخدم الباحث برنامج spss في تحليل المعطيات خلال الفترة المذكورة، من خلال جداول ومنحنيات بيانية توضح تطور الناتج المحلي الخام وكذا تطور أسعار البترول، كما اعتمد على نمذجة أثار تقلبات أسعار البترول على النمو، من خلال دراسة نموذج خطي متعدد عن سلسلة لوغاريتم قيم الناتج المحلي الخام (Yt) بدلالة المتغيرات المستقلة x1 (الدخل الوطني الخام)، x2 (الأسعار الموجبة)، x3 (الأسعار السالبة) حسب النموذج التالي: $Yt=f(X1.X2.X3) =\beta0 + \beta1X1+ \beta2X2+ \beta3X3+\varepsilon t$، تم تقدير معالم النموذج بطريقة المربعات الصغرى. **وتوصل** الباحث إلى بناء نموذج إحصائي تقديري لعلاقة الناتج الداخلي الخام بتقلبات أسعار النفط، حيث استنتج أنه توجد علاقة بين ارتفاع أسعار البترول والناتج المحلي الخام، فبالنسبة للجزائر، تكون زيادة واحدة من قيم (الأسعار الموجبة) يرافقها زيادة لوغاريتم قيم الناتج المحلي الخام بمقدار 17.986 دولار، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فان زيادة واحدة من قيم (الأسعار الموجبة) يرافقها زيادة لوغاريتم قيم الناتج المحلي الخام بمقدار 25.958

دولار، أما بالنسبة لمصر فان زيادة واحدة من قيم (الأسعار الموجبة) يرافقها زيادة لوغاريتم قيم الناتج المحلي الخام بمقدار 10.753 دولار. حيث خلصت الدراسة إلى وجود تأثير كبير لتقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة لكن بنسب متفاوتة. **وتتفق** دراستنا مع هذه الدراسة في الشق النظري في التعرض إلى تقلبات أسعار النفط ومحددات تسعير النفط أما في الشق التطبيقي فنتفق في تطبيق دراسة تحليلية. **ونختلف** مع هذه الدراسة في التطرق إلى الموازنة العامة كمتغير تابع بخلاف هذه الدراسة التي ركزت على النمو الاقتصادي، كما سنتطرق في دراستنا لتطبيق دراسة اقتصادية تحليلية للموازنة العامة في الجزائر عكس هذه الدراسة التي طبقت دراسة قياسية لدراسة المتغيرات.

5. **دراسة (سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، 2013)** قُدمت هذه الدراسة **كمقال** بعنوان "**مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية دراسة تحليلية**"، منشورة في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، العراق، 2013. اعتمدت الباحثة على **المنهج** الوصفي التاريخي لإبراز تطورات اسعار النفط، وكذا **المنهج** التحليلي لدراسة تأثير انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق. و**تناولت** تأثيرات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد العراقي ذي الطبيعة الريعية، كما تناولت الدراسة ضرورة البحث عن مصادر أخرى لتمويل الموازنة العامة، حيث افترضت الدراسة أن لانخفاض أسعار النفط مخاطر وإشكاليات كبيرة في إعداد الموازنة العامة في العراق، مما يتطلب تفعيل دور مصادر الدخل غير النفطية في الحصول على الإيرادات المالية بما يؤدي إلى تجنب مخاطر وإشكاليات تقلبات أسعار النفط في الموازنة العامة للدولة وسياستها الاقتصادية. و**توصلت** الدراسة إلى أن تقلبات أسعار النفط خلال المدة (1921-2012) أربكت كثيرا الموازنات العامة في العراق، وأفرزت تداعيات خطيرة شكلت تحديات حقيقية أمام الموازنة، تمثلت في وجود عجز أو فائض في الموازنة، كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات، كان أمها ضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية في تحويل موارد الميزانية العامة للعراق وخاصة الضرائب، بالإضافة إلى تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية. **ونتفق** مع هذه الدراسة في التطرق إلى مخاطر انخفاض أسعار النفط من جهة ودراسة الموازنة العامة من جهة أخرى. **وتختلف** دراستنا مع هذه الدراسة في كونها لم تتطرق للصناديق السيادية ودور في

الحد من أثار الصدمات النفطية على الموازنة العامة، كما ركزت الدراسة على دولة العراق ونحن نركز على الجزائر.

6. **دراسة (ابراهيم بلقة، 2013)** قُدمت هذه الدراسة **كمقال** بعنوان "**تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)**"، منشورة في مجلة الباحث، العدد 12، الجزائر، 2013. اعتمد الباحث على **المنهج** الوصفي والتحليلي في دراسته. و**تناولت** تطورات أسعار النفط والتي شهدت منحا تصاعديا منذ 2002 والى غاية منتصف 2008، في حين أنها عرفت تقلبات حادة ومفاجئة من النصف الثاني لسنة 2008 إلى 2009 متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي أثّر على حجم العائدات النفطية للدول العربية، وباعتبار الطبيعة الريعية لمجمل الدول العربية، فقد تجسدت هذه التقلبات في نهاية المطاف في الوضع المالي لمختلف للدول العربية، ويتجلى ذلك في تأثيرها على إجمالي الإيرادات والنفقات العامة، وبالتالي الوضع الكلي للموازنة العامة. و**توصلت** الدراسة إلى وجود انعكاسات واضحة على الإيرادات النفطية والتي شهدت ارتفاعا كبيرا مما أدى إلى ارتفاع التدفقات النقدية من جهة والتوسع في الإنفاق العام من جهة أخرى، مما أدى إلى تحسن في أداء النشاط الاقتصادي، ومع الانخفاض الحاد الذي شهده العالم نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية فقد تراجعت الإيرادات النفطية بشكل كبير، مما أدى إلى انخفاض كبير في فائض الموازنة العامة. كما استخلصت الدراسة ضرورة تخفيف درجة الاعتماد على القطاع، من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي. و**نتفق** مع هذه الدراسة في التطرق إلى تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة، وهو ما تهدف دراستنا للوصول إليه. و**تختلف** هذه الدراسة عن دراستنا في التركيز أولا على الصناديق السيادية عكس هذه الدراسة التي لم تتطرق للصناديق السيادية، كما تستهدف هذه الدراسة الدول العربية عكس دراستنا التي شملت الجزائر فقط، مع دراسة نماذج من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فقط، كذا اهتمت هذه الدراسة بالفترة من (2000-2009) أي فترة الأزمة المالية العالمية، عكس دراستنا التي شملت فترة زمنية أوسع شهدت العديد من الازمات والصدمات، من خلال دراسة الفترة (1970-2020).

7. **دراسة(شباب سيهام، 2019)**، أُعدّت هذه الدراسة **كأطروحة دكتوراه** بعنوان **"تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)"**، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر. اتبعت هذه الدراسة **المنهج** الاستقرائي لجمع المعلومات والاحصائي لمعالجة البيانات، حيث **تناولت** هذه الدراسة مفاهيم حول الموازنة العامة، مع التطرق لأهم التقلبات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق العالمية، وأهم العوامل المؤثرة فيها، كما تضمنت الأطروحة دراسة تحليلية للأهمية الاستراتيجية لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وانعكاسات تقلبات اسعار النفط عليها، فيما جاءت الدراسة القياسية لتُبرِز مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016). **وتوصلت** الدراسة إلى أن أسعار النفط تتميز بعدم الثبات وحِدَّةْ التقلبات بسبب تعدد العوامل المؤثرة فيها، كما أنّ الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، حيث تُؤثِر تقلبات أسعار النفط على مختلف التوازنات الاقتصادية، كما بينت الدراسة على تأثير تقلبات أسعار النفط على توازن الموازنة العامة في الجزائر في المدى الطويل. و**نتفق** مع هذه الدراسة في تِبيَان أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة. و**تختلف** دراستنا عن هذه الدراسة في التطرق لدور الصناديق السيادية في امتصاص أثار الصدمات النفطية، كما ان دراستنا كانت تحليلية اقتصادية عكس هذه الدراسة التي اعتمدت على الدراسة القياسية، مع اختلاف في الفترة الزمنية حيث كانت دراستنا أوسع.

8. **دراسة (Bernardo Bortolotti, Veljko Fotak, 4 Aug 2020)** ، قُدمت هذه الدراسة **كمقال باللغة الانجليزية** بعنوان **Sovereign Wealth Funds and the COVID-19 shock: Economic and Financial Resilience in Resource-Rich Countries**، منشور بمجلة BAFFI CAREFIN Centre Research Paper No. 147-2020 . اعتمدت الدراسة على **المنهج** الوصفي و التاريخي في الجانب النظري، **والمنهج** التحليلي في الجانب التطبيقي ، و**تطرقت** هذه الدراسة إلى دراسة تأثيرات أزمة كورونا على الصناديق السيادية للدول النفطية، والتي تضررت بفعل انخفاض أسعار النفط، وبالتالي تضرر عائدات الدول النفطية، كما تناولت الدراسة استخدامات الصناديق لتحقيق الاستقرار في ميزانياتها والتخفيف من آثار الركود اللاحق، كما كشفت المقال عن المخاوف من مستقبل الصناديق السيادية في ظل تكرر الصدمات، حيث قدمت

الدراسة أدلة غير مؤكدة حول سلوك صناديق الثروة السيادية أثناء أزمة COVID-19، بعد ذلك، حددت المرونة الاقتصادية والمالية للدول المالكة للصناديق باستخدام الإحصاءات الرسمية الوطنية وربطها بالاتجاهات المستقبلية المحتملة في الاستثمار السيادي. و**توصلت** الدراسة إلا أن أزمة COVID-19 قد أحدثت تغييرات عميقة في اقتصاديات الدول، كما توقعت الدراسة أن تصبح صناديق الثروة السيادية أكثر فاعلية ، وتفضيل الاستثمار المحلي على الاستثمار الخارجي. **ونتفق** مع هذه الدراسة في التطرق إلى تأثير صدمة 2020 المتعلقة بأزمة COVID-19 ،على الصناديق السيادية وهو ما تهدف دراستنا للوصول إليه. **وتختلف** هذه الدراسة عن دراستنا في التركيز أولا على تأثير الصدمات النفطية منذ سنة 1970 وإلى غاية سنة 2020 على الصناديق السيادية عكس هذه الدراسة التي ركزت على أزمة سنة COVID-19 فقط، كما تستهدف هذه الدراسة الدول المنتجة للنفط عكس دراستنا التي شملت الجزائر فقط، مع دراسة نماذج من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فقط.

9. **دراسة (Iftikhar Ahmad, and others,2022)**، قُدمت هذه الدراسة **كمقال باللغة الانجليزية** بعنوان: **Macroeconomic effects of crude oil shocks: Evidence from South Asian countries**، مقال منشور بمجلة ORIGINAL RESEARCH article, Front. Psychol., 15 August 2022, Sec. Environmental Psychology, Volume 13 – 2022.، اعتمد المقال على **المنهج** الوصفي والتاريخي للجانب النظرين فيما استخدم **المنهج** التحليلي والقياسي في دراسة تأثيرات الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات النفط. و**تطرق** هذا البحث لنقل العلاقة بين تقلب أسعار النفط الخام ومؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية ، أي الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، سعر الفائدة ، وسعر الصرف، حيث جمعت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (2000-2020) من دول جنوب آسيا تحديداً (أفغانستان ، وبنغلاديش ، وبوتان ، والهند ، وجزر المالديف ، ونيبال ، وباكستان ، وسريلانكا)، واستخدمت أدوات نمذجة سياسة الاقتصاد الكلي (وظيفة الاستجابة الاندفاعية و تقنية تحلل تباين أخطاء التنبؤ) في إعداد الضغط التلقائي المتجه (VAR). **وتوصلت** الدراسة لنتيجة مفادُها أنّ دالة الاستجابة الاندفاعية بينت تباينًا كبيرًا بين مؤشرات الاقتصاد الكلي استجابةً لصدمات أسعار النفط الخام، كما أنّ مؤشرات الاقتصاد الكلي شديدة التأثر بالتقلبات الطفيفة في أسعار النفط، مما يؤدي إلى

تأثير كبير على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، كما تشير نتيجة تحليل التباين إلى أن كل دولة في المنطقة تتفاعل بشكل مختلف مع تقلب أسعار النفط الخام مما يعكس أساسيات الاقتصاد الكلي والسياسة المستقلة والهيكل القطاعي والاختلافات بين الدول، كما تدعم النتائج التغيير في السياسات العامة بطريقة تقلل اعتمادهم على الطاقة النفطية وتشجيعهم على التجديد ومصادر الطاقة الخضراء لتحقيق نتائج بيئية أفضل وتنمية مستدامة، **ونتفق** مع هذه الدراسة في تبيان أثر الصدمات النفطية على الاقتصاد من خلال دراسة اسباب ودوافع حدوث الصدمات النفطية. **وتختلف** هذه الدراسة عن دراستنا في التركيز على المتغيرات الاقتصادية الكلية عكي دراستنا التي ركزت على الموازنة العامة فقط، كما أنّ هذه الدراسة لم تتطرق لدور الصناديق السيادية، كما أنها قامت بدراسة لدول جنوب أسيا أما دراستنا فاقتصرت على الجزائر.

صعوبات الدراسة

واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء إنجاز هذه الدراسة، وقد أردنا الإشارة إليها ليس رغبتاً مِنا في إعطاء مبررات عن القصور الذي يُمكن أن يشوب هذه الدراسة، وإنما رغبة منا في لفت انتباه المسؤولين إلى ضرورة تسهيل مهمة الباحث من جهة، وإعلام الباحثين بها من أجل تفادي الوقوع فيها مستقبلا من جهة ثانية، حيث تتمثل أهم هذه الصعوبات فيما يلي:

-قلة المراجع من كتب ودراسات التي تعالج الموضوع بشكل مباشر؛

-صعوبة نسبية في الحصول على بعض المعلومات الميدانية، حيث كان لهذا الأمر تأثير كبير على مدة وطريقة إنجاز هذا البحث، إذ ساهم ذلك في عدم تناولنا لبعض جوانبه التي نتمنى أن تكون نقطة انطلاق لبحوث أخرى مستقبلا.

هيكل البحث

يتضمّنُ هيكل البحث تخصيص أربعة فصول منها فصل تطبيقي، ويتضمّن كل فصل مجموعة مباحث، وينتهي كل مبحث بمطالب.

- **الفصل الأول**: الإطار النظري للصدمات النفطية والموازنة العامة؛

- **الفصل الثاني**: الصناديق السيادية وتداعيات الصدمات النفطية على الموازنة العامة: دراسة تجارب عينة مختارة من الدول؛

- **الفصل الثالث**: عرض وتحليل تجارب عينة مختارة من الدول العربية للتخلص من التبعية للنفط والدروس المستفادة منها في الجزائر؛

- **الفصل الرابع**: دراسة تحليلية اقتصادية لأثر الصدمات النفطية على الموازنة العامة في الجزائر ودور صندوق ضبط الموارد في ذلك خلال الفترة (1970-2020).

الفصل الأول:

الإطار النظري للصدمات النفطية والموازنة العامة

تمهيد:

احتلّ النفط مكانة عالمية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد استراتيجي تعتمد عليه الدول والشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، وفي كل الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وغيرها، حيت أصبحت الصناعة النفطية أبرز الأنشطة الصناعية في العالم، وذلك ما يتجلى في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه.

كما أنّ التزايد غير المسبوق في الاهتمام بالنفط وارتفاع الطلب العالمي عليه، أدى إلى حدوث تذبذبات حادة في أسواق الطاقة العالمية خاصة في أسعاره، فقد اختلفت الآراء حول الأسباب الكامنة وراء تذبذب أسعار النفط، إلا أن المؤكد أن تذبذب أسعاره أدى إلى ظهور العديد من الصدمات والتي تسببت في اختلال الموازين الداخلية والخارجية للدول سواء المصدرة أو المستوردة له، حيث يُشكل النفط بعوائده أو نفقاته العمود الفقري للموازنة العامة للعديد من الدولة، ومن هنا جاءت أهمية دراسة الموازنة العامة.

وتجدر الإشارة، أنّ تطور مفهوم الموازنة العامة مع تطور دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، حيث تعتبر الموازنة العامة الأداة الرئيسية لمعرفة مدى تحقيق الدولة لإنجازاتها، من خلال النظر إلى مدخلات ومخرجات هذه الموازنة ومدى تحقيقها للأهداف التي سُطرت من اجلها، وكل هذا يتم من خلال تقدير النفقات والإيرادات العامة ومحاولة الموازنة بينهما.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم المفاهيم التي تتعلق بالصدمات النفطية، وأهم الصدمات النفطية التي عرفها العالم منذ سنة 1970 إلى غاية سنة 2020 قبل التطرق إلى الموازنة العامة بنفقاتها وإيراداتها، كل هذه المفاهيم سنتطرق اليها في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث كما يلي:

- **مدخل إلى الصدمات النفطية؛**
- **تطور الصدمات النفطية خلال الفترة (1970–2020)؛**
- **الإطار النظري للموازنة العامة، النفقات والإيرادات العامة.**

المبحث الأول: مدخل إلى الصدمات النفطية

تُعدّ الصدمات النفطية إحدى المجالات التي شهدت في الآونة الأخيرة اهتماماً متزايداً، حيث أصبحت تُشكل هاجسا لمختلف الدول سواء المصدرة أو المستوردة للنفط، لما لها من تأثير على مختلف السياسات التي تتبناها الدولة.

وقبل التطرق إلى الصدمات النفطية وجب أولا شرح مصطلح "النفط"، النَّفْطُ :البِتْرُولُ، هُوَ الكُحَيْل أو زَيْتٌ الحجر أو حِلابَةُ جبل في قعر بئر توقد به النار[1]، وهو مشتق من الكلمة اللاتينية "petroleum" التي تنقسم إلى قسمين:"Petra " وتعني الصخرة، و"Oleum" وتعني الزيت[2]، أي زيت الصخرة.

للوقوف على مفهوم الصدمات النفطية، سنحاول في هذا المبحث أن نلقي الضوء على مفهوم الصدمات الاقتصادية ككل سواء كانت صدمات طلب أو صدمات عرض ، ثم ننتقل بعد ذلك إلى مفهوم سعر النفط و العوامل المؤثرة على أسعاره، وفي الأخير نتطرق إلى الصدمات النفطية وآثارها الاقتصادية، وذلك من خلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: الصدمات الاقتصادية وأنواعها

قبل التطرق الى الصدمات النفطية التي تعتبر نوع من الصدمات الاقتصادية يجب التطرق أولا إلى مفهوم الصدمات الاقتصادية واسبابها، مع محاولة معرفة أهم انواعها.

أولا: مفهوم الصدمات الاقتصادية

الصدمة اقتصادية هي أي حدث غير متوقع يُحْدِث تأثيرًا مفاجئًا وكبيرًا على الاقتصاد، يُمكن أن يكون التأثير إيجابيًا أو سلبيًا. عندما يؤثر سلبًا على الاقتصاد، تواجه البلد أضرارًا مالية خطيرة. مثالًا أكثر حداثة هو صدمة انتشار فيروس كورونا، التي أثرت على اقتصادات مختلفة، كما تَتَسبَب الصدمات الاقتصادية في تغيير سريع وكبير في الإنتاج الاقتصادي لدولة، وعادة ما يكون نتيجة لتكيفات تتعلق بالقوى الخارجية، تحدث

[1] أحمد رضا، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1960، المجلد الخامس، الجزء الخامس، ص 518.

[2]Petroleum through Time, Article publié sur le site : http://www.aapg.org, Date de vue 28/05/2018, heure :18 :15

الصدمات تحولًا مفاجئًا لليمين أو اليسار في منحنى العرض العام أو الطلب العام. تُؤثر هذه الحوادث على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الإنتاج الإجمالي، وقد تؤثر على الاقتصاد عن طريق تسبب التضخم وزيادة معدلات البطالة.

تعتبر التغيرات في العوامل التي تؤثر على العرض والطلب من الممارسات التي تؤدي عادةً إلى الصدمات. ويمكن أن تحدث هذه الصدمات بسرعة وبشكل دراماتيكي، على عكس التغيرات العادية، وتتسبب في تأثير اقتصادي كبير وطويل الأمد. فهي تؤثر على دورات النمو الاقتصادي وقد تؤدي إلى حدوث ركود اقتصادي

فالصدمات النفطية هي"الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا، والصدمات الداخلية تقسم إلى صدمات نقدية وصدمات حقيقية، أما بالنسبة للصدمات الخارجية فهي تسلك طريق الدورات الاقتصادية"[1]، كما يمكن تعريفها على انها " حدث لم يكن متوقع أو حدوث تغير مفاجئ في المتغيرات الاقتصادية وأن هذه الصدمة يُمكن أن تكون إيجابية كما يُمكن أن تكون سلبية، فالصدمة الايجابية تُؤدي إلى زيادة قيمة المتغير بينما الصدمة السلبية تُؤدي إلى انخفاض قيمة المتغير"[2]

من خلال ما سبق يمكن تعريف الصدمات الاقتصادية على أنها **تشير إلى تغيرات حادة ومفاجئة في الأوضاع الاقتصادية لدولة أو منطقة معينة، وتتسبب في تأثيرات سلبية على النشاط الاقتصادي والقطاعات المختلفة في الاقتصاد اذا كانت الصدمة سلبية، بينما يحدث العكس إذا كانت الصدمة ايجابية، كما يمكن أن تكون الصدمات الاقتصادية نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية، وقد تكون مؤقتة أو طويلة الأمد"**

هناك العديد العوامل و الأسباب المؤدية للصدمات الاقتصادية، وتتنوع حسب الظروف الاقتصادية والسياسية في الدول والمناطق المختلفة. وفيما يلي بعض الأسباب الشائعة للصدمات الاقتصادية: [3]

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011 ، ص ص 118،119 .

[2] بن يحي نسيمة، أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة- دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، ص 19.

[3] انظر في ذلك:

- **التقلبات في أسعار الموارد الطبيعية:** تعتمد بعض الدول بشكل كبير على الصادرات الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن. وتصبح هذه الدول عرضة للصدمات الاقتصادية عند حدوث تقلبات حادة في أسعار هذه الموارد، مما يؤثر على الإيرادات والميزان التجاري والنمو الاقتصادي؛
- **الأزمات المالية والنقدية:** تشمل الأزمات المصرفية، والتي تحدث عندما يواجه القطاع المصرفي صعوبات في تلبية احتياجات السيولة وتحمل خسائر كبيرة. كما يمكن أن تحدث الأزمات النقدية عند نقص السيولة في الاقتصاد أو انهيار العملة الوطنية؛
- **التغيرات الهيكلية:** يمكن أن تتسبب التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، مثل التحول من اقتصاد مستند إلى الزراعة إلى اقتصاد صناعي أو خدمات، في صدمات اقتصادية. قد يواجه العمال تحديات في التكيف مع التغيرات في سوق العمل، مما يؤثر على البطالة والدخل والنمو الاقتصادي؛
- **الأزمات السياسية والاضطرابات:** الصراعات والثورات والحروب والاضطرابات السياسية تؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي والثقة في السوق والاستثمارات. قد تتسبب هذه الأزمات في توقف الإنتاج وتدمير البنية التحتية وتعطيل العمليات التجارية؛
- **الأزمات العالمية والتباطؤ الاقتصادي العالمي:** يمكن أن تنتقل الصدمات الاقتصادية من دولة إلى أخرى عبر العولمة الاقتصادية. وعندما تواجه الدول الكبرى أزمات اقتصادية مثل الركود الاقتصادي أو الأزمات المالية، فإن ذلك يؤثر على الدول الأخرى عبر التجارة والاستثمارات والتدفقات المالية.

ثانيا: أنوع الصدمات الاقتصادية

يمكن تصنيف الصدمات الاقتصادية إلى أحداث تؤثر على الاقتصاد بشكل أساسي إما من خلال جانب العرض أو الطلب، كما يمكن أيضًا تصنيفها حسب أصلها أو تأثيرها على قطاع معين في الاقتصاد. وأخيرًا، قد تكون الصدمات إما صدمات حقيقية أو اسمية، ويعتمد ذلك على ما إذا كانت ناتجة عن التغيرات في النشاط الاقتصادي الحقيقي أو التغيرات في القيم الاسمية للمتغيرات المالية، يوجد ترابط قوي بين الأسواق

-Michael J Boyle, The Origins of the Law of Supply and Demand, sur le site : https://www.investopedia.com/ask/answers/030415/who-discovered-law-supply-and-demand.asp, publie le 21/09/2021.

– بن يحي نسيمة،، أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة– دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980–2017) مرجع سابق، ص ص 19،20.

والصناعات في الاقتصاد، وبالتالي فإن الصدمات الكبيرة –سواء للعرض أو الطلب في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد– قد يكون لها تأثير بعيد المدى على الاقتصاد الكلي. يمكن أن تكون الصدمات الاقتصادية إيجابية (مفيدة) للاقتصاد أو سلبية (ضارة)، وإن كان معظم الاقتصاديين والأشخاص العاديين يهتمون أكثر بالصدمات السلبية،

1–صدمات الطلب الكلي

قبل التطرق لصدمات الطلب الكالي يجب التعرف على الطلب الكلي، الطلب الكلي هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي يستهلكها القطاع العائلي والحكومة والمؤسسات الانتاجية والعالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة عند أسعار محددة[1].

يتأثر الطلب الكلي بعوامل مختلفة قسمها الاقتصاديون إلى نوعين، أولهما متغيرات السياسة النقدية والتي بدورها تنقسم إلى شكلين هما متغيرات السياسة النقدية التي ينفذها البنك المركزي، ومتغيرات السياسة المالية والتي تنفذها الحكومة من خلال وزارة المالية، أما ثانيهما فتمثل متغيرات خارجية وهي خارجة عن اطار سيطرة السياسة الاقتصادية وعادة ما تكون مفاجئة مثل الحروب والثورات وتغيرات أسعار السلع والخدمات التي تكون أساسية في عمليات التجارة للبلد المعني مثل زيادة اسعار النفط وغيرها[2].

يُمكن تعريف صدمة الطلب الكلي على انها انتقال مفاجئ في دالة الطلب الكلي الذي يعتمد في حركته على حصيلة القوى المؤثرة فيها، والتي قد تكون في اتجاه واحد أو في اتجاهات مختلفة[3].

كما يُمكن تعريفها على أنها حدوث تغير في أحد مكونات الطلب الكلي مما يؤدي إلى تغير في الطلب الكلي[4].

---

[1] نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص41.

[2] محمد فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص288.

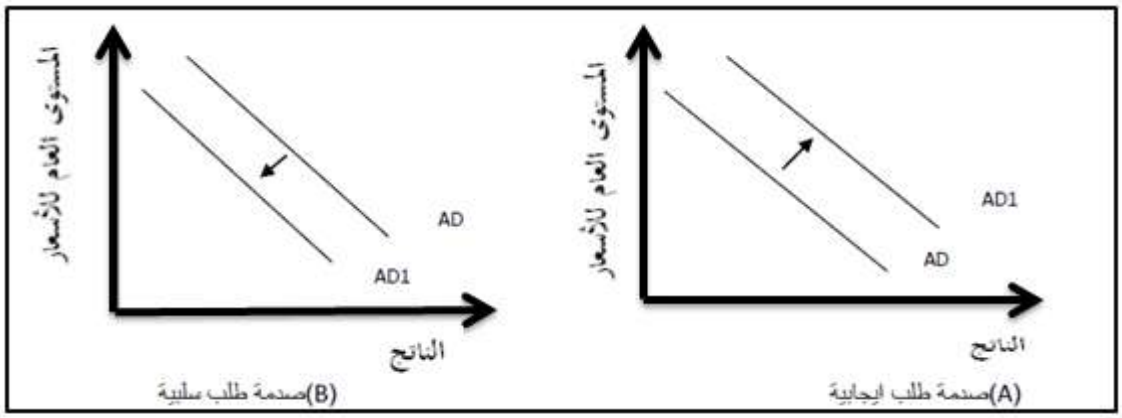
[3] قصي عبود الجابري، تحليل صدمة الطلب والدور الحركي لتوقعات التضخم في الاقتصاد العراقي المحاصر، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، عدد خاص بالمؤتمر العاشر، 1998، ص10.

[4] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس وزراء جمهورية مصر، قطاع التحليل الاقتصادي، تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد المصري، مصر، 2004، ص07.

كتعريف شامل صدمات الطلب الكلي هي التحولات غير المرتقبة في الطلب الكلي الناجمة عن التغيرات غير المرتقبة في السياسة المالية أو النقدية أو تغيرات مفاجئة في الاستهلاك الخاص وسلوك الاستثمار

يمكن تمثيل صدمة الطلب الكلي عن طريق منحى يبين انتقال منحنى الطلب الكلي إلى ال الأعلى أو الأسفل كما هو موضح في الشكل الموالي رقم (1-1) كما يلي:

شكل رقم (1-1): صدمات الطلب الكلي الايجابية والسلبية



المصدر: من إعداد الطلب بالاعتماد على: robin bade, michael parkin, foundations economis, 5 th ed, pearson, boston, USA, 2011, p733.

من خلال الشكل رقم (1-1)، نلاحظ انه عند حدوث أي تغير في مكونات الطلب الكلي، حيث يُمكن تحديد مكونات الطلب الكلي وفق المعادلة التالية:

$$AD= C+I+G+(X-M)$$

حيث أن AD تمثل الطب الكلي، C تمثل الاستهلاك، I تمثل الاستثمار،G تمثل الانفاق الحكومي، (X-M) تمثل صافي الصادرات.

فعند حدوث تغير في أحد مكونات الطلب الكلي سواء بالزيادة أو النقصان فغن منحنى الطلب الكلي سينتقل إلى الأعلى (من AD إلى AD1) (صدمة إيجابية) كما هو موضح في الجزءA من الشكل رقم (1-1)، والعكس اذا حدث انخفاض في احد مكونات الطلب الكلي فسينتقل منحى الطلب الكلي إلى الاسفل (من AD إلى AD1) (صدمة سلبية) كما هو موضح في الجزء B من الشكل رقم (1-1).

أما العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحى الطلب الكلي فيمكن ايجازها في الجدول الموالي رقم (1-1) كما يلي:

جدول رقم (1-1): أسباب التغير في الطلب الكلي

العوامل	اتجاه التغير	اتجاه انتقال منحنى الطلب
عرض النقد	زيادة	إلى الأعلى
	انخفاض	إلى الأسفل
الضرائب	زيادة	إلى الأسفل
	انخفاض	إلى الأعلى
الانفاق الحكومي	زيادة	إلى الأعلى
	انخفاض	إلى الأسفل
توقعات المنتجين والمستثمرين	توقعات متفائلة	إلى الأعلى
	توقعات متشائمة	إلى الأسفل
بطاقة الائتمان	انتشار وسائل الدفع الالكتروني	انتقال إلى الأعلى
الأصول المالية	زيادة	إلى الأعلى
	انخفاض	إلى الأسفل
التطورات التكنولوجية	حدوث تطورات تكنولوجية	انتقال إلى الأعلى
متغيرات أخرى	الاستقرار السياسي	انتقال إلى الأعلى
	توقيع اتفاقيات التجارة الحرة	انتقال إلى الأعلى

المصدر: مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، أثر الصدمات الاقتصادية في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011) مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثاني، العدد 07 ، ص ص22 ،23

من خلال الجدول رقم (1-1)، يؤثر عرض النقد على الطلب الكلي، حيث أنه من المعلوم أن العلاقة بين عرض النقد وسعر الفائدة عكسية، فبزيادة عرض النقد فإن أسعار الفائدة ستنخفض وهو ما يؤدي إلى زيادة في الاستثمار، والاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي مما يؤدي إلى انتقال منحى الطلب الكلي للأعلى AD1 (صدمة ايجابية) كما هو موضح في الجزء A من الشكل رقم (1-1)، والعكس عند انخفاض عرض النقد، كما لا يقتصر دور عرض النقد في التأثير على سعر الفائدة بل يتعدى إلى صافي الصادرات، حيث

وبزيادة عرض النقد ينخفض سعر الفائدة المحلي مما يؤدي غلى انخفاض في سعر الفائدة المحلي الذي بدوره يؤثر على حركة دخول رؤوس الاموال من الخارج مما يؤدي غلى قيمة العملة، وبالتالي تصبح السلع الاجنبية أغلى من السلع المحلية فتزداد الصادرات وتنخفض الواردات، ومنه يزداد صافي الصادرات وينتقل منحى الطلب الكلي للأعلى (صدمة إيجابية).

أما بالنسبة للضرائب، فبانخفاضها تؤدي إلى زيادة في الدخل وبالتالي يزداد انفاقهم على السلع والخدمات وهو ما يؤدي إلى انتقال منحى الطلب الكلي غلى اليمين (صدمة إيجابية)، والعكس عند ارتفاع الضرائب.

فيما يخص التغير في الإنفاق الحكومي، يُعتبر الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي، بزيادته ينتقل منحى الطلب إلى الأعلى (صدمة إيجابية)، والعكس عند انخفاضه.

كما يؤدي التوقع الإيجابي والمتفائل للمستهلكين والمستثمرين لزيادة انفاقهم ومن ثَم انتقال منحى الطلب الكلي إلى الأعلى (صدمة إيجابية)، اما التوقعات المتشائمة فتجعلهم يخفضون انفاقهم الاستهلاكي والاستثماري، وهو ما يؤدي غلى انتقال منحنى الطلب الكلي غلى اليسار (صدمة سلبية).

إن انتشار استخدام بطاقات الائتمان يؤدي غلى تسهيل عمليات الشراء من جهة، و اخفاض في الطلب على النقود التقليدية من جهة أخرى، مما يؤدي إلى سرعة في دوران النقود فيزداد الانفاق الاسمين وهو ما يؤدي بانتقال منحى الطلب الكلي غلى اليمين (صدمة ايجابية)،

فيما يخص الأصول المالية، فان زيادة ملكية الافراد للأصول المالية كالسندات والعقارات يؤدي إلى حدوث طمأنينة لدى الافراد ، وهو ما يشجعهم على زيادة الانفاق سواء الاستهلاكي أو الاستثماري وهو ما سيؤدي إلى انتقال منحى الطلب غلى الاعلى (صدمة ايجابية)، والعكس في حالة انخفاض الاصول.

كما تتيح التطورات التكنولوجية فلرصا جديدة امام زيادة الاستثمار ومن ثَم انتقال منحنى الطلب الكلي غلى الاعلى (صدمة إيجابية)

كما تؤثر متغيرات أخرى على الطلب الكلي، فالاستقرار السياسي مثلا يؤدي إلى تنشيط الاستثمار وزيادة ثقة المستهلكين ومن ثم زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، وسينتقل منحى الطلب للأعلى، كما

تُؤثر اتفاقيات التجارة الحرة على زيادة الحوافز الاستثمارية وزيادة ثقة المستهلكين وسينتقل معها منحة الطلب إلى الأعلى.

2-صدمات العرض الكلي

قبل التطرق لصدمات العرض الكلي، يُعرف العرض الكلي هو إجمالي الناتج القومي الذي يرغب قطاع الأعمال بإنتاجه وبيعه خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة عند مستويات الأسعار المختلفة[1]

يُمكن تعريف صدمة العرض الكلي بأنها الاحداث الخارجية التي تنقل منحنى العرض الكلي[2]. أو هي الأحداث التي تنقل منحنى العرض الكلي من موقعه وتخرجه عن وضع التوازن الذي هو عليه[3]، أو هي حدوث تغير في أحد مكونات دالة العرض الكلي ما يؤدي إلى تغير العرض الكلي مثلا ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع التكاليف فينخفض الناتج وينخفض العرض الكلي[4] وكذلك تعرف بأنها تغير مفاجئ في تكلفة عناصر الإنتاج أو في الإنتاجية تؤدي إلى طفرات حادة في العرض الكلي[5] أو هي اضطراب في العرض الكلي ناجم عن تدهور في متغيرات غير مسيطر عليها داخليا كالنقص غير المتوقع في مستلزمات الإنتاج المستوردة أو تدهور في الظروف المناخية بحيث لا يكون للحكومة دور مباشر في التأثير فيها، وهذا الاضطراب سيؤدي إلى تغيير تكاليف الإنتاج وانتقال منحنى العرض الكلي[6].

كما تم تعريف صدمة العرض في ضوء معدل التبادل التجاري بأنها الانخفاض في العرض الكلي الناجم عن تدهور معدل التبادل التجاري، بسبب تغير سلبي في أسعار الصادرات (انخفاضها) أو أسعار الواردات (ارتفاعها) فضلا عن ركود الطلب على الصادرات ومن ثم ستؤثر في القدرة الاستيرادية للبلد، خاصة إذا كانت

---

[1] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص140

[2] Arthur O. Sullivan and Steven M. Sheffrin,Economics Principales and Tools, 5th, Prearson prentice hall, New Jersey,2006,p536

[3] أسامة بشير الدباغ واثيل تاجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مطبعة المنهاج، عمان/ 2003، ص214.

[4] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس وزراء جمهورية مصر، مصدر سابق، ص10.

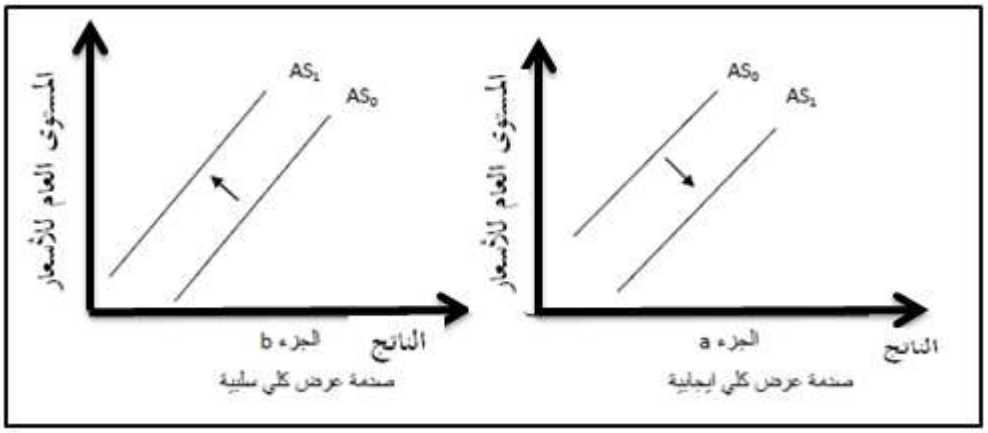
[5] ساموبلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2006، ص442.

[6] قصي عبود فرج الجابري، بناء نموذج قياسي لتحليل آثار صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المحاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية،1995، ص3-4.

درجة الاندماج كبير في السوق العالمية وعندها فإن تدني القدرة الاستيرادية سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم انخفاض مستوى العرض الكلي [1].

يُمكن تمثيل صدمة العرض الكلي عن طريق منحى يُبين انتقال منحنى العرض الكلي إلى الأعلى أو الأسفل كما هو موضح في الشكل الموالي رقم (1-2) كما يلي:

شكل رقم (1-2): صدمات العرض الكلي الايجابية والسلبية



المصدر: من اعداد الطالب، بالاعتماد على: frederic s, mishkin, the economics of money and financial markets,8th ed, pearson addison wesley, newyork USA, 2007, p571.

منحنى العرض الكلي شأنه شأن منحنى الطلب الكلي ينتقل نتيجة الصدمات الاقتصادية التي تؤثر فيه إما بشكل إيجابي أو سلبي فصدمة العرض الكلي الإيجابية تعني انتقال منحنى العرض إلى الأسفل (اليمين) من AS_0 إلى AS_1 كما في الجزء (a) من الشكل رقم (1-2)،أما صدمة العرض السلبية فإن منحنى العرض الكلي ينتقل إلى الأعلى (اليسار) من AS_0 إلى AS_1 كما في الجزء (b) من الشكل نفسه.

يتحدد مستوى العرض الكلي بعاملين الأول الناتج الكامن (الناتج الكامن يمثل مستوى الإنتاج الطبيعي مضافا إليه معدل النمو السنوي للناتج ولمدة معينة)، الذي يمثل الطاقة الإنتاجية الكامنة في اقتصاد ما لإنتاج مجموعة من السلع والخدمات مع استغلال الموارد المتاحة استخداماً أمثل أي استغلال جميع الموارد من

[1] قصي عبود فرج الجابري ،نفس المصدر، ص 3.

عمل ورأس مال وأرض وكذلك التكنولوجيا المتاحة استخداماً كفؤاً، وإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات دون أي هدر في الطاقة الكامنة، والأخر هو تكاليف عناصر الإنتاج التي منها الأجور فضلا عن تكاليف المواد الأولية والطاقة كالنفط مثلا . ومن العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي أو دالة الإنتاج الكلية فيمكن ايجازها في الجدول الموالي رقم (1-2) كما يلي:

جدول رقم (1-2): أسباب التغير في العرض الكلي

العوامل	اتجاه التغير	اتجاه انتقال منحى العرض
تكاليف عوامل الانتاج	زيادة	انتقال إلى الأعلى (يسار)
	انخفاض	انتقال إلى الأسفل (يمين)
حجم القوة العاملة	زيادة	انتقال إلى الأسفل (يمين)
	انخفاض	انتقال إلى الأعلى (يسار)
المستوى التكنولوجي	تطور المستوى التكنولوجي	انتقال إلى الأسفل (يمين)
التكوين الرأسمالي	زيادة التكوين الراسمالي	انتقال إلى الأسفل (يمين)
الكارتل	تنظيم الكارتل	انتقال إلى الأعلى (يسار)
	تفكيك الكارتل	انتقال إلى الأسفل (يمين)
عوامل أخرى	ظهور وانتشار الابتكارات	انتقال إلى الأسفل (يمين)
	زيادة ضرائب التلوث	انتقال إلى الأعلى (يسار)
	الجفاف والبرد الشديد	انتقال إلى الأعلى (يسار)

المصدر: مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، أثر الصدمات الاقتصادية في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011)، مرجع سابق، ص23.

من خلال الجدول رقم (1-2)، نلاحظ أن تكاليف عومل الإنتاج تؤثر على العرض كلي، حيث تُعد الأجور أحد أهم العوامل التي تؤثر في تكاليف الإنتاج ومن ثم فإن مطالبة العاملين بأجور نقدية أعلى من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الأرباح وارتفاع التكاليف، فتَعْمَدْ المنشاة إلى تخفيض إنتاجها فينتقل منحنى العرض الكلي إلى أعلى (اليسار) من AS_0 إلى AS_1 فينخفض الناتج وترتفع الأسعار وبالعكس إذا انخفضت أسعار

عوامل الإنتاج فإن منحنى العرض الكلي سينتقل إلى أسفل (اليمين) إلى AS_2[1]، فيزداد الناتج وتنخفض الأسعار كما في الشكل رقم (1-2)، وكذلك فإن كفاءة استغلال الموارد المستخدمة والتكنولوجيا تؤثر أيضا على التكاليف.

كذلك إذا ارتفعت أسعار النفط كما حدث أول مرة عام 1973 الذي تضاعف أربع مرات أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم انتقال منحنى العرض الكلي إلى الأعلى (اليسار) إلى AS_1 [2]، وتكرر ارتفاع أسعار النفط عام 1979 بسبب الثورة الإيرانية وانخفاض إنتاج إيران النفطي[3]، وفي بداية عقد التسعينات ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى بسبب حرب الخليج الثانية ولكن كان هذا الارتفاع على نطاق أقل[4]،وعلى النقيض في عامي 1997و1998 انخفضت أسعار النفط من 20 دولار تقريبا إلى 12 دولار تقريبا بسبب حدوث الازمة الآسيوية ومن ثم انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج المستوردة وسيكون انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليمين (أسفل) إلى AS_2 وهذا الانخفاض له آثار جانبية على الاقتصاد فزاد الناتج وانخفضت الأسعار.

كما يُؤدي التحسن في الوضع التكنولوجي إلى زيادة الإنتاجية، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الوحدة الواحدة، ومن ثَم فغن العرض الكلي سيزداد وينتقل المنحنى غلى الاسفل (اليمين)، فيزداد الناتج وتنخفض الأسعار.

إنّ الزيادة في حجم القوة العاملة، تؤدي إلى الزيادة عرض العمل وانخفاض في الأجور، مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليمين، كما أن الزيادة في تكوين رأس مال الثابت تؤدي في الغلب إلى زيادة الطاقة الانتاجية واتساع امكانيات الانتاج المتاحة، التي بدورها تؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليمين.

---

[1] أسامة بشير الدباغ واثيل الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكي، الطبعة الأولى، مطبعة المنهاج، عمان، الاردن، 2003، ص 214

[2] William J. Boumol and Alan S. Blinder, Economics Principales and Policy,11th Ed, South Western,China,2009,p595.

[3] أحمد بريهي العلي، تحولا السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 1، العدد 1، 2010، ص 5.

[4] William J. Boumol and Alan S. Blinder, Economics Principales and Policy, OP,Cit, p595

كما أن تنظيم الكارتل النفطي الدولي يؤدي على تقليص المنافسة ، ومن ثَم يتمكن هذا الكارتل من رفع اسعار النفط العالمية، والعكس في حالة حدوث تفكك في الكارتل مما يؤدي إلى زيادة المنافسة، مما يؤدي على خفض في اسعار النفط.

كذلك توجد عوامل أخرى تؤثر على العرض الكلي، فتأثر تغيرات حالة الطقس مثل الجفاف والبرد على العرض الكلي، كما أن الاختراعات والابتكارات والتي تؤدي إلى تحسين الكفاءة، وايضا الأنظمة والقوانين الحكومية مثل قوانين مكافحة التلوث التي تؤثر في التكنولوجيا المستخدمة وطرق الانتاج.

المطلب الثاني: مفهوم سعر النفط والعوامل المؤثرة فيه

سنحاول في هذا المطلب الوصول إلى تعريف سعر النفط وأنواعه، وكذا أهم العوامل المؤثرة على أسعاره:

أولا: مفهوم سعر النفط:

سنتطرق في هذا الجزء من البحث لتعريف سعر النفط و أنواعه

1-تعريف سعر النفط

يُعرف سعر النفط بأنه" القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام(42 غالون) أي ما يعادل 159 لتر، المقاس بالدولار الأمريكي"[1]، كما على أنه " قيمة المادة أو السلعة البترولية، ويُعَبَر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومناخية ... الخ"[2]، غير أن سعر النفط يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة السوق النفطية التي تتسم بالديناميكية[3]، ففي بداية اكتشاف النفط كان سعره يحدد عند الآبار نظرا لندرة هذه المادة والاكتشافات المحدودة له، وبعد اتساع صناعة النفط في الكثير من البلدان أصبح سعره يُحدد في الموانئ، ولكن سرعان ما أصبح سعر النفط احتكاريا بسبب احتكار شركات قليلة لسوق النفط، ليتطور بعدها سعر النفط إلى سعر تنافسي بسبب الاكتشافات الهامة للنفط في

1 الهيتي أحمد حسين، اقتصاديات النفط، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، الطبعة الأولى، 2000، ص73.

2 محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 194.

3 سهام حسين البصام، سمير فوزي شهاب الشريدة، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة في العراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية –دراسة تحليلية–، مقال منشور مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، 2013، ص4.

مختلف البلدان وتوسع دائرة البلدان المنتجة له، وتطور التكتلات النفطية للدول المنتجة أو المستهلكة للنفط، حيث أصبح سعر النفط يخضع لعوامل الطلب والعرض.

2- أنواع أسعار النفط

كلّ هذا التطور في مفهوم سعر النفط أدى إلى ظهور العديد من الكيفيات والأنواع التي يُحدد بها هذا السعر، سوف نتطرق لهذه الأنواع وفق التسلسل الزمني كما يلي:

أ. **السعر المعلن**: هو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطية في كارتل الشقيقات السبع محسوبا بالدولار الأمريكي. وقد ابتدأ العمل بالسعر المعلن منذ عام 1880 عندما اعلنت شركة "ستاندرد اويل نيوجرسي" بالولايات المتحدة الأمريكية عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر[1]، ثم استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة وخارجها، والمعروف أن الأسعار الرسمية التي تُعلنها الدول النفطية تأتي في إطار السعر الرسمي المعلن، حيث أنه في سنة 1928 اتفقت الشركات النفطية الاحتكارية حول الأسعار مما أدى إلى استقرارها، لكن خلال فترة الخمسينيات والستينيات أنشئت الدول المنتجة شركات خاصة بها تولت بيع نفطها بأسعار تقل عن السعر المعلن، حيث أصبح السعر المعلن لا يعبر عن السوق البترولية إنما انحصر استعماله لاحتساب الفوائد النفطية بين الشركات والدول المنتجة للنفط[2].

ب. **السعر المتحقق**: هو عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه الحسومات والتسهيلات أي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري أو لتلافي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض العقود، من بين تلك التسهيلات نجد[3]:

- تسهيلات الموقع الجغرافي: تُعطىَ للنفط التي لا يتمتع منتجوه بموقع جغرافي يَسمح لهم بتصدير النفط الخام مباشرة إلى السوق النفطية العالمية؛

---

1 وكالة أنباء البترول والطاقة، تعرف على أنواع اسعار النفط الخام، مقال منشور بالموقع www.petro-press.com بتاريخ 10 مارس 2017، تاريخ الاطلاع: 29 ماي 2018، الساعة 17:09.ص2.

2 محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة، ليبيا، الطبعة الأولى، 2003، ص358.

3 وكالة أنباء البترول والطاقة، مرجع سابق، ص2.

- تسهيلات المحتوى الكبريتي: يُعطىَ مقابل النفط ذو المحتوى الكبريتي المرتفع ومستوى الشوائب العالي؛
- تسهيلات درجة الكثافة: تُعطىَ لمشتري النفط الثقيل بنسبة عالية، ولمشتري النفط الخفيف بنسبة اقل؛
- تسهيلات قناة السويس: تُعطىَ للدول التي تُصَدر نفطها مباشرة إلى السوق النفطية دون أن تمر بقناة السويس.

ج. **السعر الضريبي**: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط، التي تقوم باستخراجه الشركات النفطية العاملة في البلدان ومناطق العالم البترولية، مضافا اليها عائدا تدفعه هذه الشركات لحكومات البلدان النفطية متمثلا في ضريبة على الدخل[1].

د. **سعر الإشارة**: ظهر في فترة الستينات من القرن الماضي، حيث يأخذ شكلين كما يلي[2]:

- سعر الاشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق وبذلك يُمثل سعر الإشارة النقطة الوسطى بين السعرين (المعلن والمتحقق)، ويمكن التوصل إلى سعر الإشارة عبر اتفاق بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة كما حصل بين الجزائر وفرنسا عام 1965.
- يعني سعر الاشارة متوسط سلة من النفط المتقارب في درجات الكثافة أو المتباعدة في الموقع الجغرافي لتُشكل مؤشر لتسعير مجموعة من النفط حسب قُرب أو بُعد درجة كثافة النفط، ونفط الاشارة متنوع نجد منها: النفط العربي الخفيف، نفط الأوبك، نفط غرب تكساس، نفط برنت، نفط بحر الشمال.

هناك أيضا مجموعة من الأسعار ظهرت في الفترة اللاحقة وهي[3]:

- **السعر الفوري**: هو سعر الوحدة النفطية المتبدلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، أي أن السعر الفوري يتأثر باختلالات العرض والطلب في السوق[4]؛

---

[1] الهيتي أحمد حسين، اقتصاديات النفط، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، الطبعة الأولى، 2000، ص80.

[2] وكالة أنباء البترول والطاقة، مرجع سابق، ص2.

[3] نفس المرجع، ص ص 2-3.

[4] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص199.

- **السعر الاسمي**: يعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبَرا عنه بالدولار فنقول مثلا أن سعر الأوبك يساوي 80 دولارا للبرميل؛
- **السعر الحقيقي**: هو يمثل إما القيمة الحقيقية للسعر الاسمي مخصومة بمعدلات التضخم أو كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من الخارج بالسعر الاسمي للبرميل؛
- **الأسعار الآجلة أو أسعار صفقات الأجل الطويل**: تعني الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآني على أن يُسلَم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة؛
- **سعر البرميل الورقي**: هي التسمية التي تُطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية، وهو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي قام المستثمرون ببيعها وتداولها والمزايدة عليها بين المضاربين؛
- **السعر الإرجاعي**: يعني سعر برميل النفط الخام مُحددا في ضوء أسعار منتجاته النفطية المكررة التي تسمى ببرميل أوبك (البرميل المركب).

ثانيا: العوامل المؤثرة على أسعار النفط

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تحديد أسعار النفط عالميا وأهم هذه العوامل هي العوامل الاقتصادية متمثلة في الطلب والعرض السوقي للنفط بالإضافة إلى عوامل أخرى سنتطرق إليها في هذا الجزء من البحث كما يلي:

1-العوامل الاقتصادية المؤثرة على أسعار النفط

إنّ استقرار أسعار النفط يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، وبما أنّ النفط سلعة استراتيجية لها أهميتها فهناك العديد من العوامل التي تُؤثر في جانب الطلب والعرض.

أ. **الطلب السوقي للنفط**: يُمثل الطلب السوقي للنفط كميات من السلع النفطية، التي يحتاجها الإنسان عند مستوى معين وخلال فترة زمنية محددة لغرض إشباع حاجيات متنوعة[1]، حيث ينقسم الطلب على النفط إلى نوعين، الطلب بغرض الاستهلاك الذي يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي الذي يساهم بزيادة الطلب على المنتجات النفطية، والطلب بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية للنفط، التي عُرفت منذ ثمانينات القرن الماضي، حيث عَرفت دخول السماسرة والمضاربين للأسواق المالية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح.

يتأثر الطلب على النفط بالعديد من العوامل ذات درجات تأثير متفاوتة سنذكر منها**2**:

- **النمو الاقتصادي**: يعتبر النمو الاقتصادي أهم عامل في زيادة الطلب على النفط حيث يرتبط معه ارتباطا طرديا، وتأتي الزيادة في الطلب العالمي على النفط لتلبية النمو المتحقق في اقتصاديات الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، بالإضافة إلى الأسواق الناشئة في الدول الاسيوية خاصة الصين والتي تحقق معدلات نمو متزايدة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط؛
- **السعر**: يُعتبر من أهم العوامل التي تُؤثر على طلب النفط، فارتفاع أسعار النفط الخام خاصة على المدى البعيد يؤثر على أسعار المنتجات النفطية التي يبدأ سعرها في الارتفاع مما يؤدي إلى تناقص الطلب على النفط والعكس صحيح؛
- **عدد السكان**: يرتبط الطلب على النفط ارتباطا طرديا مع زيادة عدد السكان، فكلما زاد عدد السكان أدى ذلك إلى زيادة الطلب على النفط؛
- **المناخ**: عادة ما يزيد الطلب على النفط في فصل الشتاء ويقل في فصل الصيف، وهذا التأثير ناجم عن مقدار التغير في درجة الحرارة، إلا أنَّ تأثير المناخ أصبح يتناقص تدريجيا نظرا لاستعمال الغاز الطبيعي كبديل للتدفئة.

ب. **العرض السوقي للنفط**: يُمثل العرض السوقي للنفط كميات السلع النفطية الخام التي تُعرض في السوق، من أجل تبادلها وعلى ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين[3]، إن العرض السوقي للنفط

---

[1] عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، مقال منشور بسلسلة العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص 334.

[2] العمري علي، مرجع سابق، ص ص 38-39.

[3] ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 64.

يُعد من أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، فزيادة العرض أو نقصانه يؤثر مباشرة على السعر، حيث توجد علاقة عكسية بين العرض والسعر، غير أن العرض النفطي يتسم بالكثير من المرونة، حيث أن مرونة العرض النفطي تكون كبيرة في المدى القصير والمتوسط، وذلك راجع لكون استمرارية العملية الإنتاجية وبصورة متزايدة يؤدي إلى إمكانية تزايد العرض أو نقصانه، أما في المدى الطويل فتقل المرونة وذلك لتعذر استمرارية العملية الإنتاجية والتي تؤدي إلى إمكانية التناقص التدريجي للعرض النفطي بسبب إما عوامل جيولوجية مثل تناقص الاحتياطي النفطي، أو عوامل اقتصادية كارتفاع كلفة الإنتاج ومنافسة أسعار السلع البديلة، يتأثر العرض السوقي النفطي بالعديد من العوامل ذات درجات تأثير متفاوتة سنذكر منها[1]:

- **الطلب النفطي**: بما أن الطلب يخلق العرض فإنّ الطلب السوقي النفطي يُؤثر على العرض منه، فعند زيادة الطلب على النفط يزيد العرض لا محالة، أما إذا حدث العكس وقل الطلب على النفط فإن العرض سيقل؛
- **السياسة النفطية أو سياسة الإنتاج**: هي مجموعة إجراءات تتخذها جهة أو جهات معينة في كيفية استغلال النفط من خلال التحكم في الإنتاج عامة والعرض خاصة، فتخفيض أو توقيف إنتاج النفط يعتبر سلاحا اقتصاديا وسياسيا، ومثال ذلك الصدمة النفطية لسنة 1973، حيث كان لها تأثير على العرض النفطي العالمي؛
- **سعر النفط**: توجد علاقة عكسية بين السعر والعرض، فزيادة عرض النفط يؤدي إلى انخفاض أسعاره والعكس صحيح، عند ارتفاع الأسعار تسعى الدول المنتجة للنفط إلى زيادة إنتاجها للحصول على مداخيل اضافية، وإذا كانت الأسعار منخفضة يسعى المنتجون إلى تخفيض العرض، خاصة إذا وصلت الأسعار إلى مستويات لا تتلاءم مع تكلفة استخراج النفط، مثلما فعلت منظمة الأوبك سنة 2017 لما انخفضت الأسعار إلى معدلات دنيا؛
- **سعر السلع البديلة**: أصبح الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة من أهم المواضيع، حيث أصبحت الطاقة الشمسية، الذرة والغاز الصخري تُنافس النفط، ولو أن هذه السلع البديلة لا تُؤثر على النفط في المدى القصير نظرا لارتفاع تكاليفها واستحالة استبدال هياكل الصناعة النفطية، إلا أنه في المدى البعيد قد تُؤثر على العرض النفطي العالمي خاصة في حالة ارتفاع أسعار النفط.

[1] العمري علي، مرجع سابق، ص ص 35-36.

2- العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

لا يختلف أحد على أنّ العوامل الاقتصادية متمثلة في الطلب والعرض على النفط لها تأثير كبير على أسعاره، إلا أنه توجد عوامل أخرى تؤثر وبدرجات متفاوتة على أسعار النفط سنذكر منها[1]:

أ. **العوامل السياسية:** تلعب العوامل السياسية دورا هاما ومؤثرا في قطاع النفط، حيث أن التوترات والاضطرابات التي تشهدها مناطق إنتاج النفط وتكريره، والتي تهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين يُؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، غير أن العوامل السياسية تبقى عوامل آنية ومرحلية مرهونة بظروف سياسية معينة.

ب. **العوامل البيئية والمناخية:** التأثيرات البيئية لصناعة النفط واستخداماته، ومستويات تلك التأثيرات على البشر في بيئته الجوية والبرية والبحرية تُؤدي إلى تحديات في مواقع وأنماط العمليات النفطية، مما يؤثر على تكاليف الإنتاج وبالتالي التأثير على الأسعار، أما تأثيرات المناخ فتظهر من خلال التقلبات المتوقعة وغير المتوقعة للمناخ والتي تُؤثر على الأسعار بشكل مباشر، وخير مثال على ذلك الكوارث والأعاصير التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط، كما أنّ تقلبات فصول السنة تحدد كمية استهلاك النفط وبالتالي تُؤثر في الأسعار.

ج. **العوامل النقدية:** يُعتبر الدولار السعر المرجعي لصناعة النفط، إن هبوط سعر الدولار يُقلل من القوة الشرائية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، مما يجعلها تَحجُم عن الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى زيادة الأسعار.

د. **العوامل التكنولوجية:** التكنولوجيات الحديثة المستعملة في الصناعة الاستخراجية والتحويلية للنفط، وتطورها المستمر في تحسين نمط وأساليب العمليات النفطية، وتخفيض التكلفة وزيادة كفاءة استخلاص النفط من الحقول تُؤدي إلى التأثير الايجابي على أسعار النفط بصفة عامة.

هـ. **عوامل المنتجات البديلة:** اقتصاديات مشاريع البدائل المتوفرة أو الممكنة للطاقة النفطية وسياسات ترشيد استهلاك الطاقة في مختلف الدول، كفيلة بأن تُثقل أو تُخفف من وطأة أسعار النفط، فالحديث عن بدائل النفط من طاقة شمسية أو غاز صخري كلها عوامل تؤدي إلى التأثير على أسعار النفط.

---

[1] انظر في ذلك: - عبد الوهاب الشيخ قادر، العوامل المؤثرة في أسعار النفط، مقال منشور في الموقع: http://noc.oil.gov.iq/research_pdf/3.pdf، تاريخ الاطلاع 2018/06/05 على الساعة 11:11، ص ص 1-3.

المطلب الثالث: الصدمات النفطية وأثارها الاقتصادية

في هذا الجزء سنحاول أن نُبرز مفهوم الصدمات النفطية، وكذا أثرها على الاقتصاد عند الارتفاع وعند الانخفاض كما يلي:

أولا: مفهوم الصدمات النفطية

شهدت السوق البترولية الدولية خلال العقود الخمسة الماضية عدة صدمات نفطية سنتطرق إليها بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل، هذه الصدمات تتمثل في ارتفاع أو انخفاض كبير في الأسعار أو وجود شُح أو فائض في العرض بشكل حاد وغير طبيعي، يُؤثر سلبا على الصناعة البترولية، واقتصاديات الدول المستهلكة أو المصدرة للنفط، كما تُعرف الصدمات النفطية على أنها "اختلال مفاجئ في توازن السوق النفطي يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع هذه الصدمات نتيجة تأثُر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالمتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم توفر العرض لإعادة التوازن إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية، كما يمكن أن يكون مرده الى عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة النفطية مثل حركة رؤوس الأموال أو التغيرات الجيوسياسية"[1].

ثانيا: الآثار الاقتصادية للصدمات النفطية

تذبذُب أسعار النفط بالارتفاع أو الانخفاض يتسبب في حدوث آثار ايجابية أو سلبية على السوق النفطية وبالتالي على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للنفط وهذا ما سنتعرف عليه فيما يلي:

أ. الآثار الاقتصادية للصدمات النفطية عند ارتفاع السعر:

أهم ما تميز به الاقتصاد العالمي خلال الفترات التي شهدت ارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط، سواء بالنسبة للدول المصدرة أو المستوردة للنفط، نوجزه في النقاط التالية:

1. **ارتفاع الفوائض المالية:** نتيجة لارتفاع أسعار النفط حققت الدول المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية، فقد ازدادت مداخيل هذه الدول مما مكنها من تزويد نشاطا الإنتاجي برأس المال اللازم واستقطاب اليد العاملة اللازمة، كما أدت إلى ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة[2].

---

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص27.

[2] سيد فتحي احمد الخولي، اقتصاد النفط "الموارد والبيئة والطاقة"، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2015، ص25.

2. **التضخم وظاهرة الركود التضخمي:** ظهرت ظاهرة الركود التضخمي بعد الازمة النفطية الأولى سنة 1973، حيث يكون فيها معدل تضخم مرتفع مقابل معدل بطالة مرتفع.

3. **العجز في ميزان المدفوعات:** تَرتَبَت عن ارتفاع أسعار النفط زيادة في العجز في ميزان المدفوعات لكل من الدولة غير المنتجة للنفط سواء الدول النامية أو المتقدمة.

4. **مشكلة المديونية الخارجية:** لجأت الدول النامية غير المنتجة للنفط إلى الاقتراض الخارجي لتغطية العجز في ميزان المدفوعات[1].

ب. الآثار الاقتصادية للصدمات النفطية عند انخفاض السعر:

أدى انخفاض أسعار النفط إلى ضرر بالغ في اقتصاديات الدولة المنتجة وغير المنتجة للنفط على حد سواء، فالنسبة للدولة غير المنتجة للنفط لم يُؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تحقيق نمو بل ظهرت العديد من المشاكل سنتطرق إليها في النقاط التالية[2]:

- تسبب انخفاض سعر النفط إلى توقيف الاقراض وفي نفس الوقت ارتفاع أسعار الفائدة في الدول الصناعية، مما حَدّ من قدرة الدولة غير المنتجة وخاصة النامية على الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية، ما أدى إلى تفاقم مشكل المديونية الخارجية؛
- انكماش في الاقتصاد ما أدى إلى تدهور مستوى المعيشة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة حيث اصبحت نسبة هامة من اجمالي حصيلة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي، ما قلل من قدرة الدول على تمويل الواردات، وبالتالي دفع العديد من الدول إلى استنزاف احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة.

كما أنّ انخفاض سعر النفط يُؤثر بدرجة مرتفعة على الدول المصدرة للنفط، حيث يُؤدي إلى انخفاض العائدات النفطية والفوائض المالية وبالتالي يُؤدي إلى انخفاض معدلات الناتج المحلي الإجمالي وتقلص الإنفاق العام وبالتالي ظهور عجز في الموازنة العامة للدول المنتجة للنفط، حيث يُؤثر هذا العجز على هيكل النفقات الاستثمارية والائتمانية في الدول المنتجة للنفط.

[1] علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية: حالة اقطار مجلس التعاون الخليج العربي، 2009، ص38.

[2] Pargny, François, « Le Ghana va bénéficier des retombées de la manne pétrolière ». Le MOCI – Le Moniteur du commerce international, 4 -17 février 2010, n° 1974, p.28- p.31

المبحث الثاني: تطور الصدمات النفطية خلال الفترة (1970-2020)

تتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار الناتج عن الاختلال الحادث في محددات العرض والطلب أو كلاهما في آن واحد نتيجة عوامل مختلفة، هذه التقلبات الحادة في الأسعار سواء بالارتفاع أو الانخفاض أدت إلى حدوث العديد من الصدمات التي سنوجزها في الشكل الموالي رقم (1-3) كما يلي:

شكل رقم(1-3): أهم الصدمات النفطية خلال الفترة (1970-2020)

الوحدة: الدولار الأمريكي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الموقع: https://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-l-opep-1960

من خلال الشكل رقم (1-3)، نلاحظ العديد من الصدمات النفطية التي حصلت خلال الفترة (1970-2020)، ومنه يمكن تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب كل مطلب يتطرق الى جزء من الفترة المدروسة كما يلي:

المطلب الأول: أهم الصدمات النفطية خلال الفترة (1970–1989)

شَهِدت هذه الفترة من الزمن تقلبات كبيرة في أسعار النفط كما يوضحه الجدول رقم (1–3) التالي:

جدول رقم (1–3): تطور أسعار النفط خلال الفترة (1970–1989)

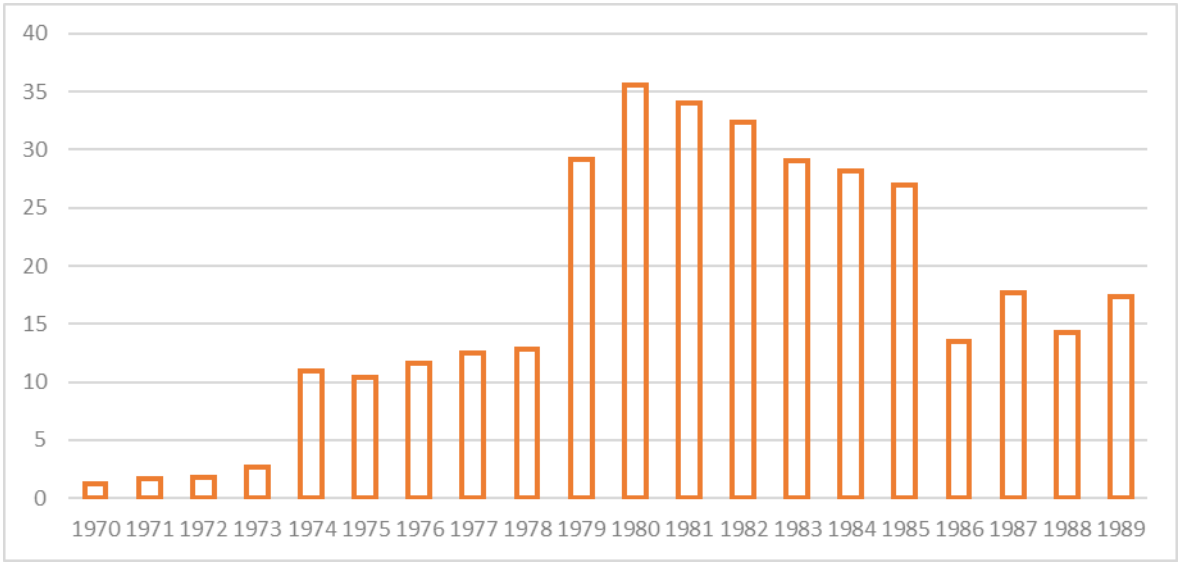
الوحدة: الدولار الأمريكي

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
أسعار النفط	1.21	1.7	1.82	2.7	11	10.43	11.6	12.5	12.79	29.19
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
أسعار النفط	35.52	34	32.38	29.04	28.2	27.01	13,53	17,73	14,24	17,31

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الموقع: https://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-l-opep-1960

من خلال الجدول رقم (1–3)، يُمكِن ملاحظة الاختلالات الكبيرة التي حدث لأسعار النفط خلال هذه الفترة، والشكل رقم(1–4) التالي يوضح لنا بدقة أهم هذه التغيرات

شكل رقم(1–4): تطور أسعار النفط خلال الفترة (1970–1985)



المصدر: من مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على الجدول السابق رقم (1–1).

من خلال الشكل رقم (1-4)، نلاحظ وجود ثلاث صدمات تمثلت الأولى في الصدمة النفطية لسنة 1973 والثانية في الصدمة النفطية لسنة 1979، والثالثة في الصدمة النفطية العكسية لسنة 1986 سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مختلف الصدمات كما يلي:

أولا: الصدمة النفطية لسنة 1973

نتيجة لحرب أكتوبر 1973 قامت منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)[1] بحظر تصدير النفط إلى الدول الغربية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، وذلك بعد أن قامت هولندا بتزويد إسرائيل بالأسلحة وسمحت للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام مطاراتها لدعم إسرائيل، فقامت الدول العربية باستخدام النفط كجزء من الصراع العسكري، حيث تضمن مؤتمر الكويت بالإضافة إلى قطع تزويد الولايات الأمريكية وهولندا بالنفط، تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 وتخفيضه شهريا بنسبة 5% ابتداء من ديسمبر من نفس السنة، هذه القرارات كان لها انعكاسات كبيرة، فنتج عن الصدمة ما يلي:

- ارتفاع الأسعار إلى مستويات عالية من 2.7 دولا سنة 1973 إلى 11 دولار سنة 1974 اي بارتفاع بحوالي 400% في السعر واستمر بالارتفاع إلى غاية سنة 1986[2]؛
- تضاعف قوة منظمة الأوبك، مما أدى بالدول الصناعية إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة للضغط عكس ارتفاع أسعار النفط[3]؛
- ارتفاع العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط وخاصة دول الأوبك والجدول التالي رقم (1-4) يوضح الزيادة في عائدات بعض الدول العربية المنتجة للنفط كما يلي:

[1] أوابك: OAPEC :organization of Arab Petroleum Exporting Countries هي منظمة إقليمية عربية متخصصة، تضم الدول العربية التي تنتج البترول وتصدِّره، وتهدف إلى التعاون فيما بينها لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة البترولية

[2] Maurice Durousset, le marché du petrole, edition ellips, paris, France, 1999, p47.

[3] الأوبك: OPEC: Organization of the Petroleum Exporting Countries، منظّمة عالمية تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها. ويعمل أعضاء الأوبك لزيادة العائدات من بيع النّفط في السّوق العالمية. تملك الدّول الأعضاء في هذه المنظّمة 40% من الناتج العالمي و70% من الاحتياطي العالمي للنّفط .تأسّست في بغداد عام 1960، ومقرّها في فيينا

جدول رقم (1-4): العوائد النفطية لبعض الدول العربية خلال الفترة (1973-1975)

الوحدة: مليون دولار

	1973	1974	1975
الجزائر	300	3700	7500
المملكة العربية السعودية	4340	22574	226276
الكويت	1900	7000	7500
الامارات العربية المتحدة	900	5536	6000
العراق	1843	5700	7500

Source:Sid-Ahmed, Abdelkader,L'OPEP passé,présent et perspectives,Paris, Éditions Economica,1980, p13.

ثانيا: الصدمة النفطية لسنة 1979

تُعْرف أيضا بالصدمة النفطية الثانية وكانت نتيجة للثورة الإيرانية في بداية سنة 1979، حيث أدت هذه الاحتجاجات إلى تحطيم قطاع النفط الإيراني وبالتالي انخفاض إنتاجها للنفط بالمقارنة مع سنة 1978 كانت إيران تُنتج 5241.7 برميل يوميا أما سنة 1979 فأنتجت فقط 3167.9 برميل في اليوم، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار نتيجة لحالة الذعر التي كان يعيشها العالم، والمنافسة الكبيرة بين الدول الصناعية على الحصول على كميات كبيرة من النفط، وخوفا من تأثر منطقة الشرق الأوسط من أحداث إيران، حيث ارتفع سعر النفط من 12.79 دولار سنة 1978 إلى 29.19 دولار و 35.52 دولار سنة 1979 و 1980 تواليا.

ثالثا: الصدمة النفطية لسنة 1986

شَهِد الاقتصاد العالمي تراجع في النمو بداية من الثمانينيات نتيجة لصدمتي 1973 و1979، خاصة الاقتصاد الأمريكي والأوروبي مما انعكس سلبا على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط بسبب انخفاض حجم الصادرات النفطية خاصة المملكة العربية السعودية التي تأثر ميزان مدفوعاتها بشكل كبير، وظهر به عجز تمت تغطيته بالسحب من احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، حيث قررت المملكة العربية السعودية التغيير من سياستها النفطية ومعها الدول الخليجية، وذلك باسترداد حقها من السوق العالمية عوض التنازل عنه لدول منتجة أخرى، هذا الإجراء كان لابد أن يؤدي إلى انخفاض كبير في الأسعار على المستوى القصير لكن المملكة العربية السعودية كانت تهدف لنتائج طويل الأمد مع امكانية استرداد حصتها في السوق العالمية التي تتماشى

وحجم احتياطاتها النفطية الكبيرة ومع انخفاض تكلفة إنتاجها للنفط، وفي جانفي 1986 رفعت المملكة العربية السعودية إنتاجها إلى خمسة ملايين برميل يوميا، وعلى الفور هوت أسعار النفط بأكثر من 50% فبعدما كان سعر النفط سنة 1985 يقدر بـ27.01 دولار اصبح سنة 1986 يقدر بـ 13.53 دولار، فتدخلت منظمة الأوبك لمحاولة رفع الأسعار وتم الاتفاق مع المملكة العربية السعودية على امتصاص الفائض من الإنتاج وعدم اتباع سياسة حرب الأسعار للوصول إلى التوازن بين الطلب والعرض والمحافظة على استقرار السوق والأسعار، وأدى إتباع هذه السياسة إلى تحقيق استقرار ملحوظ خلال السنوات التي تلت هاته الصدمة[1].

المطلب الثاني: أهم الصدمات النفطية خلال الفترة (1990–2005)

شهدت فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي العديد من الصدمات النفطية، سواء الإيجابية أو السلبية، كما يوضحه الجدول رقم (1–5) التالي:

جدول رقم (1–5): تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990–2005)

الوحدة: الدولار الأمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
أسعار النفط	22.26	18.62	18.44	13.33	15.53	16.86	20.29	18.86
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
أسعار النفط	12.28	17.44	27.6	23,12	24,36	28,1	36,05	50,59

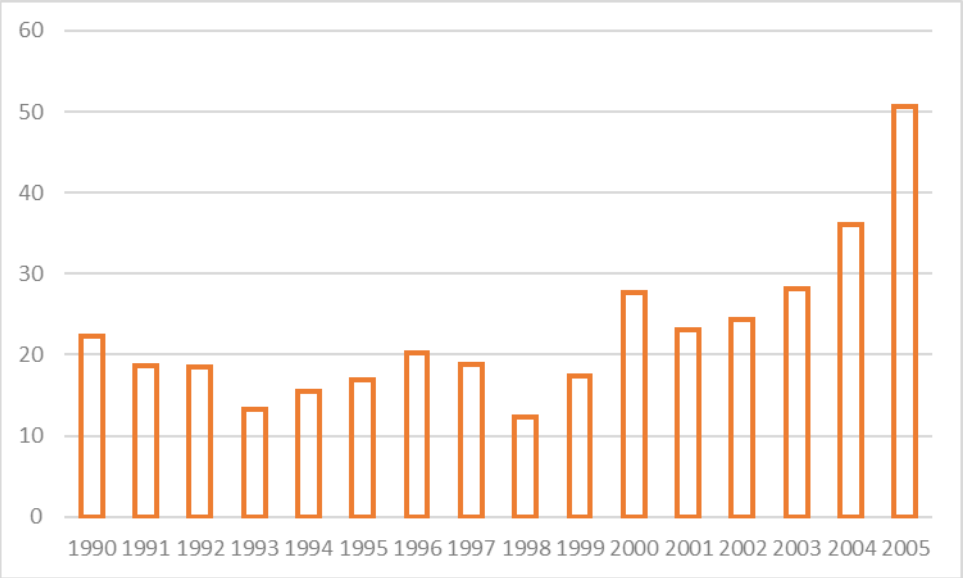
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الموقع: https://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-l-opep-1960

من خلال الجدول رقم (1–5)، يمكن ملاحظة الاختلالات الكبيرة التي حدث لأسعار النفط خلال هذه الفترة، والشكل رقم (1–5) التالي، يوضح لنا بدقة أهم هذه التغيرات كما يلي:

[1] أنظر في ذلك:

- بحيح عبد القادر، تحديات الاقتصاد الجزائري أمام صدمات تقلبات اسعار النفط بين ازمة 1986 –2015، مقال منشور بمجلة اقتصاد المال والاعمال، ميلة الجزائر، مارس 2018، ص ص 399–400.
- بن شريف مريم، الاقتصاد الجزائري في ظل ازمة النفط 1986 بين سيناريو المديونية وحتمية التوجه نحو الطاقة النظيفة، مقال منشور بمجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، المجلد 01، 2017، ص 130.

شكل رقم(1-5): تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-2005)



المصدر: من مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على الجدول السابق رقم (1-3).

من خلال الشكل رقم (1-5)، نلاحظ وجود ثلاث صدمات تمثلت الأولى في الصدمة النفطية لسنة 1990، والثانية في الصدمة النفطية لسنة 1998، والثالثة الصدمة النفطية لسنة 2004، سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى هاته الأزمات كما يلي:

أولا: الصدمة النفطية لسنة 1990

لم يستمر استقرار الأسعار لمدة طويلة بعد ازمة 1986، فبعد غزو العراق للكويت سنة 1990 تذبذبت أسعار البترول صعوداً وهبوطاً، حيث شهد سوق النفط العالمي تغيرات جوهرية أدت إلى نقص الإمدادات العالمية وحدوث ارتفاع كبير لأسعار النفط، وتوقف تام لصادرات النفط العراقي والكويتي بناء على الحظر الاقتصادي المفروض من مجلس الأمن، لأول مرة منذ عقود من السنين كاد الطلب على البترول يهدد بتجاوز العرض.

واصلت أسعار النفط ارتفاعها حيث سجل سعر برميل سلة خامات أوبك 26.5 دولاراً في السادس من أوت 1990، أي بعد أربعة أيام فقط من غزو الكويت، ثم تجاوزت الأسعار هذا الحد حيث وصل سعر البرميل من النفط 34.6 دولاراً، واستمر في الارتفاع حتى كاد يتخطى حاجز الأربعين دولاراً للبرميل، وذلك نتيجة للمضاربات والتخوف من اندلاع الحرب في الخليج على نطاق واسع، مما حذا بدول الأوبك إلى عقد اجتماع استثنائي من 26 إلى 28 أوت 1990 في فيينا لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين تغطية الطلب العالمي

على النفط عن طريق الإنتاج بأقصى طاقة ممكنة لتعويض ما فقدته السوق نتيجة توقف الإنتاج العراقي والكويتي، على أن تعاود الالتزام بالحصص المحددة بعد انتهاء الأزمة. وقد استطاعت بعض دول الأوبك (السعودية والإمارات وفنزويلا وإيران) تعويض 3 ملايين برميل يومياً، حيث ساعد على ذلك وجود طاقة إنتاج عاطلة لدى دول الخليج وفنزويلا مع رغبة هذه الدول في استخدام هذه الطاقة[1].

ثانيا: الصدمة النفطية لسنة 1998

عَرَفَت السوق النفطية اختلالات كبيرة بين العرض والطلب سنة 1998، فشهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا(النمور الآسيوية) انهيارا كبيرا منذ يوم الاثنين 1997/10/2 والذي أُطلق عليه بيوم الاثنين المجنون، حيث ابتدأت الأزمة من تايلندا ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون متوقعا انهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة والسرعة نظرا لما تتمتع به اقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة (7% - 8% كمتوسط)، وتنوع قاعدتها التصديرية، واندماج أسواقها واقتصاداتها في الأسواق العالمية[2]، مما أثر على حجم استهلاك النفط وبالتالي انعكس سلبا على الطلب العالمي، كما كان لزيادة العرض النفطي من قبل دول الأوبك التي رفعت من امداداتها من النفط إلى زيادة الاختلال في سوق النفط وهذا ما أدى إلى هبوط الأسعار إلى حدود 12.28 دولار للبرميل سنة 1998 مقابل 18.86 دولار للبرميل سنة 1997.

أثرت الأزمة الأسيوية على كافة دول العالم وبالأخص الدول المنتجة للنفط والتي انخفض معدل نموها من 3.4% سنة 1997 إلى 1.8% سنة 1998، ومع بداية سنة 1999 بدأت الأسعار في الارتفاع مجددا لتصل إلى 17.44 دولار للبرميل سنة 1999 و27.3 دولار للبرميل سنة 2000[3].

---

[1] البترول وتأثير في اقتصاديات الدول، مقال منشور في الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/sec07.doc_cvt.htm، تاريخ الاطلاع 2018/11/18، الساعة: 11:48.

[2] Blustein, Paul . The Chastening: Inside the Crisis that Rocked the Global Financial System and Humbled the IMF. PublicAffairs. ISBN 1-891620-81-9,2001,P83.

[3] تقرير الامين العام لمنظمة الأوبك، العدد28، سنة 2001، منشور في الموقع:http://www.oapecorg.org/Hom ، تاريخ الاطلاع 2018/11/18، الساعة : 12:10.

ثالثا: الصدمة النفطية لسنة 2004:

في سبتمبر 2004، اتجهت أسعار النفط إلى الارتفاع وبلغت 40-50 دولار للبرميل، ولعبت العديد من العوامل دورا في هذا الاتجاه للأسعار وهي[1]:

- تأثير الاضرابات والصراعات في نيجيريا بشأن الإنتاج البترولي في هذا البلد، ثم هناك الإضراب الذي شل فنزويلا في 2003 وأَسهَم هو الأخر في خفض الإنتاج العالمي؛
- الاهتمام المتزايد بالوضع المقلق في الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لمدة شهر؛
- قرار الأوبك بخفض سقف الإنتاج إلى 23.5 مليون برميل في اليوم برغم الاحتياجات الشديدة للدول الصناعية.

كل هذه الأسباب أدت إلى تواصل ارتفاع أسعار النفط وبلوغه 61 دولار للبرميل نهاية سنة 2005، حيث حقق النمو الاقتصادي نسبة 4.4%، ووصل إجمالي الطلب على النفط 83.3 مليون برميل يوميا بزيادة 1.5% مقارنة بالعام الذي قبله.

المطلب الثالث: أهم الصدمات النفطية خلال الفترة (2006-2020)

شَهِدت الفترة من 2006 إلى غاية سنة 2020، العديد من الصدمات النفطية سواء الإيجابية أو السلبية كما يوضحه الجدول رقم (1-6) التالي:

جدول رقم (1-6): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2006-2020)

الوحدة: الدولار الأمريكي

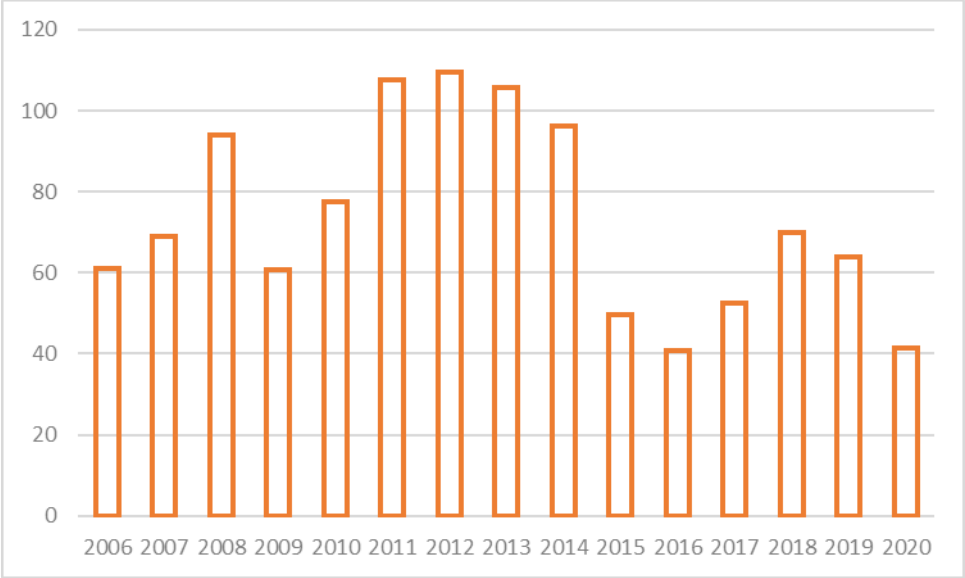
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
أسعار النفط	61	69.04	94.1	60.86	77.38	107.46	109.45	105.87
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
أسعار النفط	96.29	49.49	40.86	51.58	69,78	64,04	41,47	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الموقع: https://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-l-opep-1960

[1] ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 17-21.

من خلال الجدول رقم (1-6)، يمكن ملاحظة الاختلالات الكبيرة التي حدثت لأسعار النفط خلال هذه الفترة، والشكل رقم (1-6) التالي، يوضح لنا بدقة أهم هذه التغيرات كما يلي:

شكل رقم(1-6): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2006-2020)



المصدر: من مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على الجدول السابق رقم (1-4).

من خلال الشكل رقم (1-6)، نلاحظ وجود ثلاثة صدمات تمثلت الأولى في الصدمة النفطية لسنة 2008 والثانية في الصدمة النفطية لسنة 2014 والثالثة الصدمة النفطية لسنة 2020، سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى هاته الأزمات كما يلي:

أولا: الصدمة النفطية لسنة 2008

شَهد العالم سنة 2008 صدمة نفطية جديدة، فتجاوزت أسعار النفط 100 دولار للبرميل في الثلاثي الثالث لسنة 2008 غير أن هذا الارتفاع سرعان ما هوى، حيث انخفضت أسعار النفط في الربع الاخير من سنة 2008 إلى 52.5 دولا للبرميل، ويرجع سبب هذا التهاوي إلى زيادة حدة الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008 والتي أُعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929، ابتدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوروبية، الآسيوية، الخليجية والدول النامية التي ترتبط اقتصاداتها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال

العام 2008 إلى 19 بنكاً، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها 8400 بنكاً[1]، مما تسبب في انخفاض نسب النمو وانخفاض الطلب العالمي على النفط[2].

ثانيا: الصدمة النفطية لسنة 2014

بعد الأزمة المالية لسنة 2008 عاودت أسعار النفط انتعاشها لتتجاوز حاجز 100 دولا للبرميل سنة 2011 حيث بلغت الأسعار ذروتها سنة 2012 لتبلغ 109.45 دولار للبرميل، لكن بداية من النصف الثاني لسنة 2014 بدأت الأسعار في الانخفاض المفاجئ، وتزايدت حدة الأزمة بعد قرار دول الأوبك في نوفمبر 2014 بالإبقاء على سقف إنتاج أعضائها عند مستوى 30 مليون برميل يوميا، ليصل سعر النفط سنة 2015 إلى 49.49 دولار للبرميل بتراجع قدره 59% مقارنة بشهر جوان من سنة 2014، لتفقد الأسعار أكثر من نصف قيمتها خلال أربعة أشهر فقط، وتَواصُل انهيار أسعار النفط ليصل في سنة 2016 إلى 40.86 دولار للبرميل، وتتشابه أسباب هذه الصدمة مع أسباب صدمة 1986 حيث تمثلت في[3]:

- زيادة الإمدادات من الدول المنتجة خارج منظمة الأوبك، والمتزامنة مع تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط؛
- المصادر الجديدة للطاقة والاكتشافات الحديثة، وأهمها النفط الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية ورمال القار بكندا ونفط المياه العميقة جدا بالبرازيل؛
- مشاكل اقتصادية في بعض الدول الأوروبية واليابان، وانخفاض النمو في العديد من الدول الناشئة كالهند والصين والبرازيل.

بدأت الأسعار في التعافي في بداية سنة 2017، حيث بلغ متوسط الأسعار لسنة 2017 حوالي 51.85 دولار للبرميل مع وجود مؤشرات ايجابية لارتفاعه في المستقبل القريب.

---

[1] لبعل فاطمة، انعكاسات الازمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007، ص 23.

[2] عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مداخلة في مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، جامعة الجنان–طرابلس، لبنان، أيام 13–14 مارس 2009، ص 11.

[3] انظر في ذلك:

- يوهانس بك، ياسر أبو معيلق، ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط، مقال منشور في الموقع: https://p.dw.com/p/1I0gU تاريخ الاطلاع: 2018/11/18، الساعة 14:40.
- شبكة الجزيرة الاعلامية، أربعة أسباب رئيسية لهبوط أسعار النفط، مقال منشور بالموقع: http://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2018/11/18، الساعة 14:40.

ثالثا: الصدمة النفطية لسنة 2020:

أحدثت جائحة كورونا موجات من الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، وتسببت في أكبر أزمة اقتصادية عالمية فيما يزيد على قرن من الزمان. وأدت هذه الأزمة إلى انخفاض حاد في أسعار النفط، ويعود سبب ذلك إلى:

- تراجع الطلب الصيني على النفط بسبب انتشار فيروس كرونا (الاستهلاك الصيني حوالي 10 مليون برميل يوميا) باعتبار أن الصين هي مركز الوباء وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ودخولها في الركود يعني بالضرورة انخفاض طلبها على النفط والوقود بكل أنواعه؛
- الصراع الروسي السعودي ويعود هذا الصراع إلى فشل التوصل إلى اتفاق لخفض الإنتاج بين دول منظمة أوبك ودول خارج المنظمة وأهمها روسيا، حيث أن التوازن الذي كان متحققا في الأسواق طيلة السنوات الثلاث الماضية، كان يصب في مصلحة الجميع. وبمجرد فشل التوصل إلى اتفاق تراجعت أسعار النفط بنسبة 10%، وفي يوم التداول التالي انهارت بنحو 30%، وفقد النفط ثُلْث قيمته خلال ساعات؛
- القرار الصادر عن السعودية، والتي هي أكبر منتج للنفط في العالم، القاضي بخفض أسعار بيع نفطها لشهر أبريل2020 ، ليصبح أقل بستة دولارات للبرميل الواحد عن أسعار البيع في مارس، وهو القرار الذي أدى إلى هبوط الأسعار في السوق، فضلا عن أن القرار أعطى إشارة واضحة إلى حرب أسعار بين السعودية وروسيا، ما أدى على الفور إلى الفوضى في السوق وفقدان السيطرة؛
- انخفاض الطلب العالمي على المنتجات الطاقوية بنسبة % 10 بفعل الركود الذي يشهده النمو الاقتصادي العالمي خاصة بعد إعلان منظمة الصحة العالمية في مارس 2020 على أن أوروبا أصبحت بؤرة لوباء كورونا، مما نتج عنه توقف المصانع عن النشاط وتوقف السيارات عن الحركة بصفتها تستهلك كميات معتبرة من النفط.

المبحث الثالث: الإطار النظري للموازنة العامة، النفقات والإيرادات العامة

ازدادت أهمية النشاط المالي للدولة بتزايد دورها في الوقت الحاضر، وتدخلها في إدارة الحياة الاقتصادية في جميع النظم الاقتصادية، فالتطور الذي حدث في طبيعة دور الدولة انعكس على وظيفتها المالية وعلى أهدافها، باعتبارها أحد أدوات السياسة الاقتصادية، كما أنه لا يمكن الوقوف على حقيقة النشاط المالي للدولة إلا بدراسة الموازنة العامة، النفقات العامة والإيرادات العامة. وللوقوف أكثر على أهمية النشاط المالي للدولة، نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تشمل مفهوم الموازنة العامة ومفهوم النفقات العامة، وفي الأخير مفهوم الإيرادات العامة كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة ومبادئها

نتطرق في هذا الجزء من البحث إلى مفهوم الموازنة العامة وأهميتها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية ثم إلى أهم المبادئ التي تقوم عليها الموازنة العامة كما يلي:

أولا: مفهوم الموازنة العامة

يُقصد بالموازنة العامة أنها "خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة غالبا ما تكون سنة واحدة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسة "[1]، ويتضح من هذا التعريف أن الموازنة العامة ليست أداة محاسبية لبيان النفقات والإيرادات العامة فحسب وإنما هي وسيلة من وسائل الدولة تستخدمها في تحقيق أهدافها في مقدمتها الاستقرار السياسي والاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد ،كما تُعرف الموازنة العامة على أنها "هي تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن"[2]، ويمكن أن نستخلص من تعريف الموازنة العامة السمات الاتية:

أ–تقدير النفقات والإيرادات: تقوم السلطة التنفيذية بتقدير أرقام تُمثل مبالغ النفقات العامة، وأرقام تُمثل مبالغ الإيرادات العامة لفترة زمنية قادمة تقدر بسنة غالبا؛

[1] خالد أحمد فرحان المشداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، دار الايتام للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص181.

[2] محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والطباعة، الاردن، 2008، ص 15.

ب–إجازة السلطة التشريعية أو المخولة بالتشريع: يُقصد بالإجازة التصديق من قبل السلطة التشريعية أو السلطة المخولة بالتشريع على مشروع الموازنة التي تتقدم به السلطة التنفيذية وتُعَد هذه الإجازة شرطا "أساسيا" لتنفيذها، حيث يُصبح المشروع بهذه الإجازة قانونيا، يجيز للسلطة التنفيذية القيام بالنفقات وتحصيل الإيرادات؛

جـ–أهداف الموازنة العامة: إن الغرض من الموازنة العامة تحقيق أهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومنه تبرز الأهمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للموازنة العامة التي سنوضحها كما يلي[1]:

أ. أهمية الموازنة العامة من الناحية السياسة: تتمتع الموازنة العامة بأهمية كبيرة من الناحية السياسية في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية ذلك لأن السلطة التنفيذية مُرغَمة بأن تُقدم وثيقة الموازنة العامة وفي كل عام إلى المجالس النيابية من أجل أن يُجيز لها نواب الشعب القيام بصرف النفقات العامة وتحصيل الإيرادات، يعني إخضاعها للرقابة المستمرة لهذه المجالس وتتجلى رقابتها على أعمال الحكومة من خلال قدرتها على تعديل الاعتمادات التي تطلبها أو حتى رفضها لمشروع الموازنة الذي تتقدم به السلطة التنفيذية ومما يزيد في الدلالة على هذه الأهمية أن الاحتجاجات والاضطرابات المتكررة في الدول تعود في معظمها إلى سوء الأحوال المالية.

ب. أهمية الموازنة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية: إن أهمية الموازنة من هاتين الناحيتين لا تقل شأنا من الناحية السياسية، ومن المعروف أنّ هذه الأهمية تزداد كلما اتسع نطاق دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتستخدم الدولة الموازنة كأداة لإعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية، من خلال استخدام النفقات أو الإيرادات أو كلاهما.

قد اضطلعت الموازنة العامة بدور كبير في العصر الحديث، وأصبح دورها في الدول المتقدمة اقتصاديا أكثر توسعا عما كان عليه سابقا، ولم تقتصر الموازنة على أنها مجرد عمل لتقدير الإيرادات والنفقات العامة وحصول الإذن على تنفيذ محتواها فحسب، وإنما تحددت أهدافها بشكل تختلف عليه في ظل النظرية التقليدية، حيث أصبح من أهدافها تعبئة الموارد الاقتصادية بما فيها غير المستغلة وزيادة الاستخدام، ورفع معدلات نمو الدخل القومي، وزيادة مستوى المعيشة، أما في الدول ذات الاقتصاد المخطط فيزداد دور الموازنة بصورة كبيرة جدا نظرا لعلاقتها الوثيقة بعملية التخطيط الاقتصادي، حيث تصبح الموازنة جزءا من الخطة المالية العامة للدولة.

[1] رحمن حسن علي الموسوي، ريام مهدي حسن، أثر التخصيصات الاستثمارية للموازنة العامة في تطوير القطاع الزراعي في العراق للمدة (1990–2014)، مقال منشور بمجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد 27، ص ص 5-6.

ثانيا: مبادئ الموازنة العامة

توجد أربعة مبادئ أو قواعد يتطلب الأخذ بها عند تحضير الموازنة العامة وهي: سنوية الموازنة، وحدة الموازنة، عمومية الموازنة وتوازن الموازنة، وكما يأتي:

1. **مبدأ سنوية الموازنة:** تُعد الموازنة لفترة زمنية مستقبلية جرى العُرف بأن تكون سنة، وقد أُختيرت مدة السنة لأنها أصلح مدة لعمل تقديرات النفقات والإيرادات فهي حد طبيعي لتكرار العمليات المالية لاحتوائها على دورة كاملة، بحيث لو أُعدَت الموازنة لمدة أطول كسنتين أو ثلاث سنوات مثلا لتعذر إعداد تقديرات سليمة لنفقات وإيرادات الدولة، نتيجة لما قد يطرأ على الأسعار والحياة الاقتصادية من تقلبات تتباين اتجاهاتها، كما أنه لو أُعدت الموازنة لمدة أقل من سنة لاختلفت أحجام الإيرادات من موازنة لأخرى[1].

بالإضافة إلى أنّ عملية إعداد الموازنة ومناقشتها واعتمادها يتطلب جهودا مشتركة لكل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، الأمر الذي يُصْعُب تكراره لأكثر من مرة خلال السنة ذاتها، كما أنّ تحضير الموازنة لمدة زمنية تزيد عن السنة يُؤدي إلى مواجهة صعوبات في الوصول إلى تقديرات سليمة لنفقات الدولة وإيراداتها إضافة إلى عدم فاعلية الرقابة على تنفيذ الموازنة إذا كانت مُدتها تتجاوز السنة، ولكن قد يطرأ على هذه القاعدة استثناءات مُعينة بفعل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والادارية التي شهدتها الدولة المعاصرة وخاصة تلك التي وَسعَت من دور الدولة في عملية التنمية الشاملة أو التي طرحت أساليب الخطط المتوسطة والطويلة الأجل كأساس لابد منه لإدارة هذه العملية التنموية، والذي أدى إلى وجود موازنات تغطي فترة طويلة يمتد طولها بمقدار المدة التي تغطيها الخطط[2].

2. **مبدأ وحدة الموازنة:** يُقصد بقاعدة وحدة الموازنة أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع ايراداتها في موازنة واحدة، وفائدة ذلك هو تسهيل مهمة التعرف على حقيقة المركز المالي للدولة، وتحديد حجم العجز أو الفائض في الموازنة العامة، في حين يتعذر ذلك إذا كانت نفقات الدولة وإيراداتها موزعة على عدة موازنات، والتي قد تكون متداخلة في عناصر نفقاتها وإيراداتها، ومن ثم يَصعُب الحصول على رقم حقيقي لمجموع نفقات الدولة وإيراداتها من هذه الموازنات المختلفة، كما أن تعدد الموازنات يضع الكثير من العقبات أمام السلطة التشريعية في ممارسة حقها في الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة.

---

[1] يحي عبد الغني أبو الفتوح، الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة، الادارة العامة للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 148.

[2] يحي عبد الغني أبو الفتوح، نفس المرجع، ص149.

مع أهمية مزايا وِحدة الموازنة، إلا أنه قد تدعو الضرورات العملية إلى الخروج على هذه القاعدة، فيتم إعداد موازنات غير عادية في حالة الاعتماد على إيرادات غير عادية كالقروض، لإنفاقها في وجوه غير عادية مثل الدخول في حرب أو القيام بمشروعات استثمارية كبيرة أو اعداد موازنات ملحقة، حيث تقوم بعض المرافق الحكومية بمزاولة نشاط "تجاريا " أو "صناعي" مع عدم تمتعها بالشخصية المعنوية المستقلة، فإن الدولة تمنحها استقلالا "ماليا" فتكون لها موازنة خاصة بها تتضمن نفقاتها وإيراداتها وتُلحَق بالموازنة العامة للدولة أو يتم اعداد موازنات خاصة، حيث توجد هيئات داخل الدولة تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، ويترتب على الشخصية المستقلة لهذه الهيئات وجود موازنة خاصة بها ومستقلة عن الموازنة العامة للدولة[1].

3. **مبدأ عمومية الموازنة:** ويُقصد بها إدراج جميع عناصر النشاط المالي للدولة من نفقات وإيرادات عامة دون إغفال أي جانب من مكوناتها ولو كان ضئيلا، إضافة إلى ذلك عدم القيام بأي مفاضلة بين هذه المكونات من أجل أن تتشكل الموازنة العامة للدولة بصورة وثيقة شاملة مُفصِلة لجميع النفقات والإيرادات العامة، وتُعتبر الموازنات الملحقة والمستقلة خروجا على مبدأ عمومية الموازنة، حيث اتضح أنّ بعض الهيئات الحكومية ولخصوصية معينة تقوم بإعداد موازنات ملحقة أو مستقلة عن الموازنة العامة للدولة[2].

4. **مبدأ توازن الموازنة:** يُقصد بالتوازن في الموازنة، تساوي الإيرادات والنفقات، أي أنّ مجموع الإيرادات يجب أن يكون مساويا لمجموع النفقات، أما إذا كانت الإيرادات أكبر من النفقات ففي هذه الحالة يوجد فائض الإيرادات وبالتالي فائض في الموازنة.

أما إذا كان العكس، أي أنّ نفقات الموازنة أكبر من إيراداتها ففي هذه الحالة يوجد فائض في النفقات، وبالتالي عجز في الموازنة، يُمكِن لعجز الموازنة أن يخلق مشاكل كبيرة في السياسة المالية للدولة، حيث تضطر الدولة في هذه الحالة إلى الاستنجاد بالمال الاحتياطي، أو الاقتراض لسداد هذا العجز[3].

---

[1] R. Mark Musell, Ryan Yeung, Understanding Government Budgets A Guide to Practices in the Public Service, Routledge, New York, USA, 2nd Edition, 2019, P32.

[2] R. Mark Musell, Ryan Yeung, same reference, P35

[3] حسن الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص118.

المطلب الثاني: مفهوم النفقات العامة وتقسيماتها

نتناول في هذا المطلب مفهوم النفقات، ثم نتطرق إلى أهم التقسيمات المتبعة للنفقات العامة كما يلي:

أولا: مفهوم النفقات العامة

يُمكِن تعريف النفقات العامة على أنها "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام"[1]، كما يُمكِن تعريفها على أنها "عبارة عن مبلغ من النقود تقتطعه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة التي تنشئها، من أموالها الخاصة بقصد إشباع حاجة عامة"[2]، من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أنّ النفقات العامة مبلغ معلوم من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة من أجل استعماله في سد حاجات عامة، إذا من خلال ما سبق لابد من توافر ثلاث عناصر لوجود النفقات العامة وهي[3]:

1. مبلغ نقدي: لا يمكن للنفقة العامة إلا أن تكون في صورة نقدية تقوم الدولة بإنفاقها للحاجات العامة، وعلى النقيض من ذلك تخرج من إعداد النفقات العامة كافة الأساليب غير النقدية التي يُمكِن للدولة استعمالها للحصول على ما يلزمها من الأموال والخدمات؛

2. شخص عام (معنوي): المقصود بالشخص العام، الدولة أو أحد هيئاتها أو مؤسساتها ذات الشخصية المعنوية مثل الولايات أو البلديات أو المرافق الإدارية، أي أنه إذا صدرت هذه النفقات عن هذي الهيئات تُعتبر عامة، وإذا صدرت عن غير ذلك من شخصيات خاصة فتعتبر النفقة خاصة.

3. إشباع الحاجة العامة: يجب أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق المنفعة العامة حيث يعود النفع على عامة الأفراد وليس فرد أو أفراد معينة بالذات، واتصاف الحاجة بصفة العمومية مسألة سياسية أكثر منها مالية، حيث تمتلك السلطة الممثلة للشعب الاذن بالاعتماد المطلوب لتلك النفقة أو رفضه.

---

[1] السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي القاهرة، مصر، 1978، ص57.

[2] محمد حلمي مراد، مالية الدولة، مالية الدولة، بدون دار نشر، ص24.

[3] محمد حلمي مراد، نفس المرجع، ص ص 24-26.

ثانيا: تقسيم النفقات العامة

تتعدد النفقات العامة وتزداد أنواعها باتساع نشاط الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، حيث ظهرت الحاجة إلى تقسيم النفقات العامة إلى أقسام مميزة وفق معايير واضحة ومنطقية، وهو ما سنتطرق اليه كما يلي:

1. **التقسيمات العلمية للنفقات العامة:** يُقصَد بالتقسيمات العلمية للنفقات العامة التقسيمات التي تستند على أُسس ومعايير علمية بحتة، حيث يُمكن ان نقسم النفقات العامة وفق هذا المنظور إلى:

أ. **تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها:** تنقسم النفقات العامة من حيث دوريتها إلى قسمين النفقات العامة العادية وغير العادية، حيث يُقصد بالنفقات العادية تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا وبشكل منتظم سنويا، دون أن يعني هذا الانتظام ثبات مقدار النفقة ومثالها الرواتب والأجور ونفقات صيانة الأملاك العامة، ويتم تمويلها من الإيرادات العامة العادية من املاك الدولة، الضرائب والرسوم، أما النفقات غير العادية فيُقصد بها تلك النفقات التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية وليس لها مورد، فهي تَحدُث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، حيث تظهر أحيانا عند القيام ببعض المشاريع، أو خلال الحروب وكذا تَظْهر لمواجهة الكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل ويتم تمويلها من الإيرادات العامة غير العادية كالقروض والاصدار النقدي[1].

ب. **تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها:** تنقسم النفقات العامة من حيث طبيعتها إلى نفقات حقيقة وأخرى تحويلية، ونعني بالنفقات الحقيقة تلك المبالغ التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات لإقامة المشاريع التي تشبع الحاجة العامة، حيث تؤدي النفقات العامة إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني، مثال ذلك نفقات الأشغال العمومية والتوريدات ورواتب الموظفين، أما النفقات التحويلة فتعني جميع النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف توزيع الدخل الوطني دون أن تكون لها مقابل من أداء الخدمة أو زيادة في الثروة الوطنية، حيث تنقسم هذه النفقات إلى ثلاثة أقسام فنجد النفقات التحويلية الاقتصادية وهي الاعانات التي تُمنح للمنتجين حتى يمكن تخفيض أسعار السلع التي يقومون بإنتاجها وكذا تتمثل في منح إعانات الاستثمار والامتيازات الضريبية، كما نجد النفقات التحويلية

[1] محمد حلمي مراد، مرجع سابق، ص ص 31-32.

الاجتماعية وتهدف إلى رفع مستوى المعيشة للطبقات الاجتماعية المحرومة مثل إعانات المرض، الشيخوخة والبطالة، اما النفقات التحولية المالية فهي النفقات اللازمة لخدمة الدين العام واستهلاكه[1].

ج. **تقسيم النفقات من حيث أغراضها ووظائفها:** تختلف هذه النفقات حسب الأغراض التي أُنشات من أجلها، فنجد النفقات الاجتماعية التي تتضمن النفقات اللازمة للقيام بالخدمات الاجتماعية كالمبالغ المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، كما توجد النفقات الاقتصادية التي تُحقق أهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية كالنقل ومحطات توليد الطاقة والري، وكذا مختلف الإعانات الاقتصادية التي تُمنح للمنتجين والمستثمرين، أما النفقات الإدارية فهي المخصصة لتسيير المرافق العامة من مرتبات الموظفين وأجورهم ومستلزمات الإدارات الحكومية لكي تكون قادرة على أداء الخدمات العامة، كما توجد نفقات مالية وتشمل أقساط استهلاك الدين العام وفوائده ونفقات عسكرية تشمل نفقات التسليح والقوات العسكرية[2].

2. **التقسيمات الوضعية للنفقات العامة:** تختلف التقسيمات الوضعية للنفقات عن التقسيمات العلمية المذكورة سابقا، فكل دولة تُراعي جوانب محددة في تقسيم النفقات، سنذكر بإيجاز تقسيم النفقات العامة لبعض الدول[3]:

أ. **تقسيم النفقات العامة في الموازنة البريطانية:** نجد أن تقسيم النفقات في الموازنة العامة البريطانية يعتمد على أسس تاريخية، حيث تنقسم نفقات الحكومة البريطانية إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول يحتوي على النفقات ذات الاعتماد الدائم وهي النفقات التي تحكمها قوانين لها صفة الدوام والاستمرار ولا يتدخل البرلمان ليجيزها، أما القسم الثاني فيحتوي على النفقات ذات الاعتماد المتجدد وهذه النفقات تُعرض على البرلمان للإذن في كل سنة.

ب. **تقسيم النفقات العامة في الموازنة الفرنسية:** في فرنسا تقسيم النفقات كان يعتمد على التقسيم الاداري إلا أنه تغير بعد سنة 1954 حيث أصبحت الموازنة العامة الفرنسية تجمع بين التقسيمين

[1] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص31.

[2] محمد حلمي مراد، مرجع سابق، ص33.

[3] نفس المرجع، ص ص 35-38.

الإداري والاقتصادي للنفقات العامة فنجد جداول النفقات العامة تتضمن في الناحية الأفقية الأقسام الإدارية وفي الناحية العمودية سبعة أبواب رئيسية تُمثل أوجه النفقات.

ج. **تقسيم النفقات العامة في الموازنة الأمريكية:** نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قسمت النفقات إلى قسمين، الأول اقتصادي حسب طبيعة النفقة والثاني إداري بحسب الإدارات، حيث كانت النفقات العامة الامريكية تُقسم بحسب طبيعتها إلى 14 قسم ثم اختزلت بدءا من سنة 1956 إلى تسعة أقسام.

د. **تقسيم النفقات العامة في الموازنة الجزائرية:** من خلال ملاحظة الموازنة العامة للجزائر نجد أن النفقات العامة تقسم إلى قسمين رئيسين هما[1]:

- **نفقات التسيير:** يُقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الادارية المتكونة من أجور الموظفين، مصاريف صيانة العتاد، المعدات والأدوات وغيرها، وهي عبارة عن النفقات التي تُدفع من أجل المصالح العمومية، ويتم تبويب نفقات التسيير إلى أربعة عناوين وهي: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات، تخصيصات السلطات العمومية، النفقات الخاصة بوسائل المصالح، التدخلات العمومية.
- **نفقات التجهيز:** يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الائتمانية السنوية للدولة، وتظهر في الجدول "ج" الملحق بقانون المالية من كل سنة حسب القطاعات، إنّ موازنة التجهيز أو الاستثمار هي الموازنة التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي وتُخصَص للقطاعات الاقتصادية للدولة، من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة، وتُقسم نفقات التجهيز بحسب العناوين والقطاعات الفرعية والفصول والمواد.

[1] العمرية لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05، ديسمبر 2016، ص204.

المطلب الثالث: مفهوم الإيرادات العامة ومصادرها المختلفة

نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الإيرادات العامة، ثم أهم المصادر التي تحصل منها الدولة على إيراداتها كما يلي:

أولا: مفهوم الإيرادات العامة

تَهدِف الدولة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تؤدي في النهاية إلى تعظيم الرفاهية في المجتمع، وتهيئة الظروف الملائمة لإحداث المزيد من التقدم في جميع المجالات، وبالتالي فإنّ الدولة تحتاج إلى تدبير أموال كافية لتغطية إنفاقها المتزايد، بالإضافة إلى ذلك تُعتبر الإيرادات إحدى أهم أدوات السياسة المالية للدولة.

حيث يُمكن تعريف الإيرادات العامة على أنها" مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"[1]، كما يُقصد بالإيرادات العامة "مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية، أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية، أو من مصادر خارجة عن ذلك، سواء قروض خارجية أو داخلية، أو مصادر تَضخُمِية، لتغطية الانفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية"[2].

من خلال التعريفين السابقين، نستخلص أنّ الإيرادات العامة متنوعة ومتعددة، ولكن الهدف الرئيسي منها مهما اختلفت مصادرها هو الوصول إلى تحقيق مختلف أهداف الدولة.

ثانيا: مصادر الإيرادات العامة

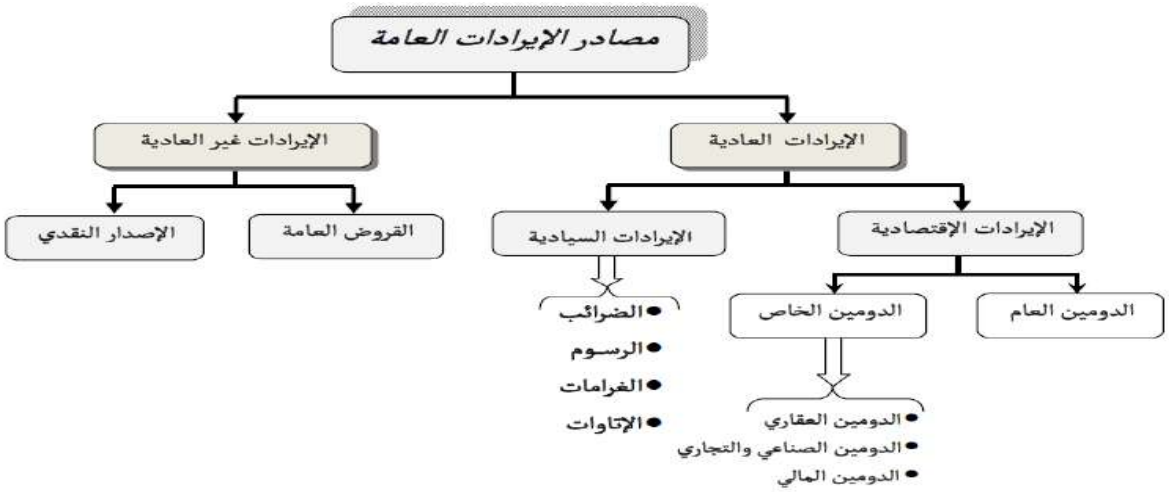
اختلفت تقسيمات الإيرادات العامة حسب الخصائص المدروسة، فتُقسم حسب دوريتها إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية، أو تُقسم حسب مصدرها إلى إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة، وتُقسم حسب سلطة الدولة إلى سيادية واقتصادية، والشكل رقم (1-7) التالي يُبين أهم هذه التقسيمات والمصادر التي تعتمد عليها الدولة في الحصول على الإيرادات اللازمة.

---

[1] سوزى عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية، مصر، 2000، ص 85.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص ص 223-224.

شكل رقم(1-7): مصادر الإيرادات العامة



المصدر: لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العمة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص62.

من خلال الشكل السابق رقم (1-7)، يمكننا تحديد مصادر الإيرادات العامة كما يلي:

1. **الإيرادات الاقتصادية:** هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملِك ثروة ويُقدم خدمات عامة، ويُطلق عليها لفظ الدومين، حيث يُعبِر الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها عقارية أو منقولة، وأيا كانت نوع ملكية الدولة لها خاصة أو عامة، وبهذا التصنيف هما نوعان الدومين العام والخاص[1].

أ. **الدومين العام:** يشمل جميع الأموال التي تمتلكها الدولة (أو الاشخاص العامة الاخرى)، والتي تخضع لأحكام القانون العام، وتُخصَص للنفع العام مِثل الطُرق والحدائق العامة وغيرها، وعادة لا تتقاضى ثمنا مقابل استعمال الأفراد لهذه الأموال[2].

ب. **الدومين الخاص:** يُراد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة، والتي تخضع بوجه عام لقواعد القانون الخاص، فيُمكن التصرف فيها بالبيع وغيرها، حيث تُدِر على الدولة إيرادا، فالدومين الخاص لا يكون مُخصصا للمنفعة العامة، وينقسم الدومين الخاص إلى[3]:

[1] زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2008، ص114.
[2] سوزى عدلي ناشد، مرجع سابق، ص91.
[3] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص 115-118.

- الدومين العقاري: ويتكون من الأراضي الزراعية والمناجم والمباني المملوكة للدولة؛
- الدومين الصناعي والتجاري: ويتكون من كل المنشآت الصناعية والتجارية التي تديرها الدولة؛
- الدومين المالي: وهو عبارة عن الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من تعاملها بالأوراق المالية سواء كانت سندات حكومية أو أذونات خزينة أو أسهم.

2. **الإيرادات السيادية:** تعني الإيرادات السيادية جميع الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا وفرضا من الأفراد، وتعتمد في ذلك على عنصر الإجبار لما لها من سلطة على الأفراد، وأهم هذه الإيرادات هي[1]:

أ. **الضرائب:** تُعرف الضريبة على أنها " مبلغ من النقود يجنيه أحد الأشخاص العامة جبرا، من الأفراد بشكل نهائي ودون مقابل خاص بهدف الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة"، من خلال التعريف يمكن الوصول إلى خصائص الضريبة[2]:

- الضريبة مبلغ نقدي، أي أنها لا تجوز أن تكون على شكل سلعة أو خدمة؛
- الضريبة تُدفع جبرا، أي أنّ المكلف مجبر على دفعها متى توفرت فيه شروط أدائها؛
- الضريبة تُدفع وِفقا لمقدرة المكلفين، أي أنّ الضريبة تُفرض على كل شخص قادر على الدفع تِبعا لمقدرته المالية؛
- الضريبة تُدفع بصفة نهائية، أي أنّ دافع الضريبة لا يمكنه استردادها؛
- الضريبة تُدفع بدون مقابل، أي أنّ دافع الضريبة لا يحصل على مقابل من ورائها؛
- الضريبة تُدفع قصد تحقيق منفعة عامة، أي أنّ حصيلة الضرائب تُستخدم لتغطية النفقات العامة.

ب. **الرسوم:** يقصد به مبلغ من المال يدفعه الفرد جبرا مقابل نفع خاص عاد عليهم من الخدمة، ونذكُر من هذه الرسوم رسوم التعليم، الرسوم القضائية ورسوم الوثائق الإدارية وغيرها، حيث يختلف الرسم عن الضريبة في عنصر المقابل، فالرسم يتحقق بمناسبة طلب الفرد لخدمة معينة من الهيئات العامة[3].

ج. **الإتاوات:** يُقصد بالإتاوة مبلغ من المال يدفعه الأفراد الذين يمتلكون العقارات جراء استفادتهم من

---

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابقذ، ص 131.

[2] خبابة عبد الله، اساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 132.

[3] طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1999، ص 100.

المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة، فالإتاوة هي مبلغ نقدي تأخذه الدولة أو إحدى الهيئات العامة من أصحاب العقارات جراء تنفيذ مشروع عام معين مثل توصيل الكهرباء والغاز، ويؤدي ذلك إلى نفع عام يتمثل في تهيئة هذه المناطق وتحسين ظروف المعيشة بها[1].

د. **الغرامات:** هي عبارة عن العقوبات المالية التي تفرضها الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية، ولا تعتبر من الإيرادات الأساسية للدولة بسبب عدم القدرة على التنبؤ بمقدارها[2].

3. **القروض العامة:** يُقصد بالقروض العامة المبالغ النقدية التي تقترضها الدولة من الهيئات العامة أو من الأفراد أو الهيئات الخاصة، أو الهيئات العامة الوطنية أو الاجنبية، أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها وفقا لشروط القرض[3]، ومنه يمكن استنتاج خصائص القروض العامة كما يلي:

- يتم إصدار القرض العام عن طريق قانون، أي يجب أن يَستنِد إصدار القرض على أوامر السلطة المختصة، فلا يُمكن للدولة أن تقوم بإصدار قرض إلا بموافقة السلطة المخولة من أجل ألا تغيب الرقابة على إيرادات الدولة؛
- القرض العام عبارة عن عقد، أي نجد فيه طرفان، الطرف الأول هو الدولة أو إحدى هيئاتها العامة وهو الجانب المقترض، وفي الطرف الثاني نجد الجمهور أو إحدى الهيئات وهو الجانب المقرِض، بحيث يتعهد الطرف الأول بتسديد مبلغ القرض عند حلول آجال الاستحقاق وتقديم فائدة عليه وِفق نصوص العقد؛
- القرض العام يُدفع من مصادر متنوعة، أي أنّ الدولة تلجأ إلى الاقتراض من أشخاص عامة أو خاصة والذين يتمتعون بجنسيتها أو جنسية أجنبية، كما يُمكن للدولة أن تلجأ إلى الدول الاجنبية والمؤسسات المالية المحلية والاقليمية والدولية من أجل الحصول على القروض العامة.

4. **الإصدار النقدي الجديد:** يُقصد به كمية النقود الجديدة التي تقوم الدولة بإصدارها من أجل تمويل احتياجاتها، فالإصدار النقدي الجديد هو قيام الحكومة بإصدار نقدي خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة[4]، فالإصدار النقدي الجديد هو أحد الوسائل التي تلجأ إليها الدولة من أجل تمويل عجز موازنتها، ويُطلق على هذه الآلية بالتمويل التَضَخُمي

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص228.

[2] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص219.

[3] محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 78 .

[4] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص 288-289.

نظرا لاعتماده على مصادر تضخُمية بدلا من الارتكاز على مدخرات حقيقية، كما يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط من أن أجل إنجاح عملية الإصدار النقدي الجديد وهي[1]:

- أن تُقْدِم بتوجيه أموال الإصدار النقدي الجديد لإنشاء مشاريع استثمارية تساعد على زيادة السلع الاستهلاكية من أجل أن يوفر لها متسعا من المرونة في عرض هذه السلع لتحمل الزيادة في الطلب النقدي عليها؛
- ألا تقوم الحكومة بعملية الإصدار النقدي دُفعة واحدة، بل تقوم بإصدار نقدي جديد على دفعات بكميات مدروسة لكيلا تضُر بالاقتصاد الوطني؛
- لابد أن يكون الاقتصاد الوطني للدولة التي تعتمد على الإصدار النقدي الجديد مرنا خصوصا في أجهزته الإنتاجية.

[1] سوزى عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ص 271-274.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم، يُمكن القول أنّ صناعة النفط تعتبر ذا أهمية كبيرة للدول ليس فقط من الناحية الاقتصادية بل حتى من النواحي السياسية والاجتماعية وغيرها، ومن هنا برزت أسباب التذبذبات الكبيرة في أسعار النفط وعدم القدرة على تحديد سعر متوازن يحفظ مصالح الدول الصدرة والمستوردة، ولعل الصدمات النفطة المتكررة خير دليل على تلك الأهمية التي يكتسيها النفط.

كما أنّ صناعة النفط العالمية لازمتها صدمات متلاحقة وتغيرات كبيرة في الأسعار، ومرّتْ بالعديد من التحديات والأزمات خلال العقود الماضية وإلى يومنا هذا، تأثرت خلالها الدول المنتجة، وكذلك الدول المستهلة بهذه الصدمات، وأثّرت في نمو واستقرار الأسواق واستطاعت في فترات معينة تجاوز هذه الأزمات بنجاح على رغم صعوبتها، حيث كان للصدمات النفطية تأثير مباشر على الموازنة العامة للدول من خلال زيادة ايراداتها أو زيادة نفقاتها.

ولا تُعتبر الموازنة العامة أداة محاسبية لبيان النفقات والإيرادات العامة فحسب، وإنما هي وسيلة من وسائل الدولة تستخدِمها في تحقيق أهدافها في مُقدمتها الاستقرار السياسي، الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتسِم الموازنة العامة بالعديد من المبادئ – السنوية، الوحدة، العمومية والتوازن–التي أخذتها مع تطور مفهومها، كما أن الموازنة العامة تُقسم إلى نفقات عامة، وإيرادات عامة.

حيث تُعتبر النفقات العامة كل المبالغ النقدية التي تخرج من الذمة المالية للدول وهدفها الصالح العام للدول، تتعدد النفقات العامة وتزداد أنواعها باتساع نشاط الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، حيث يتم تقسيم النفقات العامة إلى أقسام مميزة وفق معايير واضحة ومنطقية، أما الإيرادات العامة فهي كذلك متنوعة ومتعددة بتعدد مصادرها، ولكن الهدف الرئيسي منها مهما اختلفت مصادرها هو الوصول إلى تحقيق مختلف أهداف الدولة.

غير أنّ الدول حاولت الاستفادة من الصدمات النفطية خاصة الدولة المنتجة والمصدرة للنفط، ففي ظل ارتفاع أسعار النفط وارتفاع العوائد المالية للدول، سعت الحكومات الى إيجاد آليات تضمن المحافظة على العوائد المالية الضخمة الناتجة عن هذا الارتفاع، هُنا بَرَز دور الصناديق السيادية كآلية فعّالة للمحافظة على بمدخرات النفط واستثمارها بطرق مختلفة وهو ما سنتطرق اليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

الصناديق السيادية وتداعيات الصدمات النفطية على الموازنة العامة: دراسة تجارب عينة مختارة من الدول

تمهيد:

تطرقنا في الفصل الأول إلى الصدمات النفطية، ولا شك أنّ تَكَرُر حُدوث هذه الصدمات خاصة الإيجابية منها ساعد الكثير من الدول النفطية في زيادة مواردها وتحقيق عوائد قياسية، مما ساهم في تحسين مؤشراتها الاقتصادية وتسجيل فوائض قياسية في موازناتها العامة، ومن هذا المنطلق حَرصَت الكثير من الدول النفطية على تنويع مصادر تمويلها من خلال استحداث آليات تمويل جديدة على غرار الصناديق السيادية.

حيث تُعتبر الصناديق السيادية من أهم الأدوات التي لجأت إليها الدول خاصة النفطية منها، من أجل تنويع مصادر دخلها وتحقيق تنوع اقتصادي، حيث ساعد الاستثمار في الصناديق السيادية في الحد من وطأة الأزمات الاقتصادية وتقلبات أسعار النفط، وقد برز دور الصناديق السيادية خاصة خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وسنة 2014، والدور الذي لعبته في الحد من آثار الأزمة، مما جعل من الصناديق السيادية محور اهتمام الباحثين.

ولمحاولة إبراز أهمية ودور الصناديق السيادية في إدارة العوائد النفطية، وجَب دراسة التجارب الرائدة في مجال الصناديق السيادية ومحاولة فهم كيفية إدارتها واستثمار مداخيلها، حيث تُعتبر تجربة المملكة العربية السعودية متمثلة بصندوق الاستثمارات العامة من التجارب الرائدة في إدارة الصناديق وتنمية رأسمالها، كما تُعتبر تجربة الإمارات العربية المتحدة مثالا يُحتذى به في إدارة موارد الصناديق السيادية ولعل أهم صناديقها هو صندوق مبادلة للتنمية لإمارة أبوظبي.

من خلال ما سبق، جاء الفصل الثاني ليُوضح أكثر مفهوم الصناديق السيادية ودورها في مواجهة الصدمات النفطية من خلال ثلاثة مباحث كما يلي:

- **الإطار النظري للصناديق السيادية؛**
- **موقع الصناديق السيادية من الصدمات النفطية؛**
- **الصناديق السيادية في المملكة العربية السعودية والإمارات كنماذج وتقييم دورهما.**

المبحث الأول: الإطار النظري للصناديق السيادية

عرفت ظاهرة الصناديق السيادية اهتماما كبيرا من قِبَل دول العالم خاصة في أعقاب الصدمة النفطية لسنة 2008 الناتجة عن الأزمة المالية العالمية، حيث ومع تزايد الفوائض المالية في الدول المصدِرة للنفط وعدم توفر المناخ الاستثماري المناسب في تلك الدول، كان لِزاما استثمار تلك الفوائض، حيث برزت إلى الساحة الدولية الاقتصادية مُصطلح الصناديق السيادية كأحد الآليات المتبعة من طرف الدول المالكة لها لتحقيق التنمية المستدامة، نتطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتعريف الصناديق السيادية، ومن ثم سنحاول معرفة أهدافها ومميزاتها وأهم تصنيفاتها من خلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الصناديق السيادية

سنحاول في هذا المطلب الإحاطة بنشأة الصناديق السيادية وماهيتها كما يلي:

أولا: نشأة الصناديق السيادية

الصناديق السيادية ظاهرة ليست بالجديدة، بل ترجع نشأتها إلى خمسينيات القرن الماضي حين استحدثت الكويت أول صندوق سيادي سنة 1953 والذي سمي "الهيئة العامة للاستثمار الكويتي"، حيث دأبت الحكومة الكويتية على تحويل 10% من عوائدها النفطية إلى الهيئة العامة للاستثمار أي إلى الصندوق السيادي، الذي قام باستثمار هذه الأموال في الشركات العالمية[1]، هذا الصندوق كان الأول من نوعه في العالم ثم تبعه إنشاء الصندوق السيادي السنغافوري "تيماسيك القابضة" سنة 1974، ثم صناديق كندا والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة سنة 1976.

سنة 1980، قرر سلطان مملكة عمان إنشاء صندوق سيادي "الصندوق الاحتياطي العام للدولة" لتسيير الاستثمارات الناتجة عن الاحتياطات النفطية، وفي سنة 1981 قررت سنغافورة إنشاء الصندوق السيادي الثاني "حكومة سنغافورة للاستثمارات المالية" لتسيير احتياطات الصرف، وفي سنة 1983 أنشأت سلطنة بروناي صندوق "وكالة الاستثمار لبروناي" لتسيير الاحتياطات النفطية.

[1] رمضان بطوري، قراءة في دور صناديق الثروة السيادية ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة – مبادلة للتنمية نموذجا–، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول "البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، جامعة الجلفة، الجزائر، يومي 22/21 نوفمبر، 2012، ص2.

في سنوات تسعينيات القرن الماضي، أُنشأت العديد من الصناديق السيادية، أهمها" صندوق المعاشات الحكومي العالمي" سنة 1990 الخاص بدولة النرويج والذي يُعتبر أضخم صندوق سيادي من حيث الاستثمارات، وجاء لتسيير العوائد النفطية حيث تُعتبر النرويج أكبر دولة مصدرة للنفط في أوروبا، كما استحدثت ماليزيا سنة 1993 صندوق سيادي "الخزانة الوطنية"، وجمهورية بوتسوانا سنة 1994"صندوق بولا"، وإيران "صندوق الاستقرار النفطي" سنة 1999.

عرفت بداية القرن الواحد والعشرين ارتفاع عدد الصناديق السيادية، والناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، في سنة 2000 أنشأت الجزائر "صندوق ضبط الإيرادات" وهدفه حماية الاقتصاد من الأزمات وتخفيض نسبة التضخم، في نفس السنة قررت كازاخستان إنشاء صندوق سيادي "الصندوق الوطني لكازاخستان"، وفي سنة 2003 أنشأت روسيا صندوق سيادي "صندوق الاستقرار الروسي"، ثم تبعته أستراليا سنة 2004 بإنشاء "صندوق المستقبل الأسترالي"، في نفس السنة أنشأت الإمارات العربية المتحدة صندوقها السيادي الثاني "شركة دبي للاستثمار"، وفي 2005 أنشأت كل من ليبيا، قطر، فنزويلا وكوريا الجنوبية صناديقها السيادية تواليا.

سنة 2006 أنشأت التشيلي صندوقها السيادي "صندوق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي"، كما أنشأت الصين سنة 2007 صندوق سيادي "شركة الصين للاستثمار"، وفي سنة 2008 أنشأت البرازيل صندوق سيادي "الصندوق السيادي للبرازيل".

في سنة 2011 أنشأت كل من إيران، روسيا، إيطاليا، الولايات المتحدة (شمال داكوتا)، غانا، منغوليا، بابوا (غينيا الجديدة) صناديق ثروة سيادية، وفي سنة 2012 كل من كازاخستان ونيجيريا، انغولا، بنما، بوليفيا، السنغال وأستراليا وفي سنة 2014 من الولايات المتحدة (غرب فرجينيا) والمكسيك[1].

تطورت الصناديق السيادية من حيث عددها وحجم أصولها، حيث أصبح عددها 147 صندوقا سنة 2020، منتشرة عبر مختلف مناطق العالم، كما هو موضح في الشكل الموالي رقم (2-1)، والذي يُبين عدد الصناديق السيادية وانتشارها في مختلف دول العالم.

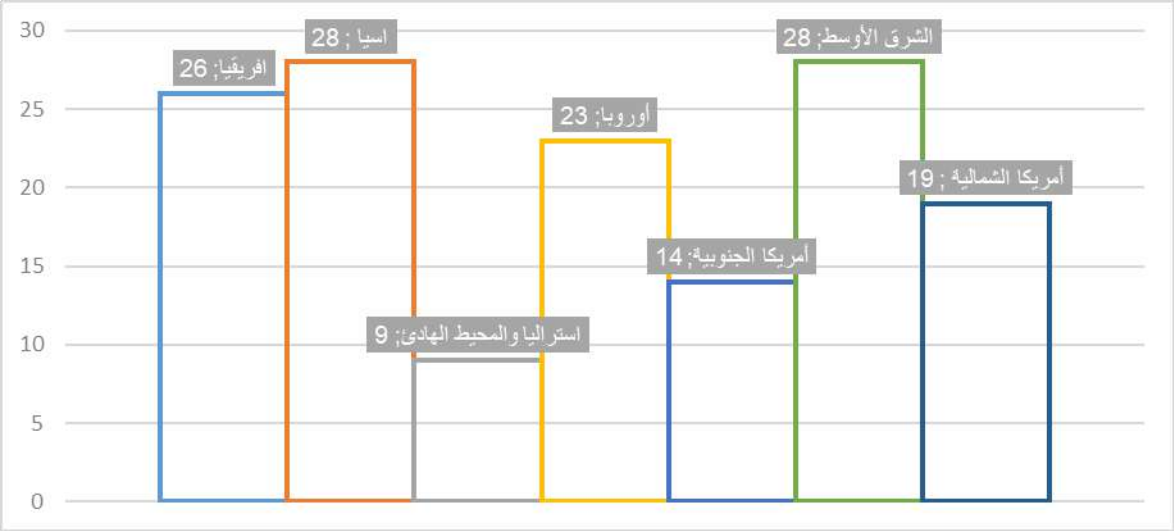
---

[1] انظر في ذلك:

– صفاء عبد الجبار الموسوي، واثق علي محي المنصوري، اقتصاديات صناديق الثروة السيادية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص ص35-38.

-Evrard de Malherbe, article publie dand=s le site : http://fonds-souverains.over-blog.com/article-21846012.html, date de publication :09/08/2008, visite :30/11/2018, heure :18 :08

شكل رقم (2-1): عدد الصناديق السيادية وتوزيعها الجغرافي سنة 2020



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الموقع: https://www.swfinstitute.org/profiles/sovereign-wealth-fund

تتمركز الصناديق السيادية في منطقتي الشرق الوسط وشمال افريقيا وذلك بسبب الوفرة المالية التي تتميز بها دول المنطقة باعتبارها أكبر منطقة منتجة ومصدرة للنفط بالعالم، وكذا في أسيا والمحيط الهادي والتي تتوفر على الموارد المالية الكبيرة ومن أهمها سنغافورة.

ثانيا: تعريف الصناديق السيادية

تعددت التعاريف بخصوص الصناديق السيادية وذلك راجع لاهتمام العديد من الباحثين والمنظمات الدولية بهذه الظاهرة ولعل أهم هذه التعاريف نجد:

تُعرفها مجموعة العمل الدولية على أنها "عبارة عن صناديق استثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتُنشِئ الحكومة العامة الصناديق السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، وتتسم الصناديق السيادية بتنوع هياكلها المنظمة للجوانب القانونية والمؤسسية وممارسات الحكومة وهي مجموعة متغايرة الخصائص، فمنها صناديق استقرار المالية العامة وصناديق المدخرات

ومؤسسات استثمار الاحتياطات، وصناديق التنمية، وصناديق الاحتياطات غير المقترنة بالالتزامات التقاعدية الصريحة"[1] .

كما يُعرفها صندوق النقد الدولي على أنها:" صناديق أو ترتيبات استثمار عامة ذات أغراض محددة، مملوكة للحكومة وتحت سيطرتها، مهمتها الاحتفاظ بها وإدارة الأصول لأهداف اقتصادية كلية متوسطة أو طويلة المدى، وتلك الصناديق يتم بناؤها من عمليات الصرف الأجنبي، أو عوائد عمليات التخصيص، أو فوائض المالية العامة، و/أو عوائد صادرات السلع. وتطبق تلك الصناديق استراتيجيات استثمار تشمل على استثمارات في أصول مالية اجنبية "[2].

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها:" آلية أو أداة يُنشئها بلد لديه فائض مالي محقق نتيجة فائض الميزان التجاري، أو بسبب ارتفاع الإيرادات العامة للدولة بهدف ادخار أو استثمار هذا الفائض داخليا أو خارجيا في الأسواق المالية العالمية أو البنوك والمؤسسات المالية الدولية "[3].

بالرغم من تعدد التعاريف حول الصناديق السيادية، إلا أنها تتفق كلها في نقاط معينة كمصدر أصول الصناديق وملكية الصناديق التي تكون للدولة، وكذلك الغرض من إنشاء هذه الصناديق وعليه يمكن استنتاج تعريف شامل للصناديق السيادية على أنها: " صناديق تُنشئها الحكومات من الفوائض المالية سواء كانت تلك الفوائض نفطية أو غير نفطية، وهي أحد الآليات المتبعة في إدارة الفوائض المالية من خلال ادخارها أو استثمارها لتحقيق جملة من الأهداف والتي تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الأنظمة الاقتصادية السائدة".

---

[1] صندوق النقد الدولي، مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية، المبادئ والممارسات المتعارف عليها، الهدف والغرض الخاص، مقال منشور بالموقع: www.iwg-swf.org، 2008، ص3.

[2] عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مداخلة في مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، مرجع سابق، ص1.

[3] واثق علي الموسوي، الاستقرار الاقتصادي الصناديق السيادية، الريع، الموازنة العامة، السوق، الجزء الأول، دار الأيام للنشر والتوزيع، الاردن، 2015، ص13.

المطلب الثاني: أهداف ومميزات الصناديق السيادية

في هذا المطلب سنحاول التعرف على أهم أهداف الصناديق السيادية، وكذا على مميزات الصناديق السيادية كما لي:

أولا: أهداف الصناديق السيادية

إنَّ إنشاء صناديق سيادية يترتب عنه تحديد الطرق والاستراتيجيات المثلى لتسييره من أجل استخدام هذه الفوائض بما يخدم التنمية وعدم استغلاله لأغراض سلبية ولذلك تبقى دائما هناك مخاوف من مجالات استخدامه، وتسعى الدول من خلال إنشاء الصناديق السيادية إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في[1]:

- **المساهمة في استقرار المداخيل:** تعمل الصناديق السيادية على امتصاص الصدمات الناتجة عن الانخفاض المؤقت في أسعار المواد الأولية، حيث تُوفر الصناديق السيادية مداخيل سنوية غير مرتبطة بأسعار المواد الأولية خاصة النفط، وتعمل على تغطية العجز الحاصل في موازنات الدول وتمويلها، وكذا تعمل على المساهمة في تنمية الدول المستقبلة لاستثمارات الصناديق، بتمويل القاعدة الهيكلية للاقتصاد؛

- **توفير مُدخرات للأجيال القادمة:** يتمثل الهدف في الحفاظ على جزء من العائدات أو الفوائض المالية التي توفرها الموارد الطبيعية لما يأتي من أجيال، وذلك من خلال تحويل أصول غير قابلة للتجديد إلى أصول مالية دائمة وأغلب الصناديق السيادية ترمي إلى تحقيق هذا الهدف الذي يُحقق ما يُعرف بعدالة الأجيال؛

- **التنويع الاقتصادي:** تُعاني الدول التي ترتبط اقتصاداتها بالموارد الطبيعية وخاصة غير المتجددة منها من العديد من المشاكل، وما ينتظرها من تحديات في المستقبل كنضوب المورد الطبيعي، يُحتِم عليها استخدام الوفورات أو الفوائض المالية التي تُحققها حاليا من جراء هذه الموارد في تنمية وإعادة هيكلة القطاعات الأخرى غير النفطية كالتصنيع، وبالتالي فالصناديق السيادية تُمكِن تلك الدول من تحقيق هذا الهدف من

---

[1] انظر في ذلك:

- صفاء عبد الجبار الموسوي، واثق علي محي المنصوري، اقتصاديات صناديق الثروة السيادية، مرجع سابق، ص ص41-42.
- سليمان زواري فرحات، الصناديق السيادية الخليجية بين متطلبات الدول المتلقية لاستثماراتها والبدائل الأخرى، مداخلة في المؤتمر السنوي الثالث "دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة– قطر–، أيام من 6 إلى 8 ديسمبر 2014، ص ص 5-6.
- Caroline bertn delacour, les fonds de souverains, les echos edition, paris, France, 2009, p.34-**37**

خلال مسارين أحدهما تنمية القطاعات الأخرى كما سبق وأن ذكرنا، والمسار الثاني الاستثمار الخارجي لجزء من تلك الفوائض في أصول مالية متنوعة لمراعاة لعاملي العائد والمخاطرة؛

- **تعظيم احتياطات النقد الأجنبي:** تهدف بعض الصناديق السيادية لتعظيم العائدات الاحتياطية الأجنبية، حيث أن احتياطات النقد الأجنبي تشمل على جزء ضروري للسياسة النقدية وإدارة أسعار الصرف، فيتحكم البنك المركزي بالاحتياطات الرسمية والتي يتم إدارتها بعناية فائقة على المدى القصير لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في السلامة والسيولة. كما يُستخدم جزء من الاحتياطات الأجنبية عن طريق وضعها في صناديق سيادية لاستثمارها في أصول ذات مخاطر عالية ومتنوعة وهذا الهدف تركز عليه الصناديق السيادية غير النفطية أكثر من الصناديق السيادية النفطية؛

- **تمويل المعاشات التقاعدية:** تهدف بعض الصناديق السيادية لتمويل التزامات المعاشات التقاعدية وكذلك لمواجهة العجوزات التي قد تحصل في المستقبل لدفع المعاشات التقاعدية نتيجة لتزايد النمو الديمغرافي والقدرة على تغطية متطلبات التمويل المتعلقة بها في المستقبل، وعندما تكون الظروف مواتية وخالية من العجوزات يمكن استثمار تلك الفوائض المالية لتحقيق عوائد ستستفيد منها عند الحاجة.

ثانيا: مميزات الصناديق السيادية

تتميز الصناديق السيادية عن غيرها من المؤسسات الأخرى بمجموعة من الخصائص وهي كالتالي[1]:

- **مميزات الصناديق السيادية مقارنة بالبنوك المركزية:** تهدف الصناديق السيادية إلى الاستثمار وليس إلى ادارة السياسة النقدية وسياسة الصرف، حيث أن الصناديق السيادية تغلب على محفظة أصولها الاستثمار في الأسهم في حين أن البنوك المركزية تستثمِر غالبا في السندات وذلك لكونها مُلزمة بالاحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف، وهذا بالرغم من أن بعض الدول مثل الصين والنرويج توكل مهمة إدارة صناديقها السيادية إلى أقسام في البنوك المركزية لصالح وزارة المالية؛

[1] عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مقال منشور بمجلة شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، ص2.

- **مميزات الصناديق السيادية مقارنة بصناديق المعاشات العمومية:** من حيث الموارد، لكون موارد صناديق المعاشات العمومة تأتي أساسا من الاشتراكات الفردية أي أن تمويلها ليس من الحكومة عكس الصناديق السيادية، كما تهدف صناديق المعاشات العمومية إلى تمويل معاشات الأجيال القادمة؛

- **مميزات الصناديق السيادية مقارنة بالمؤسسات العمومية:** تأخذ المؤسسات العمومية شكل شركات تجارية وتخضع بموجب ذلك للقانون التجاري، والأمر ليس كذلك بالنسبة للصناديق السيادية التي هي عبارة عن صناديق استثمار ووظيفة الشركات الأساسية هي إنتاج السلع والخدمات في حين أن الوظيفة الأساسية للصناديق السيادية هي استثمار الأصول المالية والحقيقية.

يُمكِن توضيح الفرق بين صناديق الثروة السيادية وبعض الهيئات الحكومية من خلال الجدول رقم (2-1) التالي:

جدول رقم (2-1): مميزات الصناديق السيادية عن بعض المؤسسات الحكومية

المؤشرات	الصناديق السيادية	البنوك المركزية	صناديق التقاعد العمومية	الشركات العمومية
المليكة	الحكومة	الحكومة	للمتقاعدين المشتركين	مبدئيا للحكومة
الهدف الرئيسي	متنوع	السياسة النقدية	تحقيق ارباح	متنوع
الموارد	نفطية وغيرها	حكومية	مساهمات المشتركين	حكومية/ارباح الشركات
الرقابة الحكومية	قوية	مهمة	ضعيفة	مهمة
درجة الإفصاح	متفاوتة	مرتفعة	مرتفعة "شفافية"	متفاوتة
درجة تنوع الاستثمارات	مرتفعة	مستقرة	مستقرة	مستقرة

Source : Caroline Bertin Delacour, Les fonds souverains Ces nouveaux acteurs de l'économie mondiale ,Les Echos Editions, Groupe Eyrolles , P91

المطلب الثالث: تصنيفات الصناديق السيادية

نحاول في هذا المطلب التعرف على أهم تصنيفات الصناديق السيادية، حيث تختلف التصنيفات باختلاف القياس المعتمد، من خلال هذا العنصر سنركز على تصنيف الصناديق السيادية من حيث الهدف ومصادر التمويل كما يلي:

أولا: تصنيف الصناديق السيادية حسب الهدف من إنشائها

يُمكن تصنيف الصناديق السيادية حسب الهدف من إنشائها إلى التالي[1]:

- **صناديق استقرار المالية العامة:** هدفها الأول هو حماية الموازنة العامة والاقتصاد الوطني من تقلبات أسعار المواد الأولية خاصة النفط، إذ تقوم الدول الغنية بالنفط والموارد الطبيعية بإنشاء الصناديق السيادية بغية عزل الموازنة العامة والاقتصاد الكلي عن تقلبات أسعار النفط والموارد الطبيعية، حيث أن تراكم موارد الصناديق خلال السنوات التي تتسم بارتفاع أسعار النفط واستعمالها في حالة انخفاض أسعار النفط؛

- **صناديق المدخرات أو الادخار:** هي صناديق يُطلق عليها بصناديق الأجيال، والهدف منها تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظات أصول أكثر تنوعا، وكذلك تُعبِر هذه الصناديق عن رغبة الحكومات بمشاركة الموارد الطبيعية للبلاد عبر الأجيال، أي أن هذه الموارد ملك لجميع الأجيال وبالتي يجب على الحكومة ضمان استفادتهم من هذه الموارد، حيث تتولى صناديق الادخار في البلدان ذات الوفرة العالية في الموارد الطبيعية غير المتجددة تحويل عوائد هذه الموارد إلى حقوق استثمارية متنوعة من الموجودات المالية الدولية؛

- **مؤسسات استثمار الاحتياطات:** تُحسَبُ احتياطاتها على أنها أصول احتياطية فيجري إنشاؤها لزيادة العائد على الاحتياطات، ويُعد الاستثمار في الاحتياطات الدولية بمثابة كيان منفصل، وظيفته إما خفض التكاليف السالبة الناجمة عن الاحتفاظ بالاحتياطات أو لمواصلة السياسات الاستثمارية ذات العوائد المالية العالية؛

[1] صفاء عبد الجبار الموسوي، واثق علي محي المنصوري، اقتصاديات صناديق الثروة السيادية، مرجع سابق، ص ص20-23.

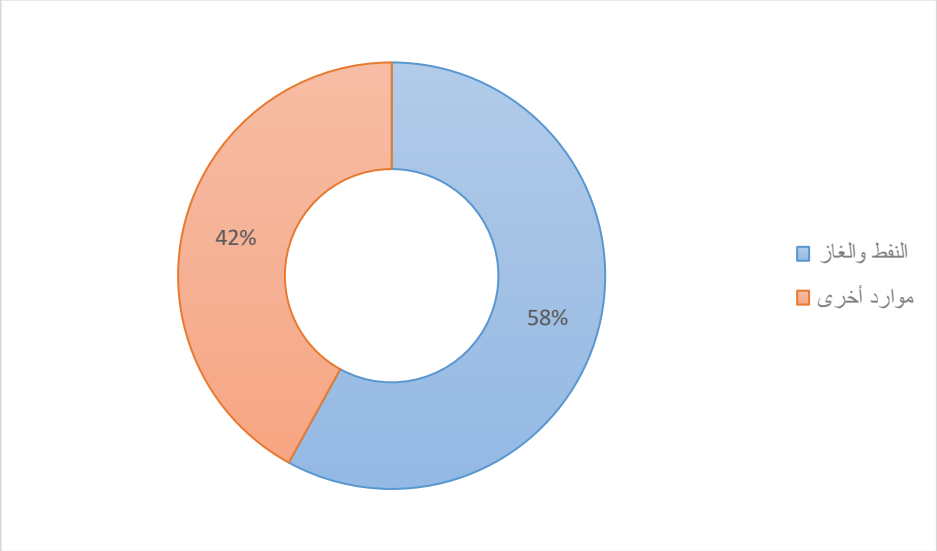
- **صناديق التنمية:** هي التي تُقدم المساعدة في تمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية أو تُعزِز من السياسات الصناعية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي للدول، إذ أن سبب إنشاء هذ الصناديق يعود إلى الفوائض الاحتياطية، وكما تقوم هذه الصناديق بتوظيف الموارد اتجاه المشاريع ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية وتحديدا مشاريع البنية التحتية، وظهرت هذه الصناديق بشكل جلي في دول جنوب شرق أسيا والدول النفطية؛

- **صناديق احتياطات التقاعد:** كما تُسمى صناديق طوارئ احتياطات الطوارئ حيث تقوم الحكومة بتمويل هذه الصناديق عكس صناديق التقاعد الحكومية التي تُمَوَل عن طريق اشتراكات المنخرطين، والهدف من هذه الصناديق هو توظيف مواردها من أجل إدامة رواتب ومعاشات شريحة المتقاعدين، إذ تُستخدم هذه الصناديق لمواجهة الالتزامات العرضية التي تترتب بشكل طارئ على الموازنة العامة للدولة.

ثانيا: تصنيف الصناديق السيادية حسب مصاد تمويلها

يُمكِن تصنيف الصناديق السيادية حسب مصادر تمويلها إلى صناديق ممولة من النفط والغاز وصناديق ذات تمويل أخر كما هو موضح في الشكل رقم (2-2) التالي:

شكل رقم (2-2): تصنيف الصناديق السيادية حسب مصادر تمويلها سنة 2020



المصدر: الموقع الرسمي للصناديق السيادية: https://www.swfinstitute.org/، تاريخ الاطلاع 2020/12/12.

ومنه فان الصناديق السيادية **تُصنف** وفق مصادر تمويلها إلى[1]:

- **الصناديق الممولة عن طريق موارد المواد الأولية:** تُسمى أيضا صناديق سيادية نفطية، وهي صناديق تُكوِنُها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساسا النفط، ذلك لمواجهة اشكالية استغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكانها كحق للأجيال اللاحقة، ولقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد طبيعية بشكل أخر من الأصول؛

- **الصناديق الممولة بفوائض الميزان التجاري واحتياطات الصرف:** تُعرف بالصناديق السيادية غير النفطية، ذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من احتياطات العملات الأجنبية للبنوك المركزية ما فتئ في التعاظم، ولقد استطاعت الكثير من الدول غير النفطية تحقيق فوائض مالية هامة، خاصة في أمريكا اللاتينية، ودول الاستثمار المحلي، مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية بعد أن وازنت بين الاحتفاظ بها كاحتياطات نقدية أو استثمارها بما يُحقق لها عوائد؛

- **الصناديق الممولة بعوائد الخوصصة:** دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة لخوصصة القطاع العمومي أدت إلى حصولها إلى عوائد مالية ضخمة ،وتتباين استعمالات الدول لهذه العوائد ،فمنها من يوجهها مباشرة لتمويل الموازنة العمومية وفي بعض الأحيان لتمويل برامج إعادة هيكلة الاقتصاد وسداد الديون، ونظرا لضخامة هذه العوائد وتخوفا من أن تقود إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد ،والذي يُمكن ان يؤدي إلى حالة من التضخم غير المقدور التحكم فيها وانطلاقا من كون المؤسسات المخوصصة هي ملك عام لجميع الأجيال يتم تحويل كل أو جزء من عوائد الخوصصة إلى صناديق سيادية؛

- **الصناديق الممولة بفائض الميزانية:** تلجأ بعض الحكومات مباشرة عند تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة إلى تحويله لاستثماره في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة ولتوجيه المعطيات الاقتصادية من جهة ثانية، وعند ملاحظ توالي تحقيق هذه الفوائض وارتفاع مستواها يتم اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية وتنميتها بشكل أفضل.

---

[1] عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة الراهنة، مرجع سابق، ص3.

المبحث الثاني: موقع الصناديق السيادية من الصدمات النفطية

أحدثت الصدمات النفطية الدورية اختلالات مزمنة في الاقتصاد والتي تمثلت في فوائض وعجوزات في موازين المعاملات التجارية وفي الموازين العامة للدول، والتي انعكست إما بتراكم الفوائض في مجموعة من الدول، معظمها دول مصدرة للنفط، وتزايد العجوزات في مجموعة أخرى من الدول حتى الدول المتقدمة منها، حيث تَرتَب عن هذا الوضع تراكم متزايد للأصول المالية والتي تم تدويرها في الاقتصاد عن طريق الصناديق السيادية.

سنحاول في هذا الجزء من البحث التعرف على مكانة الصناديق السيادية في النظام الاقتصادي العالمي، ومن ثم التعرف دور الصناديق السيادية في التأثير الإيجابي على المتغيرات الاقتصادية للدول النفطية، إلى غاية الوصول الى دور الصناديق السيادية في تخفيض تداعيات الصدمات النفطية من خلال دراسة الصدمة النفطية لسنة 2008 و2020 كنموذج، كل هذا سيتم من خلال ثلاثة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: مكانة الصناديق السيادية في النظام الاقتصادي العالمي

سنتعرف في هذا الجزء على موقف بعض الدول من الصناديق السيادية، كما سنتطرق إلى علاقة صندوق النقد الدولي بالصناديق السيادية من خلال:

أولا: مواقف الدول من الصناديق السيادية

تشمل مواقف الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أهم الاقتصاديات في العالم، حيث كانت المواقف كالتالي:

أ. **موقف الدول الأوروبية من الصناديق السيادية:** اختلفت الاقتصاديات الأوروبية بين مؤيد ومعارض للصناديق السيادية، حيث اتخذ المجلس الفيدرالي السويسري في 30 جانفي 2008 قرارا بالمراقبة الدقيقة لنمو الصناديق السيادية، وقَدَر بأنه ليس من المستعجل وضع تدابير تشريعية خاصة بها ونصح المصالح الفيدرالية بالمساهمة في المناقشات الجارية على المستوى الدولي والمتعلقة بوضع معايير الشفافية والممارسات التجارية لهذه الصناديق[1].

[1] Swiss banc king, sovereign wealth fonds apposition, paper by the swiss banters association, mai2008, p18.

أما في فرنسا، قامت الجمعية الوطنية الفرنسية بدراسة للصناديق السيادية وأصدرت بشأنها نصا ثم إقرار في 30 جويلية 2008 تضمن دعوة للدول الأوروبية بإعداد قواعد سليمة خاصة بالصناديق السيادية، كما استحسن تخصيص الدول المالكة للصناديق السيادية تخصيص جزء من عوائدها ومواردها للتنمية المحلية مع ضرورة ابقاء هذه الاستثمارات مفتوحة على الدول المختلفة، كما نص الإقرار على أنه في حالة استثمار هذه الصناديق في دول الاتحاد الأوروبي أن تتحمل دول الاتحاد مسؤولية تحديد وتعريف أساليب مواجهة الاستثمارات التي تمس المؤسسات والقطاعات الاستراتيجية بهدف استكمال التشريعات الوطنية التي لا تتماشى مع القواعد الأوروبية للمنافسة[1]، كما اقترح الرئيس الفرنسي ساركوزي في 2008 على الأوروبيين إنشاء صناديق سيادية خاصة بهم لحماية صناعاتهم الاستراتيجية من الاستحواذ الاجنبي.

كما كان الموقف البريطاني إيجابيا، حيث دعت بريطانيا الدول المالكة للصناديق إلى الاستثمار في اقتصادها وخاصة دول الشرق الأوسط، وهذا ما أظهرته الزيارة التي قام بها رئيس وزراء بريطانيا إلى دول الخليج في نوفمبر 2008 واعترافه بمساهمتها في توظيف رأس المال بشكل يتسم بالكفاءة[2].

من جانبها أكدت ألمانيا على وجوب حماية الصناعات الرئيسة مثل الطاقة والخدمات المالية والطيران والصناعات اللوجستية من جانب الدول في مواجهة استيلاء الصناديق عليها. لذلك قامت هيئات الاتحاد الأوروبي ببلورة موقف مشترك من الصناديق السيادية يقوم على[1]:

- السعي المشترك لتحديد القطاعات الحساسة والاستراتيجية المحمية واعتماد مفهوم الامن الاقتصادي؛
- دعم دور صناديق رأس مال المخاطرة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستراتيجية وتوفير الظروف الملائمة لتعبئة الادخار الوطني لتمويل المؤسسات؛
- اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل للضغط على الدول المالكة للصناديق السيادية للانفتاح أكثر أمام استثمارات الدول الأخرى؛
- إجبار الصناديق السيادية على الالتزام بمجموعة من القواعد (الشفافية، الحوكمة وغيرها)؛

[1] صفاء عبد الجبار الموسوي، واثق علي محي المنصوري، اقتصاديات صناديق الثروة السيادية، مرجع سابق، ص ص52-53.

[2] غوردون برأون، هناك الكثير من التحديات التي يجب على منطقة الخليج وبريطانيا مواجهتها معا، مقال منشور بجريدة فاينيشال تايمز، عدد 8نوفمبر 2008ن على الموقع: https://www.ft.com/.

- إجبار الصناديق السيادية على أن تكون مسؤولة أمام الهيئات الدولية.

ب. **موقف الولايات المتحدة الأمريكية:** يتعين على الصناديق السيادية الحصول على موافقة لجنة الاستثمارات الخارجية، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالاجتماع مع ممثلي الصناديق السيادية لسنغافورة وأبو ظبي بهدف إقرار إعلان مبادئ مشتركة يجب احترامها من قبل هذه الصناديق، وهي كالتالي[2]:

- الالتزام الصريح بأن الدوافع وراء استثمارات الصناديق هو الدوافع التجارية البحتة دون السياسية؛ الإعلان السنوي لوضعية الاستثمارات وتخصيص الأموال لهذه الصناديق السيادية؛
- اعتماد ونشر سياسة تسيير المخاطر؛
- اعلان تشريعات البلدان المنشئة للصناديق وتلك المتعلقة بمراقبتها من كافة الجوانب؛
- الالتزام بالمنافسة العادلة مع القطاع الخاص؛
- احترام معايير البلد المستضيف؛
- إعلان أهداف استثمار الصناديق السيادية.

ثانيا: صندوق النقد الدولي والصناديق السيادية

انطلاقا من دور صندوق النقد الدولي في مراقبة سلامة اقتصاديات الدول الأعضاء والنظام المالي العالمي ككل، وادراكا للأهمية المتنامية التي تكتسبها الصناديق السيادية، عَمِل صندوق النقد الدولي على إيجاد آليات تُمكِن من ادماج هذه الصناديق ضمن قواعد النظام المالي العالمي، حيث وفي اكتوبر 2007 دعت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية إلى إقامة حوار بين صندوق النقد الدولي والبلدان الأعضاء، قصد التوصل إلى مجموعة من المبادئ التي تحكم الممارسات في مجال الصناديق السيادية، حيث تم تأسيس مجموعة عمل دولية في 01 ماي 2008 لتحديد مبادئ تسمح بفهم أوضح للإطار المؤسسي الذي ترتكز عليه الصناديق السيادية[3]،

---

[1] صفاء عبد الجبار الموسوي، واثق علي محي المنصوري، اقتصاديات صناديق الثروة السيادية، مرجع سابق، ص ص54-55.

[2] Edwin M. Truman, "Sovereign Wealth Funds: New Challenges from a Changing Landscape, Peterson Institute for International Economics," Washington, 10 September 2008, at: http://www.iie.com/ publications papers/paper.cfm?ResearchID=100

[3] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والافاق مع الاشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص111.

نظام حوكمتها وعملياتها الاستثمارية، حيث عُقدت العديد من الجلسات انتهت بإعلان مبادئ سنتياغو في 02 سبتمبر 2008 التي غطت **المجالات** التالية [1]:

- الإطار القانوني والأهداف والاتساق مع السياسات الاقتصادية الكلية؛
- الإطار المؤسسي وهيكل الحوكمة؛
- إطار الاستثمار وإدارة المخاطر.

لذلك فإن مبادئ سنتياغو تقوم على **الأهداف الإرشادية** التالية لصناديق الثروة السيادية[2]:

- المساعدة على الاحتفاظ بنظام مالي عالمي مستقر وبحرية تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات؛
- الالتزام بكافة متطلبات التنظيم والإفصاح المطبقة في البلدان التي تُستثمر فيها؛
- الاستثمار في ضوء المخاطر الاقتصادية والمالية واعتبارات العائد؛
- إرساء هيكل شفاف وسليم للحوكمة يكفل الضوابط التشغيلية الملائمة وسلامة إدارة المخاطر والمساءلة؛
- تعميق فهم بلدان الموطن والبلدان المتلقية والأسواق المالية الدولية لطبيعة صناديق الثروة السيادية؛
- ضمان استمرار المنافع الاقتصادية والمالية التي تحققها الصناديق للبلدان المالكة والمتلقية والمؤسسات الاقتصادية.

[1] عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة الراهنة، مرجع سابق، ص14.

[2] مجموعة العمل الدولية حول صناديق الثروة السيادية، تقرير حول المبادئ والممارسات المتعارف عليها، مبادئ سنتياغو، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2008، ص ص3-9.

المطلب الثاني: دور الصناديق السيادية في التأثير الإيجابي على المتغيرات الاقتصادية للدول النفطية

سنتطرق في هذا المطلب إلى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد وكيفية تأثرها إيجابيا بالصناديق السيادية من خلال ما يلي:

أولا: علاقة الصناديق السيادية بالسياسة النقدية والمالية للدول النفطية

تُعتبر الصناديق السيادية كيانات تابعة للحكومة وتدير فوائض مالية ضخمة، يُمكن أن تساعد في دعم اجراءات السياسة النقدية عن طريق التوسع في عرض النقد واتباع سياسة نقدية توسعية، تعمل على زيادة الطلب الكلي والتي تعمل بدورها على زيادة النمو الاقتصادي، كما تعمل الزيادة في العرض النقدي على تخفيض سعر الفائدة، ومن ثم تشجيع الاستثمار، كما أن هناك جانب أخر تُؤثر فيه الصناديق السيادية بشكل إيجابي على متغيرات السياسة النقدية، وهو أن زيادة العرض النقدي من خلال الموجودات المالية الفائضة التي تتمتع بها الصناديق السيادية يكون له دور مهم وحيوي في زيادة قدرة المصارف على منح القروض والائتمان المصرفي للشركات والمشاريع الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي[1].

كما يُمكن ان تساهم الصناديق السيادية في دعم اجراءات السياسة النقدية الرامية إلى تحسين شروط التبادل التجاري الدولي وتعزيز الموقع التنافسي للدول في ميدان التجارة الخارجية عن طريق زيادة الصادرات والتقليل من الواردات، وهذا يتحقق من خلال قيام السلطة النقدية متمثلة في البنك المركزي باتباع سياسة نقدية توسعية تهدف إلى تحسين سعر صرف العملة المحلية اتجاه العملات الاجنبية، فزيادة عرض النقد يعمل على خفض أسعار الفائدة وهذا يعني خفض جاذبية الودائع الاجنبية ومن ثم انخفاض الطلب على العملة الوطنية المحلية مما يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية اتجاه العملات الاجنبية ومن ثم زيادة الصادرات وانخفاض الواردات[2].

---

[1] جعفر طالب أحمد، عقيل حميد سلمان، الصناديق السيادية وأهميتها الاقتصادية، مقال منشور بمجلة الكوث للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العراق، العدد 27، 2017، ص4.

[2] Hamid R Davoodi et autres, Monetary transmission mechanism in the East African Community: An empirical investigation,international monetary fund, 2013, p14.

كما تُعد السياسة المالية أداة أخرى مهمة تُؤثر على النشاط الاقتصادي ونموه، وعلى هذا الأساس فإن المرونة التي تتمتع بها الصناديق السيادية بوصفها موجودات مالية فائضة تُمكِن الدول من استخدامها بوصفها أداة من أدوات السياسة المالية عن طريق التوسع في الاستثمار والادخار الذي يتحول تلقائيا إلى استثمار عن طريق تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية.

يُمكن للصناديق السيادية أن تلعب دورا في تسهيل الاستقرار المالي للدول المالكة، حيث تُمكن الصناديق الدول من توفير مصادر مالية طويلة الأجل، كما يكون بالإمكان أن تُقدم استثمارا شاملا لإدارة المخاطر وتُعزز من الشفافية والمسؤولية في إدارة الأصول الحكومية، كما أنها قد تُشكِل مخاطر عالية عندما يتم إدارتها بشكل سيء، فضلا عن ذلك وبما أن الصناديق السيادية يُمكن أن تُلحِق بها خسائر، فإن السلطة المالية يكون لديها دعم مباشر لضمان كفاية ملف المخاطر والإدارة السليمة لصناديق الثروة السيادية[1].

تختلف الصناديق السيادية في مقدار العوائد المالية التي تحققها، وهذا يعود إلى كفاءة الصندوق من حيث فعالية الاستراتيجية الاستثمارية. لكن رغم اختلاف العوائد المالية للصناديق السيادية من دولة إلى أخرى إلا أن العوائد المالية للصناديق السيادية تُعد بدائل لتوليد الدخل ورصيد للدول المالكة للصناديق تستخدمه وقت الحاجة والضرورة ولا سيما عندما تنخفض حصيلة الإيرادات العامة للدولة أو تزداد النفقات، أي في حالة حدوث عجز في الموازنة العامة، في هذه الحالة يتم السحب من أموال الصندوق السيادي لتمويل عجز الموازنة العامة بدلا من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي[2].

من أساسيات إنشاء الصناديق السيادية هو إعطاء امكانية أفضل لإدارة الموازنة العامة، وكذلك ضمان استراتيجية لإدارة الأصول الخاصة بالصناديق بما يتماشى مع السياسة المالية للدولة وبالتالي السياسة الكلية.

ثانيا: علاقة الصناديق السيادية بمختلف المتغيرات الاقتصادية

تلعب الصناديق السيادية دورا مهما في الحاضر والمستقبل في تمويل اقتصاديات الدول النفطية خاصة للاستعداد لمرحل ما بعد نضوب النفط، للوقوف على هذه الأهمية يُمكِن إجراء مقارنة بين أصول الصناديق السيادية لأهم الدول النفطية مقارنة بأهم المؤشرات الاقتصادية والجدول التالي رقم (2-2)، يُبين مقارنة بين

[1] صفاء عبد الجبار الموسوي، واثق علي محي المنصوري، اقتصاديات صناديق الثروة السيادية، مرجع سابق، ص ص273-274.

[2] جعفر طالب أحمد، عقيل حميد سلمان، الصناديق السيادية وأهميتها الاقتصادية، مرجع سابق، ص5.

بعض المؤشرات الاقتصادية وأصول الصناديق السيادية، كما يُبين نسبة أصول الصناديق السيادية مقارنة بتلك المؤشرات كم يلي:

جدول رقم (2-2): مقارنة بين أصول الصناديق السيادية وبعض المؤشرات الاقتصادية لأهم الدول النفطية لسنة 2020

الوحدة: مليار دولار امريكي

البلد	الصندوق السيادي	أصول الصندوق	الناتج المحلي الإجمالي		الواردات		الدين الخارجي	
			القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الصين	مؤسسة الاستثمار الصينية	1350	17734	7,61	213	15,78	240,08	17,78
النرويج	صندوق المعاشات الحكومي	1136	482	235,68	928,88	81,77	717,72	63,18
الإمارات العربية المتحدة	جهاز أبو ظبي للاستثمار	790	359	220,06	155,98	19,74	220,4	27,90
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	750	106	707,55	27,76	3,70	47,89	6,39
السعودية	صندوق الاستثمارات العامة	607	834	72,78	168,86	27,82	250,7	41,30
قطر	هيئة الاستثمار القطرية	461	180	256,11	25,98	5,64	159,2	34,53

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: -بيانات البنك الدولي على الرابط: https://data.albankaldawli.org/،

- بيانات معهد صناديق الثروة السيادية: https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/sovereign-wealth-fund
- بيانات trading economics على الموقع: https://ar.tradingeconomics.com/country-list/gdp

من خلال الجدول رقم (2-2)، نلاحظ أن نسبة أصول الصناديق السيادية إلى الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت معدلات قياسية لدى معظم الدول المذكورة في الجدول عدى الصين والمملكة العربية السعودية، حيث سجلت مملكة النرويج أعلى معدل بنسبة 235.68% لسنة 2020، وهذا يدل على أن حجم الأصول في الصندوق السيادي النرويجي يُشكل تقريبا ثلاثة أضعاف حجم الناتج الاجمالي المحلي، حيث أن متوسط نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبة 69.52%، وهذا يدل على ضعف القدرات الإنتاجية لدى معظم الدول وبالتالي عجزها عن امتصاص الفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وهو ما يفسر لجوء هذه الدول إلى إنشاء الصناديق واستثمار فوائضها في الأسواق الخارجية بشكل أساسي، كما أن امتلاك هذه الدول لهذا الكم الهائل من الفوائض يُمكنها من ضبط وحماية اقتصاداتها من خطر التضخم في حالة ارتفاع أسعار النفط كما تساعد في تمويل الموازنة العامة في حالة عجزها اثناء انخفاض أسعار النفط.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة أصول الصناديق السيادية إلى الواردات قد سجلت معدلات مرتفعة لدى مختلف الدول المعنية بالدراسة، حيث سجلت الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة بمعدل 81% لسنة 2020، وهي نسبة تعني أن أصول الصندوق السيادي النرويجي قادر على تغطية الواردات لمدة تقارب السنة، وعموما فإن نسبة أصول الصناديق السيادية مقارنة بالواردات لدى الدول المذكورة في الجدول بلغت 40% سنة 2020، وهي نسبة مقبولة، حيث أن هذه النتائج تعكس القدرة التمويلية الضخمة التي تتوفر عليها الصناديق السيادية التي تُمكن هذه الدول من تغطية وارداتها لعدة سنوات بدون الاعتماد على مداخيل أخرى.

أما بالنسبة للمديونية الخارجية فنلاحظ أن مجموع أصول الصناديق السيادية لسنة 2020 للدول الموجودة في الجدول يتجاوز حجم المديونية الخارجية لهذه الدول حيث تُقدر نسبة تغطية المديونية إلى أصول الصناديق السيادية بـ 31% تقريبا، مع العلم أن أعلى نسبة قد سُجلت في كل من النرويج والسعودية.

ومنه يُمكن القول أنَّ الصناديق السيادية تؤدي دور مميز في تمويل اقتصاديات الدول النفطية من خلال منحها هامش أمان يُمكِنها من المحافظة على الاستقرار الاقتصادي عن طريق امتصاص الفوائض المالية التي تزيد عن الحاجة لتمويلية للاقتصاد، ويُمكِنها كذلك من التغلب على مختلف الصدمات النفطية في حالة انخفاض أسعار النفط.

المطلب الثالث: دور الصناديق السيادية في تخفيض تداعيات الصدمات النفطية

سنُركز في هذا المطلب على الأثر المتبادل بين الصناديق السيادية والصدمات النفطية من خلال دراسة الصدمة النفطية لسنة 2008 و2020 وعلاقتهما مع الصناديق السيادية.

أولا: دور الصناديق السيادية في معالجة الصدمة النفطية لسنة 2008

تُعتبر الصدمة النفطية لسنة 2008 من أعنف الصدمات التي شهدها العالم، والتي كانت بدايتها صيف 2007 نتيجة لما يُسمى أزمة الرهون العقارية، التي نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية نهاية 2008 وبدية 2009 بسبب ارتباط اقتصاديات دول العالم بالاقتصاد الأمريكي[1]، ومن ثم فإن المدة الزمنية التي استغرقتها الأزمة للتحول من أزمة رهون عقارية إلى أزمة اقتصادية وصدمة نفطية حوالي سنة ونصف، إن هذا التباطؤ النسبي في سرعة تحول وانتقال الأزمة يعود إلى مساهمة الصناديق السيادية في الحد من توسعها، حيث ونتيجة لأزمة الرهون العقارية في منتصف عام 2007 انتقلت الأزمة إلى الدول الأوروبية ومختلف الأسواق المالية العالمية مما ساهم في تخوف المستثمرين وعزوف عن التعامل مما أدى إلى تسجيل انخفاض ملحوظ في درجة سيولة الأسواق المالية، وانخفاض رهيب في قيم أسهم الشركات والمؤسسات المالية الناشطة بالأسواق، وهو ما هدد بإفلاس البنوك والمؤسسات، غير أن تدخل الصناديق السيادية في الأسواق المالية العالمية ساهم في التقليل من حدة الخطر، إذ قامت هذه الصناديق بإعادة رسملة المؤسسات المالية المتعثرة ففي ظرف سبعة عشر شهر من ماي 2007 إلى أكتوبر 2008 استثمرت الصناديق السيادية قيمة 76.83 مليار دولار في راس مال المؤسسات المالية العالمية[1]، والجدول التالي رقم (2-3)، يبين مساهمات الصناديق السيادية في المؤسسات المالية الأوروبية والأمريكية كما يلي:

[1] عدلي قندح، الأزمة العالمية: الجذور وأبرز الاسباب والعوامل المحفزة، مقال منشور بمجلة اتحاد المصارف العربية، بيروا، لبنان، العدد 335، اكتوبر 2008، ص ص 41-42.

جدول رقم (2-3): مساهمة الصناديق السيادية في اعادة رسملة المؤسسات المالية

الوحدة: مليار دولار

التاريخ	الصندوق المتدخل	استثمارات الصندوق	المؤسسة المالية
2007/07/25	تيماسيك (سنغافورة)	2.05	باركلأيس (بريطانيا)
2007/07/25	بنك التنمية الصيني	3.08	باركلأيس (بريطانيا)
2008/10/31	هيئة الاستثمار القطرية	6.94	باركلأيس (بريطانيا)
2008/10/31	هيئة الاستثمار القطرية	4.84	باركلأيس (بريطانيا)
2007/11/26	هيئة الاستثمار أبو ظبي	7.5	سيتي غروب (أمريكا)
2008/01/15	شركة الاستثمار الحكومية لسنغافورة	6.9	سيتي غروب (أمريكا)
2008/01/15	هيئة الاستثمار الكويتية	5.6	سيتي غروب (أمريكا)
2008/10/16	هيئة الاستثمار القطرية	8.71	القرض السويسري
2007/12/24	تيماسيك (سنغافورة)	4.4	ميريل لينش (أمريكا)
2008/01/15	شركة الاستثمار الكورية وهيئة الاستثمار الكويتية	6.6	ميريل لينش (أمريكا)
2008/02/24	تيماسيك (سنغافورة)	0.6	ميريل لينش (أمريكا)
2008/07/28	تيماسيك (سنغافورة)	0.9	ميريل لينش (أمريكا)
2007/12/19	شركة الاستثمار الصينية	5.58	مورغان ستانلي (أمريكا)
2007/12/10	شركة الاستثمار الحكومية لسنغافورة	9.75	يو بي إس (سويسرا)
2007/12/10	صناديق مختلفة	1.77	يو بي إس (سويسرا)
2008/10/17	مختلف الصناديق الليبية	1.61	يوني كريدي (أيطاليا)
المجموع		76.83	

المصدر: عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مصدر سابق، ص 12.

يتبين من خلال الجدول رقم (2-3)، مدى مساهمة الصناديق السيادية في الحد من سرعة تحول أزمة الرهون العقارية إلى أزمة اقتصادية وذلك لحافظها على السيولة في الأسواق المالية، حيث أنه وفي ظل الأزمة لم تتجه الصناديق السيادية إلى الاستفادة من فرصة تدهور الأصول في الدول الكبرى، بل بالعكس أعادت توجيه رأس مالها نحو توظيفات أقل مخاطرة أو إلى أسواقها المحلية، كما أنها لم تبادر إلى الانخراط في إدارة أي مؤسسة مالية متعثرة، ولم ترغب أي منها في التمثيل في مجالس إدارتها رغم قدرة الصناديق السيادية على فرض شروطها واستغلال الأزمة.

[1] عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مصدر سابق، ص 11.

رغم النجاح النسبي للصناديق السيادية في الحد من انتشار الأزمة إلى أن هذا النجاح لم يدُم طويلا، حيث تفاقمت حدة الأزمة في 2008 لتشمل معظم الأسواق المالية العالمية لتتحول نهاية 2008 و بداية 2009 إلى أزمة اقتصادية حقيقية شملت كافة دول العالم بما فيها الدول المالكة للصناديق السيادية، إذ سجلت خسائر معتبرة نتيجة لانهيار أسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية العالمية، كما انعكست الأزمة على موارد الصناديق السيادية حيث سجلت انخفاض في مواردها المتأتية أساسا من الصادرات النفطية نتيجة لتأثر أسعار النفط بالأزمة وانخفاضها مسببة صدمة نفطية سلبية، والتي انعكست بدورها على فائض الميزان التجاري والموازنة العامة نتيجة لتراجع مستوى الطلب العالمي وبالتالي انخفاض أسعار مختلف المنتجات[1].

حيث قدرت مؤسسة "مورغان ستانلي"[2] أن الصناديق السيادية خسرت ما يقارب 500 إلى 750 مليار دولار بحيث تقلصت موجوداتها من 3000 مليار دولار إلى نحو 2300 أو 2500 مليار دولار في ظرف سنة واحدة، إذ خسرت الصناديق السيادية 30% من قيمة المحفظة الاستثمارية في عام 2008، والجدول التالي رقم (2-4)، يبين قيمة أصول الصناديق السيادية في الفترة الممتدة بين سبتمبر 2007 إلى غاية جوان 2010 كما يلي:

جدول رقم (2-4): قيمة أصول الصناديق السيادية خلال الفترة (سبتمبر 2007 –جوان 2010)

الوحدة: مليار دولار

الفترة	قيمة الأصول	الفترة	قيمة الأصول
سبتمبر 2007	3190	**مارس 2009**	3587
ديسمبر 2007	1330	**جوان 2009**	3628
مارس 2008	3300	**سبتمبر 2009**	3752
جوان 2008	3789	**ديسمبر 2009**	3809
سبتمبر 2008	3927	**مارس 2010**	3839
ديسمبر 2008	3976	**جوان 2010**	3891

Source : sovereign wealth fund institute, recent sovereign wealth fund market size by quarter, site: www.swfinstitute.org/fund-rankings, vu le 24/01/2019, heure:20:15.

[1] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والافاق مع الاشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص ص 104-105.

[2] مؤسسة "موغان ستانلي": من بين أكبر المؤسسات المصرفية الامريكية المختصة بالاستثمار في الأسواق المالية.

من خلال الجدول رقم (2-4)، نلاحظ أن الصناديق السيادي تعرضت لانخفاض في أصولها خلال فترتين من سبتمبر 2007 إلى ديسمبر 2007 بقيمة 60 مليار دولار نتيجة ضخ الصناديق للسيولة في المؤسسات المالية، أما الفترة الثانية كانت من ديسمبر 2008 إلى مارس 2009، حيث قُدرت الخسائر في الفترتين بحوالي 389 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى تحول الأزمة المالية إلى صدمة نفطية وانهيار أسعار النفط من 131.39 دولار للبرميل في جويلية 2008 إلى 38.60 دولار في ديسمبر 2008.

كانت الحصة الكبيرة للخسائر من نصيب الدول الخليجية، حيث قدَرَت مجلة "ذي إيكونوميست"[1] خسائر صناديق الدول الخليجية وحدها بنحو 400 مليار دولار، وهو مبلغ يمثل 4% من حجم الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد العالمي[2]، والجدول التالي رقم (2-5) يبين تقديرات خسائر صناديق الثروة السيادية لدول الخليج خلال الفترة الممتدة بين ديسمبر 2007 وديسمبر 2008 كما يلي:

جدول رقم (2-5): تقديرات خسائر صناديق الثروة السيادية لدول الخليج خلال الفترة(ديسمبر 2007 –ديسمبر 2008)

الوحدة: مليار دولار

الصناديق	تقديرات الأصول ديسمبر 2007	الاضافة إلى الأصول	تقديرات الأصول ديسمبر 2008	الخسائر	معدل الخسائر %
صندوق أبو ظبي للاستثمار	453	59	328	184	35,94
هيئة الاستثمار الكويتية	262	57	228	91	28,53
هيئة الاستثمار القطرية	65	28	58	35	37,63
مؤسسة النقد العربي السعودي	385	162	501	46	8,41
اجمالي دول مجلس التعاون الخليجي	1282	273	1200	355	22,83

المرجع: صفاء عبد الجبار الموسوي، واثق علي محي المنصوري، اقتصاديات صناديق الثروة السيادية، مرجع سابق، ص341.

من خلال الجدول رقم (2-5)، نلاحظ انخفاض كبير لأصول الصناديق السيادية في مدة 12 شهر فقط، حيث فقدت هيئة الاستثمار القطرية ما قيمة 37.63**%** من أصولها كأكثر الصناديق تراجعا في أصولها بالمقابل فإن دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة فقدت 355 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة 22.83**%** من

[1] مجلة "ذي أيكونوميست" هي مجلة أسبوعية ناطقة باللغة الإنجليزية تهتم بنشر الأخبار والشؤون الدولية خاصة الاقتصادية.

[2] عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مصدر سابق، ص 13.

حجم أصولها وهذا يعود لسببين رئيسيين أولهما خسائر في الاستثمارات الخارجية في الأسواق المالية العالمية وثانيهما انخفاض أسعار النفط وبالتالي التأثير على موارد الصناديق باعتبار الدول الخليجية دول نفطية.

ثانيا: دور الصناديق السيادية في معالجة الصدمة النفطية لسنة 2020

تجلى دور الصناديق السيادية في معالجة الصدمة النفطية لسنة 2020 المصاحبة لازمة كورونا، الى استعمال مواردها من قبل الدول المالكة لها لتقديم الدعم المالي المطلوب لتقليل الأضرار التي لحقت اقتصاداتها المحلية، حيث اقترحت بعض المؤسسات المالية الدولية أنه يتوجب على الصناديق السيادية وخاصة تلك الممولة بعوائد المواد الأولية في ظل الوباء وتراجع أسعار النفط اقتطاع جزء من السيولة من محافظها المالية لمواجهة انخفاض الدخل من جهة، وتمويل الإنفاق الحكومي من جهة أخرى، وفي دراسة أجراها المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية (IFSWF) على عشرة من أعضاءه حول تصرفهم خلال الأزمة، حيث أكد إثنين أنه طلب منهم سحب أموال من الصندوق لصالح حكوماتهم، كما أجاب نفس العدد أنه طلب منهم دعم مشاريع حكومية إضافية في بداية الأزمة، ويتضح من خلال هذه الإجابات عدم توجه الحكومات إلى الاقتطاع من الصناديق السيادية لتمويل النفقات اللازمة، لكن هذا لم يمنع مديري الصناديق من اتخاذ الاحتياطات اللازمة وذلك عن طريق توسيع قاعدة السيولة في محافظ الصناديق السيادية من خلال زيادة السيولة وتقليل الأوراق المالية[1].

إن عدم شفافية الصناديق السيادية إلى حد كبير تحول دون تقدير حجم الخسائر الفعلية التي تكبدتها هذه الصناديق خلال الأزمة، حيث تنبأ المعهد الدولي للصناديق السيادية (SWFI) أن الأصول المسيرة من طرف الصناديق السيادية الشرق أوسطية قد تنخفض بـ 296 مليار دولار في نهاية سنة 2020، من بينها 80 مليار دولار عبارة عن سحوبات من طرف الحكومات المالكة للصناديق، كما سجل صندوق المعاشات الترويجي لوحده خسائر أسهم قدرت بـ 124 مليار دولار، في حين قدرت خسائر صندوق تماسك بـ 23.5 مليار دولار، وصندوق نيوزيلاندا بـ 2.5 مليار دولار، وتراجع صندوق المستقبل الأسترالي بـ 3.4% من إجمالي أصوله، ومن الصناديق السيادية التي أوكلت إليها مهمة الدعم المحلي هو صندوق تماسك

[1] IFSWF, State Street and the International Forum of Sovereign Wealth Funds Announce Research on Institutional Investor and Sovereign Wealth Fund Activity During the COVID-19 Pandemic, site web : https://www.ifswf.org/general-news/state-street-and-international-forum-sovereign-wealth-funds-announce-research, London, 01/04/2021.

(Temasek) سنغافورا الذي أعاد تمويل شركة بناء وإصلاح السفن المحلية (sembcorp marine) في جوان بقيمة 1.5 مليار دولار، متبوعة بـ 13 مليار دولار للخطوط الجوية لسنغافورا، ودفع صندوق تركيا ما يعادل 3.1 مليار دولار لثلاث بنوك حكومية واشترى جميع حصص التأمين الوطني العام، كما وافق مجلس الوزراء البحريني على مذكرة سحب مرة واحدة بقيمة 450 مليون دولار من صندوق الأجيال القادمة لدعم الميزانية العامة للدولة خلال سنة 2020، كما قام صندوق أبوظبي مبادلة بإصدار 4 مليار دولار في شكل سندات لتغطية عجز الخزينة، فضلا عن ذلك فإن الدعم المحلي ليس دعما لتمويل الخزينة أو الاستثمارات فقط، فقد قام كل من صندوق (Temasek) وصندوق أستراليا المستقبلي بعدة مشاريع تمويل البحث العلمي بهدف تسريع تطوير لقاح covid–19 ، كما قام الصندوق السيادي الروسي بتمويل عملية إنتاج دواء مضاد للفيروسات لمعالجة مرضى covid-19 في روسيا [1].

بالرغم من تراجع الاقتصاد العالمي وتركيز بعض الصناديق السيادية على تمويل العجز المحلي وتخصيص سيولة تحسبا لأي طارئ، سعت صناديق أخرى للبحث عن فرص شراء جذابة في ظل تراجع أسعار الأصول على الأقل مقارنة بجلسة التقييم الأخيرة قبل انتشار الوباء، حيث ظهرت المملكة العربية السعودية كأكثر المستثمرين حماسة من خلال صندوقها السيادي (PIF) الذي دخل في صفقات شراء حصص بقيمة 1 مليار دولار في أربعة شركات نفط أوروبية في الأشهر الأولى من سنة 2020 مستغلا تراجع أسعار الأصول في ظل انهيار الأسواق، كما اتجه العديد من الصناديق في رحلة البحث عن فرص استثمارية جذابة من خلال المشاركة في صفقات رأس المال المخاطر بقيمة 17 مليار دولار متجاوزة بذلك إجمالي صفقاتها لسنة 2019 ، وجذبت شركات التكنولوجيا الصينية أغلب إستثمارات الصناديق السيادية، حيث تلقت إستثمارا بقيمة 1.5 مليار دولار من طرف صندوق (Temasek)، كما إستثمر صندوق اليابان 3 مليار دولار في شركة Ride-Hailing الإندونيسية، وشركة الدفع الإلكتروني Gojek، إضافة إلى شركات أخرى كـ Facebook، Alphabet و Tencent Holdings، كما دخل صندوق أبوظبي مبادلة في أحد أكبر الإستثمارات هذه

[1] سمير اوسعيد، احمد رجراج، دور الصناديق السيادية في مواجهة أزمة **covid-19**، مقال منشور بمجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي اليابس بلعباس، الجزائر، المجلد 24، العدد 01، 2021، ص 418.

السنة بقيمة 3 مليار دولار في شركة Waymo لتكنولوجيا القيادة الذاتية التابعة لـ (Arnold, 2020 Alphabet)[1].

لم تدخل المؤسسات الاستثمارية والصناديق السيادية في عملية البيع المذعور للأوراق المالية كما فعلت في 2008، بل انتهجت طريقة أكثر انتقائية لتخفيف المخاطرة، حيث كان هناك نوع من الهروب من المجازفة ورحلة عامة نحو الأمان من خلال التقرب من أسواق انتقائية، وبقاء التدفقات في موقف دفاعي قريبة من القطاعات الأقل تضررا، استمر الضرر الاقتصادي الذي خلفته أزمة covid-19 بالارتفاع، وكان بإمكانها أن تكون أكثر تدميرا للمحافظ الاستثمارية مما هي عليه الآن، حيث صرح العديد من المستثمرين أنه لا يمكن لأي مؤسسة استثمارية الخروج سالمة من الأزمة، وأعتبر العديد منهم أن عملية إعادة توزيع الأصول ووضع المحافظ الاستثمارية في وضع دفاعي لا مفر منها، ونتيجة لذلك وجدت العديد من صناديق المعاشات، الصناديق السيادية وصناديق التقاعد نفسها في حالة افضل مما كانت عليه خلال الأزمة المالية العالمية، وقد أظهروا استعداد أفضل لمواجهة هذه الأزمة حيث كان هناك قليل من الذعر وانضباط استثماري أفضل.

كما قامت بعض المؤسسات الاستثمارية من بينها الصناديق السيادية بإعادة توزيع الأصول لتوزيع مخاطر المحفظة المالية، حيث بحث المستثمرون عن القطاعات التي تتطلب تدخلا سريعا، وكانت القطاعات المتضررة من الأزمة محل تركيز، كما ركزوا على ضرورة الإبقاء على سيولة من خلال تحويل الأصول المالية خاصة العقارات إلى سيولة بهدف مواجهة الالتزامات، و/أو اغتنام فرص الاستثمار الممتازة في ظل تراجع الأسواق جراء الأزمة الصحية[2]. واتبعت أغلب الصناديق استراتيجية منضبطة في بيع المالية ذات الدخل الثابت لشراء الأسهم والمحافظة على الأهداف المسطرة، هذه العملية لم تكن سهلة بالنسبة لبعض الصناديق السيادية التي واجهت صعوبات في إعادة التوازن خاصة في الأشهر الأولى من بداية الأزمة.

كما ارتفعت تخصيصات ملاك الأصول ومن بينهم الصناديق السيادية للأسهم الخاصة خلال السنوات الخمس الماضية، لتصل في ديسمبر 2019 إلى مجموع 2.5 ترليون دولار، حيث ضخ المستثمرون 894 مليار دولار نحو رؤوس الأموال الخاصة في 2019 فقط، وقد أكد مسيرو الأسواق الخاصة أن كل الصناديق السيادية

[1] سمير اوسعيد، احمد رجراج، مرجع سابق، ص ص 418-419.

[2] Klempner, B., Skovira, E., & Tarnowski, M. (2020). Institutional investing in the time of COVID-19. Mckinsey & Company, p02.

قاموا برفع حصص السيولة لديهم لمواجهة الطلب على رأس المال الذي استمر خاصة خلال شهري مارس وأفريل لتمويل الاستثمارات الرئيسية الكبرى وبرامج الاستثمار المشترك، إلا أنهم أكدوا على ضرورة إبقاء جزء من الحصص في الأسواق الخاصة، وضخ مزيدا من رأس المال لبعض محافظ الأصول أو الأسواق المالية الخاصة التي تمول الاستثمارات التي تعتبر مفتاح النجاح في زمن الأزمة[1].

[1] IFSWF, State Street and the International Forum of Sovereign Wealth Funds Announce Research on Institutional Investor and Sovereign Wealth Fund Activity During the COVID-19 Pandemic, site web : https://www.ifswf.org/general-news/state-street-and-international-forum-sovereign-wealth-funds-announce-research, London, 01/04/2021.

المبحث الثالث: الصناديق السيادية في المملكة العربية السعودية والإمارات كنماذج وتقييم دورهما

في ظل القناعة الراسخة بأن النفط مصدر ناضب لا محالة، نجد أن الدول النفطية أمام تحد كبير ألا وهو انتهاز فرصة ارتفاع أسعار النفط وما تولده من فوائض مالية ضخمة وذلك من أجل اعادة النظر في استراتيجية إدارة تلك الفوائض وآلياتها بطريقة أكثر إنتاجية، ورغم اختلاف الدول في طريقة استثمار الفوائض، فإن القاسم المشترك بينها أن إدارة الفوائض واستثمارها تُوكَل إلى مؤسسات عامة أو صناديق تخضع لرقابة هذه المؤسسات. فالفوائض محققة في الموازنات العامة؛ ومن ثم، فمن المنطقي أن تُدار تلك الفوائض وتُستثمر من خلال آلية، مهما يكن شكلها، فإنها تخضع للرقابة العامة وتستثمر الأصول بما يصب في تحقيق التنمية المستدامة والمصلحة العامة.

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم التجارب الناجحة أو بالأحرى الصناديق الناجحة، فنجد تجربة المملكة العربية السعودية متمثلة في صندوق الاستثمارات العامة، وصندوق مبادلة – أبو ظبي-الإماراتي اللذان يعتبران من أهم الصناديق السيادية في العالم ويعود ذلك لحجم أصولهما وطريقة استثمراها، كما سنتطرق إلى تقييم دور التجربتين في التأثير على الموازنة العامة كما يلي:

المطلب الأول: عرض تجربة المملكة العربية السعودية – صندوق الاستثمارات العامة-

سنتناول في هذا الجزء من البحث تجربة المملكة العربية السعودية في إدارة الصناديق السيادية من خلال دراسة صندوق الاستثمارات العامة

أولا: نشأة وأهداف مؤسسة صندوق الاستثمارات العامة

يعود وجود صندوق الاستثمارات العامة ونشأته في المملكة لأكثر من 45 عاماً، حيث تأسس سنة 1971، وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (م / 24)، وطوال تلك العقود الممتدة كان الصندوق رافداً اقتصادياً ساهم -وما زال يساهم- في تأسيس الشركات الحيوية الكبرى محلياً، وممّوِلاً للكثير من المشاريع الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، وقد أدَّى وجوده إلى تمكين اقتصاد المملكة من التقدم بخطوات متسارعة أهَّلته للانضمام إلى مجموعة العشرين التي تضم أقوى اقتصادات العالم، في سنة 2015 حدثت النقلة النوعية في

مسيرة الصندوق؛ إذ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (270) المتضمن ربط الصندوق بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، حيث تمت بعد ذلك عملية إعادة تكوين مجلس الإدارة[1].

يعمل الصندوق على تحقيق مستهدفات رؤية 2030، وقام باتخاذ آلية مرسومة تساهم في خلق قطاعات جديدة وواعدة، وتوليد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وإنشاء وتأسيس الشركات يملك صندوق الاستثمارات العامة محافظ استثمارية رائدة، ترتكز على الاستثمار في الفرص الواعدة محلياً وعالمياً؛ كونه أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم، حيث مر الصندوق بالعديد من المحطات العامة أبرزها[2]:

- تأسيس صندوق الاستثمارات العامة كتابع إلى وزارة المالية سنة 1971؛
- ربط صندوق الاستثمارات العامة بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية سنة 2015؛
- إطلاق برنامج صندوق الاستثمارات العامة (2018 – 2020)، سنة 2017؛
- إطلاق مبادرة مستقبل الاستثمار 2017؛
- إطلاق نظام صندوق الاستثمارات العامة 2019.

سعياً إلى تحديد المبادئ الرئيسة لغاية الصندوق الجوهرية، تولدت المبادئ الأربعة التي تمثل الأساس الذي رسم الصندوق على ضوئها غايته الرئيسة، وهي[3]:

1. رسم ملامح المستقبل من خال الابتكار، وانتقاء الفرص، وتعظيم الاستثمار؛ للحفاظ على تراث المملكة وتحقيق ازدهارها، وبناء مستقبل مشرق للأجيال؛
2. الريادة في الابتكار سعياً إلى آفاق الريادة في جميع المجالات، عبر تسخير جهوده لإعادة رسم القطاعات، ودفع عجلة الإبداع، وتحقيق التحول الاقتصادي في المملكة؛
3. التميز في بناء العلاقات عبر ثرواته المالية وكفاءاته البشرية المميزة، يبني شبكة واسعة من العلاقات المثمرة، ويسخر طاقات المملكة في اغتنام الفرص الواعدة حول العالم؛
4. إلهام العالم عن طريق قراراته التي تهدف إلى تحقيق تطوير القطاعات وتقدُّم الأداء، وتحسن جودة حياة الإنسان في مختلف أنحاء العالم.

---

[1] الموقع الرسمي لصندوق الاستثمارات العامة، على الموقع: **https://www.pif.gov.sa/ar/Pages/AboutPIF.aspx**، تاريخ الاطلاع 2021/09/01، الساعة 13:50.

[2] برنامج صندوق الاستثمارات العامة، تقرير حول برنامج صندوق الاستثمارات العامة 2021-2025، المملكة العربية السعودية، ص11.

[3] برنامج صندوق الاستثمارات العامة ، نفس المرجع، ص13.

ثانيا: الاستراتيجية الاستثمارية لصندوق الاستثمارات العامة

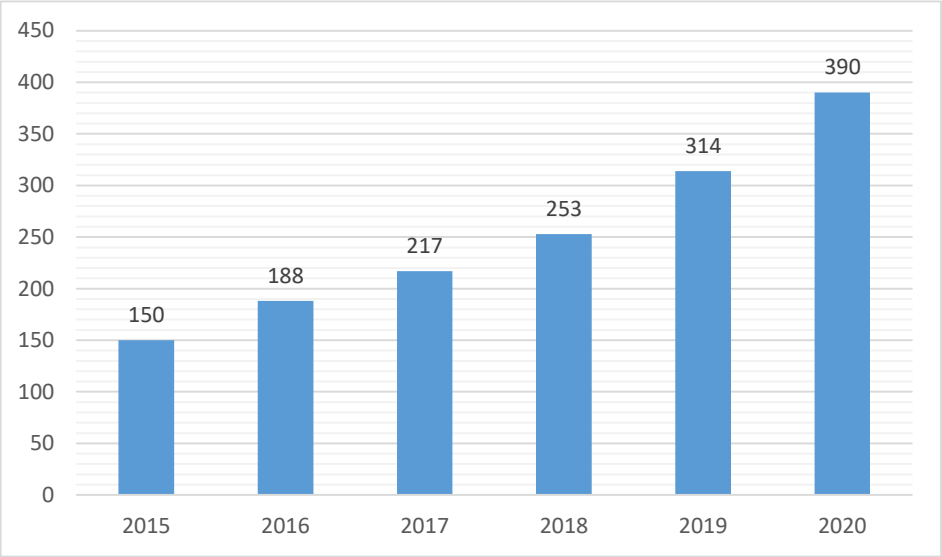
يعتبر البرنامج حافزٌ للنهوض برؤية المملكة 2030؛ وذلك لتحقيق الغايات الوطنية عن طريق الاستثمار المحلي والعالمي، جاء برنامج صندوق الاستثمارات العامة لكي نحقق غايتنا الوطنية عن طريق الاستثمار محلياً وعالمياً وتعزيز دور الصندوق لتنويع الاقتصاد في المملكة، وتعظيم أثر استثماراته، من خلال تأسيس شراكات اقتصادية وطيدة لتعميق أثر ودور المملكة في المشهد الإقليمي والعالمي .

يُعتبر برنامج صندوق الاستثمارات العامة ركيزة وعامل أساسي لرؤية المملكة 2030، حيث يهدف إلى تنمية ثروات المملكة من خلال المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، والاستثمار في المشاريع المجدية

عمل برنامج صندوق الاستثمارات العامة على إنجازات كبيرة منذ تحوله ضمن رؤية2030 ، وارتباطه بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في سنة2015 ،كذلك خلال فترته ما بين فترة 2018 و2020، حيث عالج عبرها العديد من التحديات التي كانت تواجهه، وساهم من خلالها بتحقيق أثر واضح على الصعيدين المحلي والعالمي، ومن أبرزها، ارتفاع في حجم النمو في الأصول تحت الإدارة منذ تحول الصندوق إلى حوالي3 أضعاف بنهاية سنة 2020 بقيمة تقارب 390 مليار دولار (1,5 ترليون ريال سعودي)، والشكل الموالي رقم (2-3) يُبرِز تطول قيمة أصول الصندوق خلال الفترة من 2015 إلى غاية 2022 بالدولار الأمريكي كما يلي:

شكل رقم (2-3): قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة للفترة(2015-2020)

الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: من اعداد الطالب، بالاعتماد على: برنامج صندوق الاستثمارات العامة، تقرير حول برنامج صندوق الاستثمارات العامة 2021-2025، المملكة العربية السعودية، ص18.

يعمل الصندوق على تطوير محفظة استثمارية تتألف من استثمارات محلية وإقليمية وعالمية متميزة في عدة قطاعات وأصنافٍ من الأصول على امتدادٍ جغرافيٍّ واسع؛ ويتم ذلك بتعاونه مع جهاتٍ عالمية مرموقة في إدارة الاستثمارات بصفته ذراع الاستثمار الأساسي للمملكة وفق استراتيجيةٍ يصبُّ تركيزها على تحقيق العائدات المالية الضخمة، والقيمة الحقيقية طويلة المدى للمملكة العربية السعودية.

فعلى المستوى العالمي، فإن الصندوق يضخ استثماراته في محفظة متنوعة في عدة قطاعات وأصنافٍ من الأصول، وقد استثمر الصندوق في عدد من أهم الشركات الابتكارية في العالم، فبنى شراكات تضمن تمكُّن المملكة من الوقوف في طليعة التوجهات الاقتصادية الناشئة عالمياً، بما يدعم جهود التنمية في المملكة، وذلك انسجاماً مع رؤية 2030. وتم وضع صفحةٍ خاصة بالمحفظة الاستثمارية؛ وذلك من منطلق الشفافية التي يتمتع بها الصندوق، ولتبيين الطريقة التي يعمل بها، حيث تم تحديد الاستثمارات العالمية على أنها الاستثمارات خارج المملكة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد نجح الصندوق في تكوين علاقاتٍ واسعة مع مختلف المستثمرين العالميين ومدراء الأصول والبنوك الاستثمارية وشركات الوساطة العالمية ليصبح أحد أكبر الكيانات الاستثمارية على مستوى العالم، بالإضافة إلى تنويع استثماراته جغرافياً في قطاعات مختلفة من خلال التوسع في استثماراته في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، ويسعى الصندوق من خلال

الاستثمارات العالمية إلى تنويع استثماراته في مختلف القطاعات، حيث تم الاستثمار في قطاعات الصحة والتقنية والعقارات والبنية التحتية وخدمات المستهلك والمواصلات وغيرها، كما تتمثل استثمارات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في صندوق الاستثمارات العامة، بالاستثمارات في الشركات السعودية ومشاريع تطوير وتنمية القطاعات الواعدة والشركات التابعة للصندوق، وتساهم هذه الاستثمارات في تحقيق أهدافه من خلال السعي إلى تعظيم قيمة الشركات التابعة، وتحقيق عوائد مستدامة بعيدة المدى، كما تشمل الاستثمارات الحصص الاستثمارية في شركات سعودية وشركات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي قد تكون شركات مساهمة مدرجة أو شركات خاصة .

على المستوى المحلي؛ فإن الصندوق يقوم بدور المحرّك لجهود التنويع الاقتصادي الاستراتيجي المستدام، وذلك التزاماً بمستهدفات رؤية 2030. ويساهم الصندوق في تطوير القطاعات الأساسية من خلال خلقه للفرص المجدية تجارياً، بالإضافة إلى الاستثمار فيها بالشكل الذي يحقق النمو للقطاع الخاص في العديد من المجالات. كل ذلك يقف بجانب التزام الصندوق بامتلاك محفظة قوية ومتنوعة من الاستثمارات في المملكة سواءً بالاستثمار في الشركات المدرجة أو غير المدرجة، تمكن الصندوق من خلال استراتيجيته استحداث منظومات جديدة وإطلاق قطاعات جديدة، وهي تعتمد بشكل كبير على التقنية والمعرفة وتعزز من استخدامها في المملكة العربية السعودية، وهـذه المشاريع الكبـرى مصممة لتحفيز الاقتصاد، ومن المتوقع أن تمتد آثارها الإيجابية إلى ما هو أبعد من قطاعي التطوير العقاري والبنية التحتية، مما يساعد في تنويع الاقتصاد من دون الاعتماد على النفط، خاصة بسبب حجمها الضخم، فهي تدعم جهود التطور الاقتصادي في المملكة وتعزز الاستثمارات في عـدة قطاعات، وفي الوقت نفسه، تحقق عوائد مرتفعة على المديين المتوسط والبعيد، حيث ستكون بمثابة مشاريع ضخمةً داعمة للإلهام والاكتشاف والمشاركة للأجيال القادمة، ويوجد حاليا أربعة مشاريع كبرى لدى الصندوق هي[1]:مشروع القدية، مشروع نيوم، مشروع البحر الأحمر ومشروع روشن.

[1] الموقع الرسمي لصندوق الاستثمارات العامة، على الموقع: https://www.pif.gov.sa/ar/Pages/OurInvestments.aspx، تاريخ الاطلاع 2021/09/01، الساعة 13:50.

المطلب الثاني: عرض تجربة الإمارات العربية المتحدة –صندوق مبادلة للتنمية بإمارة ابوظبي–

تمتلك امارة أبو ظبي أربعة صناديق سيادية متمثلة في "جهاز ابوظبي للاستثمار" (ADIA)، و"مجلس ابوظبي للاستثمار" (ADIC)، و"شركة الاستثمارات البترولية الدولية" (IPIC)، وصندوق "مبادلة للتنمية" (Mubadala)، وسنقتصر على دراسة صندوق "مبادلة للتنمية" (Mubadala)، على اعتبار أنه نفطي وتقارب تاريخ انشائه مع صندوق ضبط الموارد وكذلك تتركز أغلب استثماراته في الداخل على شكل استثمارات حقيقية. وعليه ستطرق إلى:

أولا: نشأة صندوق مبادلة للتنمية بإمارة ابوظبي والهيكل التنظيمي له

تأسست شركة مبادلة للتنمية في عام 2002 من قبل حكومة أبوظبي، وهو صندوق سيادي نفطي، وبلغ حجم أصوله 60.9 مليار دولار امريكي في فيفري 2015 حسب معهد الصناديق السيادية، وتهدف شركة مبادلة للتنمية إلى تسهيل وتفعيل عمليات التنويع الاقتصادي، وتُعَد الشركة مستثمرا نشطا في قطاعات ومناطق جغرافية تمتلك إمكانات متميزة لتحقيق عائدات مجزية وتعمل الشركة مع العديد من المؤسسات والشركات العالمية الرائدة وتنشط شركة مبادلة في اكثر من 12 قطاعا حول العالم ويبلغ عدد موظفيها أكثر من 39.000 موظف، واستثماراتها تتميز بالتنوع وتتركز أغلب استثماراتها محليا (الإمارات العربية المتحدة) وفي دول المنطقة (دول مجلس التعاون الخليجي)[1].

سنة 2017، تم دمج شركة مبادلة للتنمية وشركة الاستثمارات البترولية الدولية "آيبيك"، لتتشكل شركة مبادلة للاستثمار، كشركة استثمار عالمية عملاقة ذات رؤية مستقبلية للمساهمة في تحقيق تطلعات إمارة أبو ظبي.

في سنة 2018 انضم مجلس أبو ظبي للاستثمار لشركة مبادلة، وساهم ذلك في مضاعفة قيمة الشركة وتعزيز محفظتها الاستثمارية العالمية المتنوعة، لتصبح مبادلة اليوم صندوق الثروة السيادي الثاني على مستوى أبو ظبي، والثالث على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة، ضم استثمارات شركة مبادلة للاستثمار اليوم، محفظة أعمال متنوعة تنتشر في أكثر من 50 دولة حول العالم[2].

---

[1] الموقع الرسمي لصندوق مبادلة: https://www.mubadala.com/ar/who-we-are/about-the-company ، تاريخ الاطلاع:2019/02/01، الساعة 18:57.

[2] الموقع الرسمي لصندوق مبادلة: https://www.mubadala.com/ar/who-we-are/our-history ، تاريخ الاطلاع:2020/05/01، الساعة 18:30

يُصنف صندوق" مبادلة "من الصناديق الأكثر شفافية في العالم حسب مؤشر "لينبورغ مادويل" لشفافية الصناديق السيادية[1]، حيث تحصل على أعلى درجة " 10 +" من سنة 2010 إلى غاية سنة 2017، وهو أمر يُؤكد على أن مستوى أداء وشفافية صندوق الثروة السيادي يرتبط بدرجة كبيرة بمستوى الأداء الاقتصادي للبلد المالك له، حيث يحرص الصندوق السيادي "مبادلة للتنمية" على تطبيق قيم الشفافية والنزاهة في كل صفقة يقوم بها، هذا ما زاد في عدد الشراكات التي يَعقِدُها الصندوق بالتعاون مع شركات في مختلف أرجاء العالم، مما أثر على استقراره وأسلوب إدارته الفعالة لمحفظته الاستثمارية، ويمكن تقييم مستوى نجاح صندوق مبادلة من خلال دراسة الهيكل التنظيمي ومهام وصلاحيات الأقسام المكونة للصندوق كالتالي[2]:

- **مجلس الإدارة** :يتولى مجلس إدارة" مبادلة للتنمية "مسؤولية التوجيه والاشراف على الشركة نيابة عن الجهة المساهمة وهي حكومة أبو ظبي، فهو مسؤول عن جميع جوانب الأعمال التي تقوم بها الشركة، حيث يقوم المجلس بشكل سنوي بمراجعة التوجه السنوي للشركة وخططها وإقرارها.
- **لجنة الاستثمار** :إن لجنة الاستثمار في" مبادلة للتنمية "مُكلفة من قبل مجلس الإدارة بمراجعة وتحليل وإقرار الإجراءات المتعلقة باستراتيجية وقرار الاستثمار، إضافة إلى المتابعة المتواصلة للأداء المالي والتشغيلي للشركة.
- **قطاعات الأعمال** :يتمحور هيكل أعمال" مبادلة للتنمية "حول أربعة قطاعات أعمال عالمية تُغطي جميع مصالح الشركة .وتُتيح هذه القطاعات للشركة توسيع نطاق محفظتها الاستثمارية وإدارتها لتحقيق النمو مع المحافظة على أعلى المعايير العالمية في مجال حوكمة الشركات وإدارة المخاطر.

ثانيا: الاستراتيجية الاستثمارية لصندوق مبادلة للتنمية "Mubadala"

يتمحور هيكل أعمال صندوق "مبادلة للتنمية"حول أربعة قطاعات أعمال عالمية(قطاعات ناشئة، صناعة الطيران والخدمات الهندسية، التكنولوجيا والصناعة، الطاقة)، تُغطي جميع مصالح الصندوق المنتشرة عبر 13 قطاعا اقتصاديا في أكثر من 30 دولة[3]، تُتيح لها هذه القطاعات توسيع نطاق محفظتها الاستثمارية

---

[1] The Linaburg- Maduell Transparency Inde، عبارة عن مؤشر مطور في معهد صناديق الثروة السيادية من قبل الباحثين كارل لينبارغ وميشال مادويل، وهو مؤشر يهدف إلى قياس مستوى شفافية صناديق الثروة.

[2] زرقاطة مريم، تأثير الحوكمة على أداء صناديق الثروة السيادية صندوق مبادلة لإمارة أبو ظبي نموذجا، مقال منشور بمجلة التكامل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 2، جوان 2014، ص ص435-436.

[3] الموقع الرسمي لصندوق مبادلة: https://www.mubadala.com/ar/who-we-are/corporate-structure ، تاريخ الاطلاع:2019/02/02، الساعة 13:37.

وإدارتها لتحقيق النمو مع المحافظة على أعلى المعايير العالمية في مجال حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، حيث ترتكز الفلسفة الاستثمارية للشركة على تأسيس شراكات عالمية المستوى، تُغطي هذه الشراكات مجموعة واسعة من الأعمال ومجالات التعاون المشترك مع شركات عالمية رائدة، نذكر منها ما يلي[1]:

- **في إطار الشراكة مع جنيرال الكتريك:** عقدت "مبادلة للتنمية" بتاريخ 22 جويلية 2002 اتفاقا مع شركة جنيرال الكتريك (GE) كمستثمر مساعد في المجال المالي، والطيران والصناعة والتكوين، بقيمة مالية قد تبلغ 8 مليار دولار، هذا بالإضافة إلى إطلاق صندوق إقليمي للبنى التحتية بـ 300 مليون دولار في 10 نوفمبر 2008، يتم تمويله من طرف مبادلة للتنمية وجنيرال الكتريك والقرض السويسري، يتوجه هذا الصندوق للبنى التحتية المرتبطة بالكهرباء والماء والنقل والاتصالات في كل من تركيا والشرق الأوسط وشمال افريقيا.

- **في مجال المياه:** أمضت "مبادلة للتنمية" بتاريخ 07 أكتوبر 2008 شراكة مع Eau Veolia إحدى فروع Veolia Environnement في مجال إنتاج المياه وتجميعها ومعالجتها في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وتتوزع ملكية هذه الشراكة بـ 51% لـ Veolia Eau لـ 49% لمبادلة للتنمية.

- **في مجال الطاقة:** تدخل كشريك مع Occidental petroluim Corporation (OXY) الأمريكية لإنتاج الغاز في عمان ومع كل من Total وOXY لتطوير شبكة لنقل الغاز عبر دول الخليج، ومع Conco Philips لإنتاج البترول في كازخستان.

- **في مجال الطيران:** أمضت "مبادلة للتمية" يوم 15 جويلية 2008 اتفاقا مع (EADS) لتطوير مصنع بأبوظبي لمركبات الطائرات، وكذا إنجاز مركز للهندسة والبحث موجهة للصيانة والتصليح، بالإضافة إلى تحالفها مع Finmeccanica لتصنيع بعض المركبات وعملها أيضا مع Rolls-Royce، وغيرها من مجالات التعاون مع كُبرى الشركات العالمية في هذا المجال.

---

[1] رمضان بطوري، قراءة في دور صناديق الثروة السيادية ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة – مبادلة للتنمية نموذجا–، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول "البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، جامعة الجلفة، الجزائر، يومي 22/21 نوفمبر 2012، ص 16.

- **في مجال التكنولوجيا:** إقامة "مبادلة للتنمية" شراكة مع الشركة الأمريكية للتنمية AMD المتخصصة في انتاج المعالجات الدقيقة (microprocesseurs) بقيمة 750 مليون دولار، كما أن "مبادلة للتنمية" باتت مُشارِكة منذ 2004 في المؤسسة الأمريكية EDS لتطوير تكنولوجيات المعلومات في منطقة الخليج.

- **في المجال العقاري:** في مارس 2008 أنشأت "مبادلة للتنمية" مع The John Buck Company شركة للخدمات العقارية (ترقية، بيع، أيجار، إدارة) في أبوظبي، حيث طورت بعض المشاريع الكبرى على شاكلة المركز المالي الجديد في جزيرة سواح.

- **في مجال صناعة السيارات:** تملك "مبادلة للتنمية" منذ سنة 2005 حصة 5% من شركة Ferrari مع المجموعة الإيطالية Mediobianca وتمول Ferrari في سباق "الفورميلا وان"، وأقامت شراكة مع Leaseplan الهولندية المتخصصة في تأجير المركبات لفترات طويلة وغيرها من الأعمال المشتركة لهذا الصندوق.

- **في مجال التعليم والتكوين:** أنشأت "مبادلة للتنمية" حرم جامعي بالاشتراك مع جامعة السوربون الفرنسية ومدرسة التجارة I'INSEAD.
- **في مجال الأسهم الخاصة:** استثمرت "مبادلة للتنمية" 1.35 مليار دولار في رأس مال Carlyle، مع إمكانية استثمار 500 مليون دولار إضافية.
- **مجالات أخرى:** امتدت استثمارات "مبادلة للتنمية" إلى دول أخرى في الشرق الأوسط، إفريقيا وأسيا الشرقية في قطاع النفط والغاز (عمان، الجزائر، ليبيا، تايلند، إندونيسيا، الفلبين، فيتنام) وفي مجال الألمنيوم في العربية السعودية، وفي مجال الاتصالات في نيجيريا، والعقارات في سنغافورة وماليزيا، ومجال الصحة في كوريا.

إن هذا التنويع الاستراتيجي في استثمارات "مبادلة للتنمية" يُعد مساهمة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة في أبو ظبي وفي كثير من بقاع العالم، خصوصا في الدول النامية منها، وتُمثل نموذجا لتوليد القيمة المضافة لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة.

المطلب الثالث: تقييم دور الصندوقين في التأثير على اقتصاد بلدانهما

لا شك ان تأثير الصناديق السيادية يتعدى الطابع الاقتصادي ويذهب حتى إلى الجوانب الإنسانية والثقافية، سنتطرق في هذا الجزء من البحث إلى تقييم دور صندوق الاستثمارات العامة السعودي، وصندوق مبادلة الإماراتي على التنمية الاقتصادية في البالدين كما يلي:

أولا: تقيم دور صندوق الاستثمارات السعودي في التأثير على الاقتصاد السعودي

يعد صندوق الاستثمارات العامة، خامس أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم بحجم أصول يتجاوز 400 مليار دولار، بحسب بيانات معهد تصنيف صناديق الثروة السيادية 2020. ويهدف الصندوق، الذي زاد نشاطه الاقتصادي بقوة منذ عام 2015، إلى زيادة قيمة أصوله إلى 4 تريليونات ريال (1200 مليار دولار)، بحلول عام 2025، ولدى صندوق الاستثمارات العامة استثمارات في بلدان عدة حول العالم. ويستهدف الصندوق، الذي تم تأسيسه منذ أكثر من 50 عام، أن تبلغ نسبة أصوله في الأسواق العالمية 24% بحلول عام 2025، تعكس استثمارات الصندوق سواء الخارجية أو المحلية سعي المملكة في تقليل الاعتماد على النفط عن طريق تنويع اقتصادها كما تنص رؤية 2030[1]،

حيث يبحث صندوق الاستثمارات العامة على جذب استثمارات أجنبية (الى السعودية) من شركات متطورة كالتي يستثمر فيها، وتبقى استثمارات الصندوق المحلية، التي تمثل الجزء الأعظم من إجمالي استثماراته، هي الأهم والاكثر تأثيرا على الاقتصاد السعودي، حيث يدعم الاستثمار المحلي الأنشطة الاقتصادية ويساعد في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وخلق وظائف، كما يتضمن مشاريع الجيجا المحلية وشركات تهدف إلى تطوير قطاعات جديدة في الاقتصاد السعودي، ويستخدم مصطلح "مشاريع الجيجا" للإشارة إلى المشاريع الضخمة في السعودية، من أبرزها نيوم، وهي مدينة مستدامة تحت الإنشاء[1].

أما على المدى الأطول، بعد 2030، قد يقوم صندوق الاستثمارات العامة بدفع أرباح دورية للحكومة، ما سيدعم الدخل الغير نفطي للميزانية، ويملك الصندوق أسهم في عدد من الشركات السعودية

[1] برنامج صندوق الاستثمارات العامة، تقرير حول برنامج صندوق الاستثمارات العامة 2021-2025، مرجع سابق، ص9.

المدرجة على تداول، أبرزها أرامكو واس تي سي للاتصالات والبنك الأهلي السعودي. وفي آخر استثماراته في الشركات السعودية المدرجة، قام الصندوق في شهر مايو الماضي بشراء حصة الأمير السعودي الوليد بن طلال في شركة المملكة القابضة السعودية التي تبلغ 16.87%من أسهم الشركة، مقابل نحو 5.7 مليار ريال أو 1.5 مليار دولار[2].

أسس صندوق الاستثمارات العامة أكثر من 30 شركة محلية في 10 قطاعات حيوية، وذلك بهدف رفع نمو أصول الصندوق من خلال إطلاق قطاعات جديدة لتنويع اقتصاد المملكة العربية السعودية والتوطين والاستثمار في القطاعات الواعدة، حيث ساهم في استحداث أكثر من 331,000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة أما على المستوى العالمي، أطلق صندوق الاستثمارات العامة محفظتي استثمار عالميتين[3]:

- الاستثمارات العالمية الاستراتيجية
- الاستثمارات العالمية المتنوعة

تم تحديد الاستثمارات العالمية على أنها الاستثمارات خارج المملكة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد نجح الصندوق في تكوين علاقات واسعة مع مختلف المستثمرين العالميين ومدراء الأصول والبنوك الاستثمارية وشركات الوساطة العالمية ليصبح أحد أكبر الكيانات الاستثمارية على مستوى العالم.

قد نجح الصندوق في توطيد مكانته عالمياً حيث ارتفع حجم الاستثمارات العالمية لتشكل % 30 من إجمالي الأصول تحت الإدارة مقارنة ب 5% في سنة 2017 م، ونجح الصندوق في تنويع استثماراته جغرافياً وفي مختلف فئات الأصول وفي قطاعات مختلفة، من خال التوسع في استثماراته في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

كما نجح الصندوق في الاستثمار في مختلف فئات الأصول لتشمل الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الأسواق والأسهم العامة والخاصة والدخل الثابت والعقارات والبنية التحتية وغيرها، كما اتجه الصندوق

---

[1] الموقع الرسمي لصندوق الاستثمارات العامة، على الموقع: https://www.pif.gov.sa/ar/Pages/AboutPIF.aspx، تاريخ الاطلاع 2021/09/08، الساعة 13:50.

[2] الموقع الرسمي لصندوق الاستثمارات العامة ،نفس المرجع.

[3] برنامج صندوق الاستثمارات العامة، تقرير حول برنامج صندوق الاستثمارات العامة 2021-2025، مرجع سابق، ص35.

لتنويع استثماراته في مختلف القطاعات حيث استثمر في قطاعات الصحة والتقنية والعقارات والبنية التحتية وخدمات المستهلك والمواصلات وغيرها.

حدد صندوق الاستثمارات العامة، بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات الصلة، مساهمة البرنامج في مؤشرات الاقتصاد الكلي في المملكة، كما تم وضع مؤشرات لقياس وتتبع الأثر الذي يحققه، حيث تعكس أولويات البرنامج المستمدة من رؤية2030 ، وترتبط بالأهداف الاستراتيجية، وأبرز هذه المؤشرات[1]:

- قيمة الأصول تحت الإدارة 4 تريليون ريال سعودي؛
- الاستثمار في المشاريع الجديدة المحلية: 150 مليار ريال سعودي على الأقل سنوياً؛
- نسبة الاستثمارات في الأسواق العالمية من أصول الصندوق 24%؛
- نسبة الاستثمارات في القطاعات الجديدة من أصول الصندوق 21%.

ثانيا: تقيم دور صندوق مبادلة في التأثير على الاقتصاد الإماراتي

للوقوف على أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه صندوق "مبادلة" حاضرا ومستقبلا في تمويل الاقتصاد الإماراتي، وبالتالي تنويع مصادر الدخل الوطني والتغلب على معضلة اختلال الهيكل التمويلي للدولة يمكن إجراء مقارنة بين أصول الصندوق وبعض المؤشرات الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة، والجدول الموالي(2-6)، يبين نسبة أصول صندوق "مبادلة من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الحكومي، والواردات لسنة 2020 كما يلي:

جدول رقم (2-6): مقارنة أصول صندوق "مبادلة" وبعض المؤشرات الاقتصادية لسنة 2020

الوحدة: مليار درهم إماراتي

البيان	اجمالي الأصول	
صندوق مبادلة	894	
	القيمة	النسبة
الناتج المحلي الاجمالي	678,841	131.70
الاتفاق الحكومي	61.4	1456.03

[1] برنامج صندوق الاستثمارات العامة، نفس المرجع، ص 70.

الواردات	92,488	966.61

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: -معطيات الموقع الرسمي لصندوق مبادلة: 28/07/2021 www.mubadala.com،

-مركز الإحصاء لإمارة أبوظبي: 2021/07/28 https://www.scad.gov.ae/ar/pages/default.aspx

من خلال الجدول رقم (2-6)، يمكن استنتاج ما يلي:

- أنّ نسبة أصول صندوق مبادلة إلى الناتج المحلي الإجمالي هي 131,70%، وهذا يدل على أن حجم الأصول يفوق حجم النشاط الاقتصادي الكلي، وهي نسبة مهمة تعكس مدى أهمية الصندوق السيادي المحافظة على استقرار الاقتصاد عن طريق توفير مصادر التمويل الضرورية التي ساهمت في تقليل تأثير انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى، رغم حالة عدم الاستقرار السائدة في المنطقة العربية والتقلبات المالية طويلة المدى التي تشهدها الأسواق العالمية.
- أنّ نسبة أصول صندوق مبادلة إلى الإنفاق الحكومي للإمارة هي 1456.03%، حيث يمكن للأصول تغطية الإنفاق الحكومي المسجل 2020 لمدة حوالي 10 سنوات من دون استخدام إيرادات الجباية البترولية والعادية، وهذه النتيجة تشير إلى أن الصندوق يوفر هامش أمان يسمح بالحفاظ على استقرار الموازنة العامة وتحقيق استقلالية نسبية في سياستها المالية.
- أنّ نسبة أصول الصندوق إلى الواردات هي 966.61% وهي تعني أن أصول الصندوق قادرة على تغطية الواردات لمدة 10 سنوات وهذا ما يبين القدرة التمويلية الهائلة التي يتوفر عليها الصندوق والتي تمكن الدولة من تغطية جميع وارداتها لعدة سنوات دون الاعتماد على مدا خيل أخرى.

يعد صندوق "مبادلة" شركة استثمار وتطوير استراتيجي، تساهم في دعم نمو اقتصاد ديناميكي ومتنوع لدولة الإمارات العربية، وتحقق الشركة هذا الهدف من خلال الاستثمار في قطاعات اقتصادية متعددة في مناطق مختلفة حول العالم، ومن أبرز النتائج المالية المسجلة في نهاية 2016 بالمقارنة مع سنة 2010 سيتم توضيحها في الجدول رقم (2-7) الموالي:

جدول رقم (2-7): النتائج المالية للصندوق السيادي مبادلة لسنوات 2010، 2016 و2020

الوحدة: مليار درهم اماراتي

السنة	2010	2016	2020
اجمالي الدخل	16	31.5	72
اجمالي الأصول	277.3	248.3	894

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لصندوق مبادلة: https://www.mubadala.com/ar/news/mubadala-investment-company-releases-2021-financial-results، تاريخ الاطلاع 2021/11/20.

من خلال الجدول رقم (2-7) نلاحظ ما يلي:

- بلغ حجم الإيرادات 31.5 مليار درهم إماراتي في العام 2016 مقارنة مع 16 مليار درهم إماراتي في عام 2010، ليصل سنة 2020 إلى 72 مليار درهم اماراتي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات المتأتية من قطاعات أشباه الموصلات والتي تمثل نسبة مساهمتها في الدخل 64.1%، والنفط والغاز بنسبة 11.9%، والطيران الذي ساهم بنسبة 5.9% وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والرعاية الصحية، والعقارات والبنية التحتية بنسب ضعيفة ومختلفة.
- زاد مجموع لأصول لشركة مبادلة ليصل إلى مبلغ 248.3 مليار درهم إماراتي في عام 2016 مقارنة مع 101.5 مليار درهم إماراتي في نهاية عام 2010، ليقترب من عتبة 900 مليار درهم اماراتي سنة 2020، وهذا راجع بصورة رئيسية إلى الزيادة في الممتلكات والآلات والمعدات، وكذا دمجها مع شركة الاستثمارات البترولية الدولية "آيبيك"، لتتشكل شركة مبادلة للاستثمار، كشركة استثمار عالمية عملاقة

توضح الأرقام السابقة أن مستوى أداء وشفافية صندوق الثروة السيادي "مبادلة" يرتبط بدرجة كبيرة بمستوى الأداء الاقتصادي للبلد إمارة أبوظبي، من خلال مدى صلاحه في الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه خلال فترة الدراسة، وذلك عن طريق مساهمته في دفع عجلة التكامل مع الاقتصاد العالمي في العديد من القطاعات الحيوية التي تساهم في عملية التنويع الاقتصادي على المدى البعيد في الدولة، كما عمل على ضمان وتعزيز مكانته لمواصلة عمله كجهة تساهم في تحفيز مسيرة التنمية المستدامة في ظل تقلبات الاقتصاد الكلي العالمي وذلك من خلال دورة المحوري في تطوير شبكة متكاملة للرعاية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة فضلا عن مرافق البنية التحتية، وكذا قطاعات أشباه الموصلات وغيرها، وبالتالي المساهمة في بناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المعرفة، من خلال الاستثمار في قطاعات اقتصادية استراتيجية وتطويرها وتحقيق عوائد مالية مستدامة، والمساهمة في التنمية الاجتماعية.

خلاصة الفصل:

تُعتبر الصناديق السيادية من الأدوات المستحدثة والُمدارة من طرف الحكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والتي كان الهدف منها التحكم في الإيرادات النفطية وتجنب الأثر السلبي للصدمات، تختلف مبررات ودوافع إنشاء الصناديق السيادية من بلد إلى أخر، لكن أبرزها هو الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، والحاجة إلى أصول جديدة لتعويض الانخفاض المحتمل للموارد المالية، كما أن عدم قدرة بعض الاقتصاديات على امتصاص واستيعاب الفوائض المالية الضخمة المحققة يُعد من أحد الاسباب الرئيسية لإنشاء الصناديق السيادية من أجل استثمارها في الخارج أو في الداخل، حيث تتوفر الصناديق السيادية على قدرة تمويلية هائلة تُمكنها من تمويل اقتصاديات الدول النفطية عن طريق الرفع من ملائتها المالية وتوفير مصادر تمويل جديدة للحد من مشكل المديونية الخارجية، كما تُساهم الصناديق السيادية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات والازمات الاقتصادية.

وقد برز دور الصناديق السيادية خلال الأزمة المالية لسنة 2008، حيث ساهمت الصناديق السيادية في الحد من انتشار الأزمة في بداية الأمر عن طريق ضخ الأموال للمؤسسات المالية المتضررة، ومن ثم إعادة تمويل هذه المؤسسات بعد الخسائر التي تكبدتها جراء الأزمة.

مثل ما تم إظهاره في تجربتي السعودية والإمارات ، يُعتبر الصندوق السيادي السعودي المتمثل في "صندوق الاستثمارات العامة"، وصندوق أبو ظبي المتمثل في صندوق "مبادلة للتنمية" من أنجح التجارب في مجال الصناديق السيادية وذلك بشهادة المنظمات الاقتصادية، ويكمُن سر نجاح هتين التجربتين في توفر بيئة اقتصادية وسياسية سليمة جعلت من الصندوقين الأكثر شفافية في العالم، بالإضافة إلى وجود إطار قانوني متكامل يوضح أهداف الصندوق ومهام وصلاحيات المؤسسات المكلفة بتسييره، عدا عن وجود استراتيجية استثمار واضحة المعالم والأهداف تتميز بالمرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية السائدة للتقليل من المخاطر المصاحبة لاستثمارات الصندوق.

في جانب أخر على الجزائر تغيير استراتيجيتها الاقتصادية بالتخلي عن التبعية للنفط وإيجاد بدائل اقتصادية بما يتماشى مع التطورات الحاصلة في مجال سوق النفط، وذلك من خلال الاستفادة من تجارب الدول والتي تمكنت أو هي في طريق التخلي عن التبعية للنفط، ومن أهم هذه التجارب تجربة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

عرض وتحليل تجارب عينة مختارة من الدول العربية للتخلص من التبعية للنفط والدروس المستفادة منها في الجزائر

تمهيد:

تطرقنا في الفصل الثاني إلى الصناديق السيادية والدور الذي لعبته في الحد من الآثار السلبية للصدمات النفطية، مما لا شك فيه أن الصناديق السيادية كانت من أهم الحلول المطروحة لتخفيض تداعيات الصدمات النفطية، غير أنها ليست الحل الوحيد الذي لجأت إليه الدول لمعالجة الاختلالات الناتجة عنها، حيث بادرت الدول خاصة المصدرة للنفط، لإيجاد حلول جذرية للتخلص من تبعية اقتصادها للنفط وبالتالي التخلص من الآثار السلبية لهاته الصدمات.

تُعتبر تجربة المملكة العربية السعودية تجربة يُحتذى بها باعتبارها من أكبر الاقتصاديات العربية، وامتلاكها لثاني أكبر احتياطي نفط في العالم، حيث حاولت السعودية التخلص من تبعية اقتصادها للنفط، وذلك من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية والاهتمام بالقطاعات البديلة للنفط، كما ساعدت الرؤية الاستشرافية التي وضعتها تحت مُسمى "رؤية السعودية 2030" خارطة طريق من أجل التخلص النهائي من التبعية للنفط.

نظرا للاستراتيجية النموذجية التي وضعتها الإمارات العربية المتحدة في الحد من التبعية للنفط، ارتأينا التطرق اليها للاستفادة منها، حيث تحولت الإمارات العربية المتحدة من الأسواق النفطية الى الأسواق غير النفطية بالاعتماد على تنويع اقتصادها، والاهتمام بالقطاعات غير النفطية، حيث حمَلت "رؤية الإمارات 2021" أهم الاستراتيجيات التي تستخدمها الإمارات العربية المتحدة للحد من الاعتماد على النفط.

تحاول الجزائر الاقتداء بالتجارب العالمية والعربية للتخلص من تبعية اقتصادها للنفط، غير أن الاقتصاد الجزائري لازال تحت رحمة تقلبات أسعار النفط، حيث تمتلك الجزائر جميع المؤهلات للتخلص من التبعية للنفط

من خلال ما سبق جاء الفصل الثالث مكوناً من ثلاثة مباحث كما يلي:

- **استراتيجية المملكة العربية السعودية في التخلص من التبعية للنفط؛**
- **عرض وتحليل تجربة الإمارات العربية المتحدة للحد من الاعتماد على النفط؛**
- **البدائل الاقتصادية للنفط في الجزائر والدروس المستفادة من التجارب السابقة.**

المبحث الأول: استراتيجية المملكة العربية السعودية في التخلص من التبعية للنفط؛

استشعرت المملكة العربية السعودية خطورة الاعتماد على النفط، حيث أصبح اقتصادها مرتبطا بأسعاره في الأسواق العالمية، وما يجري فيها من تقلبات حادة، وهذا ما تسبب في اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصادها، وهو ما دفع بها إلى الخروج من دائرة التبعية للنفط، وذلك من خلال تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وانجاحها، وتبني حُزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد، ورفع مستوى مساهمة القطاعات البديلة في الناتج المحلي.

نتطرّق في هذا المبحث إلى تحليل الاقتصاد السعودي، ومن ثم سنحاول معرفة جهود المملكة للتخلي عن التبعية للنفط، لنختم بالتعرف على رؤية المملكة 2030، من خلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: تحليل الاقتصاد السعودي

يُصنف اقتصاد المملكة العربية السعودية ضمن أهم الاقتصادات العربية باعتبارها عضوا في مجموعة العشرين، وتمتلك المملكة العربية السعودية 18.1% من الاحتياطيات المؤكدة من النفط في العالم، لتأتي في الترتيب الثاني عالميا لسنة 2017، ولديها خامس أكبر احتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي، وهي عضو في منظمة أوبك، حيث تأتي في الترتيب الثالث بعد روسيا والولايات المتحدة من حيث الموارد الطبيعية والتي تقدر قيمتها بنحو 34.4 مليار دولار أمريكي، ، والمركز 26 عالميا في معيار التنافسية العالمي بحسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2017 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، والذي يقيس تنافسية 140 دولة على مستوى العالم، بالاعتماد على قدرة الدولة في الاستفادة من مصادرها المتاحة[1].

يُمكن توضيح أهم المؤشرات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية كما يلي:

---

[1] أنظر في ذلك:

- وحدة التقارير الاقتصادية ، مقال منشور في الموقع الرسمي لمجلة غرفة الشرقية، تاريخ النشر: 2019/01/11، على الموقع: https://www.chamber.org.sa، تاريخ الاطلاع 2020/01/16، الساعة: 17:46.

- Country - WorldAtlas.com The World's Largest Oil Reserves By، تاريخ النشر:2019/01/08، تاريخ الاطلاع: 2020/01/16، الساعة: 17:56.

- https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/892121، تاريخ النشر:2019/07/24، تاريخ الاطلاع: 2020/01/16، الساعة: 18:02.

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو العامل الأساسي في تحديد الأداء الاقتصادي للدولة، ومكانتها بين الدول الأخرى، كما أنه مؤشر هام لتحديد رفاهية الدولة ومستوى معيشة الفرد بداخلها. يوضح الشكل التالي رقم (3-1) تطور الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2020) كما يلي:

شكل رقم (3-1): تطور الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليار دولار أمريكي (الأسعار الثابتة لسنة 2010)

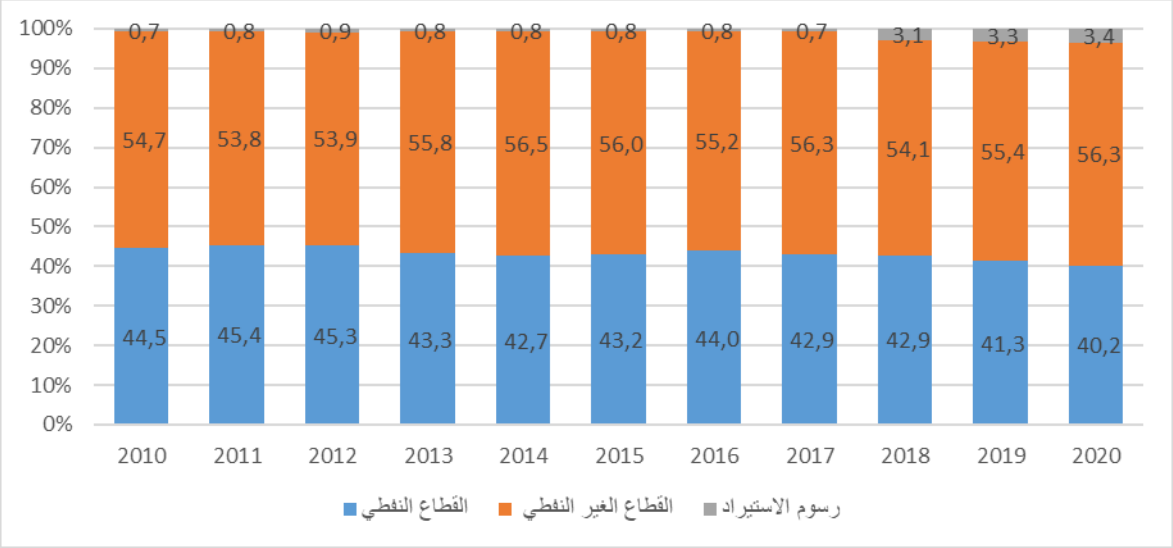


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الهيئة العامة للإحصاء السعودية، على الموقع: https://www.stats.gov.sa/ar/statistics-overview، تاريخ تحميل الملف: 2021/01/15، الساعة: 17:00.

من خلال الشكل رقم (3-1)، نلاحظ تصَاعد في الناتج المحلي الاجمالي منذ سنة 2010 وإلى غاية سنة 2020، حيث بلغ أعلى قيمة قُدرت بـ 704,52 مليار دولار سنة 2019، غير أن سنة 2017 سجلت انخفاض طفيف في قيمة الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بسنة 2016، ويعود سبب ثبات الناتج المحلي الاجمالي إلى سياسة المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة بالارتقاء بالقطاعات غير النفطية وعدم الاعتماد على الايرادات النفطية بشكل أساسي، والشكل الموالي رقم (3-2) يُوضح مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من سنة 2010 إلى غاية 2020 كما يلي:

شكل رقم (3-2): نسبة مساهمة القطاعات النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي السعودي خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: النسبة المئوية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الهيئة العامة للإحصاء السعودية، على الموقع: https://www.stats.gov.sa/ar/statistics-overview، تاريخ تحميل الملف: 2021/01/15، الساعة: 17:00.

من خلال الشكل رقم (3-2)، نلاحظ مدى تناقص مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي، حيث لم تتعدى نسبة 45% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وبمقارنة هذه المعلومات مع السنوات الماضية نلاحظ مدى تخلي المملكة العربية السعودية عن القطاع النفطي والتحول نحو القطاعات غير النفطية، في سنة 1973 كان القطاع النفطي يمثل 82.3% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وفي سنة 1990 كان يمثل 61%، غير انه سنة 2008 لأول مرة انخفضت النسبة تحت 50%، حيث مثلت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية 46.8%[1]، وهو ما يؤكد سعي المملكة العربية السعودية للتخلي عن التبعية للنفط بصفة تدريجية ومنتظمة.

[1] الهيئة العامة للإحصاء السعودية، على الموقع: https://www.stats.gov.sa/ar/statistics-overview ، تاريخ تحميل الملف: 2021/01/15، الساعة: 17:00.

ثانيا: التجارة الخارجية والمالية العامة

تُمثل التجارة الخارجية حجر الزاوية في بناء اقتصاد تنافسي، وتحقيق تنمية اقتصادية تنافسية، حيث أن تحقيق فائض تجاري يعود بالإيجاب على الاقتصاد والجدول التالي رقم (3-1)، يُمثل حجم الصادرات والواردات السعودية خلال الفترة (2010-2020) كما يلي:

جدول رقم (3-1): قيمة الصادرات والواردات السعودية خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليار دولار أمريكي (الأسعار الثابتة لسنة 2010)

السنة	الصادرات السلعية	نسبة تغير الصادرات %	نسبة الصادرات من PIB %	الواردات السلعية	نسبة تغير الواردات %	نسبة الواردات من PIB%	حجم التجارة	نسبة تغير التجارة الخارجية %	نسبة التجارة الخارجية من PIB %	معدل التغطية %
2010	251,14		47,55	106,86		20,23	358,00		67,78	235,02
2011	364,70	45,22	62,77	131,59	23,14	22,65	496,29	38,63	85,42	277,16
2012	388,40	6,50	63,42	155,59	18,24	25,40	543,99	9,61	88,82	249,63
2013	375,87	-3,23	59,76	168,16	8,07	26,73	544,03	0,01	86,49	223,53
2014	342,43	-8,90	52,52	173,83	3,38	26,66	516,27	-5,10	79,19	196,99
2015	203,55	-40,56	29,99	174,68	0,48	25,74	378,23	-26,74	55,73	116,53
2016	183,58	-9,81	26,60	140,17	-19,75	20,31	323,75	-14,40	46,92	130,97
2017	221,84	20,84	32,39	134,52	-4,03	19,64	356,35	10,07	52,03	164,91
2018	294,37	32,70	41,92	137,06	1,89	19,52	431,44	21,07	61,44	214,77
2019	261,60	-11,13	37,13	153,16	11,75	21,74	414,77	-3,86	58,87	170,80
2020	173,85	-33,54	25,74	138,00	-9,90	20,43	311,85	-24,81	46,18	125,98

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير الهيئة العامة للإحصاء السعودية على الموقع: https://stats.gov.sa/

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-1)، يُمكن الوصول إلى ما يلي:

- **بالنسبة للصادرات:** نلاحظ أن الصادرات السعودية حققت صعودا كبيرا خلال سنتي 2011 و2012، حيث ارتفعت الصادرات من سنة 2010 إلى 2011 بنسبة 45.21%، ويعود ذلك لارتفاع الصادرات النفطية وبلوغ أسعار النفط مستويات مرتفعة جدا، لكن بعد سنة 2013 انخفضت الصادرات النفطية،

حيث حققت الصادرات أكبر انخفاض بين سنتي 2014 و2018 بنسبة 40.56%، ويعود سبب الانخفاض إلى الصدمة النفطية لسنة 2014 وانخفاض أسعار النفط خلال السنوات التي تلت الصدمة، لتبدأ قيمة الصادرات في التعافي سنة 2017 و2018، وبلغت قيمة 221.83 مليار دولار، غير أنه سنة 2019 و2020 عاودت الصادرات هبوطها من جديد لتحقق انخفاض بنسبة 33.54% بين سنتي 2029 و2020 وذلك بسبب الصدمة النفطية المصاحبة لازمة كورونا.

- **بالنسبة لمؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** تُعبِر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عن مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، أي تُبرِز أهمية دور السلع والخدمات المصَدرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي، فكلما كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة كلما كانت درجة اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على الخارج عالية.

يتضح من خلال الجدول أن الصادرات تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني، إذ بلغ متوسط إسهامها في الناتج المحلي 55% خلال الفترة من 2010 إلى غاية 1014، وهو ما يعني أن 55% من الناتج المحلي الاجمالي مصدره الانفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، غير أنه بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 انخفضت هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى حدود 25%فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

- **بالنسبة للواردات:** انتقلت من 106.86 مليار دولا أمريكي سنة 2010 إلى 174.67 مليار دولار خلال هذه الفترة، غير أنه بعد سنة 2015 انخفضت الواردات بنسبة 19%و4%سنتي 2016 و2017 تواليا، يعود هذا التراجع إلى الصدمة النفطية لسنة 2014 وتأثيرها على الاقتصادات النفطية، لتواصل التقلص حتى سنة 2020، حيث استوردت المملكة 138 مليار دولار امريكي بانخفاض نسبته 10% مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك لازمة كورونا.

- **بالنسبة لمؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** تُعبِر هذه النسبة عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي، أي أنها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي، بمعنى أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية حيث أن متوسط نسبة الواردات إلى

الناتج المحلي الإجمالي بلغت 20%، وهو ما يعني أن 20% من الطلب الكلي على السلع والخدمات تم تلبيته من الخارج عن طريق الاستيراد.

- **بالنسبة للتجارة الخارجية:** نلاحظ أن المملكة العربية السعودية حققت تطور في قيمة التجارة الخارجية منذ سنة 2010 وإلى غاية سنة 2013 أين حققت أعلى قيمة بـ 544 مليار دولار، تناقصت قيمة التجارة الخارجية السعودية في سنوات 2014، 2015 و2016، وحققت أعلى نسبت تناقص سنة 2015 بنسبة 27%مقارنة مع سنة 2014، يعود سبب هذا التناقص إلى الصدمة النفطية وتأثيرها المباشر على الصادرات السعودية التي تعتمد أساسا على النفط، بدأت التجارة الخارجية في التعافي سنة 2017 وحققت قيمة 356 مليار دولار مرتفعاً بنسبة 10% عن سنة 2016، غير انه سنتي 2019 و2020 عادت قيمة التجارة الخارجية للتهاوي مرة أخرى بفعل تأثيرات ازمة كورونا والتي اذت على خفض نسبة التجارة الخارجية بنسبة 25%بين سنتي 2019 و2020.

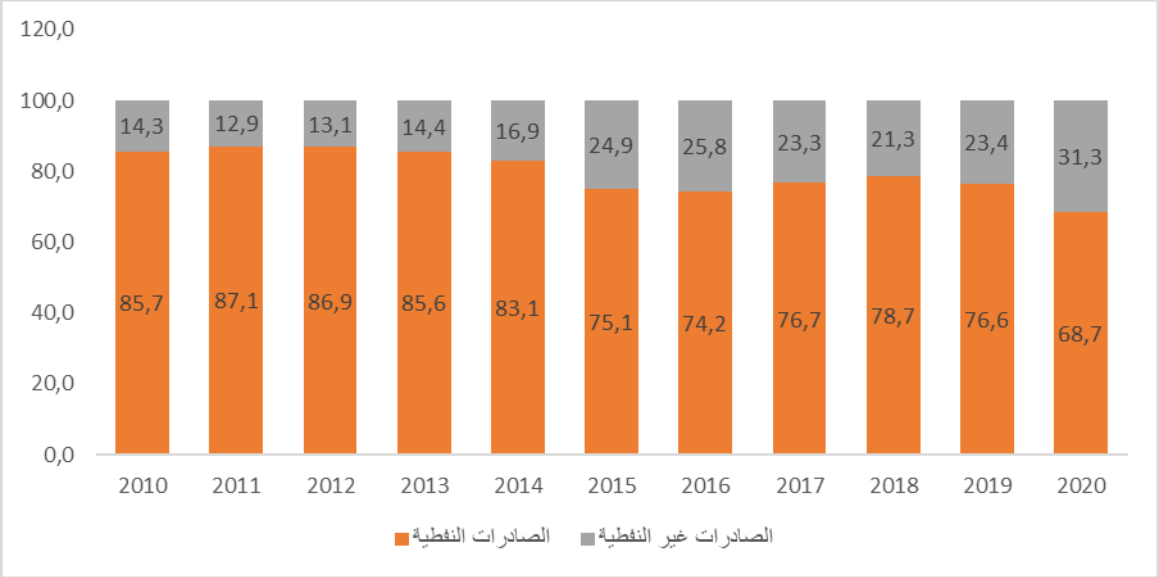
- **بالنسبة لمؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يدل هذا المؤشر على درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي، ويُعبر أيضًا عن الأهمية التي تحتلها التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني، من خلال إبراز مدى إسهام المبادلات الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، بلغ متوسط هذا المؤشر نسبة 65% خلال سنوات الدراسة، وهو ما يدل على أن 65% من النشاط الاقتصادي يتعلق بالتجارة الخارجية، غير ان نلاحظ أن هذا المؤشر كان مرتفع إلى غاية سنة 2014، ثم بدأ في التناقص خلال السنوات التالية.

- **بالنسبة لمعدل التغطية:** الذي يفسر مدى تغطية الواردات بالصادرات، نلاحظ ان هذه النسبة تراوحت بين 116.53% و277.15% وهو ما يفسر ارتفاع الصادرات خلال فترات وانخفاضها خلال فترات، لكن في أغلب سنوات الدراسة بلغت هذه النسبة معدلات مرتفعة، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط.

من خلال الجدول، يتبين لنا أن التجارة الخارجية السعودية تتأثر بنسبة كبيرة بأسعار النفط، حيث يُهيمن القطاع النفطي على الصادرات العامة في المملكة وهو ما يوضحه الشكل الموالي رقم (3-3) التالي:

شكل رقم (3-3): نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية من اجمالي الصادرات السعودية خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: النسبة المئوية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير الهيئة العامة للإحصاء السعودية على الموقع: https://stats.gov.sa/

من خلال الشكل رقم (3-3)، نلاحظ أن الصادرات النفطية تمثل حوالي 85% من قيمة الصادرات خلال الفترة من 2010 الى غاية 2013، لكن بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 نلاحظ تراجع في نسبة الصادرات النفطية، وبالتالي التوجه نحو التخلص من التبعية للنفط، وما يؤكد هذا التوجه هو انخفاض الصادرات النفطية من 317 مليار دولار سنة 2011 إلى 119 مليار دولار سنة 2020، مقابل ارتفاع في الصادرات غير النفطية من 13 مليار دولار سنة 2011 إلى 62 مليار دولار سنة 2018، لتتناقص بعدها بقليل نتيجة ازمة كورونا وتصل لما قيمته 55 مليار دولار سنة 2020[1].

كما تعكس المالية العامة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات فهي أداة تساعد في توجيه الاقتصاد الوطني فهناك علاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة (الموازنة) والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش، الجدول التالي رقم (3-2) يبين حجم الإيرادات والنفقات العامة للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2020) كما يلي:

[1] الهيئة العامة للإحصاء السعودية، مرجع سابق، على الموقع: https://www.stats.gov.sa/ar/statistics-overview ، تاريخ تحميل الملف: 2021/01/15، الساعة: 17:00.

جدول رقم (3-2): قيمة الإيرادات والنفقات العامة للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليار دولار أمريكي (الأسعار الثابتة لسنة 2010)

السنة	الإيرادات العامة	نسبة تغير الإيرادات (%)	نسبة الإيرادات إلى PIB (%)	النفقات العامة	نسبة تغير النفقات (%)	نسبة النفقات إلى PIB (%)	رصيد الموازنة	نسبة تغير رصيد الموازنة (%)	نسبة رصيد الموازنة إلى PIB (%)
2010	197,57		37,40	174,37		33,01	23,20		4,39
2011	298,01	50,84	51,29	220,45	26,43	37,94	77,55	234,34	13,35
2012	332,41	11,54	54,28	244,59	10,95	39,94	87,82	13,24	14,34
2013	307,36	-7,53	48,87	265,26	8,45	42,17	42,10	-52,06	6,69
2014	277,37	-9,76	42,54	304,16	14,66	46,65	-26,79	-163,63	-4,11
2015	163,38	-41,10	24,07	267,01	-12,21	39,34	-103,63	-286,81	-15,27
2016	138,52	-15,22	20,07	221,47	-17,06	32,09	-82,95	19,95	-12,02
2017	184,40	33,12	26,92	247,04	11,55	36,07	-62,64	24,49	-9,14
2018	241,50	30,96	34,39	287,86	16,52	41,00	-46,36	25,99	-6,60
2019	247,16	2,34	35,08	282,52	-1,85	40,10	-35,36	23,73	-5,02
2020	208,49	-15,65	30,87	286,86	1,54	42,48	-78,37	-121,64	-11,60

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المالية العامة الفعلية من عام 1993 –2020 (ميزانية الدولة) على الموقع: https://od.data.gov.sa/Data/ar/dataset/public-financial-statements-1993-2020، تاريخ الاطلاع: 2021/09/18، الساعة: 19:34.

من خلال الجدول رقم (3-2)، يُمكن الوصول إلى ما يلي:

- **بالنسبة للإيرادات العامة:** نلاحظ أن الإيرادات العامة السعودية ارتفعت خلال السنوات الثلاثة الأولى من الجدول حيث ارتفعت من سنة 2010 إلى 2011 بنسبة 50%، وبلغت قيمة الإيرادات سنة 2012 أعلى قيمة لها خلال السنوات محل الدراسة ب 307.36 مليار دولار أمريكي، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط مما يؤثر بصفة مباشرة الإيرادات العامة، غير أنه بعد سنة 2014 اتجهت الإيرادات العامة إلى الانخفاض، حيث تناقصت بفعل الصدمة النفطية لسنة 2014 بنسبة 41.10% بين سنتي 2014 2015 ويعود سبب الانخفاض إلى تقلص الإيرادات النفطية للمملكة، غير أنه سنة 2017 عادت الإيرادات العامة للارتفاع إلى غاية سنة 2020 اين عادت للانخفاض من جديد تحت تداعيات ازمة

كورونا، وبلغت قيمة 208.49 مليار دولار أمريكي سنة 2020، وكنِسْبَة من الناتج المحلي الإجمالي، بلغت الإيرادات العامة للمملكة نسبة 37% كمتوسط خلال سنوات الدراسة، وبلغت أعلى قيمة لها سنة 2012 بنسبة 54.28%.

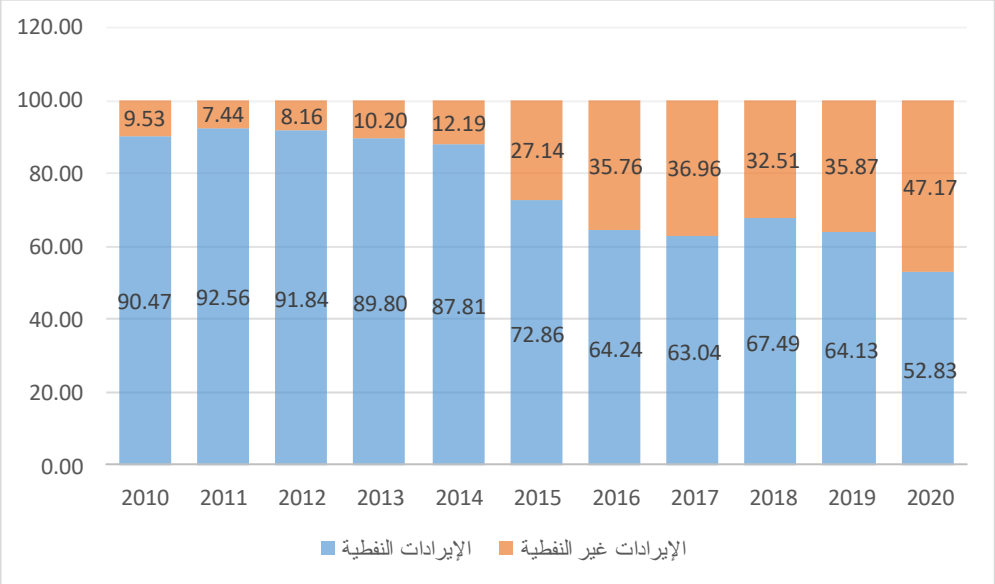
- **بالنسبة للنفقات العامة:** نلاحظ أنها ارتفعت بشكل مستمر خلال سنوات الدراسة، إلا باستثناء سنة 2015، 2016 و2019 حيث انخفضت بنسبة 12.21% و17.06 بين سنتي 2014 و2015 وبين 2015 و2016 تواليا، كما حققت النفقات أعلى قيمة لها سنة 2018 بقيمة 287.86 مليار دولار، كما حققت أعلى نسبة من الارتفاع بين سنتي 2010 و2011 بنسبة 26%، ويعود سبب ارتفاع النفقات العامة إلى تزايد الاستثمارات والمشاريع الداخلية، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بلغت النسبة المتوسطة للنفقات العامة 40%، وهي نسبة مرتفعة تدل على زيادة النفقات على الاستثمارات العمومية.

- **بالنسبة لرصيد الموازنة العامة:** حققت المملكة فائض خلال السنوات الثالثة الأولى من الدراسة، غير انه ومنذ سنة 2014 وإلى غاية سنة 2020 ظل رصيد الموازنة عاجز طيلة هذه السنوات، حيث حققت أكبر عجز سنتي 2015 و2020، وهو ما يفسر التأثير القوي للصدمتين النفطيتين لسنتي 2014 و2020 على رصيد الموازنة السعودي، حيث ارتفع العجز من 26,79 مليار دولار سنة 2014 إلى 103.63 مليار دولار سنة 2015، ليصل العجز إلى 78,37 مليار دولار سنة 2020، أما بملاحظة نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فكانت في حدود -2,3%، وبلغت أعلى نسبة لها سنة 2012بنسبة 14%.

من خلال الجدول السابق رقم (3-2)، لاحظنا ان المالية العامة السعودية تأثرت بالصدمة النفطية لسنة 2014 و2020، خاصة الإيرادات العامة، وهو ما سنوضحه في الشكل رقم (3-4) الموالي، الذي يُبين التأثير الكبير للإيرادات النفطية على مجمل الإيرادات العامة كما يلي:

شكل رقم (3-4): نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة للسعودية خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: النسبة المئوية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المالية العامة الفعلية من سنة 1993 –2020 (ميزانية الدولة) على الموقع: https://od.data.gov.sa/Data/ar/dataset/public-financial-statements-1993-2020 ، تاريخ الاطلاع: 2021/09/18، الساعة: 19:34

من خلال الشكل أعلاه رقم (3-4)، نلاحظ أن مجمل الإيرادات العامة للمملكة كانت عبارة عن إيرادات نفطية، حيث تعدت نسبة 90% خلال السنوات من 2010 إلى غاية 2014، لكن بعد سنة 2014 انخفضت هذه النسبة، وما يؤكد هذا التوجه هو ارتفاع في الإيرادات غير النفطية من 18.84 مليار دولار سنة 2010 إلى 98.34 مليار دولار سنة 2020، مقابل انخفاض في الإيرادات النفطية من 305.28 مليار دولار سنة 2013 إلى 110.15 مليار دولار سنة 2020[1]، وهو ما يُؤكد من جديد توجه السعودية نحو التخلص من التبعية للقطاع النفطي.

[1] بيانات المالية العامة الفعلية من عام 1993 –2020 (ميزانية الدولة)، مرجع سابق، على الموقع: https://od.data.gov.sa/Data/ar/dataset/public-financial-statements-1993-2020، تاريخ الاطلاع: 2021/09/18، الساعة: 19:34

من خلال دراسة هذه المؤشرات، توصلنا إلى أن الاقتصاد السعودية هو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط، لكن الملاحَظ أنه بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، بدأت المملكة التخلص من التبعية للنفط، والاعتماد على القطاعات الأخرى، ومحاولة تطويرها وهذا ما سنتطرق اليه في المطالب الموالية.

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية للتخلي عن التبعية للنفط

سعت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة للتنويع الاقتصادي من خلال عدد من المحاور التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

أولا: تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

في إطار تعزيز تنافسية السعودية محليا وعالميا، عملت المملكة خلال السنوات الماضية على تنفيذ عدد من المبادرات والإصلاحات المتعلقة بتحسين بيئة الأعمال، في هذا الصدد، عكفت الحكومة السعودية عن طريق اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص على متابعة وتنفيذ عدد من المبادرات والإصلاحات لتوفير بيئة مستقرة ومحفِزة للقطاع الخاص، وعملت اللجنة بمشاركة أكثر من 40 جهة حكومية والقطاع الخاص ممثلا في مجلس الغرف السعودية تحت مظلة واحدة على أكثر من 300 مبادرة، من شأنها تحسين بيئة الأعمال وتمكين وتنمية القطاع الخاص.

وتُتَابِع اللجنة أبرز التقارير الدولية بهدف تحسين ترتيب المملكة وتحقيق أعلى المراتب التي تعكس مكانة المملكة عالميا وإقليميا، من خلال عدد من المؤشرات ومن أهمها، تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي وتقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

تضمنت هذه المبادرة تقليص مدة بدء النشاط التجاري إلى يوم واحد في خطوة واحدة، بعد أن كان يستغرق في السابق 17 يوما و10 خطوات وذلك من خلال تدشين منصة "مراس"[1] الإلكترونية التي توفر تراخيص فورية لـ 250 نشاطا تجاريا، حيث تهدف هذه المبادرة إلى تسهيل إجراءات البدء في ممارسة الأعمال التجارية عن طريق تقديم الخدمات المرتبطة بذلك بشكل متكامل وسهل للمستثمرين، وذلك عن طريق منصة

[1] أنظر في ذلك: https://meras.gov.sa/ar/e-services/ .

إلكترونية موحدة لخدمات قطاع الأعمال مثل تأسيس عقود وتوثيق عقود الشركات وإصدار السجل التجاري والاشتراك في الهيئة العامة للزكاة والدخل وإصدار شهادة انتساب في الغرف التجارية .

تشمل أبرز الإصلاحات التي تم العمل عليها لتسهيل بدء النشاط التجاري تدشين مركز ومنصة مراس، وإلغاء شرط الختم الرسمي للمؤسسات والشركات على المستندات والأوراق المقدّمة عند التعاملات البنكية، وتمكين المرأة من ممارسة الأعمال دون الحاجة لموافقات أو معرفين، والاشتراك المجاني في خدمة البريد "واصل" للسنة الأولى، وخدمة "الفاتورة الموحدة "للرسوم اللازمة لمختلف الجهات الحكومية، وحول التأشيرات، فبات إصدار تأشيرات رجال الأعمال والتأشيرات التجارية خلال 24ساعة من تسلم البعثة للطلب في حين تصدر تأشيرات الوفود التجارية خلال يومين، في وقت كانت تستغرق فيه إصدار التأشيرات التجارية عدة أسابيع.

كما عملت الإصلاحات الجديدة على تعزيز دور أقلية المستثمرين في اتخاذ القرارات لحماية ملكية أقلية المستثمرين وتعزيز الشفافية والإفصاح وحماية أقلية المستثمرين من التأثيرات السلبية لصفقات الأطراف ذوي العلاقة في الشركات المساهمة، وفيما يتعلق بإجراءات التراخيص الاستثمارية، فإنه تم العمل على خفض المتطلبات للتراخيص في تسعة قطاعات استثمارية بنسبة 54%، كما تم تحويل رخص 73 نشاطا إلى رخص فورية، كما تم الانتهاء من إصدار دليل المستثمر لعدد من القطاعات الاستثمارية لتوفير المعلومات ورفع مستوى الشفافية، كما جرى إطلاق أنظمة جديدة، مثل نظام الإفلاس الذي يسمح للمدين بالحصول على تمويل بعد البدء بإجراءات الإفلاس، والتوازن بين حقوق الدائنين والمدينين، والسماح بتصفية الأصول دون التحيز لحقوق الدائنين، ودعم الشركات لمواصلة نشاطها الاقتصادي، وذلك علاوة على نظام الرهن التجاري، الذي يرهن المال المنقول ضمانا لدين اقتصادي بالنسبة للمدين، مع أحكام تنظم المحافظة على المال المرهون واستثماره، وينفذ عقد الرهن التجاري بانتقال حيازته أو تسجيله، فيما ينقضي عقد الرهن باتفاق الراهن والمرتهن أو انقضاء الدين أو هلاك المال المنقول[1].

قطعت المملكة العربية السعودية شوطاً طويلاً في طريق جذب المستثمرين الأجانب إليها من خلال قانون الاستثمار الأجنبي لعام 2000 وما تبعه من تأسيس الهيئة العامة للاستثمار، التي تهدف للمساعدة في

[1] تحسين بيئة الأعمال في السعودية خلال 2018 عبر 300 مبادرة، مقال منشور على الموقع: https://meras.gov.sa/ar/licenses/، تاريخ الإطلاع: 2020/04/30، الساعة: 22:08.

جذب الاستثمارات لخدمة أهداف التنمية والمساهمة في تنويع الاقتصاد السعودي، وهي مسؤولة عن إصدار تراخيص الاستثمار، حيث يجري تسجيل الشركة وتأسيسها حالياً خلال 30 يوماً من التقدم بطلب إلى الهيئة العامة للاستثمار.

كما استحدثت وزارة التجارة السعودية نظام الاستثمار الأجنبي في ماي 2016، بهدف تشجيع مشاركة مُستثمري المؤسسات الدولية في برنامجها للخصخصة فخففت المملكة من صرامة بعض لوائحها الخاصة بالاستثمار الأجنبي وحقوق التملك، حيث رخص هذا النظام للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص في أنشطة مختلفة، كما أجاز أن تكون الاستثمارات الأجنبية التي يُرخَص لها للعمل طبقًا لأحكام هذا النظام بإحدى الصورتين، إما منشآت مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي، أو منشآت مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي. ويتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني، كما يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج أو التصرف فيها بأية وسيلة مشروعة أخرى، كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع، يجوز كذلك للمنشأة الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام تملك العقارات اللازمة في حدود الحاجة لمزاولة النشاط المرخص أو لغرض سكن كل العاملين بها أو بعضهم وذلك وفقًا لأحكام تملك غير السعوديين للعقار، وتوفر الهيئة العامة للاستثمار للراغبين في الاستثمار كل المعلومات والإيضاحات والإحصائيات اللازمة، كما تقدم لهم كل الخدمات والإجراءات لتسهيل وإنجاز جميع المعاملات المتعلقة بالاستثمارات، كما تُعامل جميع الاستثمارات الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام طبقا لأحكام الضرائب المعمول بها في المملكة العربية السعودية وما يطرأ عليها من تعديلات[1].

ثانيا: تنمية الصادرات خارج القطاع النفطي

حيث قامت المملكة العربية السعودية بإنشاء هيئة تنمية الصادرات السعودية " الصادرات السعودية " هي هيئة حكومية بدأت أولى أنشطتها سنة 2013، وتُعنى بزيادة الصادرات السعودية غير النفطية والانفتاح على الأسواق العالمية، وتوظيف كافة إمكاناتها الاقتصادية، نحو تحسين كفاءة بيئة التصدير عن طريق وضع

[1] نظام الاستثمار الاجنبي، وزارة التجارة السعودية، تحميل النظام على الموقع:
https://mci.gov.sa/ar/Regulations/Pages/Details.aspx?lawid=cdc59d89-7c3b-456e-a66b-a81e0098e03b

البرامج وتقديم الحوافز للمصدرين، وتشجيع المنتجات السعودية في الأسواق الدولية، والرفع من جودتها التنافسية و تحقيق وصولها إلى الأسواق الدولية بما يعكس مكانة المنتج السعودي ولتكون رافدًا للاقتصاد الوطني، حيث تعمل هذه الهيئة على المبادرات التالية[1]:

- **تحسين كفاءة البيئة التصديرية:** تهدف المبادرة إلى فهم احتياجات المصدرين ونشر ثقافة التصدير بينهم، كما تركز على حل التحديات التي تواجههم وتدعمهم بالخدمات المساندة والكفاءات البشرية المؤهلة لرفع مستوى رضاهم عن البيئة التصديرية، من أبرز مشاريعها مراجعة وتطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالتصدير، حوكمة إجراءات ومنع وتقييد التصدير، ومشروع ممارسات التجارة الخارجية المؤثرة على الصادرات السعودية؛

- **تطوير قدرات التصدير للمنشآت السعودية:** تهدف المبادرة إلى توعية المصدرين بسياسات وإجراءات التصدير في المملكة ومساعدتهم على تعزيز ورفع جاهزيتهم التصديرية وزيادة تنافسية منتجاتهم عالمياً من خلال برامج التدريب، والمساعدات المالية والاستشارية، من أبرز مشاريعها برنامج تحفيز الصادرات السعودية، مشروع تطوير خدمة برنامج الشهادات التدريبية في مجال التصدير، ومشروع تطوير التقييم التفصيلي والخدمات الاستشارية للمصدرين؛

- **الترويج للمصدرين ومنتجاتهم وإيجاد الفرص التصديرية لهم:** تهدف المبادرة إلى إيجاد الفرص التصديرية للمصدرين واختيار الأسواق الملائمة لمنتجاتهم وربطهم بالمشترين المحتملين في الأسواق الدولية، وتركز المبادرة على رفع الوعي بالمنتجات السعودية وتحسين الصورة الذهنية عنها، من أبرز مشاريعها تطوير وتطبيق برنامج صنع في السعودية، مشروع تقارير دراسة الأسواق المستهدفة حسب الطلب، مشروع إنشاء المكاتب الدولية للصادرات السعودية، ومشروع الترويج الإلكتروني للمصدرين؛

- **إنشاء بنك الاستيراد والتصدير السعودية:** تهدف المبادرة إلى إنشاء بنك مستقل لتمويل الصادرات برأس مال 8 مليار دولار، وذلك من خلال تمويل كلاً من المصدرين المحليين والمستوردين الأجانب

[1] مبادرات هيئة تنمية الصادرات السعودية، على الموقع: https://www.saudiexports.sa/ar/about/Pages/SaudiExportsInitiatives.aspx ، تاريخ الاطلاع 2020/05/01، الساعة: 22:12.

وفقاً لأفضل الممارسات العالمية في مجال تمويل الصادرات، مما يساهم في سد فجوات الخدمات المالية المقدمة لقطاع الاستيراد والتصدير، وتعمل "الصادرات السعودية" اليوم على تأسيس بنك الاستيراد والتصدير السعودي.

المطلب الثالث: تطلعات الاقتصاد السعودي خلال مرحلة ما بعد النفط من خلال استراتيجية (رؤية السعودية 2030)

تهدف "رؤية 2030" لنقل السعودية إلى حقبة ما بعد النفط، من خلال تنويع مصادر الدخل الوطني والتخلص من التبعية للذهب الأسود. وتتضمن الخطة عشرات المشاريع أبرزها في البنية التحتية والسياحة وتحسين أداء القطاع الخاص، سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم الأهداف الاقتصادية للرؤية، ثم إلى استراتيجيات التحول الوطني للاقتصاد من خلال الرؤية كما يلي:

أولا: أهم المحاور الاقتصادية لرؤية السعودية 2030

من الركائز الرئيسية لرؤية 2030 توفير بيئة تطلق إمكانات الأعمال وتوسّع القاعدة الاقتصادية وتوفر فرص عمل لجميع السعوديين. حيث تسعى لتحقيق ذلك بالاستفادة من الموقع الفريد للمملكة وإمكاناتها، واستقطاب أفضل المواهب، وجذب المزيد من الاستثمارات العالمية، كل هذا من خلال محاور كما يلي[1]:

أ. **فرصة مثمرة:** تعدّ مهارات الشباب وقدراتهم من أهم الموارد وأكثرها قيمة. تسعى المملكة لتحقيق أقصى استفادة منها بتبنّي ثقافة المكافأة مقابل العمل، وإتاحة الفرص للجميع، وتطويرهم وتمكينهم بالمهارات التي يحتاجونها لتحقيق إمكاناتهم والوصول إلى أهدافهم. ولهذه الغاية، ستقوم المملكة من خلال هذه الرؤية بتعزيز اقتصادها، من أجل توفير فرص عمل متنوعة للشباب السعودي، كما ستعمل الرؤية على فتح فصل في استقطاب الكفاءات والمواهب العالمية.

[1] رؤية المملكة العربية السعودية 2030، على الموقع: https://vision2030.gov.sa/ar/themes/2، تاريخ الاطلاع 2020/01/23، الساعة: 18:15

ب. **تنافسية جاذبة:** من خلال انفتاح المملكة على الاستثمارات والأعمال، سيعزز الانتاجية ويسرع التحول كي تُصبح المملكة من أكبر اقتصادات العالم، وسيتم تحقيق ذلك من خلال تحسين بيئة الأعمال، وإعادة هيكلة المدن الاقتصادية، وإنشاء مناطق خاصة، وتحرير سوق الطاقة لتحسين القدرة على المنافسة.

ج. **استثمار فعال:** تنويع الاقتصاد من أهم مقومات استدامته، ولدى "رؤية 2030" خطط بعيدة المدى سوف ترتقي بالمملكة، لتصبح بين أكبر 20 اقتصاداً في العالم. ورغم التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي نلمسه اليوم، فسترتكز الاستثمارات في الكثير في القطاعات الاقتصادية الجديدة والواعدة لتحسين تنويع الاقتصاد وتخصيص عدد من الخدمات الحكومية.

د. **موقع مستغل:** تقع المملكة العربية السعودية على مفترق طرق التجارة الدولية بين قارات ثلاث هي آسيا وأوروبا وإفريقيا. تسعى لاستغلال هذا الموقع الجغرافي المميّز وعقد شراكات استراتيجية جديدة لتنمية اقتصادها ومساعدة الشركات السعودية على زيادة صادراتها. كما ستعمل على الاستفادة من مصادر الطاقة المتوافرة وإمكاناتها الواعدة في مجال الخدمات اللوجستية من أجل تحفيز مرحلة جديدة من التحول الصناعي والتبادل التجاري المزدهر.

ثانيا: استراتيجية التنويع الاقتصادي

سنعرض الاستراتيجيات المرتبطة بالتنويع الاقتصادي التي وردت برنامج رؤية 2030 كما يلي[1]:

أ. **استراتيجية تنويع الناتج المحلي:** تستهدف إلى تحسين نسبة الناتج المحلي الجمالي غير النفطي إلى اجمالي الناتج المحلي لنسبة تقارب المعيار الاقليمي والعالمي بنسبة 69%، يتم ذلك من خلال: تأسيس مناطق خاصة حسب المزايا التنافسية لكل منطقة لتعزيز الاستثمارات النوعية، تطوير قطاع السياحة والترفيه، توطين قطاعات الطاقات المتجددة والمعدات الصناعية، وتطوير قطاع تقنية المعلومات وقطاع التعدين.

ب. **استراتيجية زيادة صادرات السلع غير النفطية:** زيادة قيمة الصادرات غير النفطية إلى ما قيمته 330 مليار ريال سعودي، من خلال ايجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء وتعزيز ثقتهم بالاقتصاد السعودي، تأسيس مناطق خاصة حسب المزايا التنافسية لكل منطقة لتعزيز الاستثمارات النوعية.

[1] برنامج التحول الوطني 2020، أحد برامج رؤية 2030، السعودية، https://vision2030.gov.sa/ar

ج. **استراتيجية تنمية الايرادات غير النفطية:** يتمّ ذلك بالوصول إلى ما قيمته 530 مليار سعودي لتحقيق توازن الموازنة العامة.

د. **استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي:** تهدف المملكة للوصول إلى نسبة 35% كنسبة مساهمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، وذلك من خلال دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، دعم الأسر المنتجة ودعم ريادة الأعمال.

هـ. **استراتيجية خلق، تطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** يعكس إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودعم ايراداتها الاهتمام بهذا القطاع والذي يهدف لمعالجة ورفع التحديات المتمثلة في الكوادر البشرية، البيروقراطية الحكومية وفرص التمويل.

و. **استراتيجية رفع ثقافة المقاولاتية:** تهدف وزارة المالية إلى الوصول إلى 104000 مؤسسة، من خلال دعم المقاولاتية وتنمية مهارات الشباب وحسن الاستفادة منهم.

المبحث الثاني: عرض وتحليل تجربة الإمارات العربية المتحدة للحد من الاعتماد على النفط

تتميز الإمارات العربية المتحدة بتوفرها على موارد طبيعية مهمة، لعل النفط أهمها، إن الاعتماد على هذا المورد جعل الاقتصاد الإماراتي اقتصاد ريعي، لكن مع تعدد الصدمات النفطية، سعت الإمارات الى ضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي والاعتماد على قطاعات أخرى من أجل التقليل من التأثيرات السلبية للصدمات النفطية، حيث تعتبر الإمارات من بين الدول التي استطاعت أن تتبنى إستراتيجية التنويع الاقتصادي، من خلال الانتقال من اقتصاد النفط إلى اقتصاد معرفي تنافسي، حيث يتجسد هذا من خلال الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021.

نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل الاقتصاد الإماراتي، ومن ثم سنحاول معرفة جهود الإمارات للتخلي عن التبعية للنفط، لنختم بالتعرف على الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، من خلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: تحليل الاقتصاد الإماراتي

اعتمد اقتصاد دولة الإمارات العربيّة المتّحدة على الصيد، والزراعة، وتجارة التمور واللؤلؤ في الماضي، ولكن منذ خمسينات القرن العشرين للميلاد بعد اكتشاف النفط في الإمارات، ظهرت تطورات جذريّة في اقتصادها وانعكست على الحياة الاجتماعيّة فيه، تتسم الإمارات بالعديد من المميزات تساهم في استمرار نموّها الاقتصاديّ[1]، ومن أهمها[2]:

أ. **الموقع الاستراتيجي**: تتميّز الإمارات بموقعها المهم الذي ساهم في جعلها مركزاً للأعمال، فتمتلك شبكةً من المواصلات الجويّة والبريّة المتميزة التي تربطها مع كافة دول العالم؛

[1] أحمد ماجد، ندى الهاشمي، دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية، إدارة التخطيط ودعم القرارات، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016 ، ص6-7.

[2] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، على الموقع: https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/economy ، تاريخ الاطلاع: 2020/01/24، الساعة: 18:42.

ب. امتلاك احتياطات ماليّة: اعتماد الإمارات على مخزونٍ ماليٍّ قويّ، ساعدها على بناء بيئة استثماريّة متطورة؛ ممّا ساهم في استمرار الحكومة الإماراتيّة بتوفير التمويل المناسب لمشروعاتها، وتسديد الالتزامات الماليّة المترتبة عليها؛

ج.الاعتماد على التنويع الاقتصاديّ: اهتمام الإمارات بتطبيق استراتيجيّات تساعد على تحفيز التنوع في الاقتصاد؛ ممّا ساهم في تشجيع القطاعات غير النفطيّة لتعزيز مشاركتها الاقتصاديّة، ومن الأمثلة على هذه القطاعات الطيران، والصناعات التحويليّة، والمصارف، والسياحة، والخدمات، وغيرها؛

د. تعزيز وجود الاستثمار الأجنبيّ: حرص دولة الإمارات على جذب الاستثمارات الأجنبيّة لقطاعها الاقتصاديّ؛ حيث حصلت دولة الإمارات على المرتبة الأولى في سنة 2014 من بين دول الشرق الأوسط التي تمكنت من جذب الاستثمارات الأجنبيّة بشكل مباشر.

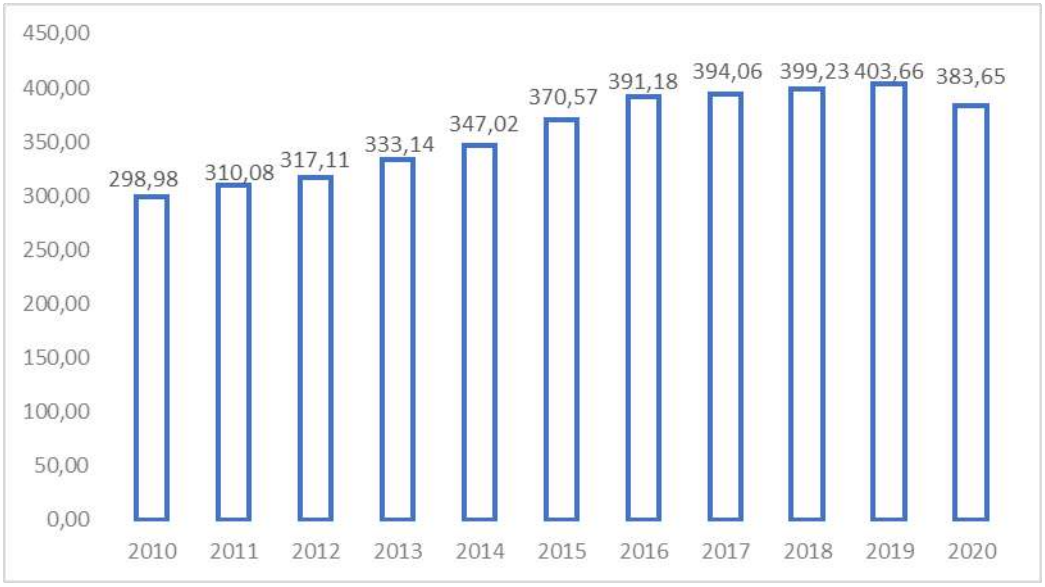
يُمكن توضيح أهم المؤشرات الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة كما يلي:

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

لم يتوقف صعود مؤشر قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات منذ سنة 2010، وفي جميع السنوات اللاحقة حتى سنة 2020، ولم يتأثر بالأزمات أو الصدمات النفطية، وهو ما يوضحه الشكل التالي رقم (3-5)، الذي يبين تطور الناتج المحلي الاجمالي الإماراتي خلال الفترة (2010-2020) كما يلي:

شكل رقم (3-5): تطور الناتج المحلي الاجمالي الإماراتي خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليار دولار أمريكي (الأسعار الثابتة لسنة 2010)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير الحسابات القومية لسنة 2018، على الموقع: https://fcsa.gov.ae/ar-ae ، تقارير المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، على الموقع: https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/home.aspx

من خلال الشكل رقم (3-5)، نلاحظ اجمالا تصاعد في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات باستثناء سنة 2020، حيث حقق أعلى قيمة بـ 403.66 مليار دولار سنة 2019، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى الانتعاش المالي الذي سببه ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات التي سبقت الصدمة النفطية لسنة 2014، ولم يتأثر بعد الصدمة النفطية وواصل الارتفاع وهو يُبرز قوة الاقتصاد الاماراتي وعدم اعتماده على القطاع النفطي.

ثانيا: التجارة الخارجية والمالية العامة للإمارات

اعتمدت الإمارات على مبادرة لتنمية الصادرات تتماشى والأهداف التجارية للدولة، تقوم هذه المبادرة على اشراك كافة الجهات الاتحادية والمحلية ذات العلاقة في استشراف مستقبل الصادرات الإماراتية، وتحقيق نمو في الصادرات السلعية غير النفطية، تُمثل التجارة الخارجية حجر الزاوية في بناء اقتصاد تنافسي، وتحقيق تنمية اقتصادية تنافسية، حيث أن تحقيق فائض تجاري يعود بالإيجاب على الاقتصاد، والجدول التالي رقم (3-3)، يُمثل حجم الصادرات والواردات الإماراتية خلال الفترة (2010-2017) كما يلي:

جدول رقم (3-3): قيمة الصادرات والواردات الإماراتية خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: مليار دولار أمريكي (الأسعار الثابتة لسنة 2010)

السنة	الصادرات السلعية	نسبة تغير الصادرات %	نسبة الصادرات من PIB %	الواردات السلعية	نسبة تغير الواردات %	نسبة الواردات من PIB%	حجم التجارة	نسبة تغير التجارة الخارجية%	نسبة التجارة الخارجية من PIB %	معدل التغطية %
2010	238,49	--	79,77	234,87	---	78,56	473,36	---	158,32	101,54
2011	316,08	32,53	101,93	285,15	21,41	91,96	601,23	27,01	193,90	110,85
2012	375,77	18,88	118,50	316,92	11,14	99,94	692,69	15,21	218,44	118,57
2013	392,51	4,45	117,82	333,91	5,36	100,23	726,42	4,87	218,05	117,55
2014	401,64	2,33	115,74	360,94	8,09	104,01	762,58	4,98	219,75	111,28
2015	361,50	9,99-	97,55	345,53	4,27-	93,24	707,03	7,28-	190,79	104,62
2016	360,87	0,17-	92,25	350,63	1,48	89,63	711,50	0,63	181,88	102,92
2017	384,31	6,50	97,53	257,89	26,45-	65,44	642,20	9,74-	162,97	149,02
2018	316,90	17,54-	79,38	244,81	5,07-	61,32	561,71	12,53-	140,70	129,45
2019	330,20	4,20	81,80	249,28	1,83	61,76	579,48	3,16	143,56	132,46
2020	273,30	17,23-	71,24	213,92	14,18-	55,76	487,22	15,92-	127,00	127,76

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير الحسابات القومية لسنة 2018 و2021، على الموقع: https://fcsa.gov.ae/ar-ae

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-3)، يمكن الوصول على ما يلي:

- **بالنسبة للصادرات:** نلاحظ أن الصادرات الإماراتية سجلت ارتفاع إلى غاية سنة 2014 حيث حققت أعلى قيمة لها قُدرت بنحو 400 مليار دولار، لكن سنة 2015 انخفضت بنسبة 10% عن سنة 2014، وواصلت الانخفاض سنة 2016، ويعود سبب الانخفاض إلى الصدمة النفطية لسنة 2014 وانخفاض أسعار النفط خلال السنوات التي تلت الصدمة، لتبدأ قيمة الصادرات في التعافي سنة 2017 وبلغت قيمة 384 مليار دولار، الا انه بحدوث ازمة كورونا عاود الصادرات الانخفاض من جديد لتحقق 273,30 مليار دولار فقط مقابل 330,20 مليار دولار سنة 2019 بتناقص نسبته 17.23%.
- **بالنسبة لمؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يتضح من خلال الجدول أن الصادرات تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الإماراتي، إذ بلغ متوسط إسهامها في الناتج المحلي 95,97% خلال الفترة

من 2010 إلى غاية 2020، وهو ما يعني أن حوالي 96% من الناتج المحلي الخام مصدره الانفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، تُبرِز هذه النسبة أهمية دور السلع والخدمات المصدرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي، فكلما كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة كلما كانت درجة اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على الخارج عالية.

- **بالنسبة للواردات:** انتقلت من 235 مليار دولا أمريكي سنة 2010 إلى 361 مليار دولار أمريكي سنة 2014 في تصاعد مستمر، ويعود هذا التصاعد إلى الانتعاش الكبير لأسعار خلال هذه الفترة، غير أنه بعد سنة 2014 انخفضت الواردات بنسبة 4.27%سنة 2015 ويعود هذا التراجع إلى الصدمة النفطية لسنة 2014 وتأثيرها على الاقتصاد الإماراتي، لتشهد بعدها نوع من الاستقرار سنوات 2016 و2017، لتحقق اكبر انخفاض لها سبب 2020 بنسبة 14.18% مقارنة بسنة 2019، ويعود سبب هذا الانخفاض لازمة كورونا وتأثيرها على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاماراتي بشكل خاص.

- **بالنسبة لمؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية حيث أن متوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 82% وهو ما يعني أن 82% من الطلب الكلي على السلع والخدمات تم تلبيته من الخارج عن طريق الاستيراد، هذه النسبة تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي.

- **بالنسبة للتجارة الخارجية:** نلاحظ أنها حققت انتعاش مستمر مند سنة 2010 إلى غاية سنة 2014، حيث سجلت ما قيمته 762 مليار دولار، غير أنه سنة 2015 انخفضت التجارة الخارجية بنسبة 7% عن سنة 2014 متأثرة بانخفاض الصادرات، التي تأثرت بالصدمة النفطية لسنة 2014، غير أنها عاودت التعافي سنة 2016 و2017 وبلغت قيمة 711 و730 مليار دولارا تواليا، لنعاود الانخفاض سنتي 2018 و2020، حيث حققت اكبر انخفاض خلال مدة الدراسة بنسبة 16% بين سنتي 2019 و2020، ويرجع ذلك لازمة كورونا وتأثيرها على التجارة العالمية والإماراتية بشكل خاص.

- **بالنسبة لمؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي:** بلغ متوسط هذا المؤشر نسبة 177.76% خلال سنوات الدراسة، وهو ما يدل على أن 177.76% من النشاط الاقتصادي يتعلق بالتجارة الخارجية، غير ان نلاحظ أن هذا المؤشر كان مرتفع إلى غاية سنة 2014 حيث حقق نسبة 215%، ثم

بدأ في التناقص خلال السنوات التالية، ليحقق معدل 189% سنة 2017، و127% فقط سنة 2020، يدل هذا المؤشر على درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي، ومدى إسهام المبادلات الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي،

- **بالنسبة لمعدل التغطية:** يفسر مدى تغطية الواردات بالصادرات، نلاحظ ان هذه النسبة تراوحت بين 101% 149% وهو ما يفسر ارتفاع الصادرات خلال فترات الدراسة مقارنة مع الواردات، وهو ما يعني أن الصادرات تُغطي على الواردات خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة للمالية العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة، اتبعت الدولة سياسة مالية متوازنة منذ سنة 2015، من أجل ضبط وترشيد الانفاق الجاري واستمرار ضخ الاستثمارات لتنمية الإيرادات العامة، والجدول التالي رقم (3-4) يبين الإيرادات والنفقات العامة للإمارات خلال الفترة (2010-2020) كما يلي:

جدول رقم (3-4): قيمة الإيرادات والنفقات العامة الإماراتية خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليار دولار أمريكي (الأسعار الثابتة لسنة 2010)

السنة	الإيرادات العامة	نسبة تغير الإيرادات (%)	نسبة الإيرادات إلى PIB (%)	النفقات العامة	نسبة تغير النفقات (%)	نسبة النفقات إلى PIB (%)	رصيد الموازنة	نسبة تغير رصيد الموازنة (%)	نسبة رصيد الموازنة إلى PIB (%)
2010	76,79	---	25,68	93,68	---	31,33	-16,89	---	-5,65
2011	103,44	34,71	33,36	123,04	31,34	39,68	-19,6	-16,04	-6,32
2012	112,38	8,64	35,44	130,52	6,08	41,16	-18,14	-7,45	-5,72
2013	125,5	11,67	37,67	145,17	11,22	43,58	-19,67	-8,43	-5,90
2014	109,82	-12,49	31,65	119,45	-17,72	34,42	-9,63	-51,04	-2,78
2015	82,99	-24,43	22,40	105,99	-11,27	28,60	-23	-138,84	-6,21
2016	103,83	25,11	26,54	108,44	2,31	27,72	-4,61	79,96	-1,18
2017	109,43	5,39	27,77	110,18	1,60	27,96	-0,75	83,73	-0,19
2018	124,11	13,41	31,09	124,12	12,65	31,09	-0,01	98,67	0,00

2019	130,31	5,00	32,28	120,54	-2,88	29,86	9,77	97600	2,42
2020	100,71	-22,72	26,25	101,54	-15,76	26,47	-0,83	-108,50	-0,22

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير الحسابات القومية لسنة 2018 و2021، على الموقع:https://fcsa.gov.ae/ar-ae

من خلال الجدول رقم (3-4)، يُمكن الوصول إلى ما يلي:

- **بالنسبة للإيرادات العامة:** نلاحظ أن الإيرادات العامة للإمارات تصاعدت بصفة مستمرة خلال السنوات التي سبقت 2014، حيث ارتفعت من سنة 2010 إلى 2011 بنسبة 35%، وبلغت قيمة الإيرادات سنة 2013 أعلى قيمة لها خلال السنوات محل الدراسة ب 125 مليار دولار أمريكي، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط مما يؤثر بصفة مباشرة الإيرادات العامة، غير أنه بعد سنة 2014 اتجهت الإيرادات العامة إلى الانخفاض، حيث تناقصت بنسبة 24% بين سنتي 2014 و2015، يعود سبب الانخفاض إلى تقلص الإيرادات النفطية للإمارات نتيجة الصدمة النفطية لسنة 2014، غير أنه سنة 2016 و2017 عادت الإيرادات العامة للارتفاع وبلغت قيمة 109 مليار دولار أمريكي سنة 2017،لتواصل الارتفاع وتحقق اكبر قيمة سنة 2019 بصادرات قيمتها 130 مليار دولار، غير انها انخفضت سنة 2020 بنسبة 22.72% نتيجة تداعيات أزمة كورونا على الإيرادات الإماراتية، وكنِسْبَة من الناتج المحلي الإجمالي، بلغت الإيرادات العامة للإمارات نسبة 30% كمتوسط خلال سنوات الدراسة، وبلغت أعلى قيمة لها سنة 2013 بنسبة 37%.

- **بالنسبة للنفقات العامة:** نلاحظ أنها ارتفعت بشكل مستمر خلال سنوات الدراسة، إلى غاية سنة 2013 والتي بلغت اعلى قيمة للنفقات فيها بـ 145 مليار دولار، غير أنه خلال سنتي 2014 و2015 انخفضت النفقات بنسبة 17.72% و11.72%، لتعاود الارتفاع سنتي 2016 و2017 و2018 وحققت قيمة 108 و110 و124 مليار دولار توالبا، ويعود سبب ارتفاع النفقات العامة إلى تزايد الاستثمارات والمشاريع الداخلية بعد فترة بطء النمو التي تسببت فيها الصدمة النفطية لسنة 2014، لتعاود الانخفاض سنتي 2019 و2020 متأثرة بأزمة كورونا، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بلغت النسبة المتوسطة للنفقات العامة 33%، وهي نسبة تدل على زيادة النفقات على الاستثمارات العمومية.

- **بالنسبة لرصيد الموازنة العامة:** حقق عجز في جميع فترات الدراسة، باستثناء سنة 2019، وقد شهد رصيد الموازنة أكبر عجز سنة 2013 بمقدار 19,67 مليار دولار امريكي، ويعود سبب هذا للانخفاض إلى تأثر الصادرات الإماراتية بالصدمة النفطية لسنة 2014 و2020 تواليا، غير أنه سنة 2018 تقلص العجز بنسبة كبيرة، حيث أصبح هناك تساوي بين الإيرادات والنفقات بعدما كان حوالي 5 مليار دولار سنة 2016، ليحقق سنة 2019 اول فائض خلال فترة الدراسة قدره 10 مليار دولار، أما بملاحظة نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فكانت في حدود -3 % .

من خلال دراسة هذه المؤشرات، نلاحظ مدى قوة الاقتصاد الاماراتي وعدم تأثره بالصدمات والأزمات، حيث أصبح الاقتصاد الاماراتي اقتصاد تنافسي جدا، حيث وفقاً لتقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2018، الصادر عن مركز التنافسية العالمي، التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية، يقيس التقرير تنافسية الدول عبر أربعة محاور رئيسية وهي: الأداء الاقتصادي، والكفاءة الحكومية، وفعالية بيئة الأعمال، والبنية التحتية. وبناءً على ذلك، حصلت دولة الإمارات على المركز الأول إقليمياً في التنافسية العالمية بالمقارنة مع دول المنطقة، كما صُنّفت في المركز السابع عالمياً، وحققت دولة الإمارات المرتبة الأولى عالمياً في مؤشرات كفاءة القرارات الحكومية وتوافر الخبرات والمواهب بالإضافة للمركز الأول في 23 مؤشراً تنافسياً مختلفاً، والذي يعبر عن استثمارات الدولة الضخمة والمستمرة لتطوير المطارات، وأساطيل الناقلات الجوية الوطنية، وقطاع السفر ككل[1].

[1] تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية على الموقع: https://www.imd.org/wcc/world-competitiveness-center-rankings/world-competitiveness-ranking-2018/ ، تاريخ الاطلاع: 2020/02/10، الساعة: 18:02.

المطلب الثاني: سياسات التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

سنتطرق في هذا الجزء إلى تحول الاقتصاد الإماراتي من الأسواق النفطية إلى الأسواق غير النفطية، ومن ثم أهم القطاعات البديلة للنفط في الإمارات كما يلي:

أولا: الاقتصاد الإماراتي من الأسواق النفطية إلى الأسواق غير النفطية

يعتبر الاقتصاد الإماراتي مِن أقل اقتصادات الدول العربية عرضة للتأثر بتقلبات أسعار النفط، بسبب النمو الملحوظ للقطاعات غير النفطية، حيث سعت الإمارات لتنويع اقتصادها وذلك من خلال تنمية القطاعات السلعية والخدمية غير النفطية، ومن ثَم زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات، كما قدر البنك المركزي الإماراتي أن نمو القطاع غير النفطي في الدولة سنة 2020 يُقدر بنسبة 3.1% مقارنة بالسنة التي قبلها[1].

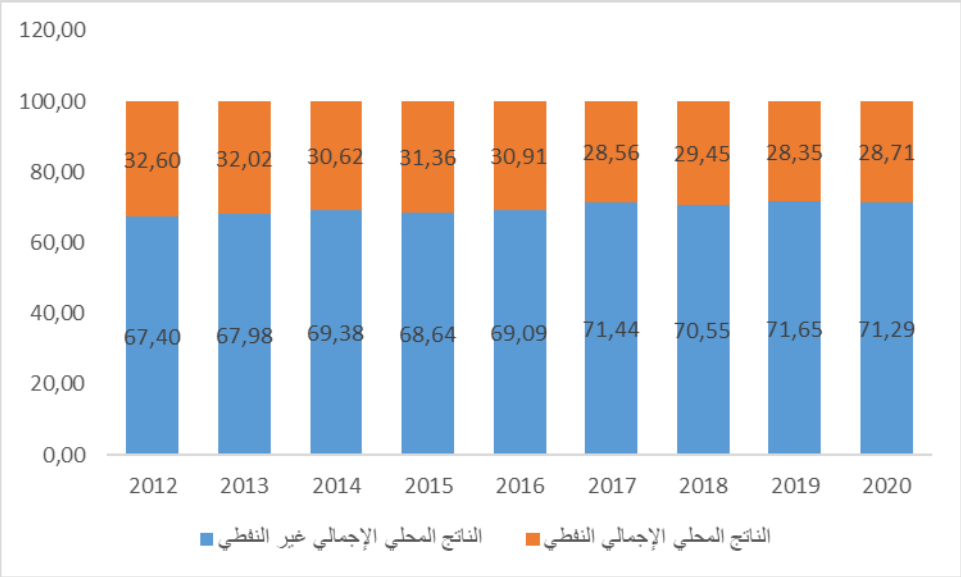
على مستوى التنويع الاقتصادي والأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي، بينت الاحصائيات أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية بلغ 1092 مليون درهم اماراتي تقريبا بنسبة نمو 3.2% مقارنة بسنة 2016، وهو ما يدل انتهاج الدولة سياسات التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية الاقتصادية.

من حيث مساهمة القطاعات النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فالشكل الموالي رقم (3-6) يبين التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي الاماراتي حسب القطاعات النفطية وغير النفطية خلال الفترة (2013-2020) كما يلي:

[1] ندى الهاشمي، الإمارات العربية المتحدة والاقتصادات الرائدة في العالم إدارة التحديات والفرص في ظل التغيير العالمي، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص23.

شكل رقم (3-6): التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي الإماراتي حسب القطاعات النفطية وغير النفطية خلال الفترة (2013-2020)

الوحدة: النسبة المئوية



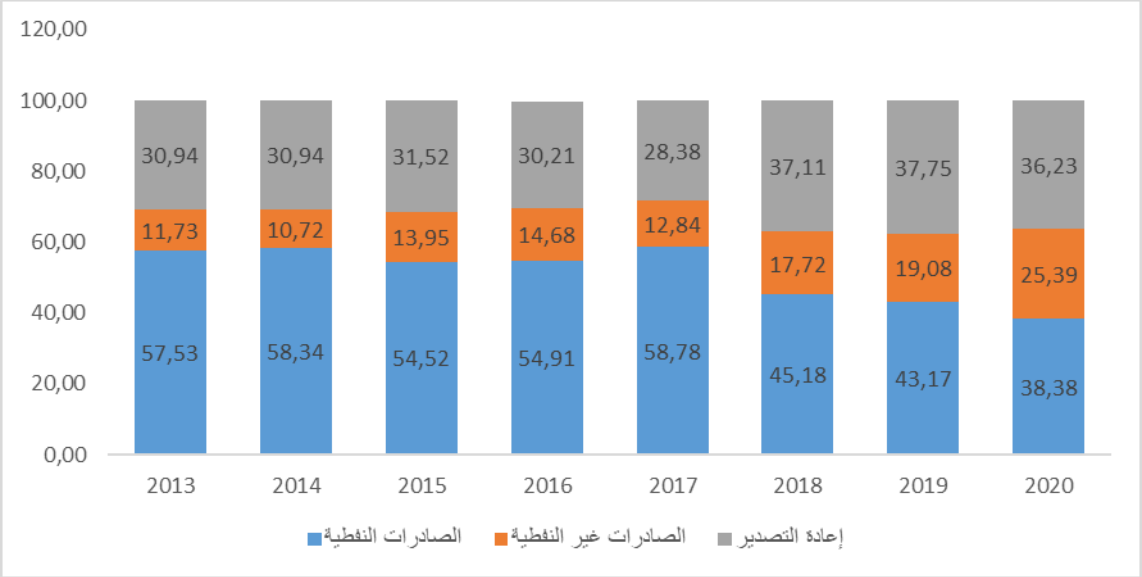
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي 2018، الإصدار السادس والعشرون، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص27، والتقرير الاقتصادي السنوي 2021، الإصدار التاسع والعشرون، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص22.

من خلال الشكل رقم (3-6)، أظهرت البيانات أن الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ساهمت بحوالي 30%، أما 70% المتبقية فساهمت بها مختلف الأنشطة غير النفطية، هذه النسب تُؤكد المسار الإيجابي المتعلق بتنمية القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد على النفط.

كما حقق الاقتصاد الإماراتي قفزة نوعية في التخلي عن التبعية للنفط، خاصة في مجال التجارة الخارجية، حيث يبين الشكل الموالي رقم (3-7)، يُمثل نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية من اجمالي الصادرات الإماراتية خلال الفترة (2013-2020) كما يلي:

شكل رقم (3-7): التوزيع النسبي للصادرات الإماراتية حسب القطاعات خلال الفترة (2013-2020)

الوحدة: النسبة المئوية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي 2018، مرجع سابق، ص28، والتقرير الاقتصادي السنوي 2021، ص52.

من خلال الشكل رقم (3-7)، نلاحظ أن الصادرات النفطية كانت تتجاوز 50% من قيمة الصادرات خلال الفترة من 2013 الى غاية 2017، لكن بعد سنة 2017 انخفضت نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات العامة الإماراتية لتصل إلى أدنى مستوى لها سنة 2020 بنسبة لم تتجاوز 38.38%، أما بالنسبة للصادرات غير النفطية فقد أوضح التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2018 نسبة وقيمة مساهمة بعض السلع خلال الربع الأول من سنة 2017، حيث أن الذهب الخام ونصف المشغول حل في المركز الأول وبلغت قيمة صادراته حوالي 12 مليار درهم وبنسبة حوالي 26% من اجمالي الصادرات غير النفطية، يليه الألمنيوم بقيمة 5.3 مليار درهم وبنسبة 12% من اجمالي الصادرات غير النفطية، أما في ما يخص إعادة التصدير فقد حلت أجهزة الهاتف في المركز الأول كأفضل سلعة تم إعادة تصديرها في الربع الأول لسنة 2017 بقيمة 17 مليار درهم وبنسبة 15% من اجمالي إعادة التصدير، تلاها الألماس غير المركب بقيمة 13.1 مليار درهم ونسبة 12% ، ثم بعدها تواليا السيارات والحلي والمجوهرات من المعادن الثمينة والذهب بنسب متفاوتة[1]، فارتفعت نسبة الصادرات غير النفطية 11,73%سنة 2013 إلى 25.39% سنة 2020، وهو ما يدل على انتهاج

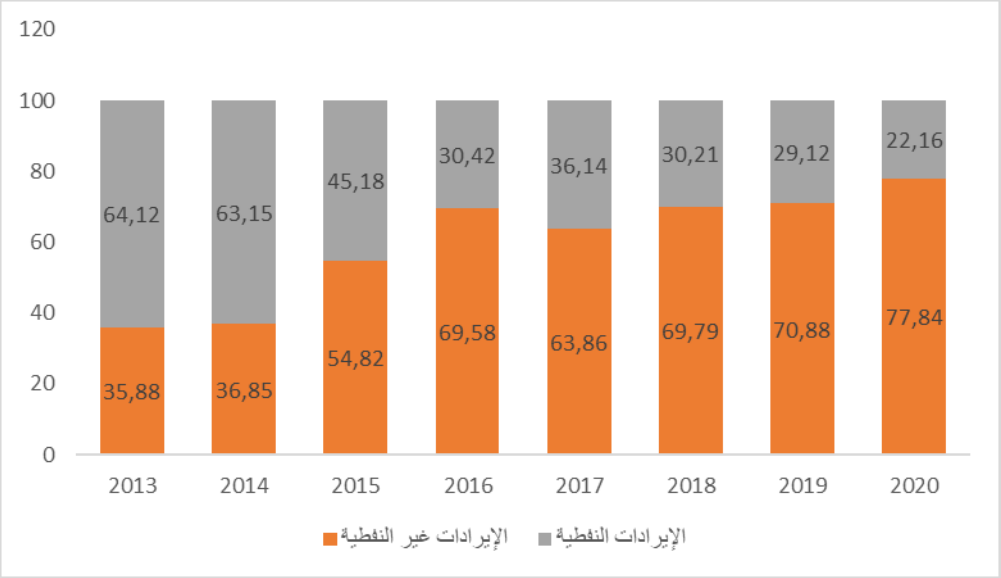
[1] التقرير الاقتصادي السنوي 2018، الإصدار السادس والعشرون، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص25-28.

الحكومة الإماراتية لسياسية انهاء تبعية الصادرات الإماراتية للنفط، كما تراوحت نسبة إعادة التصدير بين 30% و37% خلال الفترة بين (2013-2020) وهو ما يجعل الامارات العربية المتحدة مركز اقتصادي حيوي للإعادة تصدير السلع من مختلف والى مختلف مناطق العالم.

أما بالنسبة للمالية العامة، نلاحظ من خلال الشكل أدناه رقم (3-8)، الذي يُبين مدى مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة للإمارات خلال السنوات من 2013 إلى غاية 2020، أن الإيرادات غير النفطية في ارتفاع مستمر حيث انتقلت من 35.88% سنة 2013 إلى 77.84% سنة 2020، وهو ما يُؤكد من جديد توجه الإمارات نحو التخلص من التبعية للقطاع النفطي.

شكل رقم (3-8): نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة للإمارات خلال الفترة (2020-2013)

الوحدة: النسبة المئوية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير الحسابات القومية لسنة 2018، على الموقع: https://fcsa.gov.ae/ar-ae

من خلال دراسة هذه المؤشرات، توصلنا إلى أن الاقتصاد الإماراتي هو اقتصاد تخلص بنسبة هامة من التبعية للنفط خاصة بعد سنة 2014، حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي من كافة المؤشرات الاقتصادية للإمارات خاصة الإيرادات العامة وهو ما يُؤكد ريادة دولة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي.

ثانيا: القطاعات البديلة للنفط في الإمارات العربية المتحدة

ساهمت العديد من القطاعات في تخلص الاقتصاد الإماراتي من التبعية للنفط وتنويعه، ومن أهم هذه القطاعات نجد:

أ. **قطاع السفر والسياحة:** في سنة 2020، بلغت نسبة المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات 68.5 مليار درهم (18.7 مليار دولار أمريكي)، أي ما يعادل 5.2% من إجمالي الناتج المحلي. وارتفع بنسبة 3.2% سنة 2017، على أن ترتفع بنسبة 5.1% سنوياً من 2017 إلى 2027 لتصل إلى 116.1 مليار درهم، أي ما يعادل 5.4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2027.

أما نسبة المساهمة الإجمالية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي للدولة فبلغت 159.1مليار درهم، أي ما يعادل 12.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتبلغ نسبة النمو 2.9% في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، وأن ترتفع بنسبة 4.9 في المئة سنوياً لتصل إلى 264.5 مليار درهم، أي ما يمثل 12.4% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2027.

ويُوفر القطاع بشكل مباشر 317,500 فرصة عمل في الدولة، أي ما يعادل 5.4٪ من إجمالي الوظائف. ويرتفع هذا المعدل بنسبة 2.3% سنة 2017، ويُتوقع أن ينمو من ثَم بنسبة 2.4%سنوياً ليوفر 410000 وظيفة، أي ما يعادل 5.9% من مجموع الوظائف في 2027.

كما بلغت المساهمة الإجمالية لقطاع السفر والسياحة في توفير الوظائف، بما في ذلك الوظائف التي يدعمها القطاع بشكل غير مباشر 10.4% من إجمالي الفرص الوظيفية التي بلغت 617500 وظيفة، ويرتفع هذا المعدل بنسبة 1.8% سنة 2017 ليوفر 628500 وظيفة، على أن يزداد بنسبة 2% سنوياً ليوفر 770000 وظيفة في سنة 2027، أي ما يعادل 11.1%من مجموع الوظائف.

أما قيمة استثمارات القطاع فتبلغ 26.2 مليار درهم، أي ما يعادل 7٪ من إجمالي استثمارات الدولة سنة 2017، وتبلغ نسبة الزيادة المتوقعة 11% سنوياً على مدى السنوات العشر القادمة، لتصل إلى 74.5 مليار درهم سنة 2027، أي ما يعادل 11.2%من إجمالي الاستثمارات[1].

ب. **قطاع الزراعة:** يمثل قطاع الزراعة وخاصةً مع قلّة الأراضي الزراعية ومصادر المياه، أحد أبرز التحديات الرئيسية التي استطاعت دولة الإمارات مواجهتها .فقد أحرز القطاع الزراعي نمواً ملحوظاً في ظل الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة لزيادة الإنتاج في القطاع .ووصل عدد المزارع في الدولة عام 1971 إلى 4000 ، ولكن مع حلول العام 2016 وصل عدد المزارع إلى 35704 على مساحة 105257 هكتاراً، كما زاد معدل الإنتاج في المحاصيل الزراعية المحلية، بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج محاصيل الخضراوات الطازجة بشكل مستمر، والذي شهد زيادة ضخمة في عام 2014 بلغت 162.3%، تلاها محصول الذرة والذي وصل إلى 42.9% ، كما ارتفعت المساحة المزروعة بالنخيل من 60 هكتاراً فقط في سبعينات القرن الماضي إلى أكثر من 185 ألف هكتار سنة 2016[2]، وازداد إنتاج التمور من 8000 طن متري إلى أكثر من 750 ألف طن، واحتلت الدولة المرتبة الرابعة عالمياً والثالثة عربياً في إنتاج التمور، وتسهم حالياً بنحو 11% من حجم الإنتاج العالمي من التمور سنة 2016.

كما أنشأت الإمارات بيوتاً محمية مناخياً تجري فيها الزراعة الذكية والمائية والعضوية، حيث ستزود هذه البيوت 50 ألف طن من المنتجات المحلية بين سنتي 2016-2017، وزيادة المنتجات الزراعية المحلية إلى 42 صنفاً والعمل على رفع كفاءة الري إلى 90%، وتأهيل المزارع للحصول على شهادة «جلوبال جاب» العالمية المتخصصة بالممارسات الزراعية الجيدة[3].

ج. **قطاع الصناعة:** يساهم القطاع الصناعي الإماراتي في الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 11.7% لتصل مساهمته إلى 118 مليار درهم في عام 2017، ويضم القطاع 460 ألف وظيفة في الإمارات، وتصل نسبة

[1] Benchmarking Reports 2020-UNITED ARAB EMIRATES, World Travel & Tourism Council, United Kingdom, london , June 2020, P 1-5.

[2] ندى الهاشمي، مرجع سابق، ص 26.

[3] سعيد الوشاحي، ابتسام الشاعر، المساحات الزراعية تتقلص أمام شح المياه وطوفان المنتجات المستوردة، مقال منشور بمجلة البيان، الإمارات، 2016/09/26.

الاستثمارات الأجنبية بالقطاع الصناعي إلى 9% من إجمالي استثمارات القطاع، إذ تشكل مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو 41% من القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الإمارات، ويشير مؤشر نشاط القطاع الصناعي ارتفاع قيمة ناتجه الإجمالي خلال عام 2017 بنسبة 4,8% مقارنة بـ114 ملياراً درهم في 2016 و108,8 مليار درهم بنهاية عام 2015 و103 مليارات خلال عام 2014 و99 ملياراً في عام 2013، هذا النمو المضطرد في نشاط القطاع الصناعي، يجسد نجاح الإمارات في ترسيخ قاعدة قوية للصناعات التحويلية، ويعكس النمو الذي سجله القطاع وحجم الإنجازات الكبيرة التي حققتها الدولة في تطوير القطاعات الصناعية، خلال السنوات الخمس الماضية، التي باتت تعد أحد أهم القطاعات الداعمة لسياسة تنويع الاقتصاد، كما يُعتبر القطاع الصناعي من المحركات الرئيسة في دعم عجلة التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات، كما أن له دوراً محورياً في تعزيز الناتج المحلي للدولة والمتوقع بلوغه 20% بحلول عام 2030[1] .

المطلب الثالث: استراتيجيات الاقتصاد الإماراتي وفق الرؤية الشاملة للإمارات

سنتطرق في هذا المطلب إلى الخطة الاستراتيجية التي وضعتها الإمارات العربية المتحدة لتحويل الاستثمارات إلى القطاعات غير النفطية، وبناء اقتصاد معرفي وتنافسي، من خلال الرؤية الشاملة للإمارات 2021، والاستراتيجيات المتخذة على المستوى المحلي، كما يلي:

أولا: الأجندة الوطنية الاقتصادية لرؤية الإمارات 2021

تهدف رؤية الإمارات 2021، التي أطلقها رئيس مجلس الوزراء، في اجتماع مجلس الوزراء في العام 2010، لأن تكون دولة الإمارات في مصاف أفضل دول العالم في شتى المجالات التنموية، ولتحقيق مراكز متقدمة في مختلف المؤشرات الوطنية والعالمية وذلك بحلول العام 2021.

في سنة 2014، تم إطلاق الأجندة الوطنية لتحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس، حيث تنقسم الأجندة الوطنية للإمارات إلى ستة محاور، تعدّ أولويات وطنية تمثل ستة قطاعات رئيسية هي: الحفاظ على مجتمع

[1] سهيل بن محمد فرج فارس المزروعي وزير الطاقة والصناعة الإماراتي، خلال لقاء صحفي لوكالة الأنباء الإمارتية، بتاريخ: 2019/10/03، منشور على الموقع: https://al-ain.com/article/al-mazrouei-strong-growth-industrial-sector-uae .

متلاحم محافظ على هويته، وإرساء مجتمع آمن وقضاء عادل، وبناء اقتصاد معرفي تنافسي، وتطوير نظام تعليمي رفيع المستوى، وتطبيق نظام صحي بمعايير عالمية، والحفاظ على بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة.

تستهدف هذه الرؤية تحقيق 52 مؤشرا في المحاور الستة المذكورة، يستأثر القطاع الاقتصادي تحقيق 12 مؤشرا من أجل بناء اقتصاد معرفي تنافسي يُمكن نلخصها في الجدول التالي رقم (3-5)، الذي يبين الأهداف الاقتصادية للأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 كما يلي:

جدول رقم (3-5): الأهداف الاقتصادية للأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021

المؤشر	المؤشر المُحقق (سنة التحقيق)	المؤشر المستهدف سنة 2021
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	%2.5 (2017)	%5
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	المرتبة الخامسة عالميا (2018)	من أفضل 10 دول في العالم
نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي	%2.71 (2017)	%5
التنافسية العالمية	المرتبة 27 عالميا (2018)	من أفضل 10 دول في العالم
نسبة المواطنين العاملين من إجمالي القوى العاملة	%7.6 (2018)	%8
سهولة ممارسة الأعمال	المرتبة 11 عالميا (2019)	الأولى عالميا
نسبة التوطين في القطاع الخاص	%3.8 (2018)	%5
نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الإجمالي غير النفطي	%49 (2016)	%70
المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية	المرتبة 7 عالميا (2017)	من أفضل 10 دول في العالم
الابتكار العالمي	المرتبة 38 عالميا (2018)	من أفضل 10 دول في العالم
نسبة عاملي المعرفة من إجمالي العاملين في الدولة	% 35.62 (2018)	%40
نسبة الإنفاق في البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي	%0.94 (2017)	%1.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الموقع: https://www.vision2021.ae/en/national-agenda-2021 ، تاريخ الاطلاع: 2020/02/12، الساعة: 17:58.
- اقتصاد تنافسي معرفي مبني على الابتكار، مقال منشور ضمن تقرير رؤية الإمارات 2021، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص ص1-13.

من خلال الجدول رقم (3-5)، نلاحظ أن هذه المؤشرات تقيس النتائج المحققة قبل سنة 2020. كما تعمل في معظمها على مقارنة مرتبة دولة الإمارات في المؤشرات الدولية بدول العالم المختلفة. حيث تحظى هذه

المؤشرات بمتابعة دورية من قبل الحكومة بهدف ضمان تحقيق مستهدفاتها بحلول عام 2021، حققت الإمارات نتائج هامة وإيجابية على مستوى جميع المؤشرات.

ثانيا: استراتيجية الاقتصاد الإماراتي على المستوى المحلي

من أهم هذه الاستراتيجيات نجد:

أ. **الرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي 2030**: تُمثل خريطة طريق للتنمية المستدامة ودفع عجلة الرفاهية الاقتصادية بالإمارة، حيث تهدف هذه الرؤية إلى:[1]

- بناء اقتصاد مستدام قائم على الأنشطة ذات القيمة المضافة؛
- توسيع نطاق تأسيس الشركات الوطنية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تطوير بنية تحتية قادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع؛
- تفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- تبني سياسات مالية منضبطة وقادرة على الاستجابة للدورات الاقتصادية؛
- إرساء بيئة مرنة للأسواق المالية والنقدية تتسم بمعدلات تضخم خاضعة للسيطرة؛
- إحداث تحسينات ملموسة في كفاءة سوق العمل.

ب. **خطة دبي 2021**: تهدف هذه الخطة للوصول للأهداف التالية:[2]

- تحقيق نمو اقتصادي مستدام وقادر على مواجهة الصدمات باعتماده على قاعدة متنوعة من النشاطات الاقتصادية المرتكزة على تحسين الإنتاجية والابتكار؛

[1] مجلس أبو ظبي للتطوير الاقتصادي: https://www.adced.ae/sites/ar/SitePages/Home.aspx، تاريخ الاطلاع: 2020/05/10، الساعة: 13:20.

[2] المجلس التنفيذي لإمارة دبي:: http://www.dubaiplan2021.ae، تاريخ الاطلاع: 2020/05/10، الساعة: 13:25.

- تحسبن مرتبة دبي كمركز أعمال عالمي، وجعلها بشكل مستمر واحدة من أهم خمس مراكز عالمية للتجارة، النقل، التمويل والسياحة؛

- تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار وبشكل خاص الأجنبي المباشر في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.

ج. **رؤية الشارقة 2021**: وضعت هذه الرؤية كافة الجهود والمبادرات لتحقيق الأهداف التالية:[1]

- استقطاب 10 ملايين سائح بحلول عام 2021، والتعرف على المحاور الرئيسية لتحقيق هذا الهدف.

- التعاون والشراكة بين الجهات والمؤسسات المختلفة لتحقيق هدف الرؤية؛

- استهداف أسواق جديدة وتوسيع حصتها من سوق السياحة والسفر العالمي، حيث تُعتبر الصين، الهند ودول الخليج من أهم الأسواق التي تسعى الإمارة إلى استقطاب وفود سياحية منها؛

- تطوير منتج الشارقة السياحي من بنى تحتية، مواصلات، مطار، متاحف ومنشآت فندقية وفق أفضل المعايير العالمية.

[1] هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة: http://corporate.sharjahtourism.ae/ar-ae/Media-Department/News-ar//، تاريخ الاطلاع: 2020/05/10، الساعة: 13:33.

المبحث الثالث: البدائل الاقتصادية للنفط في الجزائر والدروس المستفادة من التجارب السابقة

تزخر الجزائر بثروات ومواد طبيعية هامّة، في مقدّمتها النفط والغاز اللذين تعتمد الدولة على تصديرها بالدرجة الأولى وبشكل يكاد يكون مطلقا، مهملة الموارد الأخرى وعاجزة عن إنعاش القطاعات الأخرى، حيث وخاصة منذ بداية الالفية الجديدة تراجعت نسبة الصادرات وارتفعت الواردات، نتيجة الاعتماد على مصدر واحد دون غيره، الأمر الذي أصبح يشكّل عائقا كبيرا أمام نمو الاقتصاد الوطني الذي تحوّل إلى اقتصاد تصدير النفط، وأمام هذه الوضعية يتوجب على الحكومة الجزائرية وضع استراتيجيات جديدة قصد النهوض بالقطاعات الأخرى البديلة للنفط، والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد، ورفع مستوى مساهمة القطاعات البديلة في الناتج المحلي.

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل الاقتصاد الجزائري، ومن ثَم أهم القطاعات البديلة للنفط حسب السياسات الجزائرية، وأهم الدروس المستفادة من تجربتي السعودية والإمارات.

المطلب الأول: تحليل أداء الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية

سنتطرق في هذا الجزء من البحث إلى أهم خصائص الاقتصاد الجزائري، مع التطرق إلى تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر كما يلي:

أولا: خصائص الاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري بمجموعة من الخصائص التالية:

أ. **الطاقات البشرية الهائلة:** في سنة 2020، قُدِرَ عدد السكان المقيمين في الجزائر بـ 44.3 مليون شخص، مع معدل نمو طبيعي بلغ نسبة 1.99% سنة 2020، مع تسجيل تناقص في معدل النمو بنسبة 0.1% مقارنة

مع سنة 2019، فيما بلغت نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (15-59) قيمة 50.7% من اجمالي عدد السكان سنة 2020[1]، وهو ما يُؤكد كمية الطاقات البشرية التي تزخر بها الجزائر.

ب. الاعتماد على ريع الموارد الطبيعية: يعتمد الاقتصاد الجزائري على استراتيجية استنزاف الموارد الطبيعية خاصة النفط والغاز، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة تذبذب أسعار النفط والغاز في السوق الدولية للمحروقات، حيث قدرت قيمة صادرات المحروقات والتي مثلت أهم المبيعات الجزائرية نحو الخارج بنسبة 93.04% من إجمالي الصادرات لسنة 2018[2].

ج.تفشي الفساد والرشوة: يشهد الاقتصاد الجزائري مظاهر خطيرة للفساد، فمنذ بداية القرن الجديد ونتيجة للوفرة المالية الكبيرة التي صاحبت ارتفاع أسعار النفط، خصصت الحكومة الجزائرية أكثر من 500 مليار دولار لبرامج النمو والانعاش الاقتصادي، والتي حولت الجزائر إلى مستنقع فساد كبير، فانفجرت منذ 2003 العديد من قضايا الفساد بداية من قضية بنك الخليفة وصولا إلى بتبديد ما يقارب 1000 مليار دولار، وفق منظمة الشفافية العالمية احتلت الجزائر المرتبة 106 من 180دولة شملها التقرير حول مؤشر مدركات الفساد لسنة 2019[3].

د. الاقتصاد الموازي: تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول التي تعاني من ظاهرة الاقتصاد الموازي، وبناء على تقديرات صادرة عن البنك الدولي سنة 2016، فقد فاق حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر نسبة 30% من الناتج الداخلي الخام، أي تجاوز قيمة 20 مليار دولار، أما حجم التشغيل الموازي فقد قُدر بحوالي 43% من حجم التشغيل الكلي حسب تحقيق الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2016.

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع:
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwjIuqfC58j8AhU9U6QEHY1cDx0QFnoECAwQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.ons.dz%2FIMG%2Fpdf%2FDemographie%2520Algerienne2020.pdf&usg=AOvVaw3HtBZps0mjMXo-2ySlgRAX ، تاريخ الاطلاع: 2022/02/14، الساعة: 18:53.

[2] وزارة التجارة الجزائرية، على الموقع: https://www.commerce.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: 2020/02/14، الساعة: 17:15.

[3] Transparency international, sur le site https://www.transparency.org/cpi2019?/, la date :17/02/2020, heure : 19 :48.

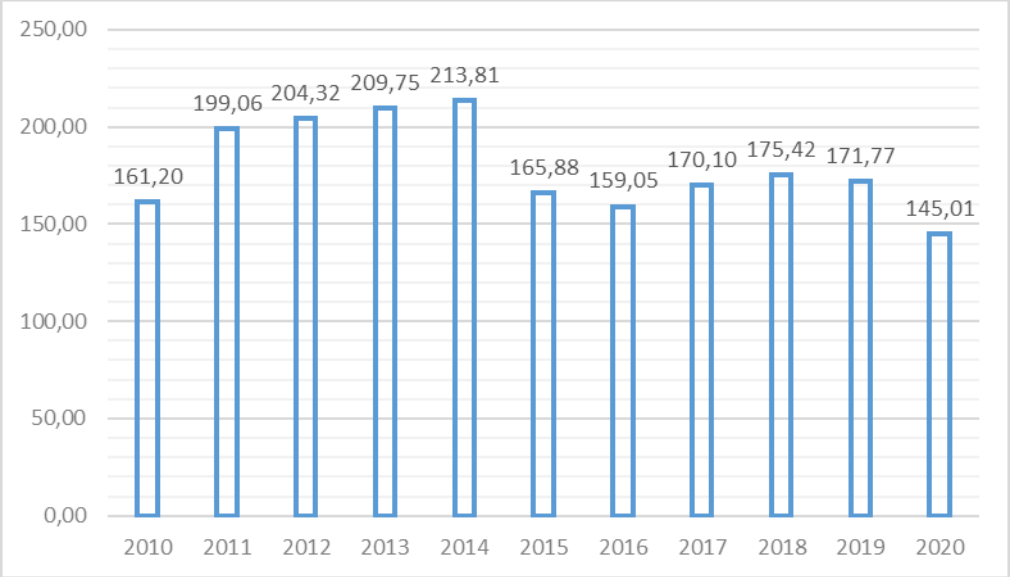
ثانيا: أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر

لعبت العوائد النفطية دورا حيويا في النمو الاقتصادي للجزائر، حيث تأثرت المؤشرات الاقتصادية للجزائر بتغير أسعار النفط، وأصبح النمو الاقتصادي رهينة تقلبات أسعار النفط، من أهم هذه المؤشرات نجد:

أ. **الناتج المحلي الإجمالي:** من خلال الشكل الموالي رقم (3-9)، سنبين تطور الناتج المحلي خلال الفترة (2010-2020) كما يلي:

شكل رقم (3-9): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليار دولار أمريكي (الأسعار الجارية)



Source :

- Rapport annuel 2012, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, novembre 2013, p 172
- Rapport annuel 2017, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, juillet 2018, p 106
- Rapport annuel 2021, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, juin 2022, p 107

من خلال الشكل رقم (3-9)، نلاحظ أن قيمة الناتج واصلت الارتفاع منذ سنة 2010 وإلى غاية سنة 2014 حيث حقق الناتج أعلى قيمة له مقدار 213,81 مليار دولار، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى البرامج التنموية التي بادرت إليها الجزائر، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة حيث خصصت الجزائر من خلال برنامج دعم النمو الثاني (2010-2014) مبلغ 286 مليار دولار، وبرنامج توطيد النمو (2015-

2019) بمبلغ 280 مليار دولار[1]، ليتراجع سنة 2015 ويحقق 165,88 مليار دولار فقط، ويعود سبب هذا التراجع للصدمة النفطية بسنة 2014 وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، ليعاود الناتج التعافي من جديد، غير أنه سنة 2020 انخفض إلى اقل قيمة له خلال سنوات الدراسة ليحقق 145,01 مليار دولار فقط، ويعود سبب هذا الانخفاض لازمة كورونا لسنة 2020 وتأثيرها القوي على الاقتصاد العالمي والجزائري خاصة، ومنه نستنتج ارتباط الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بالقطاع النفطي.

ب. **التجارة الخارجية والمالية العامة:** تُمثل التجارة الخارجية واجهة الاقتصاد الوطني ومرآته امام العالم، لذا فهي تُعطي صورة عن الاقتصاد الوطني والجدول التالي رقم (3-6)، يبين تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020) كما يلي:

جدول رقم (3-6): التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليار دولار أمريكي (الأسعار الجارية)

السنة	الصادرات السلعية	نسبة تغير الصادرات %	نسبة الصادرات من PIB %	الواردات السلعية	نسبة تغير الواردات %	نسبة الواردات من PIB%	حجم التجارة	نسبة تغير التجارة الخارجة%	نسبة التجارة الخارجية من PIB %	معدل التغطية %
2010	57,09	---	35,42	38,88	--	24,12	95,97	--	59,54	146,84
2011	72,88	27,66	36,61	46,93	20,70	23,58	119,81	24,84	60,19	155,30
2012	71,73	1,58-	35,11	51,57	9,89	25,24	123,30	2,91	60,35	139,09
2013	64,87	9,56-	30,93	54,99	6,63	26,22	119,86	2,79-	57,14	117,97
2014	60,13	7,31-	28,12	59,67	8,51	27,91	119,80	0,05-	56,03	100,77
2015	34,57	42,51-	20,84	52,65	11,76-	31,74	87,22	27,20-	52,58	65,66
2016	29,31	15,22-	18,43	49,44	6,10-	31,08	78,75	9,71-	49,51	59,28
2017	34,57	17,95	20,32	48,08	2,75-	28,27	82,65	4,95	48,59	71,90
2018	41,11	18,92	23,44	47,59	1,02-	27,13	88,70	7,32	50,56	86,38
2019	35,31	14,11-	20,56	43,81	7,94-	25,50	79,12	10,80-	46,06	80,60
2020	21,92	37,92-	15,12	35,42	19,15-	24,43	57,34	27,53-	39,54	61,89

[1] سفيان بوقطاية واخرون، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري-التداعيات والحلول-، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد السادس، جوان 2018، جامعة واد سوف، الجزائر، ص 355.

Source :

- Rapport annuel 2012, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, novembre 2013, p 172
- Rapport annuel 2017, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, juillet 2018, p 106
- Rapport annuel 2021, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, juin 2022, p 107

من خلال الجدول أعلاه رقم (3-6)، يُمكن الوصول على ما يلي:

- **بالنسبة للصادرات:** نلاحظ تذبذب في قيمة الصادرات الجزائرية حيث ارتفعت بنسبة 25% بين سنتي 2010 و2011، وحققت أعلى قيمة لها سنة 2012 بما يعادل 71,73 مليار دولار، غير أنه سنة 2015 انخفضت بنسبة 42,51% عن سنة 2014، ويعود ذلك على الازمة النفطية لسنة 2014 وتداعياتها على الصادرات الجزائرية وخاصة الصادرات النفطية منها، لتواصل الانخفاض وصولا إلى سنة 2020، وتحقق نسبة انخفاض بين سنتي 2019 و2020 بنسبة 37,92%، ويعود سبب انخفاض الصادرات الجزائرية لسببين رئيسيين أولهما هو ارتباط الصادرات الجزائرية بالقطاع النفطي، حيث تمثل الصادرات النفطية أكثر من 90% من الصادرات العامة (سنتطرق له بالتفصيل في الجزء الموالي)، وبالتالي أي صدمة نفطية تأثر مباشرة على الصادرات الجزائرية، وثاني سبب هو تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، حيث انخفض بنسبة حوالي 50% بين سنتي 2010 و2020، وهو ما اثر على قيمة الصادرات الجزائرية.

- **بالنسبة لمؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يتضح من خلال الجدول أن الصادرات تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني، إذ بلغ متوسط إسهامها في الناتج المحلي 28% خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2020، وهو ما يعني أن 26% من الناتج المحلي الخام مصدره الانفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية.

- **بالنسبة للواردات:** اتجهت الواردات الجزائرية إلى الارتفاع المستمر منذ سنة 2010 وإلى غاية سنة 2014 حيث انتقلت من 39 مليار دولار سنة 2010 إلى 59.67 مليار دولار سنة 2014، لتحقق خلال السنوات المتبقية من الدراسة انخفاض مستمر، حيث انخفضت بنسبة 11.76% بين سنتي 2014 و2015، وكذا بنسبة 19.15% كأعلى نسبة انخفاض بين سنتي 2019 و2020، ويعود السبب إلى خفض الواردات تماشيا مع انخفاض الصادرات من جهة متأثرة بالصدمة النفطية لسنتي 2014 و2020، وذا لانخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار.

- **بالنسبة لمؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية، حيث أن متوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 27%، وهو ما يعني أن 27% من الطلب الكلي على السلع والخدمات تم تلبيته من الخارج عن طريق الاستيراد.تُعبِر هذه النسبة عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي، أي أنها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي.

- **بالنسبة للتجارة الخارجية:** نلاحظ أن الجزائر حققت تطور في قيمة التجارة الخارجية منذ سنة 2010 وإلى غاية سنة 2014 أين حققت أعلى قيمة بـ 123 مليار دولار سنة 2012، إلا باستثناء سنة 2013 والتي تناقصت فيها بنسبة 3%، لكن بعد سنة 2014 تناقصت قيمة التجارة الخارجية بشكل كبير، حيث انخفضت بنسبة تقارب 27,20% بين سنتي 2014 و2015، لتتناقص كذلك سنة 2020 وتحقق قيمة 57,34 مليار دولار كأدنى قيمة تحققها التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 2010، ويعود سبب هذا الانخفاض للارتباط الوثيق بين التجارة الخارجية الجزائرية والقطاع النفطي، حيث تتأثر التجارة الخارجية للجزائر بالصدمات النفطية بشدة.

- **بالنسبة لمؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يُبرِز مدى إسهام المبادلات الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط هذا المؤشر نسبة 53% خلال سنوات الدراسة، وهو ما يدل على أن 53% من النشاط الاقتصادي يتعلق بالتجارة الخارجية، يدل هذا المؤشر على درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي، ويُعبر أيضًا عن الأهمية التي تحتلها التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني.

- **بالنسبة لمعدل التغطية:** يُبين مدى تغطية الواردات بالصادرات، نلاحظ ان هذه النسبة تراوحت بين 60% و155% وهو ما يفسر ارتفاع الصادرات مقارنة بالواردات خلال فترات وانخفاضها خلال فترات، قبل سنة 2014 كانت الصادرات تغطي الواردات، حيث أنه سنة 2011 بلغت نسبة التغطية 155%، إلا أن الصادرات لم تغطي الواردات خلال السنوات التي تلت 2014 وتراوح معدلها بين 60% 80%، وهو ما يدل عن حدوث عجز في الميزان التجاري خلال تلك الفترة.

أما بالنسبة للمالية العامة للجزائر، يمكن دراستها من خلال الجدول التالي رقم (3-7)، الذي يبين أهم مؤشرات المالية العامة للجزائر خلال الفترة من 2010 الى غاية 2020 كما يلي:

جدول رقم (3-7): مؤشرات المالية العامة للجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليار دولار أمريكي (الأسعار الجارية)

السنة	الإيرادات العامة	نسبة تغير الإيرادات (%)	نسبة الإيرادات إلى PIB (%)	النفقات العامة	نسبة تغير النفقات (%)	نسبة النفقات إلى PIB (%)	رصيد الموازنة	نسبة تغير رصيد الموازنة (%)	نسبة رصيد الموازنة إلى PIB (%)
2010	41,33	---	25,64	60,05	---	37,25	18,72-	---	11,61-
2011	46,66	12,88	23,44	78,58	30,86	39,47	31,92-	70,55-	16,04-
2012	49,06	5,15	24,01	91,03	15,84	44,55	41,97-	31,47-	20,54-
2013	49,08	0,04	23,40	75,90	16,62-	36,19	26,82-	36,09	12,79-
2014	48,74	0,68-	22,80	86,82	14,39	40,61	38,07-	41,95-	17,81-
2015	45,21	7,24-	27,26	76,04	12,42-	45,84	30,83-	19,04	18,58-
2016	45,79	1,28	28,79	66,68	12,31-	41,92	20,89-	32,24	13,13-
2017	54,50	19,01	32,04	65,63	1,58-	38,58	11,13-	46,73	6,54-
2018	54,80	0,55	31,24	67,75	3,24	38,62	12,95-	16,37-	7,38-
2019	54,53	0,50-	31,74	71,70	5,83	41,74	17,17-	32,60-	10,00-
2020	49,61	9,02-	34,21	61,71	13,94-	42,55	12,09-	29,56	8,34-

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique212

من خلال الجدول رقم (3-7)، يُمكن الوصول إلى ما يلي:

- **بالنسبة للإيرادات العامة:** نلاحظ أن الإيرادات العامة في الجزائر تصاعدت بصفة مستمرة خلال السنوات من 2010 إلى غاية 2013، أين سجلت أعلى قيمة بمقدار 49,08 مليار دولار، غير أنه خلال السنوات التالية وإلى غاية سنة 2015، انخفضت الإيرادات، حيث تناقصت الإيرادات بنسبة 7,24% بين سنتي 2014 و2015، لتعاود الصعود سنتي 2016 و2017، حيث حققت قيمة 54,50 مليار دولار لتصعد بنسبة 19,01% مقارنة بسنة 2016، تعاود الانخفاض سنة 2019 و2020، ويعود سبب تدبدب الإيرادات بين الصعود والهبوط لارتباطها بالإيرادات النفطية، حيث ترتفع بارتفاع أسعار النفط وتنخفض بانخفاضه، وكنِسْبَة من الناتج المحلي الإجمالي، بلغت الإيرادات العامة للجزائر نسبة 27,69% كمتوسط خلال سنوات الدراسة، وبلغت أعلى قيمة لها سنة 2017 بنسبة 32,04%.

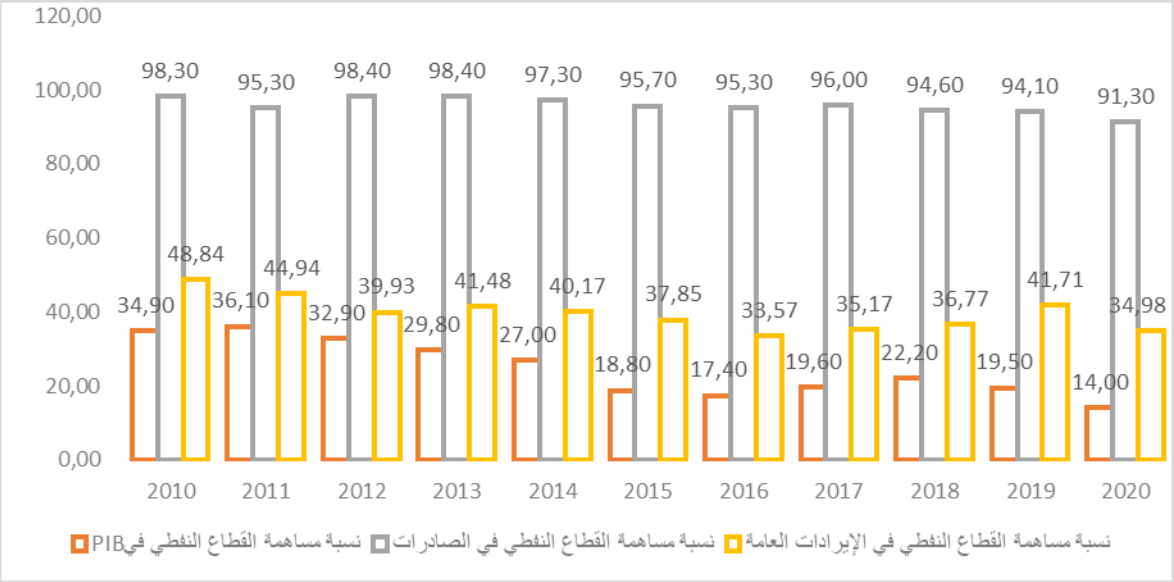
- **بالنسبة للنفقات العامة:** شهدت تذبذب خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت بنسبة 31% بين سنتي 2010 و2011، وبنسبة 16% بين سنتي 2011 و2012، غير أنها انخفضت سنة 2013 لتحقق 75,90 مليار دولار، لتعاود الارتفاع سنتي 2013 2014، وتحقق قيمة بـ 85,82 مليار دولار، لتنخفض سنة 2016 بنسبة 13%، وتعاود الارتفاع سنة 2018 و2019، لتنخفض مجدداً سنة 2020 وبنسبة 14% مقارنة بسنة 2019، وبملاحظة نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي، بلغت النسبة المتوسطة 41%.

- **بالنسبة لرصيد الموازنة العامة:** حقق عجز في جميع فترات الدراسة، وقد شهد رصيد الموازنة أكبر نسبة تغير بين سنتي 2010 و2011 بقيمة 70,55%، حيث انخفض رصيد الموازنة من -18,72 مليار دولار سنة 2010 إلى-31,92 مليار دولار سنة 2011، يعود سبب هذا العجز لاتباع الحكومة سياسة التمويل بالعجز من جهة، وارتفاع دائم للنفقات مقارنة بالإيرادات، أما بملاحظة نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فكانت في حدود -13%.

من خلال دراسة هذه المؤشرات، نلاحظ مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمة النفطية لسنة 2014 و2020، حيث يؤثر القطاع النفطي في الجزائر على الاقتصاد، بل يُعد المتحكم الرئيسي فيه، والشكل الموالي رقم (3-10)، يُبين مدى تأثير القطاع النفطي على الاقتصاد الجزائري، حيث يُبين مدى مساهمة القطاعات النفطية في مختلف المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة بين 2010 و2020 كما يلي:

شكل رقم (3-10): نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: النسبة المئوية



Source :

- Rapport annuel 2012, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, novembre 2013, p 172
- Rapport annuel 2017, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, juillet 2018, p 106
- Rapport annuel 2021, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, juin 2022, p 107
- تقارير الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique212

من خلال الشكل رقم (3-10)، نلاحظ أن القطاع النفطي يتحكم بشكل مطلق في الاقتصاد الجزائري، وهذا من خلال:

- **بالنسبة لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي:** انخفضت بشكل ملحوظ منذ سنة 2010 حيث انتقلت من 34,90% سنة 2010 إلى 14% فقط 2020، وهو ما يؤكد سعي الحكومة للتخلص من تبعية للاقتصاد للقطاع النفطي.

- **بالنسبة لمساهمة القطاع النفطي في الصادرات:** سجلت جميع السنوات نسب تزيد عن 90% من مساهمة القطاع النفطي في الصادرات، وهو ما يؤكد التبعية المطلقة للصادرات الجزائرية للنفط، غير أن هذه

النسبة بدأت في الانخفاض (ولو أنها مازالت مرتفعة)، حيث انخفضت من 98.30% سنة 2010 إلى 91,30% سنة 2020، وهو ما يؤكد توجه الحكومة نحو التخلص من تبعية الصادرات للقطاع النفطي.

- **بالنسبة لمساهمة اقطاع النفطي في الإيرادات العامة:** بين انخفاض وارتفاع نتيجة للصدمات النفطية وتأثيرها على ارتفاع وانخفاض أسعار النفط، والتي بدورها تؤثر على الإيرادات العامة، غير ان هذه متوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي في الإيرادات العامة الجزائرية بلغ 38%، مما يدل على أن الاقتصاد الجزائر مازال لم يحدد الاستراتيجيات اللازمة للتخلص من التبعية للنفط رغم الإمكانيات الكبيرة التي يتوفر عليها.

المطلب الثاني: تنويع الاقتصاد الجزائري بين الإمكانيات المتاحة والجهود المبذولة

تمتلك الجزائر الكثير من الإمكانيات التي تجعلها في منأى عن الصدمات النفطية وتداعياتها، وتدعم تنويع اقتصادها،

أولا: الإمكانيات المتاحة من أجل التنويع الاقتصادي

تتوفر الجزائر على العديد من الإمكانيات يمكن ابرازها كما يلي:

أ. **الامكانيات الطبيعية:** تتوفر الجزائر على موارد هامة وثروات باطنية كبيرة، تجعل منها بلدا غنيا بالمواد الأولية، وتُأهله ليكون قطباً زراعياً وصناعياً هاما في العالم، بحيث نجد:

- **الأراضي الزراعية:** تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على لمكانيات التنمية الزراعية، حيث تمثل الأراضي الزراعية في الجزائر حوالي 73 مليون هكتار[1]؛

- **المياه:** تتوفر الجزائر على ثروة مائية إجمالية مقدر بحوالي 17.2 مليار متر مكعب، كثروة مائية سطحية وجوفية متجددة تمتد في الشمال والجنوب[2]؛

[1] وزير الفلاحة الجزائري، مقال منشور في وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ: 2018/01/10، على الموقع: http://www.aps.dz/ar

[2] هجرس منصور، الموارد المائية في الجزائر، الامكانيات و الانجازات و رهانات المستقبل وفق منظور التسيير المستدام، مقال منشور على موقع الكاتب: http://mansour-hadjeres.over-blog.com ، بتاريخ 2015/07/13.

- **المواد الطبيعية**: للجزائر حظ وافر من الثروات المعدنية، يحتل الحديد المرتبة الأولى على قائمة المعادن، باحتياطي أكثر من مليار طن، وبإنتاج أكثر من 3.4 مليون طن سنوياً، كما يفوق احتياطي الفوسفات مليار طن، وإنتاج بأكثر من 1.2 مليون طن سنوياً، ثم الزنك والرصاص والزئبق بإنتاج قدره 23 ألف طن سنويا، والباريت والملح باحتياط 2 مليار طن، وإنتاج 200 ألف طن سنوياً، مع وجود ثروات أخرى كالرخام بسكيكدة، والذب واليورانيوم بالصحراء[1]؛

- **الطاقات**: على رأسها النفط، الذي تم اكتشافه سنة 1956، أهم حقوله حاسي مسعود باحتياطي 700 مليون طن، وحوض عين أمناس، تمتلك الجزائر احتياطي نفطي ب، 12 مليار برميل، إلى جانب النفط نجد الغاز الطبيعي بإنتاج قدره 60.3 مليار متر مكعب سنوياً، كما تتوفر الجزائر على طاقة شمسية هائلة، باعتبار تلقيها لنور الشمس الساطع لأكثر من 3000 ساعة سنوياً، بالإضافة إلى طاقة الرياح والغاز الصخري[2]؛

- **الثروات الحيوانية والسمكية**: تحوز الجزائر على أكثر من 13.4 مليون رأس غنم، 3.7 مليون رأس ماعز، 1.4 مليون رأس من الأبقار، مما يوفر 550 ألف طن من للحوم، بالنسبة للثروة السمكية، تتوفر الجزائر على شريط ساحلي لأكثر من 1600 كم، مُنفتح على البحر الأبيض المتوسط، يُوفر ثروات سمكية هائلة.

ب. **الإمكانيات البشرية والبنى التحتية**: تزخر الجزائر بإمكانيات بشرية مهمة، حيث يقدر عدد سكان الجزائر بـ 42.6 مليون ساكن سنة 2018[3]، منهم 12.5 ناشطين اقتصاديا حسب تقرير سبتمبر 2018، حيث يُشَغِل قطاع البناء 127000 عامل، مقابل 79000 في مجال الفلاحة، و43000 في مجال الصناعات التحويلية. كما يُشغل القطاع الخاص 62.8% من اجمالي اليد العاملة، كما بلغ حجم البطالين لنفس الفترة 1.5 مليون شخص بنسبة 11.7%.[4]

---

[1] شرارة فيصل، بقنيش عثمان، العوامل والامكانيات المساعدة للتنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مقال منشور بمجلة القانون الدولي والتنمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الأول، 2016/06/01، ص142.

[2] نفس المرجع، ص143.

[3] الديوان الوطني للإحصاء، DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2018، تحميل الملف على الموقع:
http://www.ons.dz/spip.php?rubrique182 .

[4] الديوان الوطني للإحصاء، ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE 2018، تحميل الملف على الموقع:
http://www.ons.dz/spip.php?rubrique182 .

أما عن البنى التحتية، فالجزائر عملت على تطويرها وتحديثها، حيث تمتلك الجزائر شبكة طرق منوعة تبلغ 118 ألف كيلومتر، كما تمتلك 4200 كم من السكك الحديدية، بالإضافة إلى قطار الانفاق المترو بالعاصمة، والترامواي في أهم الولايات، كما تمتلك الجزائر 124 مطار، وأكثر من 10 موانئ كبيرة[1].

ثانيا: سياسات الجزائر للتنويع في ظل الصدمات النفطية

بتعدد الصدمات النفطية على مدى التاريخ، تعددت السياسات التي اعتمدتها الجزائر في كل مرة لمواجهة خطر الصدمات النفطية، لكن لا يزال الاقتصاد الجزائري تحت رحمة القطاع النفطي، غير أنه بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، اعتمدت الجزائر على نموذج النمو الجديد، الذي بلورته في سنة 2016، يتمحور النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر على جوانب و تدابير إجرائية استعجالية، قصد معالجة الاختلالات والعجز في الميزانية، ومقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي من اجل الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات، يميزه التنوع والاستقرار في آفاق 2030.

يستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون سنة 2030، وذلك من خلال ثلاثة مراحل[2]:

- مرحلة الإقلاع (2016-2019): تتميز برفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة؛
- مرحلة التحول (2020-2025): تسمح هذه المرحلة بتحقيق تثمين قدرات الاقتصاد، وتدارك التأخر؛
- مرحلة الاستقرار(2026-2030): يتمكن فيها الاقتصاد الوطني من استغلال القدرات الاستدراكية وتوظيفها لصالح الاستقرار.

[1] أنظر في ذلك إلى:
- http://www.algerie-dz.com/article2613.html ، تاريخ الاطلاع: 2020/06/03، الساعة: 10:51
- http://www.algerie-dz.com/article11010.html ، تاريخ الاطلاع: 2020/06/03، الساعة: 10:51

[2] لعمرية لعجال، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر، مقال منشور بمجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد 37، افريل2019، ص 126.

تتجلى أبرز معالم النموذج فيما يلي[1]:

أ. **المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة:** وضعت أهداف في آفاق 2019:

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير؛
- خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
- حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.

ب. **مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي:** تستمر خلال الفترة (2020-2030) وتهدف إلى ما يلي:

- ضمان نسبة نمو منتظمة للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في مستوى 6.5%؛
- مضاعفة الناتج المحلي للفرد بواقع 2.3 مرة؛
- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10%؛
- تحقيق الامن الفلاحي، وتنويع الصادرات؛
- تحقيق الانتقال الطاقوي، بتخفيض الاستهلاك المحلي بـ 3% في السنة، مع ضمان سعر حقيقي للطاقة؛
- تحرير الاستثمار وإعادة توجيهه خارج قطاع المحروقات.

لتجسيد مضمون نموذج النمو الجديد وتحقيق أهدافه، يجب وضع آليات وتدابير وتجسيدها على أرض الواقع للوصول إلى الأهداف الموضوعة، وذلك بالتركيز على جميع القطاعات البديلة للنفط وتطويرها وهو ما سنتطرق إليه في الجزء التالي.

[1] ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد-بين الواقع والتجسيد-، مقال منشور بمجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 02، 2017، ص91.

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من تجربتي السعودية والإمارات لتنويع الاقتصاد الجزائري

سنتطرق في هذا الجزء إلى تلك التجارب التي هي محل تطبيق أيضا بالجزائر، ثم نعرض باقي حلول التنويع غير المعتمدة والمأخوذة من التجربتين.

أولا: التجارب التي هي محل تطبيق بالجزائر

حذت الجزائر حذو الإمارات والسعودية بتطبيق العديد من السياسات التي من شئنها تنويع الاقتصاد الجزائري، ونجد من بين هذه السياسات:

أ. **دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** استهدفت السعودية الوصول إلى نسبة 35%، كنسبة مساهمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بحلول سنة 2030، وذلك من خلال دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أما الإمارات فاستهدفت الوصول إلى نسبة 70% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وهو ما يُعزز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد.

كذلك، اهتمت الجزائر بدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورفع مساهمتها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث قامت باستحداث أجهزة لدعم، مرافقة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تستفيد المشاريع المؤهلة من مختلف المزايا المالية والجبائية، وتقديم قروض بدون فوائد أو بفوائد مُخفضة، ويمتد دور هذه الأجهزة إلى حد التفاوض مع البنوك حول الشروط البنكية لتسهيل فرص الاستفادة من القروض، وكذلك مرافقة أصحاب المشاريع وتزويدهم بالمعلومات والدراسات المالية، أثر الدعم الحكومي على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث شهدت تطورا مضطردا خلال السنوات الأخيرة، خاصة مع اقبال الأفراد نحو انشاء مشاريعهم الخاصة، والجدول التالي رقم (3-8)، يبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسط خلال الفترة بين (2013-2018) كما يلي:

جدول رقم (3-8): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2013-2018)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	777259	851511	1014075	1022621	1060289	1093170
نسبة النمو (%)	-	9.55	19.09	0.85	3.7	3.1

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات من 2013 إلى غاية 2018، الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم، على الموقع: http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique .

من خلال الجدول رقم (3-8)، نلاحظ تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ارتفعت من 777.259 مؤسسة سنة 2013 إلى 1.093.170 سنة 2018، حيث شهدت سنة 2015 أكبر ارتفاع بنسبة 20%، مقارنة بسنة 2014.

ب. تنمية ودعم القطاع الفلاحي: اتخذت الجزائر، مثلها مثل السعودية والإمارات مجموعة من السياسات التي رأتها مناسبة لترقية القطاع الفلاحي، حيث منذ سنة 200 شرعت الحكومة في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وأنشأت أجهزة مختلفة لتنفيذه، لتتبع بعده سنة 2009 سياسة التجديد الفلاحي والريفي، حيث تهدف إلى تنمية مستدامة للأقاليم الفلاحية، من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، وتنويع الأنشطة الاقتصادية بها، حيث قامت الحكومة بإطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من اجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، بالإضافة إلى إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات الفلاحية، ووضع تأمين على الكوارث الفلاحية، ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية، كما استحدثت الحكومة صندوقين جديدين لتنفيذ برامج التجديد الفلاحي والريفي من خلال الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والصندوق الوطني للتنمية الريفية.[1]

يعرض الجدول الموالي رقم (3-9) تطور المخصصات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2017) كما يلي:

[1] زكريا جرفي، موسى رحماني، أثر الدعم الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري-دراسة قياسية للفترة 2000/2018-، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 11(مكرر)، جوان 2019، ص ص627-270.

جدول رقم (3-9): تطور الموارد المالية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	نفقات التجهيز(1)	نفقات التجهيز الفلاحية(2)	نسبة (2) من (1)	الدعم الفلاحي	القروض الفلاحية	التأمين الفلاحي
2000	321.9	43.54	13.52	15	0.58	0.96
2001	375.4	56.77	15.88	23.86	0.63	1.45
2002	452.9	75.45	16.66	48.07	0.33	1.22
2003	643.4	94.21	14.64	49.6	2.54	1.11
2004	640.7	85.12	13.28	55.26	4.31	0.97
2005	806.9	96.05	11.90	43.89	4.70	0.74
2006	1015.1	112.92	11.12	53.27	8.02	0.57
2007	1434.6	201.04	14.01	21.91	7.46	0.52
2008	1973.2	308.56	15.64	17.67	7.49	0.72
2009	1946.3	393.75	20.23	29.95	7.14	1.04
2010	1807.8	335.59	18.56	32.21	10.02	1.24
2011	1852.3	392.44	21.19	39.56	9.84	1.63
2012	2275.5	301.26	13.24	44.26	11.11	2.25
2013	1892.7	129.61	6.85	92.6	11.25	2.79
2014	2493.9	203.52	8.16	118.85	10.77	2.97
2015	3039.9	303.936	10.0	93.7	9.08	3.76
2016	2792.2	201.04	7.20	108.67	8.79	3.38
2017	2291.4	151.66	6.62	100.64	9.30	2.63
2018	4043.5	211.30	5.23	114.52	9.50	6ذ1.8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات من 2000 إلى غاية 2018؛
- احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على الموقع: http://madrp.gov.dz/ar/ .

من خلال الجدول رقم (3-9)، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **بالنسبة لميزانية التجهيز**: تميزت ميزانية القطاع الفلاحي بتغيرات معتبرة منذ سنة 2000، باختلاف البرامج التنموية المتبعة من قِبَل الحكومة، حيث ارتفعت تواليا منذ سنة 2000 وإلى غاية سنة 2011، حيث بلغت 393 مليار دينار سنة 2011، مقابل 43 مليار دينار سنة 2000، لكن منذ سنة 2011 شهد الاستثمار الفلاحي تذبذب ولم تتجاوز 150 مليار دينار سنة 2017، ويعود هطا التذبذب إلى الصدمة النفطية التي أثرت على النفقات العامة، وبصفة خاصة النفقات الفلاحية، وكذا تعثر الديون الفلاحية المتراكمة نتيجة البرامج المتبعة، غير أن نسبة النفقات الفلاحية مقارنة بالنفقات العامة انحصرت بين 5% و 20%، حيث حققت أعلى نسبة سنة 2011 بـ 21.19% .

- **بالنسبة للدعم الفلاحي**: تعتبر من المصادر الهامة في دعم التنمية الفلاحية والريفية، حيث انتقلت من 15 مليار دينار سنة 2000 إلى 115 مليار دينار سنة 2018، وهو ما يعكس حرص الحكومة على تشجيع الفلاحين وسكان المدن الريفية على الاستثمار الفلاحي.

- **بالنسبة القروض الفلاحية**: تطورت قيمة القروض الفلاحية بشكل ملحوظ خلال السنوات المعروضة في الجدول، فارتفعت من 0.58 مليار دينار سنة 2000 إلى حوالي 10 مليار دينار سنة 2018، وهو ما يعكس حرص الدولة على تشجيع القروض الفلاحية بشتى أنواعها.

- **بالنسبة للتأمين الفلاحي**: هو كذلك ارتفع بصفة مستمرة، حيث بلغ سنة 2015 حوالي 3.38 مليار دينار مقارنة بـ 0.96 مليار دينار سنة 2000، وهو ما يؤكد على دعم الدول لتشجيع الفلاحين على تأمين أراضيهم ومنتجاتهم المختلفة.

غير أن هذه الجهود لم تمكن الجزائر بعد من التخلص من التبعية للقطاع النفطي، وتبقى العديد من القطاعات مهمشة ولم تلقى الدعم الكافي.

ثانيا: حلول التنويع غير المعتمدة في الجزائر والمبنية على التجارب السابقة

بالاعتماد على تجربتي الإمارات والسعودية، تستطيع الجزائر التخلص من التبعية للنفط باتخاذ مجموعة من التدابير أهمها:

1- **تحسين بيئة الأعمال**: وذلك من خلال توفير مجموعة من الشروط أهمها:

- سن القوانين التحفيزية وتعديل التشريعات المعيقة أو إلغاءها، خاصة التشريعات المتعمقة بمعايير الجودة وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية وتوفير المعلومات وجمعها لفائدة قطاع الأعمال؛

- إدخال وترسيخ ثقافة المنافسة في تنظيم قطاع الأعمال والنهوض بقدرات المؤسسات المتخصصة في تسويق المنتجات؛

- بناء نظام رقابي وقضائي يعمل عمى متابعة التجا*وزات الإدارية وتقصي الرشاوى وكل أشكال الفساد ومعاقبة مرتكبيها وإقصائهم من النشاط الاقتصادي؛

- تخفيف تدخل الحكومة في وتيرة الاقتصاد وتشجيع ودعم القطاع الخاص؛

- تشجيع البنوك على منح القروض وإجراء إصلاح ضريبي وتقديم تسهيلات جبائيه؛

- خلق المناطق التجارية والمناطق الحرة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي بغرض تنويع الإيرادات من الصادرات، والمساهمة في دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة وخلق جو ملائم ومساعد لهذه المؤسسات.

2- **جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** وحتى تتمكن الجزائر من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها يجب عليها اتباع ما يلي:

- تعديل التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي بالسماح بحق المستثمر بتحويل قيمة الاستثمار والعوائد المحققة منه على مدار فترة الاستثمار دون قيود على التحويل؛

- تقديم ضمانات للمستثمرين بعدم المصادرة وحق الاستثمار دون قيود على بعض الأنشطة

- انضمام الجزائر للاتفاقيات المنظمة للاستثمارات الأجنبية بين الدول عامل محفز لجذب الاستثمارات؛

- منح للمستثمر الأجنبي حق اللجوء الى التحكيم الدولي لسرعة الفصل في منازعات الاستثمار مع الدولة؛

- المعاملة بالمثل بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب لصقل الثقة في بيئة الاستثمار؛

- الالتزام بالاتفاقيات والتعهدات المبرمة بين الدولة والمستثمر

3- **تنمية الصناعات خارج القطاع النفطي**: وذلك من خلال تبني مجموعة من الاستراتيجيات من بينها:

- تحديد الصناعات ذات القيمة المضافة العالية أي الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المتطور والتي تخدم المواد الأولية المحلية؛ وذلك من خلال تثمين الموارد الطبيعية واستغلالها بكفاءة .حتى ولو كانت صناعات غائبة على المستوى المحلي فلابد من إضافتها لقائمة الأنشطة التي تسهم في التجارة الخارجية وترقية الصاد ا رت خارج قطاع المحروقات؛

- وضع استراتيجية صناعية ملائمة عن طريق صياغة خطة صناعية طويلة المدى وملائمة ومتوافقة مع الأوضاع الاقتصادية السائدة؛

- تطبيق استراتيجيات إدارة الجودة الشاملة والتي تهدف لخفض التكاليف بتقليل نسبة التلف والأخطاء والتكرار، وتحقيق مستوى مقبول من الجودة، مع زيادة الأرباح بزيادة المبيعات والحصة السوقية، ورفع مستوى رضا الزبائن، وزيادة مستوى مشاركة العمال في عملية اتخاذ القرارات؛

- الاهتمام بتطوير المعارف وذلك باقتناء التجهيزات الجديدة والتحكم في تقنيات استعمالها ثم محاولة تطوير البرامج الموجودة؛

- ضرورة إنشاء أقطاب تكنولوجيا والتي تهدف إلى تعميم ثقافة الذكاء الاقتصادي وتنمية أساليب معالجة المعلومات، والعمل على تطوير القاعدة التكنولوجية وذلك بالعمل على توفير ما يستلزم البحث العلمي من موارد بشرية ومالية ومادية؛

- ضرورة قيام شراكات بين القطاع العام والقطاع والخاص، والت تسمح برفع مستوى الإنتاجية والفعالية، فضلا عما تتيحه من فرص تعجيل تنفيذ المشروعات وترشيد الإنفاق؛

- جذب مستثمرين من الخارج والدخول معهم في شراكات استراتيجية للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في تطوير الصناعة المحلية من جهة، وللاستفادة من شبكات التوزيع التي يمتلكونها أو يعرفونها بصورة أفضل من جهة أخرى.

4- **تطوير قطاع السياحة والسفر**: حيث يعتبر القطاع السياحي من أهم مصادر الدخل القومي في الامارات والسعودية، وعلى الجزائر تطوير القطاع السياحي من خلال:

- ترقية صورة الجزائر لتصبح وجهة سياحية ذات تنافسية عالية، وذلك من خلال إعادة الاعتبار للتنافسية السياحية للجزائر بفضل استراتيجية التسويق السياحي لإعطاء رؤية وقراءة جديدة لصورة الجزائر؛

- خلق اقطاب سياحية من خلال تطوير كل قطب سياحي وفقا لمميزاته وخصائصه السياحية، كالسياحة الحموية أو البحرية أو الصحراوية وغيرها؛

- تطوير نوعية العرض السياحي الوطني من خلال التركيز على التكوين والتعليم تكنولوجيا الإعلام والاتصال بما يتماشى مع تطور المنتوج السياحي في العالم، وتحديد هذه الأهداف عموما في ترويج صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية، وحث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية، والتموقع ضمن منظور تحسين النوعية والعرض السياحي وتشجيع ترقيته في الجزائر؛

- تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إذ يعمل القطاع العام على تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة، ووضع المنشآت القاعدية والسهر على توفير الأمن للأشخاص والممتلكات، ويعمل القطاع الخاص على ضمان أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي لما توفره الدولة؛

- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي من خلال الحوافز الضريبية والمالية، ومرافقة المستثمرين المرقين، وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار وفي تقدير المخاطر وتمويل عتاد للاستغلال، وتسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية.

خلاصة الفصل:

تُعتبر تجربة المملكة العربية السعودية في مجال التخلي عن التبعية للنفط من أهم التجارب العالمية، حيث استطاعت المملكة العربية السعودية الحد من الاعتماد على النفط في اقتصادها، حيث تناقصت نسبة مساهمة القطاع النفطي في أهم المؤشرات الاقتصادية للمملكة، فبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي الناتج المحلي الاجمالي 28% سنة 2017 بدلا من نسبة 50% سنة 2011، كما بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الصادرات 76% سنة 2017 مقارنة بسنة 2011 التي شهدت نسبة 87%، كما انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الإيرادات العامة وبلغت نسبة69% بعدما كانت سنة 2011 تقارب 87%، يعود هذا التناقص في مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد السعودي إلى الاهتمام بالقطاعات البديلة الأخرى وتطويرها، كما وضعت السعودية استراتيجية على المدى البعيد للتخلص النهائي من التبعية للنفط، حيث تهدف "رؤية السعودية 2030 الانتقال لحقبة ما بعد النفط من خلال تنويع مصادر الدخل الوطني والتخلص من التبعية للنفط، حيث تتضمن الخطة عشرات المشاريع أبرزها في البنية التحتية والسياحة وتحسين أداء القطاع الخاص، سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم الأهداف الاقتصادية للرؤية ثم إلى استراتيجيات التحول الوطني للاقتصاد.

الإمارات العربية المتحدة بدورها اتجهت إلى التخلص من التبعية للنفط، حيث استطاعت تقليص مساهمة القطاع النفطي في أهم مؤشراتها الاقتصادية، في سنة 2020 لم يساهم القطاع النفطي إلا في 30% من الناتج المحلي الإجمالي أما 70% المتبقية فساهمت بها مختلف الأنشطة غير النفطية، ، كما لُم يساهم القطاع النفطي الإيرادات العامة إلا بنسبة 36% سنة 2020 بعدما كان سنة 2010 يُساهم بنسبة 60%، وانخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي الصادرات إلى 55% سنة 2020، كل هذه المؤشرات تبين مدى تخلص الإمارات من التبعية النفط، كما وضعت الإمارات خطة لتعزيز التخلص من التبعية للنفط من خلال "رؤية الإمارات 2021"، والتي تهدف لأن تكون دولة الإمارات في مصاف أفضل دول العالم في شتى المجالات التنموية ولتحقيق مراكز متقدمة في مختلف المؤشرات الوطنية والعالمية وذلك بحلول العام 2021، حيث تنقسم الأجندة الوطنية إلى ستة محاور، تعدّ أولويات وطنية تمثل ستة قطاعات رئيسية هي: الحفاظ على مجتمع متلاحم محافظ على هويته، وإرساء مجتمع آمن وقضاء عادل، وبناء اقتصاد معرفي تنافسي، وتطوير نظام تعليمي رفيع المستوى، وتطبيق نظام صحي بمعايير عالمية، والحفاظ على بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة.

غير أن الجزائر، وبخلاف السعودية والإمارات كانت ومازالت تعاني من شبح التبعية للنفط، حيث تُبين المؤشرات الاقتصادية أن القطاع النفط لا يزال المساهم الأول في الاقتصاد الجزائري، ولو أن نسبة مساهمته انخفضت خلال السنوات الماضية، إلا أنها لا تزال مرتفعة مقارنة بالسعودية والإمارات، فانتقلت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من 34% سنة 2010 إلى 19% سنة 2020، كما انخفضت نسبة الإيرادات المعتمدة على النفط من 66% سنة 2010 إلى 18% سنة 2020، غير أن نسبة مساهمة النفط في الصادرات العامة لم تتغير كثرا حيث حققت نسبة 92% سنة 2020 مقارنة بنسبة 98% سنة 2010.

يجب على الجزائر ان تحذو حَذوَ المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة في التخلي عن التبعية للنفط، حيث توجهت المملكة العربية السعودية لتحسين بيئة الأعمال، وكذا جذب الاستثمارات المباشرة الداخلية والأجنبية، وذلك بمنح ترخيص الاستثمار في مدة لا تفوق 30 يوم من وضع الطلب، وكذا إنشاء الهيئة العامة للاستثمار التي تقوم بمنح جميع التسهيلات للمستثمرين وتضمن حقوقهم، يُمكن تطبيق هذا التوجه في الجزائر من خلال الاستفادة من نفس توجه المملكة العربية السعودية، حيث تمتلك الجزائر مؤهلات أكبر لجذب الاستثمار الداخلي والاجنبي، .كما عملت المملكة العربية السعودية على تنمية الصادرات خارج المحروقات بمنح تسهيلات وامتيازات جبائيه للمصدرين خارج قطاع المحروقات، وهو ما يجب على الجزائر أن تفعله لتنمية صادراتها خارج المحروقات، خاصة وأن الجزائر تمتلك كل المقومات التي تجعلها في غنى عن النفط.

ومن خلال دراسة تجربة الإمارات العربية المتحدة، نجد أن الإمارات العربية المتحدة عكفت على تطوير القطاعين الزراعي والصناعي لتنويع اقتصادها، حيث أن الجزائر كمثيلتها في الإمارات تمتلك العديد من المؤهلات في القطاع الزراعي والصناعي، غير أن السياسة الزراعية في الامارات العربية المتحدة لا يمكن تطبيقها في الجزائر باعتبار ارضها صحراء تتطلب الكثير من الجهد والموارد، عكس الجزائر التي تمتلك اراضي خصبة سهلة الاستعمال، أما في القطاع الصناعي فيجب على الجزائر الاستفادة من تجربة الامرات العربية المتحدة في تنمية القطاع الصناعي، كما يُعتبر قطاع السياحة نقطة قوة الإمارات العربية المتحدة حيث يساهم في 12% من الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2020، إلا أن الجزائر تزخر بالعديد من المؤهلات السياحية التي تجعلها رائدة في هذا المجال، لذا يجب على الجزائر الاهتمام بهذا القطاع والاستفادة من تجربة الامارات العربية المتحددة، من خلال وضع استراتيجيات واضحة لتسيير هذا القطاع والنهوض به.

لازال الاقتصاد الجزائري ومن خلال دراسة الموازنة العامة مرتبطا ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، حيث سنُحاول في الفصل الموالي دراسة العلاقة بين تغير أسعار النفط والموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1973-2020).

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية اقتصادية لأثر الصدمات النفطية على الموازنة العامة في الجزائر ودور صندوق ضبط الموارد في ذلك خلال الفترة (1970-2020)

تمهيد:

تطرقنا في الفصل الثالث إلى تجربة المملكة العربية السعودية ودولة الامارات المتحدة للحدّ من تبعية اقتصاداتهما للنفط، وأهم البدائل المقترحة للخروج من هذه التبعية، تحاول الجزائر الاقتداء بالتجارب العالمية والعربية للتخلص من تبعية اقتصادها للنفط، غير أن الاقتصاد الجزائري لازال تحت رحمة تقلبات أسعار النفط، حيث تعاني موازنتها العامة من اختلالات كبيرة نتيجة لارتفاع وانخفاض أسعار النفط.

فتُعتبر الموازنة العامة المرآة العاكسة للسياسة المالية للدولة حيث عرفت الموازنة العامة في الجزائر العديد من التغييرات في القوانين والتشريعات، إلا أنه بصدور القانون 17/84 المعدل في سنة 1988 اتضحت المعالم التنظيمية للموازنة العامة للجزائر، حيث قَسَم النفقات إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وبوب الإيرادات إلى موارد إجبارية وأخرى اختيارية.

ورغم كثرة التشريعات التي تنظم الموازنة العامة في الجزائر، إلا أنها لا زالت تعاني العديد من الاختلالات نتيجة ارتباطها القوي بأسعار النفط، حيث تتأثر الموازنة العامة في الجزائر مباشرة بالصدمات النفطية، فنلاحظ وجود فائض في رصيدها في حالة ارتفاع أسعار النفط وما يترتب عليه من ارتفاع في الإيرادات، والعكس عند انخفاض أسعار النفط، حيث نلاحظ عجز في رصيد الموازنة والناتج عن انخفاض الإيرادات العامة بسبب انخفاض أسعار النفط.

حيث حاولت الجزائر التخلص من تبعية موازنتها واقتصادها للنفط، حيث استحدث آلية جديدة سنة 2000، بإنشاء صندوق ضبط الموارد، لتحذو حذو العديد من الدول الكبيرة، وهو صندوق سيادي يقوم الهدف منه ضمان تمويل النفقات العامة في حال حدوث تقلبات في الإيرادات العامة، والتي تنتج في الغالب عن تقلبات أسعار النفط، وبالتالي عندما تزيد أسعار النفط عن السعر المعتمد لإعداد الموازنة العامة فإن الجباية الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي يتم تحويلها لرصيد الصندوق.

من خلال ما سبق، جاء الفصل الرابع مكوناً من ثلاثة مباحث كما يلي:

- **تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1970–2020)؛**
- **انعكاسات الصدمات النفطية على الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1970–2020)؛**
- **دور صندوق ضبط الموارد في امتصاص الصدمات النفطية على الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1970–2020).**

المبحث الأول: تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1970–2020)

عرفت الموازنة العامة في الجزائر العديد من التغييرات في القوانين التي تنظمها، ولكن بصدور القانون 17/84 المعدل في 1988 تحددت المعالم الرئيسية للموازنة العامة في الجزائر، بحيث أظهر مُعظم الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة، لا سيما التبويبات التي تعتمد عليها الدولة في تصنيف النفقات والإيرادات، وعليه سوف نقوم في هذا المبحث بالإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة في الجزائر ومختلف تبويبات نفقاتها وايراداتها العامة.

المطلب الأول: تشريع الموازنة العامة في الجزائر

يُعتبر التشريع المالي الفرنسي المرجع الرئيسي الذي كان يحكم جل مواد الموازنة العامة في الجزائر بعد الاستقلال إلى غاية صدور القانون 17/84 والمتعلق بقوانين المالية لذلك كان يعرف بالقانون المجسد لقانون الموازنة في الجزائر.

أولا: الموازنة العامة بحسب القانون 17/84

عَرَّف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة على أنها:" تتشكل الموازنة العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"[1]، كما يُعرفها القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 على أنها: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات برأسمال وترخص بها "[2].

من خلال المادة الثالثة من قانون 17/84 والتي تم تعديلها بالقانون 05/88 يكتمل تعريف الموازنة العامة للدولة، فهذه المادة تؤكد على أنه بناءً على قانون المالية يتم تقدير وإجازة الموازنة العامة بحيث جاء نص المادة 03 كما يلي: «يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا بالوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف

[1] القانون رقم 17/84 المؤرخ في 08 شوال 1440 هـ الموافق لـ 07 يوليو 1984المتعلق بالمالية العمومية، الجريدة الرسمية العدد 28، المؤرخة 10 يوليو 1984، ص 1040، المادة رقم 06.

[2] القانون رقم 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق لـ 15 أغسطس 1990 المتعلق بالمالية العمومية، الجريدة الرسمية عدد 35 الصادرة بتاريخ 15 أغسطس1990، ص 1132.

المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات برأسمال»[1]، ومنه ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر بأنها وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية.

ثانيا: قوانين المالية في الجزائر:

تمّ تعريف قانون المالية في الجزائر وذلك من خلال القانون 17/84 وذلك في المادة 06 والذي ينص على «إن الإيرادات والنفقات النهائية للدولة تحدد سنويا بموجب قانون المالية كما توزع وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها»[2].

وبالتالي نلاحظ أن القانون 17/84 بمختلف مواده من المادة الأولى إلى السادسة جاء ليعطي مفهوما واسعا وشاملا لقانون المالية في الجزائر، ومنه يمكن القول أن قانون المالية هو عبارة عن وثيقة مالية سنوية تتضمن الموازنة العامة للدولة والميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة للخزينة كما يتم من خلاله تأسيس أو إلغاء ضريبة أو اقتطاع إجباري، وهو ما يبين أن قانون المالية ما هو إلا الوجه القانوني للموازنة العامة للدولة، ومنه لا يمكن اعتماد وتنفيذ الموازنة إلا من خلال قوانين المالية لأن المصادقة عليها من قبل السلطات التشريعية يكون في شكل قانون.

ومن القانون 17/84 المادة 02، يكتسي طابع قانون المالية:

- قانون المالية وقوانين المالية التكميلية والمعدلة؛
- قانون ضبط الموازنة.

وبعدها جاء القانون 17/88 المتعلق بقانون المالية الأساسي وحدد طبيعة مختلف قوانين المالية الأخرى التي تحكم الموازنة العامة للدولة وهي قانون المالية السنوي وقانون المالية التكميلي والمعدل وقانون ضبط الموازنة[3].

[1] القانون رقم 05/88 مؤرخ في 22 جمادي الأولي عام 1408 الموافق ب 12 يناير 1988 يعدل ويتم القانون رقم 17/84 المتعلق بالمالية العمومية، الجريدة الرسمية العدد 02 الصادرة في 23 جمادي الأولي عام 1408 هـ الموافق ل 13 يناير 1988م.

[2] القانون رقم 17/84، مرجع سابق، المادة 06.

[3] القانون رقم 17/84، مرجع سابق، المادة 02.

أ. **قانون المالية السنوي:** لقد تم تعريف قانون المالية السنوي من قبل المشرع بأنه «يقدر ويرخص قانون المالية للسنة مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما أنه يقر ويرخص النفقات الموجهة للتجهيزات العمومية وكذا النفقات بالرأسمال»[1].

ويُعَرف أيضا هذا القانون بقانون ربط الموازنة ، وقانون المالية الأولي بحيث يتضمن هذا القانون مختلف النشاطات المالية للدولة سواء فيما تعلق بتحصيل الإيرادات أو تنفيذ للنفقات العامة ويتميز هذا القانون بتعدد مواده ومرونتها مع الظروف والأحداث الاقتصادية للدولة، ومنه قانون المالية السنوي هو القانون الذي يقوم بتحديد التوازنات العامة للاقتصاد الوطني للنفقات والإيرادات التي تَكْفل تحقيق هذا التوازن ، بحيث تظهر لنا في الموازنة النفقات والإيرادات العامة المخصصة لتحقيق خطة الحكومة والتي تتناسب مع مجموع أهداف المجتمع ومنه فبموجب قانون المالية السنوي يتم تخصيص الاعتمادات وذلك بتقسيمها إلي نفقات التسيير والاستثمار ويحدد الأعباء الأخرى من قروض وتسبيقات كما أنه وبناء عليه يتم تبويب بيانات الموازنة حتي تتماشي مع مبدأ وضوح الموازنة من أجل تسهيل تنفيذها، وبالرجوع للقانون 17/84 المادة 67 والذي ينص على "يحتوي المشروع السنوي لقانون المالية على قسمين منفصلين" ينص القسم الأول منه على الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية وكذا السبل والوسائل الكفية بضمان التوازنات المالية التي أقرها المخطط الإنمائي السنوي، ويقترح في القسم الثاني منه المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة في إطار الموازنة العامة للدولة، بشأن نفقات التسيير والاستثمارات العمومية، كما يقترح فيه المبلغ الإجمالي للاستثمارات المخططة وتقترح في القسم الثاني كذلك[2]:

- الترخيصات الإجمالية لإيرادات والنفقات بالنسبة لكل ميزانية ملحقة؛
- الإجراءات ذات الطابع التشريعي المطبقة على الحسابات الخاصة للميزانية؛
- الأحكام المختلفة المطبقة على العمليات المالية للدولة.

وعموما يتكون قانون المالية السنوي من جزئين رئيسيين فالجزء الأول يتضمن شروط التوازن المالي من موارد وأعباء وذلك في شكل أحكام قانونية مفهرسة ومبوبة بشكل مقنن، أما الجزء الثاني فيتناول مختلف أنواع

[1] القانون رقم 17/84 المتعلق بالمالية العمومية، (مرجع سابق)، المعدل بقانون 05/88 (مرجع سابق).

[2] القانون رقم 17/84، مرجع سابق، المادة 67.

موازنة الدولة بحيث يتم التركيز في هذا الجزء على تقديم الأعباء والتي تأخذ بمعيار النفقات النهائية والنفقات المؤقتة وكل هذه النقاط سوف تناولها بالتفصيل عندما نتناول نفقات وايرادات الموازنة.

وما تجدر إليه الإشارة أنه من بين النقاط الأساسية التي يتناولها قانون المالية الأساسي هي سبل ووسائل تغطية عجز الموازنة رغم أنه لا يتطرق إليها بشكل مباشر حيث يمكن ملاحظتها من خلال اللجوء إلى القروض بشتى أنواعها، ويتم إلحاق هذا القانون بثلاث جداول رئيسية وهي[1]:

- الجدول "أ" يبين مختلف موارد الدولة وفق التقسيم المعمول به؛
- الجدول " ب " يبين الأعباء الخاصة بميزانيات التسيير؛
- الجدول "ج" يبين الاعتمادات المخصصة للتجهيزات ذات الطابع النهائي إضافة إلى نفقات الاستثمار التي تتكفل بها مؤسسات القطاع العمومي.

ب. **قانون المالية التكميلي (المعدل):** يتم إصدار قانون المالية التكميلي أو المعدل وذلك خلال السنة المالية من أجل تكملة وتعديل محتوي قانون المالية السنوي، لأنه عند القام بتنفيذ الموازنة العامة للدولة المقررة في قانون المالية السنوي قد تحدث تغييرات اقتصادية أو اجتماعية تُحدِثُ اختلالات، لذلك يتم اللجوء إلي قانون المالية التكميلي أو ما يُعرف عادة بقانون المالية المعدل ومنه عندما تحدث حالة عدم توازن بين الايرادات والنفقات بسبب ظهور ظروف غير متوقعة سوف يؤثر ذلك على البيانات التقديرية فتلجأ الحكومة إلي مشروع مالية معدل ليتماشى مع تلك الأوضاع الجديدة، وتنص المادة 04 من القانون 17/84 على أنه: «يمكن لقوانين المالية التكميلية أو المعدلة دون سواها إتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية»[2]، ويتم المصادقة على قانون المالية التكميلي من قبل البرلمان بغرفتيه، ومنه قانون المالية التكميلي والمعدل يدخل في إطار تكييف وتقييم زيادة الإيرادات مع الواقع الحالي، إضافة إلى مراجعة الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير والتجهيز والتي من شأنها التكفل بالمصاريف الإضافية المستجدة من جهة أخري.

[1] لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص ص 70-71.

[2] القانون رقم 84/ 17، مرجع سابق، المادة 03.

ج. **قانون ضبط الموازنة:** من خلال المادة 05 من القانون 17/84 يُمكن التوصل لمفهوم قانون ضبط الموازنة «يُشكل قانون ضبط الموازنة الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية»[1].

ويتطابق هذا القانون مع الحسابات الختامية والهدف منه هو ضبط النتائج المالية لكل سنة واجازة الفروقات بين ما تم تنفيذه فعلا وما كان متوقعا، إضافة إلى ذلك يُعد وسيلة من وسائل الرقابة على تنفيذ الموازنة من قبل البرلمان، ويتم الاعتماد عليه في وضع تقديرات السنوات المقبلة.

وما تجدر إليه الإشارة إلي أنه في التشريع الجزائري لم يحدد تاريخ معين للمصادقة على هذا القانون سواء في القانون 17/84 أو القانون 05/88 إلا أن تحضير هذا القانون مرتبط بفكرة طرق التسوية وتحديد فترتها، ولكن عندما نلاحظ كيفية سير قانون ضبط الموازنة في الجزائر نجد أنه يتم المصادقة عليه بعد سنتين من تنفيذ الموازنة فمثلا قانون ضبط الموازنة لسنة 2010 يتم المصادقة عليه سنة 2012 وقانون ضبط الموازنة لسنة 2011 يصادق عليه من قبل البرلمان في سنة 2013، ومنه نلاحظ أن هناك تأخر ملحوظ على المصادقة على هذا القانون.

المطلب الثاني: تبويب النفقات في الموازنة العامة في الجزائر:

بالعودة للقانون 84 /17 وتحديدا للمادة 20، نجد في نصها وضوحا كاملا للمكونات الرئيسية للنفقات العامة، وتنص المادة 20 على "توضّح الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار"[2]، تخصص هذه الاعتمادات وتوزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها أو غرض استعمالها وفقا لمدونات تحدد عن طريق التنظيم.

من خلال ما سبق نلاحظ أنه يتم تصنيف النفقات العامة في الجزائر إلى صنفين رئيسيين وهما نفقات التسيير ونفقات التجهيز بحيث يُقسم كل صنف بدوره إلى عدة أبواب.

[1] القانون رقم 84/ 17، مرجع سابق، المادة 05.

[2] القانون 17/84، مرجع سابق، المادة 20، ص1042.

أولا: نفقات التسيير

نفقات التسيير هي تلك النفقات المستمرة الجارية واللازمة لتسيير المرافق العمومية والمتمثلة في المصاريف العامة للمؤسسات العمومية، فنفقات التسيير غير موجهة لخلق الاستثمارات فهي لا تُؤَدى لإحداث أي زيادة في الإمكانيات المادية الموجودة وإنما تتكفل بصيانة ما هو موجود وتمكينه من السير بشكل عادي، فهذه النفقات تخص النشاط العادي والطبيعي الذي تقوم به الدولة وهي تلك الاعتمادات التي تكون مسجلة في موازنة الدولة وتكون موجهة لتغطية المصاريف الضرورية لتسيير المرافق العمومية مثل أجور الموظفين وكافة النفقات الخاصة بتسيير نشاط الدولة وتُدَوَن نفقات التسيير في جدول يُرمز له بـ "ب "، وتنقسم نفقات التسيير إلي أربعة أبواب وهي[1]:

1. **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** يتكون هذا العنوان على الاعتمادات الضرورية التي تكفل بالأعباء الدين العمومي إضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات بحيث تتكون من خمسة أقسام وهي:
   - القسم الأول: دين قابل للاستهلاك؛
   - القسم الثاني: الدين الداخلي، الديون العامة، فوائد سندات الخزينة؛
   - القسم الثالث: دين خارجي؛
   - القسم الرابع: ضمانات من أجل القروض والتسبيقات من قبل الجماعات والمؤسسات العمومية؛
   - القسم الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات والتعويض على منتوجات مختلفة.
2. **تخصيصات السلطات العمومية:** يحتوي هذا العنوان على نفقات تسيير المؤسسات العمومية والسياسية وغيرها مثل المجلس الشعبي الوطني، مجلس المحاسبة وغيرها، وتعتبر هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات، وبالتالي فإن النفقات التي يتضمنها القسمين الأول والثاني تُجمع في ميزانية التكاليف المشتركة.
3. **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** فهذا الباب يُبين مجموع الاعتمادات التي تتوفر بجميع مصالح ووسائل التسيير الخاصة بالموظفين والأدوات ويتكون من سبعة أقسام وهي:
   - الموظفون يخص مرتبات العمل؛
   - الموظفون يخص المعاشات والمنح؛

[1] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص ص 53-54.

- الموظفون يخص التكاليف الاجتماعية؛
- يخص الأدوات وتسيير المصالح؛
- يخص أشغال الصيانة؛
- يخص إعانات التسيير؛
- يخص نفقات مختلفة.

4. **التدخلات العمومية:** تخص هذه النفقات نفقات التحويل والتي توجه العديد من الأنشطة المتنوعة، بحيث تُقسم بدورها إلى سبعة أقسام وهي[1]:

- التدخلات العمومية والإدارية أي الإعانات الموجهة للجماعات المحلية؛
- النشاط الدولي من مساهمات في الهيئات الدولية؛
- النشاط التربوي والثقافي (منح دراسية)؛
- النشاط الاقتصادي، التشجيعات والتدخلات وهو ما يُعرف بالإعانات الاقتصادية؛
- النشاط الاقتصادي إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية؛
- النشاط الاجتماعي _الاحتياط: مثل مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات والقيام بإجراءات لحماية الصحة؛
- النشاط الاجتماعي: المساعدة والتضامن؛

وبالتالي فالنفقات المتعلقة بالباب الأول والثاني وهي مشتركة لكل الوزارات والتي لا تكون تابعة لوزارة معينة تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة ونجدها في أسفل الجدول "ب".

أما النفقات المتعلقة بالباب الثالث والرابع تقسم حسب الوزارات بعدما يُحدِد قانون المالية المبالغ الإجمالية الموجهة لكل دائرة وزارية ونجد أن كل نفقات التسيير المجموعة في الأبواب الأربعة تقسم في الجدول " ب " الملحق بقانون المالية وهو ما يبينه الجدول رقم (4-1) الموالي:

[1] جمال لعمارة، نفس المرجع السابق، ص 5.

جدول رقم (4–1) :الجدول (ب) توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية

الوحدة: آلاف دينار جزائري

الدوائر الوزارية	المبالغ
• رئاسة الجمهورية	8.273.807.000
• مصالح الوزير الأول	4.326.911.000
• الدفاع الوطني	1.230.330.000.000
• الشؤون الخارجية.....	38.383.000.000
• الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.....	431.994.418.000
• العدل	77.529.605.000
• المالية	86.615.374.000
• الطاقة	59.844.836.000
• المجاهدين.....	230.754.424.000
• الشؤون الدينية والأوقاف.....	25.360.349.000
• التربية الوطنية.....	724.681.708.000
• التعليم العالي والبحث العلمي.....	364.283.132.000
• التكوين والتعليم المهنيين.....	49.936.401.000
• الثقافة	14.903.360.000
• البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة.....	2.304.381.000
• الشباب والرياضة.....	36.518.016.000
• التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....	82.173.251.000
• الصناعة والمناجم.....	4.685.200.000
• الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.....	225.179.207.000
• السكن والعمران والمدينة	16.238.221.000
• التجارة.....	17.527.751.000
• الاتصال.....	18.360.897.000
• الأشغال العمومية والنقل.....	24.655.965.000

• الموارد المائية.....	13.685.429.000
• السياحة والصناعة التقليدية.....	3.117.974.000
• الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	408.282.838.000
• العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	197.595.537.000
• العلاقات مع البرلمان.....	223.629.000
• البيئة والطاقات المتجددة.....	2.108.927.000
المجموع الفرعي	4.399.874.548.000
• التكاليف المشتركة.....	493.564.547.000
المجموع العام	4.893.439.095.000

المصدر: القانون المتعلق بتوزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية ، الجريدة الرسمية، العدد 81 الصادرة 30 ديسمبر2019، ص 51.

من خلال الجدول السابق رقم (4-1)، والذي يمثّل نفقات التسيير لسنة 2020 والتي بلغت قيمتها 4.893.439.095.000 دج، بحيث بلغ المبلغ الموزع على الوزارات 4.399.874.548.000 دج أما التكاليف المشتركة فلقد خصص لها مبلغ 493.564.547.000 دج.

ثانيا: نفقات التجهيز (الاستثمار)

تتكون نفقات التجهيز من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وهي لا تعتبر مباشرة كاستثمارات منتجة بحيث يُضاف إلى هذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية وما يميز هذه النفقات أنها تُستعمل من قبل قطاعات غير منتجة أو التي تكون قطاعات منتجة بصفة غير مباشرة وبالتالي يمكن القول أنَ نفقات التجهيز هي تلك النفقات الموجهة للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بوسائل الإنتاج[1].

[1] مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين قانون84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية، المركز الجامعي النعامة، الجزائر، العدد الرابع، جوان 2016، ص 326.

المادة 35 من القانون 17/84 حددت بشكل واضح هذا النوع من الإنفاق، فلقد نصت على أنه تُجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للموازنة العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب وهي[1]:

1-الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

2-إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

3-النفقات الأخرى بالرأسمال.

بحيث تُسجل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمارات والنفقات برأسمال في الموازنة العامة على شكل رُخص وتُنفذ باعتمادات الدفع والتي تظهر في الجدول "ج"، ورُخص البرامج تمثل الحد الأعلى للنفقات التي يسمح للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة، وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها.

أما اعتمادات الدفع فتمثل التخصيصات السنوية التي يُمكن للآمر بالصرف صرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطلقة، بحيث يتم تصنيف نفقات التجهيز وفق احدى عشر برنامج قطاعي وهي:

- القطاع 0: المحروقات؛
- القطاع 1: الصناعة المعملية؛
- القطاع 2: المناجم والطاقة؛
- القطاع 3: الفلاحة والري؛
- القطاع 4: الخدمات المنتجة؛
- القطاع 5: المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية؛
- القطاع 6: التربية والتكوين؛
- القطاع 7: المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية؛
- القطاع 8: السكن؛
- القطاع 9: مواضيع مختلفة؛

[1] القانون رقم 17/84، المادة 35، ص1043.

- القطاع 10: المخططات البلدية للتنمية.

أما فيما يخص المعاملات برأسمال فتتضمن النفقات التالية:

- آجال تسديد سندات الخزينة. ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- مساهمات وتعهدات تهيئة الإقليم؛
- مخططات صندوق تطهير المؤسسات؛
- النفقات برأسمال؛
- مساهمات التجهيز؛
- مكافآت الفوائد؛
- مؤونات النفقات غير المتوقعة؛
- مؤونات تطوير المناطق المراد تطويرها؛
- مؤونات تصفية المديونيات غير المسددة.

حيث أن مجموع نفقات التجهيز تُدون في الجدول "ج" كما يوضحه الجدول التالي رقم (4–2):

جدول رقم (4–2): جدول " ج " توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات

الوحدة: آلاف دينار جزائري

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
• **الصناعة**.....	**20.000**	**8.228.690**
• **الفلاحة والري**.....	**47.569.207**	**209.534.228**
• **دعم الخدمات المنتجة**.....	**53.930.300**	**55.251.322**
• **المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية**.....	**366.929.577**	**602.151.806**
• **التربية والتكوين**	**106.126.210**	**155.759.022**
• **المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية**.....	**52.081.000**	**129.333.016**
• **دعم الحصول على سكن**.....	**3.224.550**	**329.850.660**
• **مواضيع مختلفة**	**800.000.000**	**600.000.000**
• **المخططات البلدية للتنمية**	**40.000.000**	**40.000.000**
• **المجموع الفرعي للاستثمار**	**1.469.880.844**	**2.130.208.744**
• **دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات**	**-**	**643.307.287**

التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).		
• **احتياطي لنفقات غير متوقعة .....**	**150.000.000**	**156.157.200**
• **المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....**	**150.000.000**	**799.464.487**
• **مجموع ميزانية التجهيز .....**	**1.619.880.844**	**2.929.673.231**

المصدر: القانون المتعلق بتوزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات، الجريدة الرسمية العدد 81 الصادرة 30 ديسمبر 2019، ص 52.

المطلب الثالث: تبويب الإيرادات في الموازنة العامة في الجزائر

لقد حدد القانون 17/84 في المادة 11 كل مصادر الإيرادات العامة كالتالي[1]: "تتضمن موارد الموازنة العامة للدولة ما يلي:

1-الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛

2-مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛

3-التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛

4-الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛

5-التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة علبها؛

6-مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛

7-مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛

8-الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

وبتم تبويب هذه الإيرادات في الموازنة العامة للدولة في جدول يرمز له بالجدول " أ " وذلك بعنوان الإيرادات النهائية المطبقة على موازنة الدولة بحيث يتكون هذا الجدول من بابين رئيسيين وهما:

- الموارد الإجبارية؛
- الموارد الاختيارية.

[1] القانون 17/84،مرجع سابق، المادة 11، ص1041.

أولا: الموارد الإجبارية

تُعبر الموارد الإجبارية عن الاقتطاعات التي تتحصل علبها الدولة بشكل إجباري وبدون مقابل وتتمثل هذه الإيرادات في المداخيل الجبائية، الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي والغرامات.

1. **الإيرادات ذات الطابع الجبائي**: وتتكون هذه الإيرادات من مختلف الضرائب والرسوم ونجدها مصنفة في الجدول " أ" كما يلي:

أ. **الضرائب المباشرة**: حيث تخص هذه الضرائب المداخيل بمختلف أنواعها:

- الضرائب على الأجور؛
- الضرائب على الأرباح التجارية وغير التجارية؛
- الكفالات والكراء؛
- الأرباح الصناعية؛
- الفوائد المتأتية من القروض؛

ب. **حقوق التسجيل والطابع**: وهي تلك الضرائب التي تخص بعض العقود القانونية وتخص جميع الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل:

- حقوق التسجيل لرؤوس الأموال المحمولة للتسجيل. عقود الزواج والطلاق.
- جواز السفر ورخصة السياقة، بطاقة التعريف الوطنية.

ج. **الضرائب على الأعمال**: تُعرف أيضا بالرسم على رقم الأعمال بحيث يتم فرضها على مجمل المواد الاستهلاكية لذلك تعتبر ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.

د. **الضرائب غير مباشرة**: وتتكون من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك ولكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للضرائب على رقم الأعمال ومن بين السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب الذهب، الخمور والكحول ... إلخ.

هـ. **الحقوق الجمركية**: يتم فرض هذه الضريبة على عمليات التجارية الخارجية فهي تمس كل المنتجات الموجهة للاستيراد والتصدير.

و. **الجباية البترولية**: وتتكون هذه الجباية من:

- الضريبة على إنتاج البترول السائل والغازي؛

- ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

2. **الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية:** بحيث تم تحديد هذه الحصة بـ 50% للمؤسسات قطاع الخدمات و15% للمؤسسات المنتجة للسلع من الأرباح الصافية للمؤسسات وذلك بعد اقتطاع حصة اشتراكات العمال، بحيث تخضع هذه الضريبة لعدة قواعد مثل التصريح السنوي والتحصيل إلى غير ذلك من القواعد الأخرى.
3. **الغرامات:** هي عبارة عن عقوبة مالية تفرضها المؤسسات القانونية مثل مجلس المحاسبة والمحاكم وقد يفرضها مفتشي الأسعار أو مفتشي الجمارك، بحيث تفرض هذه الغرامات على الأشخاص المخالفين للنصوص التي تضعها الحكومة.

ثانيا: الموارد الاختيارية

يطلق على هذا النوع من الإيرادات الموارد الإرادية، فهذا النوع من الضرائب يضم الاشتراكات أو الضرائب المدفوعة إراديا من قبل الأشخاص ويكون الدفع إراديا وليس إجباريا مقابل نفعهم واستفادتهم بسلعة أو خدمة معينة تؤديها لهم الدولة، فهناك فرق بين مداخيل أملاك الدولة أو أجرة الخدمة المقدمة من طرف الدولة وأموال المساهمات والهبات والهدايا، وبالتالي يضم هذا النوع المشاركات والمساهمات المدفوعة اختياريا من قبل الأفراد جراء حصولهم على سلع وخدمات من قبل الدولة وأهم أنواع الموارد الاختيارية ما يلي:

1. **مداخيل أملاك الدولة:** وهي كل الموارد التي تتحصل عليها الدولة عن طريق تصفيها لثروتها أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة ومنه نجد أن هذا النوع من المداخيل ينقسم إلى قسمين وهما:

- **مداخيل الاستغلال:** هي الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة جراء منحها للأشخاص لاستغلالها، فتقديم الدولة لرخصة الاستغلال يدر عليها إيرادات تعرف بإيرادات الاستغلال وأمثلة ذلك أملاك الدولة والتي يمكن للأفراد استغلالها مثل المناجم والمحاجر، حقوق الصيد والأسواق وغيرها.

- **مداخيل التصفية:** تلك المداخيل التي تتحصل عليها الدولة جراء قيامها ببيع السلع التي تمتلكها والتي أصبحت لا تمثل منفعة بالنسبة لها ومثال ذلك بيع الأراضي والعقارات والسيارات الإدارية وغيرها، كل هذه العوائد تعرف بمداخيل التصفية.

2. **التكاليف المدفوعة جراء الخدمات المؤداة والأتاوى:** هذا النوع من الإيرادات لا يُعتبر نوعا حقيقيا من الموارد لأننا لا نجده في جدول الإيرادات أي الجدول " أ " لذلك يصعب تقدير مبلغه بالتحديد ويمكن استنتاجه من خلال مكوناته، فتعتبر التكاليف المدفوعة جراء الخدمات المؤداة والأتاوى عن كل المكافآت المقبوضة من طرف الدولة مقابل استعمال خدماتها وأهم أنواعه[1]:
   - المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة جراء ما تؤديه من خدمة؛
   - المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية أو تأمينية؛
   - المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم.
3. **الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات:** تُقدم هذه الأموال بدون مقابل بحيث يخص الأمر المساهمة المالية غير الإجبارية للأفراد من أجل تمويل نفقة عمومية وتعتبر قيمة هذه المداخيل غير محددة.

ولقد جاء تصنيف مختلف الموارد العامة للدولة في الميزانية العامة في الجدول " أ " تحت اسم الإيرادات النهائية المطبقة على الموازنة العامة للدولة كما يبينه الجدول الموالي رقم (4–3):

جدول رقم (4–3): جدول "أ" الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2020

الوحدة: آلاف دينار جزائري

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1– الموارد العادية **1–1 الإيرادات الجبائية :**	
001–201– حواصل الضرائب المباشرة	**1.428.440.000**
002–201– حواصل التسجيل والطابع	**93.944.000**
003–201 حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	**1.182.631.000**

[1] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص 50.

(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	444.741.000
201–004– حواصل الضرائب غير المباشرة.....	47.159.000
201–005– حواصل الجمارك.....	294.691.000
المجموع الفرعي (1)	3.046.865.000
1.2–الإيرادات العادية:	
201–006– حواصل ومداخيل أملاك الدولة	35.047.000
201–007– الحواصل المختلفة للميزانية.....	174.436.000
201–008 الإيرادات النظامية	50.000
المجموع الفرعي (2)	206.533.000
1.3– الإيرادات الأخرى:	
الإيرادات الأخرى	833.000.000
المجموع الفرعي (3)	833.000.000
مجموع الموارد العادية	4.089.398.000
2– الجباية البترولية :	
201–011– الجباية البترولية	2.200.325.000
المجموع العام للإيرادات	6.289.723.000

المصدر: القانون المتعلق بالإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2020 الجريدة الرسمية العدد 81 الصادرة 30 ديسمبر 2019، ص 50.

المبحث الثاني: انعكاسات الصدمات النفطية على الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1970-2020)

نتطرّق في هذا المبحث إلى تحليل انعكاسات الصدمات النفطية على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة من 1970 الى غاية 2020، ومن ثم سنتجه نحو النفقات العامة لمحاولة معرفة انعكاسات الصدمات النفطية عليها خلال نفس الفترة، ومن ثَم نختتم بمعرفة الانعكاسات على رصيد الموازنة العامة خلال نفس الفترة، من خلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: انعكاسات الصدمات النفطية على الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (1970-2020)

شهدت الفترة الممتدة بين 1970 و2020 العديد من الصدمات النفطية الإيجابية منها والسلبية، والتي أثرت على الاقتصاد الجزائري، وخاصة على الإيرادات العامة للجزائر، حيث انتعشت الإيرادات الجزائرية عند حدوث صدمات نفطية إيجابية وما صاحبه من ارتفاع في أسعار النفط وبالتالي ارتفاع العوائد المالية، والعكس عند حدوث صدمات نفطية سلبية والتي أدت الى انخفاض في أسعار النفط مما انعكس بالسلب على الإيرادات الجزائرية، سنقسم فترة الدراسة إلى فترتين زمنيتين، الأولى بين (1970-1995)، والثانية بين (1996-2020)، وذلك لتسهيل تحليل تأثير الصدمات النفطية على الإيرادات ، ووضوح الجداول والأشكال.

أولا: انعكاسات الصدمات النفطية على الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة(1970-1995)

شهدت هذه الفترة حدوث مجموعة من الصدمات النفطية الإيجابية والسلبية والتي أثّرَت على الإيرادات العامة، والجدول التالي رقم (4-4)، يبين تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-1995) كما يلي:

جدول رقم (4–4): تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (1970–1995)

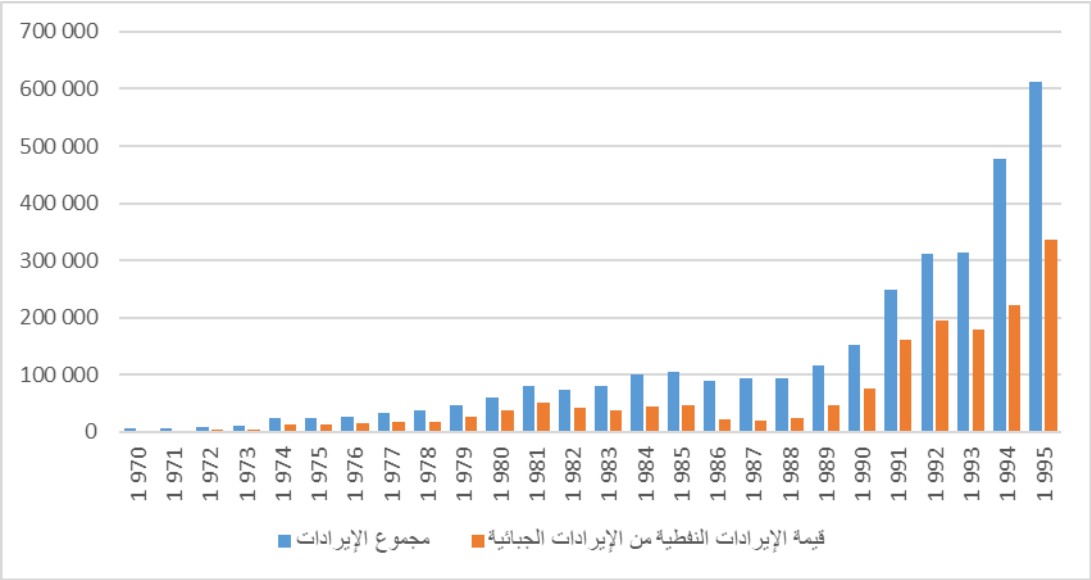
السنوات	مجموع الإيرادات (مليون دينار)	نسبة التغير في الإيرادات (%)	الإيرادات الجبائية (مليون دينار)	قيمة الإيرادات النفطية من الإيرادات الجبائية (مليون دينار)	نسبة التغير في الإيرادات الجبائية النفطية (%)	الإيرادات غير الجبائية (مليون دينار)	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات الكلية (%)	أسعار النفط (دولار)
1 970	6 306	-	5 456	1 350	-	850	21,41	1.21
1 971	6 919	9,72	5 982	1 648	22,07	937	23,82	1.7
1 972	9 178	32,65	8 434	3 278	98,91	744	35,72	1.82
1 973	11 067	20,58	9 956	4 114	25,50	1 111	37,17	2.7
1 974	23 438	111,78	21 399	13 399	225,69	2 039	57,17	11
1 975	25 052	6,89	23 195	13 462	0,47	1 858	53,74	10.43
1 976	26 215	4,64	24 976	14 237	5,76	1 239	54,31	11.6
1 977	33 479	27,71	31 279	18 019	26,56	2 200	53,82	12.5
1 978	36 782	9,87	35 379	17 365	-3,63	1 403	47,21	12.79
1 979	46 429	26,23	44 844	26 516	52,70	1 585	57,11	29.19
1 980	59 594	28,36	58 020	37 658	42,02	1 574	63,19	35.52
1 981	79 384	33,21	76 714	50 954	35,31	2 670	64,19	34
1 982	74 246	-6,47	69 448	41 458	-18,64	4 798	55,84	32.38
1 983	80 644	8,62	74 852	37 711	-9,04	5 792	46,76	29.04
1 984	101 365	25,69	90 809	43 841	16,26	10 556	43,25	28.2
1 985	105 850	4,42	93 778	46 786	6,72	12 072	44,20	27.01
1 986	89 690	-15,27	74 095	21 439	-54,18	15 595	23,90	13.53
1 987	92 984	3,67	78 694	20 479	-4,48	14 290	22,02	17.73
1 988	93 500	0,55	82 200	24 100	17,68	11 300	25,78	14.24
1 989	116 400	24,49	110 000	45 500	88,80	6 400	39,09	17.31
1 990	152 500	31,01	147 300	76 200	67,47	5 200	49,97	22.26
1 991	248 900	63,21	244 200	161 500	111,94	4 700	64,89	18.62
1 992	311 864	25,30	302 664	193 800	20,00	9 200	62,14	18.44
1 993	313 949	0,67	300 687	179 218	-7,52	13 262	57,09	13.33

15.53	46,56	78 831	23,97	222 176	398 350	51,99	477 181	**1 994**
16.86	54,95	33 591	51,30	336 148	578 140	28,20	611 731	**1 995**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique212

ولتوضيح مدى تأثير الصدمات النفطية على الإيرادات العامة للجزائر بصفة عامة، والايرادات النفطية بصفة خاصة، الشكل الموالي رقم (4-1)، يبين مدى تطور الإيرادات العامة والايرادات النفطية خلال الفترة (1970-1995)، كما يلي:

شكل رقم (4-1): قيمة الإيرادات العامة والإيرادات النفطية للجزائر خلال الفترة (1970-1995)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (4-4).

من خلال الجدول السابق رقم (4-4) والشكل رقم (4-1) الموضح أعلاه، نلاحظ تأثير الصدمات النفطية المتتالية لسنوات 1970، 1979، 1986 و1990 على الإيرادات العامة للجزائر، حيث:

- **انعكاسات صدمة 1970 على الإيرادات العامة للجزائر**: من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع الإيرادات العامة بين سنتي 1973 و1974 بنسبة تقارب 112% حيث قفزت الإيرادات العامة من 11067 مليون دينار سنة 1973 إلى 23438 مليون دينار سنة 1974، ويعود **السبب** الرئيسي لارتفاع الإيرادات العامة الى ارتفاع قيمة الإيرادات النفطية، حيث كانت الإيرادات النفطية تمثل 37.17 % من الإيرادات الكلية، حيث ارتفعت الإيرادات النفطية من 4114 مليون دينار سنة 1973 إلى 13399 مليون دينار جزائري

سنة 1974 بارتفاع نسبته 225% وكل هذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث ارتفعت من 2.7 دولار إلى 11 دولار بين سنتي 1973 و1974، بسبب الصدمة النفطية والتي تعرضنا لأسبابها في الفصل الأول.

- **انعكاسات صدمة 1979 على الإيرادات العامة للجزائر:** نتيجة للثورة الإيرانية، ارتفع سعر النفط من 12.79 دولار سنة 1978 إلى 29.19 دولار و 35.52 دولار سنة 1979 و1980 تواليا، مما اثر على الإيرادات النفطية للجزائر حيث ارتفعت من 17365 مليون دينار سنة 1978 إلى 26516 مليون دينار سنة 1979 بارتفاع نسبته 53% لتواصل صعودها سنة 1980 إلى 37658 مليون دينار بارتفاع نسبته 42%، وكنتيجة حتمية ارتفعت قيمة الإيرادات العامة للجزائر إلى 59594 مليون دينار جزائري سنة 1980 بعد ما كانت 46429 مليون دينار جزائري سنة 1979 و36782 مليون دينار جزائري سنة 1978.

- **انعكاسات صدمة 1986 على الإيرادات العامة للجزائر:** انخفضت أسعار النفط بشكل كبير سنة 1986 لتبلغ 13.53 دولار بعدما كانت 27.01 دولار سنة 1985، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة 54.18% بين سنتي 1985 و1986، وهو ما نعكس على الإيرادات العامة حيث انخفضت بنسبة 15.27%، حيث بلغت سنة 1985 قيمة 105850 مليون دينار لتنخفض إلى 89690 سنة 1986.

- **انعكاسات صدمة 1990 على الإيرادات العامة للجزائر:** خلال هذه الفترة مثلت الإيرادات النفطية 50% من الإيرادات العامة للجزائر، حيث نتيجة لهذه الصدمة ارتفعت أسعار النفط بين سنتي 1989 و1990 من 17 دولار إلى 22 دولار نتيجة الصدمة النفطية، مما أثر على الإيرادات النفطية التي ارتفعت بنسبة 67,47% بين سنتي 1989 و1990 لتصل إلى 76200 مليون دينار سنة 1990 بعدما كانت 45500 مليون دينار سنة 1989، والتي بدورها انعكست على الإيرادات العامة للجزائر لترتفع بنسبة 31% بين سنتي 1989 و1990، حيث وصلت الى 152500 مليون دينار سنة 1990 مقارنة بسنة 1989 حيث كانت قيمتها 116400 مليون دينار.

ثانيا: انعكاسات الصدمات النفطية على الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة(1996–2020)

شهدت هذه الفترة كذلك العديد من الصدمات النفطية التي أثرت على الاقتصاد العالمي عامة، والاقتصاد الجزائري خاصة، فتأثرت الإيرادات العامة للجزائر بعد حدوث هذه الصدمات، حيث شهد العالم أربع صدمات متتالية خلال هذه القترة وهي صدمة 1998، 2004، 2008، 2014 و2020، والجدول التالي رقم (4-5)، يبين تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1996-2020) كما يلي:

جدول رقم (4–5): تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (1996–2020)

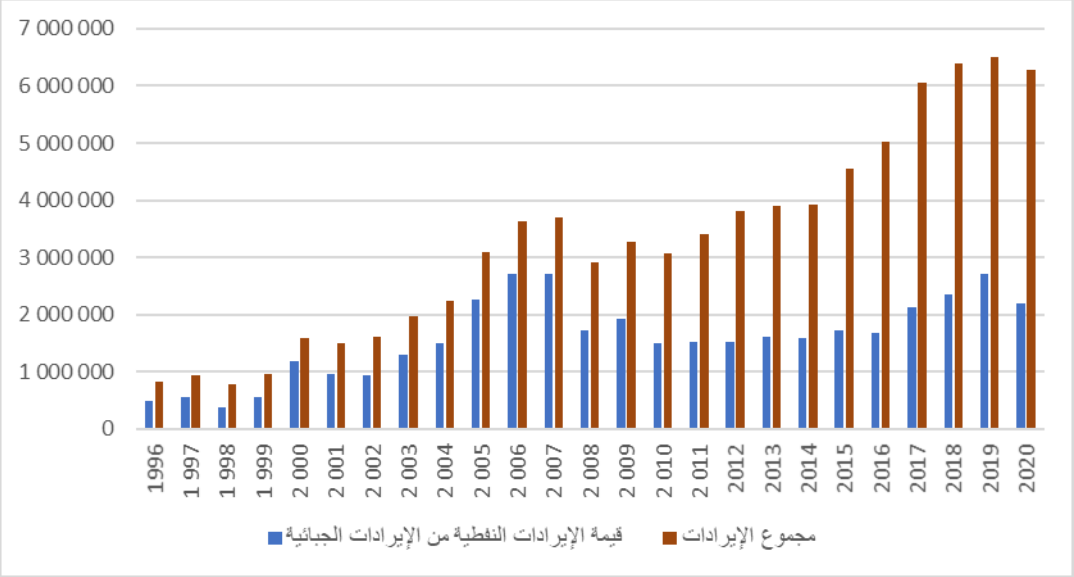
السنوات	مجموع الإيرادات (مليون دينار)	نسبة التغير في الإيرادات (%)	الإيرادات الجبائية (مليون دينار)	قيمة الإيرادات النفطية من الإيرادات الجبائية (مليون دينار)	نسبة التغير في الإيرادات الجبائية النفطية (%)	الإيرادات غير الجبائية (مليون دينار)	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات الكلية (%)	أسعار النفط (دولار)
1996	825 157	34,89	786 600	495 997	47,55	38 557	60,11	20.29
1 997	926 668	12,30	878 778	564 765	13,86	47 890	60,95	18.86
1 998	774 511	-16,42	708 384	378 556	-32,97	66 127	48,88	12.28
1 999	950 496	22,72	874 888	560 121	47,96	75 608	58,93	17.44
2 000	1 578 161	66,04	1 522 739	1 173 237	109,46	55 422	74,34	27.6
2 001	1 505 526	-4,60	1 354 627	956 389	-18,48	150 899	63,53	23.12
2 002	1 603 188	6,49	1 425 800	942 904	-1,41	177 388	58,81	24.36
2 003	1 974 466	23,16	1 809 900	1 284 975	36,28	164 566	65,08	28.1
2 004	2 229 899	12,94	2 066 110	1 485 699	15,62	163 789	66,63	36.05
2 005	3 082 828	38,25	2 908 308	2 267 836	52,64	174 520	73,56	59.50
2 006	3 639 925	18,07	3 434 884	2 714 000	19,67	205 041	74,56	61
2 007	3 687 900	1,32	3 478 600	2 711 850	-0,08	209 300	73,53	69.04
2 008	2 902 448	-21,30	2 680 689	1 715 400	-36,74	221 759	59,10	94.1
2 009	3 275 362	12,85	3 073 612	1 927 000	12,34	201 750	58,83	60.86
2 010	3 074 644	-6,13	2 799 644	1 501 700	-22,07	275 000	48,84	77.38
2 011	3 403 108	10,68	2 978 298	1 529 400	1,84	424 810	44,94	107.46

109.45	39,93	376 414	-0,68	1 519 040	3 427 616	11,78	3 804 030	**2012**
105.87	41,48	248 396	6,38	1 615 900	3 646 919	2,40	3 895 315	**2013**
96.29	40,17	258 562	-2,36	1 577 730	3 669 186	0,83	3 927 748	**2014**
49.49	37,85	474 954	9,20	1 722 940	4 077 588	15,91	4 552 542	**2015**
40.86	33,57	846 823	-2,34	1 682 550	4 164 758	10,08	5 011 581	**2016**
51.58	35,17	1 290 895	26,41	2 126 987	4 756 990	20,68	6 047 885	**2017**
73,18	36,77	1 328 000	10,47	2 349 700	5 061 500	5,66	6 389 400	**2018**
67,91	41,71	1 580 200	15,52	2 714 469	57558876	1,85	6 507 907	**2019**
43,07	34,98	2 178 630	-18,94	2 200 325	52 471 900	-3,35	6 289 723	**2020**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique212

لتبسيط الجدول أكثر، الشكل الموالي رقم (4-2)، يبين تطور الإيرادات العامة والايرادات النفطية من سنة 1996 إلى غاية 2020 كما يلي:

شكل رقم (4-2): قيمة الإيرادات العامة والايرادات النفطية للجزائر خلال الفترة (1996-2020)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (4-5).

من خلال الجدول السابق رقم (4-5) والشكل رقم (4-2) المبين أعلاه، نلاحظ تأثير الصدمات النفطية المتتالية لسنوات 1998، 2004، 2008، 2014 و2020 على الإيرادات العامة للجزائر، حيث:

- **انعكاسات صدمة 1998 على الإيرادات العامة للجزائر:** أثرت الأزمة الأسيوية على أسعار النفط، حيث انخفضت أسعار النفط إلى 12.28 دولار سنة 1998 بعدما كانت 18.86 دولار سنة 1997، مما أدى إلى تراجع الإيرادات العامة بنسبة 16.42% بين سنتي 1997 و1998، وذلك راجع إلى انخفاض الإيرادات النفطية والتي كانت تمثل حوالي 50% من الإيرادات العامة، حيث تراجعت الإيرادات النفطية بنسبة 32.97% لتصل إلى 378556 مليون دينار سنة 1998 بعدما كانت سنة 1997 تُقدر بـ 564765 مليون دينار.

- **انعكاسات صدمة 2004 على الإيرادات العامة للجزائر:** ارتفعت أسعار النفط لتصل الى 60 دولار سنة 2005 نتيجة الصدمة النفطية الإيجابية لسنة 2004، مما انعكس على الإيرادات النفطية التي ارتفعت بنسبة 52,64% بين سنتي 2004 و2005، وبما أن الإيرادات النفطية كانت تمثل حوالي 70% من الإيرادات العامة، ارتفعت الإيرادات العامة من 2229899 مليون دينار سنة 2004 إلى 3082828 مليون دينار سنة 2005 بارتفاع نسبته 38.25%.

- **انعكاسات صدمة 2008 على الإيرادات العامة للجزائر:** نتيجة لانهيار أسعار النفط نهاية سنة 2008 وسنة 2009، بسبب الأزمة المالية العالمية، انخفضت الإيرادات العامة لسنة 2008 بنسبة 21.30% لتصل إلى 2902448 مليون دينار سنة 2018 بعدما كانت 3687900 مليون دينار سنة 2020، وهذا راجع لانخفاض الإيرادات النفطية التي كانت تمثل 60% من الإيرادات العامة، حيث انخفضت الإيرادات النفطية بنسبة 36.74% بين سنتي 2007 و2008.

- **انعكاسات صدمة 2014 على الإيرادات العامة للجزائر:** بعدما انخفضت أسعار النفط بأكثر من 50% من قيمتها في أربعة أشهر بين جوان 2014 وجانفي 2015، بسبب الصدمة النفطية لسنة 2014، انخفضت الإيرادات النفطية من 1615900 سنة 2013 إلى 1577730 سنة 2014، مما أثر على الإيرادات العامة للجزائر.

- **انعكاسات صدمة 2020 على الإيرادات العامة للجزائر:** نتيجة لهذه الصدمة انخفضت أسعار النفط من 70 دولار سنة 2019 إلى 43 دولار سنة 2020، مما أثر على الإيرادات النفطية التي انخفضت بنسبة 19% بين سنتي 2019 و2020، والتي بدورها اثرت على الإيرادات العامة للجزائر والتي تمثل الإيرادات

النفطية 35% منها، حيث انخفضت الإيرادات العامة من 6507907 سنة 2019 إلى 6289723 سنة 2020، بتأثير تداعيات أزمة كوفيد 19.

المطلب الثاني: انعكاسات الصدمات النفطية على النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (1970-2020)

مثلما تأثرت الإيرادات العامة للجزائر بالصدمات النفطية المتتالية، كذلك حدث نفس الشيء للنفقات العامة، حيث ارتفعت النفقات العامة عند ارتفاع الإيرادات العامة متأثرة بالصدمات النفطية الإيجابية وما صاحبها من ارتفاع لأسعار النفط، والعكس عدن انخفاض اسعار النفط مما أثر سلبا على الإيرادات العامة التي يدورها اثرت على حجم الانفاق العام، سنقسم الدراسة إلى فترتين زمنيتين، الأولى بين (1970-1995)، والثانية بين (1996-2020)، وذلك لتسهيل تحليل تأثير الصدمات النفطية على النفقات العامة، ووضوح الجداول والأشكال.

أولا: انعكاسات الصدمات النفطية على النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (1970-1995)

شهدت هذه الفترة حدوث مجموعة من الصدمات النفطية الإيجابية والسلبية والتي اثرت على النفقات العامة، والجدول التالي رقم (4-6)، يبين تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-1995) كما يلي:

جدول رقم (4-6): تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (1970-1995)

الوحدة: مليون دينار/نسبة مئوية

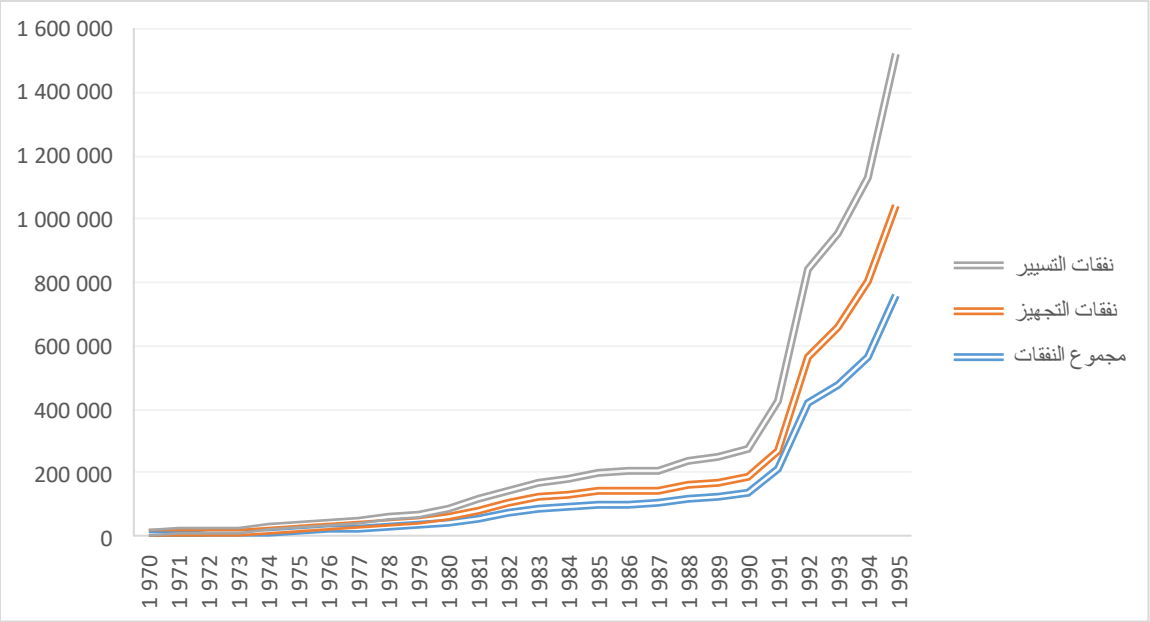
السنوات	مجموع النفقات(1)	نسبة تغير(1)	نفقات التجهيز(2)	نسبة تغير(2)	نسبة (2) من (1)	نفقات التسيير(3)	نسبة تغير(3)	نسبة (3) من(1)	أسعار النفط
1 970	5 876	-	1 623	-	27,62	4 253	-	72,38	1.21
1 971	6 941	18,12	2 254	38,88	32,47	4 687	10,20	67,53	1.7
1 972	8 197	18,10	2 832	25,64	34,55	5 365	14,47	65,45	1.82
1 973	9 989	21,86	3 719	31,32	37,23	6 270	16,87	62,77	2.7

11	70,15	50,02	9 406	29,85	7,61	4 002	34,23	13 408	**1 974**
10.43	71,62	45,18	13 656	28,38	35,23	5 412	42,21	19 068	**1 975**
11.6	65,46	-3,56	13 170	34,54	28,38	6 948	5,51	20 118	**1 976**
12.5	59,99	16,04	15 282	40,01	46,68	10 191	26,62	25 473	**1 977**
12.79	58,38	15,00	17 575	41,62	22,96	12 531	18,19	30 106	**1 978**
29.19	59,94	14,31	20 090	40,06	7,13	13 425	11,32	33 515	**1 979**
35.52	60,86	33,34	26 789	39,14	28,32	17 227	31,33	44 016	**1 980**
34	59,33	27,68	34 205	40,67	36,12	23 450	30,99	57 655	**1 981**
32.38	52,45	11,08	37 996	47,55	46,90	34 449	25,65	72 445	**1 982**
29.04	52,33	16,83	44 391	47,67	17,37	40 434	17,09	84 825	**1 983**
28.2	54,88	13,25	50 272	45,12	2,21	41 326	7,98	91 598	**1 984**
27.01	54,75	8,73	54 660	45,25	9,33	45 181	9,00	99 841	**1 985**
13.53	60,06	11,88	61 154	39,94	-10,0	40 663	1,98	101 817	**1 986**
17.73	61,32	4,26	63 761	38,68	-1,10	40 216	2,12	103 977	**1 987**
14.24	63,66	19,51	76 200	36,34	8,17	43 500	15,12	119 700	**1 988**
17.31	64,42	5,25	80 200	35,58	1,84	44 300	4,01	124 500	**1 989**
22.26	65,05	10,72	88 800	34,95	7,67	47 700	9,64	136 500	**1 990**
18.62	72,51	73,20	153 800	27,49	22,22	58 300	55,38	212 100	**1 991**
18.44	65,72	79,54	276 131	34,28	147,0	144 000	98,08	420 131	**1 992**
13.33	61,14	5,54	291 417	38,86	28,62	185 210	13,45	476 627	**1 993**
15.53	58,34	13,38	330 403	41,66	27,38	235 926	18,82	566 329	**1 994**
16.86	62,36	43,37	473 694	37,64	21,19	285 923	34,13	759 617	**1 995**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique212

كما يبين الشكل الموالي رقم (4-3)، تطور قيمة كل من النفقات العامة، نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1970-1995)، كما يلي:

شكل رقم (4–3): قيمة النفقات العامة، نفقات التجهيز ونفقات التسيير للجزائر خلال الفترة (1970–1995)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (4–6).

من خلال الجدول رقم (4–6) والشكل رقم (4–3) السابقين، يُمكن تحليل انعكاسات الصدمات النفطية المتتالية خلال هذه الفترة على النفقات العامة للجزائر كما يلي:

- **انعكاسات صدمة 1973 على النفقات العامة للجزائر:** ارتفعت النفقات العامة بين سنتي 1973 و1974 بنسبة 34.23%، فانتقلت من 9989 مليون دينار سنة 1973 إلى 13408 مليون دينار سنة 1974، **ويُعزى** هذا الارتفاع بدرجة كبيرة على ارتفاع نفقات التسيير التي انتقلت من 6270 مليون دينار سنة 1973 إلى 9406 مليون دينار سنة 1974 بارتفاع نسبته 50%، حيث مثلت نفقات التسيير 70% من اجمالي النفقات، **ويعود** هذا الارتفاع إلى تبني الجزائر المخطط الرباعي الثاني (1974–1977) والذي جاء تكملة للمخطط الرباعي الأول، والذي يهدف على وضع الأسس القوية للاقتصاد الجزائري، كما شهدت هذه المرحلة توجه الجزائر نحو زيادة المشاريع الاستثمارية الطاقوية منها في ظل ارتفاع أسعار النفط، وخاصة مجال التمييع، والتي تحتاج رؤوس أموال ضخمة، مما أدى الى ارتفاع النفقات الاستثمارية بصورة كبيرة.

- **انعكاسات صدمة 1979 على النفقات العامة للجزائر**: ارتفعت النفقات العامة بنسبة 31% بين سنتي 1979 و1980، حيث ارتفعت نفقات التسيير بنسبة 28%، أما نفقات التسيير فارتفعت بنسبة 33%، حيث مثلت نفقات التسيير 60% من النفقات العامة، يرجع هذا الارتفاع إلى تبني الجزائر المخطط الخماسي الأول (1980–1984) والذي هدف إلى مواصلة المسيرة التنموية، حيث عرفت هذه الفترة ارتفاع أسعار النفط والذي صاحبه ارتفاع مستمر للنفقات العامة.

- **انعكاسات صدمة 1986 على النفقات العامة للجزائر**: شهدت هذه الفترة استقرار في قيمة النفقات العامة، حيث ارتفعت بنسبة 2% فقط بين سنتي 1986 و1987، فيما انخفضت قيمة نفقات التجهيز لتبلغ 40216 مليون دينار سنة 1987 مقارنة بـ 40663 مليون دينار سنة 1986، فيما ارتفعت نفقات التسيير بنسبة 4% فقط بين سنتي 1986 و1987، **ويعود هذه الاستقرار**، لتخلي الجزائر عن المخطط الخماسي الثاني (1985–1989)، والتي خصص له الحكومة مبلغ 550 مليار دينار جزائري[1]، وذلك بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط المصاحبة للصدمة النفطية لسنة 1986.

- **انعكاسات صدمة 1990 على النفقات العامة للجزائر**: ارتفعت أسعار النفط، مما أدى الى ارتفاع النفقات العامة بنسبة 10% بين سنتي 1898 و1990، كما ارتفعت نفقات التجهيز والتسيير بنسبة 7% و10% تواليا، حيث بلغت النفقات العامة قيمة 136500 مليون دينار سنة 1990 مقارنة بـ 124500 سنة 1989.

ثانيا: انعكاسات الصدمات النفطية على النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (1996–2020)

شهدت هذه الفترة كذلك تأثير كبيرة للصدمات النفطية على النفقات العامة للجزائر، حيث يبين الجدول رقم (4-7) التالي، تطور النفقات العامة، نفقات التسيير ونفقات التجهيز للجزائر خلال الفترة (1996-2020) كما يلي:

[1] محمد صالي، تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016، ص117.

جدول رقم (4-7): تطور النفقات العامة، نفقات التسيير ونفقات التجهيز للجزائر خلال الفترة (1996-2020)

الوحدة: مليون دينار/نسبة مئوية

السنوات	مجموع النفقات(1)	نسبة تغير(1)	نفقات التجهيز(2)	نسبة تغير(2)	نسبة (2) من (1)	نفقات التسيير(3)	نسبة تغير(3)	نسبة (3) من(1)	أسعار النفط
1 996	724 609	-4,61	174013	-39,14	24,01	550 596	16,23	75,99	20.29
1 997	845 196	16,64	201641	15,88	23,86	643 555	16,88	76,14	18.86
1 998	875 739	3,61	211884	5,08	24,19	663 855	3,15	75,81	12.28
1 999	961 682	9,81	186987	-11,75	19,44	774 695	16,70	80,56	17.44
2 000	178 122	22,51	321929	72,17	27,33	856 193	10,52	72,67	27.6
2 001	321 028	12,13	357395	11,02	27,05	963 633	12,55	72,95	23.12
2 002	550 646	17,38	452930	26,73	29,21	1097716	13,91	70,79	24.36
2 003	639 265	5,71	516504	14,04	31,51	1122761	2,28	68,49	28.1
2 004	888 930	15,23	638036	23,53	33,78	1250894	11,41	66,22	36.05
2 005	2052037	8,63	806905	26,47	39,32	1245132	-0,46	60,68	59.50
2 006	2453014	19,54	101144	25,81	41,38	1437870	15,48	58,62	61
2 007	3108669	26,73	143638	41,32	46,15	1674031	16,42	53,85	69.04
2 008	4191053	34,82	197278	37,55	47,08	2217775	32,48	52,92	94.1
2 009	4246334	1,32	194311	-1,37	45,84	2300023	3,71	54,16	60.86
2 010	4466940	5,20	1807862	-7,11	40,47	2659078	15,61	59,53	77.38
2 011	5731407	28,31	1934155	6,99	33,75	3797252	42,80	66,25	107.46
2 012	7058173	23,15	2275539	17,65	32,24	4782634	25,95	67,76	109.45
2 013	6024131	-14,65	1892 595	-16,83	31,42	4131536	-13,61	68,58	105.87
2 014	6995769	16,13	2501 442	32,17	35,76	4494327	8,78	64,24	96.29
2 015	7656331	9,44	3039 322	21,50	39,70	4617009	2,73	60,30	49.49
2 016	7297494	-4,69	2711 930	-10,77	37,16	4585564	-0,68	62,84	40.86
2 017	7282630	-0,20	2605 448	-3,93	35,78	4677182	2,00	64,22	51.58
2 018	7899100	8,46	3228 800	23,92	40,88	4670300	-0,15	59,12	73,18
2 019	8557157	8,33	3602 681	11,58	42,10	4954476	6,08	57,90	67,91
2 020	7823112	-8,58	2929 673	-18,68	37,45	4893439	-1,23	62,55	43,07

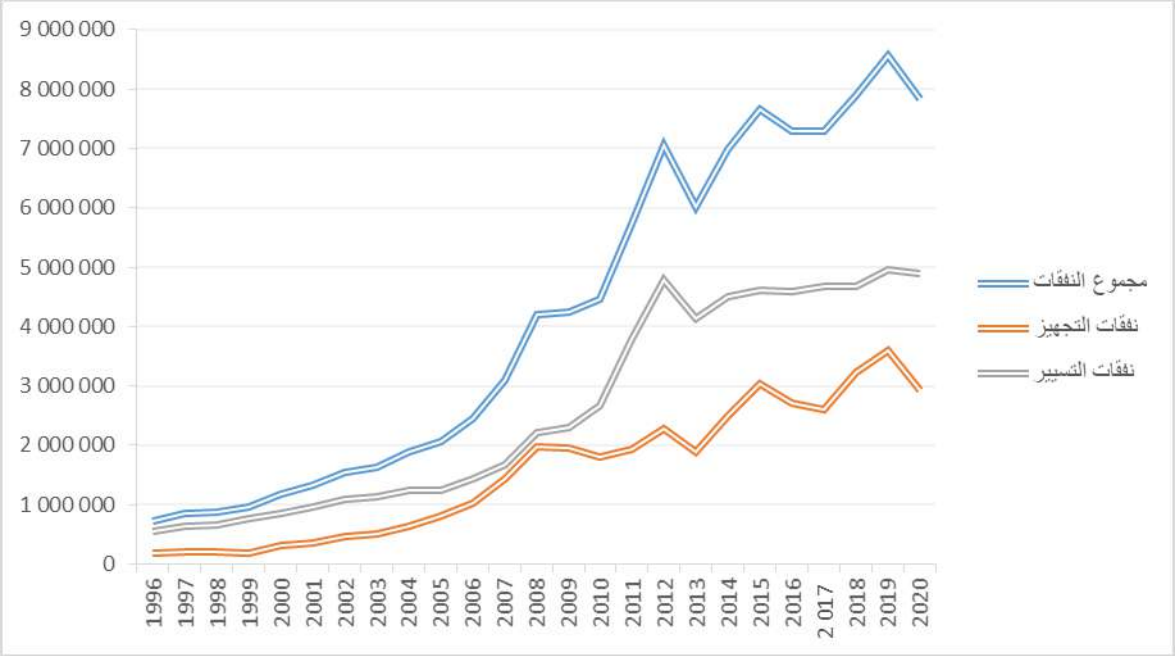
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع:

https://www.ons.dz/spip.php?rubrique212

كما يبين الشكل الموالي رقم (4-4) تطور قيمة كل من النفقات العامة، نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1996-2020)، كما يلي:

شكل رقم (4-4): قيمة النفقات العامة، نفقات التجهيز ونفقات التسيير للجزائر خلال الفترة (1996-2020)

الوحدة: مليون دينار



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (4-7).

من خلال الجدول رقم (4-7) والشكل رقم (4-4) السابقين، يُمكن تحليل انعكاسات الصدمات النفطية المتتالية خلال هذه الفترة على النفقات العامة للجزائر كما يلي:

- **انعكاسات صدمة 1998 على النفقات العامة للجزائر**: شهدت هذه الفترة **ارتفاع طفيف** في حجم النفقات العامة، حيث ارتفعت بنسبة 3% فقط بين سنتي 1997 و1998، فيما شهدت نفقات التجهيز انخفاض بنسبة 12% سنة 1999، عكس نفقات التسيير التي ارتفعت بنسبة 17%، حيث كانت تمثل أكثر من 80% من مجموع النفقات العامة، حيث انعكس انخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة على نمو النفقات العامة.

- **انعكاسات صدمة 2004 على النفقات العامة للجزائر:** ارتفعت قيمة النفقات العامة بين سنوات 2003 الى غاية 2005 من 1639265 مليون دينار سنة 2003 إلى 188930 مليون دينار سنة 2004 لتصل إلى 2453014 مليون دينار سنة 2006، فيما ارتفعت نفقات التجهيز مقابل انخفاض في نفقات التسيير، **ويرجع هذا** الارتفاع لمواكبة السياسة التوسعية التي انتهجتها الحكومة، والتي واكبت الإصلاحات الاقتصادية والسياسية لهذه الفترة، والتي **كانت مدعومة** بارتفاع كبير في أسعار النفط من 36 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 60 دولار للبرميل سنة 2015، حيث شهدت هذه الفترة تبني برنامج الانعاش الاقتصادي (2001–2004) الذي خُصِص له 7 مليار دولار[1].

- **انعكاسات صدمة 2008 على النفقات العامة للجزائر:** نتيجة للأزمة المالية العالمية استقر حجم النفقات العامة بين سنتي 2008 و2009، حيث ارتفعت بنسبة ضئيلة قدرها 1.32%، بينما انخفضت نفقات التجهيز بنسبة 1.37%، مقابل ارتفاع طفيف لنفقات التسيير بنسبة 3.71%، حيث أثر انخفاض أسعار النفط في نمو النفقات العامة، والتي رغم الصدمة بلغت مستويات قياسية نتيجة لتبني البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) والذي بلغت قيمته الاجمالية 55 مليار دولار[2].

- **انعكاسات صدمة 2014 على النفقات العامة للجزائر:** بالرغم من انهيار أسعار النفط من 96 دولار إلى 49 دولار بين سنتي 2014 و2015 ، إلا أن حجم النفقات واصل ارتفاعه ليصل إلى 7656331 مليون دينار سنة 2015 مقارنة بـ 6995769 مليون دينار سنة 2014، حيث ارتفعت نفقات التجهيز والتسيير بين سنتي 2014 و2015 بنسبة 21% و3% تواليا، غير أنّ نسبة كبيرة من هذه النفقات مُوِلت عن طريق صندوق ضبط الإيرادات، الذي أُستُنزف بشدة خلال هذه الفترة، حيث عرف احتياطي الصرف الخارجي انخفاضا بأكثر من 500 مليون دولار نتيجة انهيار اسعار النفط، بينما تراجعت احتياطيات البلد من النقد الاجنبي الى 172.6 بنهاية 2015[3].

[1] محمد صالي، تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، مرجع سابق، ص 118.

[2] نفس المرجع، ص 122.

[3] Rapport annuel 2017, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, juillet 2018,

- **انعكاسات صدمة 2020 على النفقات العامة للجزائر:** تأثرت النفقات العامة للجزائر بانخفاض أسعار النفط إلى 43 دولار للبرميل سنة 2020 مقابل 68 دولار سنة 2019، حيث انخفضت النفقات العامة بنسبة 8.58% بين سنتي 2019 و2020، وشهدت نفقات التجهيز أكبر انخفاض بنسبة 19%، حيث انخفضت من 3602681 سنة 2019 إلى 2929673 سنة 2020، بينما لم تتأثر نفقات التسيير بشكل كبير حيث انخفضت بنسبة 1.23% فقط، ويعود سبب تأثر نفقات التجهيز إلى تداعيات أزمة كوفيد 19 وتأثيرها على مختلف الاستثمارات.

المطلب الثالث: انعكاسات الصدمات النفطية على رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1970-2020)

تأثَرَ رصيد الموازنة العامة بالصدمات النفطية المختلفة، حيث كان رصيد الموازنة العامة ايجابي خلال سبعينيات القرن الماضي، غير أن الوضع تغيّرَ بعد الصدمة العكسية لسنة 1986، لتسجل سنوات التسعينيات من القرن الماضي رصيدا سلبيا، لكن مع بداية القرن الجديد وارتفاع أسعار النفط حققت الموازنة العامة رصيدا إيجابيا، غير أنه وبعد الأزمة المالية العالمية وما شهدته من انخفاض أسعار النفط، اتّجهَ رصيد الموازنة العامة إلى السلبي، سنقسم الدراسة إلى فترتين زمنيتين، الأولى بين (1970-1995)، والثانية بين (1996-2020)، وذلك لتسهيل تحليل تأثير الصدمات النفطية على رصيد الموازنة العامة، ووضوح الجداول والأشكال.

أولا: انعكاسات الصدمات النفطية على رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1970-1995)

شهدت هذه الفترة حدوث مجموعة من الصدمات النفطية الإيجابية والسلبية والتي اثرت على رصيد الموازنة العامة، والجدول التالي رقم (4-8)، يبين تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-1995) كما يلي:

جدول رقم (4-8): تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1970-1995)

الوحدة: مليون دينار

السنوات	مجموع الإيرادات	مجموع النفقات	رصيد الموازنة	نسبة التغير في رصيد الموازنة	أسعار النفط
1 970	6 306	5 876	430		1.21
1 971	6 919	6 941	-22	-105,12	1.7
1 972	9 178	8 197	981	4559,09	1.82

2.7	9,89	1 078	9 989	11 067	**1 973**
11	830,43	10 030	13 408	23 438	**1 974**
10.43	-40,34	5 984	19 068	25 052	**1 975**
11.6	1,89	6 097	20 118	26 215	**1 976**
12.5	31,31	8 006	25 473	33 479	**1 977**
12.79	-16,61	6 676	30 106	36 782	**1 978**
29.19	93,44	12 914	33 515	46 429	**1 979**
35.52	20,63	15 578	44 016	59 594	**1 980**
34	39,49	21 729	57 655	79 384	**1 981**
32.38	-91,71	1 801	72 445	74 246	**1 982**
29.04	-332,15	-4 181	84 825	80 644	**1 983**
28.2	333,60	9 767	91 598	101 365	**1 984**
27.01	-38,48	6 009	99 841	105 850	**1 985**
13.53	-301,81	-12 127	101 817	89 690	**1 986**
17.73	9,35	-10 993	103 977	92 984	**1 987**
14.24	-138,33	-26 200	119 700	93 500	**1 988**
17.31	69,08	-8 100	124 500	116 400	**1 989**
22.26	297,53	16 000	136 500	152 500	**1 990**
18.62	130,00	36 800	212 100	248 900	**1 991**
18.44	-394,20	-108 267	420 131	311 864	**1 992**
13.33	-50,26	-162 678	476 627	313 949	**1 993**
15.53	45,20	-89 148	566 329	477 181	**1 994**
16.86	-65,89	-147 886	759 617	611 731	**1 995**

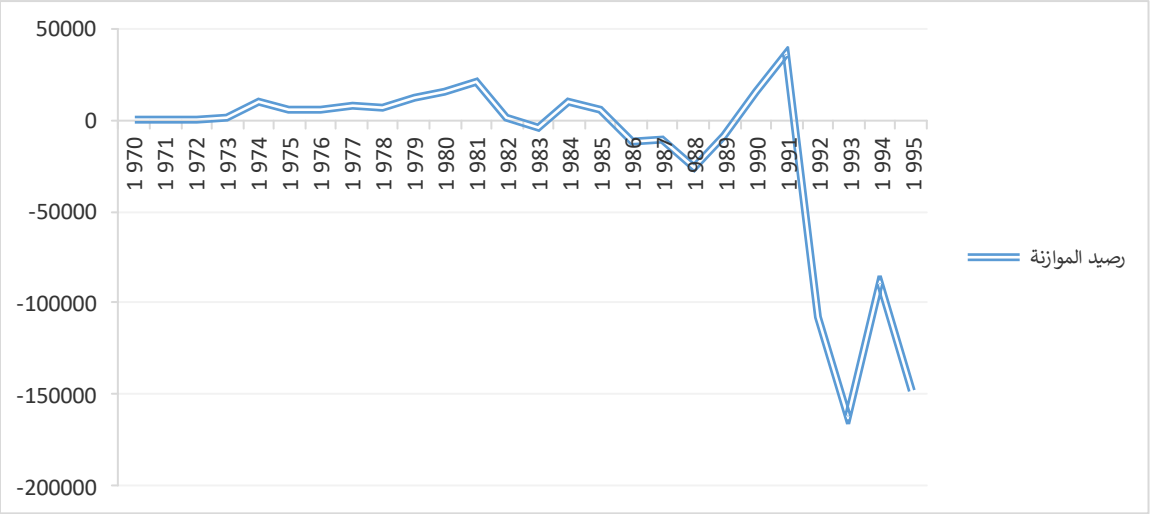
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع:

https://www.ons.dz/spip.php?rubrique212

كما يبين الشكل الموالي رقم (4-5)، تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1970-1995)، كما يلي:

شكل رقم (4-5): تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1970-1995)

الوحدة: مليون دينار



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (4-8).

من خلال الجدول رقم (4-8) والشكل رقم (4-5) السابقين، يُمكن تحليل انعكاسات الصدمات النفطية المتتالية خلال هذه الفترة على رصيد الموازنة العامة للجزائر كما يلي:

- **انعكاسات صدمة 1973 على رصيد الموازنة العامة للجزائر:** نتيجة لارتفاع أسعار النفط وما صاحبه من ارتفاع في الإيرادات العامة مقابل ثبات نسبي للنفقات، حقق رصيد الموازنة العامة فائضا كبيرا خلال سنة 1974 بـ 10030 مليون دينار مقارنة بـ 1078 مليون دينار فقط سنة 1973، بارتفاع بنسبة 830% بين هاتين السنتين، فانعكست الصدمة النفطية بالإيجاب على رصيد الموازنة العامة.

- **انعكاسات صدمة 1979 على رصيد الموازنة العامة للجزائر:** انعكست هذه الصدمة النفطية بالإيجاب على رصيد الموازنة العامة حيث انتقل رصيد الموازنة العامة من 6676 مليون دينار سنة 1978 إلى 12914 مليون دينار سنة 1979، بارتفاع نسبته 93.44%، لينتقل رصيد الموازنة سنة 1980 إلى 15578 مليون دينار بارتفاع نسبته 20.33%، حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط في دعم الإيرادات العامة والتي أدت إلى حدوث فائض كبير في رصيد الموازنة العامة.

- **انعكاسات صدمة 1986 على رصيد الموازنة العامة للجزائر:** واجهت الجزائر خلال هذه الفترة مشاكل كبيرة في ضبط موازنتها، حيث تم تسجيل عجز كبير في رصيد الموازنة العامة حيث قُدِر بـ 12127 مليون

دينار سنة 1986 مقارنة بفائض وصل إلى 6009 مليون دينار سنة 1985، أي بانخفاض نسبته 301.81%، **ويعود هذا العجز** لانخفاض كبير في الإيرادات العامة والتي تأثرت بشكل واضح بانخفاض أسعار النفط.

- **انعكاسات صدمة 1990 على رصيد الموازنة العامة للجزائر:** كانت الجزائر قبل ارتفاع أسعار النفط سنة 1990 تُعاني من عجز في رصيد موازنتها العامة بسبب تداعيات الأزمة العكسية لسنة 1986، حيث حققت الجزائر عجز بـ 8100 مليون دينار سنة 1989، غير أنه وفي سنة 1990 ونتيجة لحدوث الصدمة النفطية وانتعاش أسعار النفط، حقق رصيد الموازنة ولأول مرة منذ 1985 فائضا في رصيده بقيمة 16000 مليون دينار، بارتفاع نسبته 297.53%، حيث انعكست زيادة قيمة الإيرادات العامة المدعومة بارتفاع الجباية النفطية على رصيد الموازنة العامة.

ثانيا: انعكاسات الصدمات النفطية على رصيد الموازنة للجزائر خلال الفترة (1996–2020)

تأَثَرَ رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال هذه الفترة كذلك بالصدمات النفطية المتعاقبة، حيث يبين الجدول التالي رقم (4-9)، تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1996–2020) كما يلي:

جدول رقم (4–9): تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1996–2020)

الوحدة: مليون دينار

السنوات	مجموع الإيرادات	مجموع النفقات	رصيد الموازنة	نسبة التغير في رصيد الموازنة	أسعار النفط
1 996	825 157	724 609	100 548	167,99	20.29
1 997	926 668	845 196	81 472	-18,97	18.86
1 998	774 511	875 739	-101 228	-224,25	12.28
1 999	950 496	961 682	-11 186	88,95	17.44
2 000	1 578 161	1 178 122	400 039	3676,25	27.6
2 001	1 505 526	1 321 028	184 498	-53,88	23.12
2 002	1 603 188	1 550 646	52 542	-71,52	24.36
2 003	1 974 466	1 639 265	335 201	537,97	28.1
2 004	2 229 899	1 888 930	340 969	1,72	36.05
2 005	3 082 828	2 052 037	1 030 791	202,31	59.50

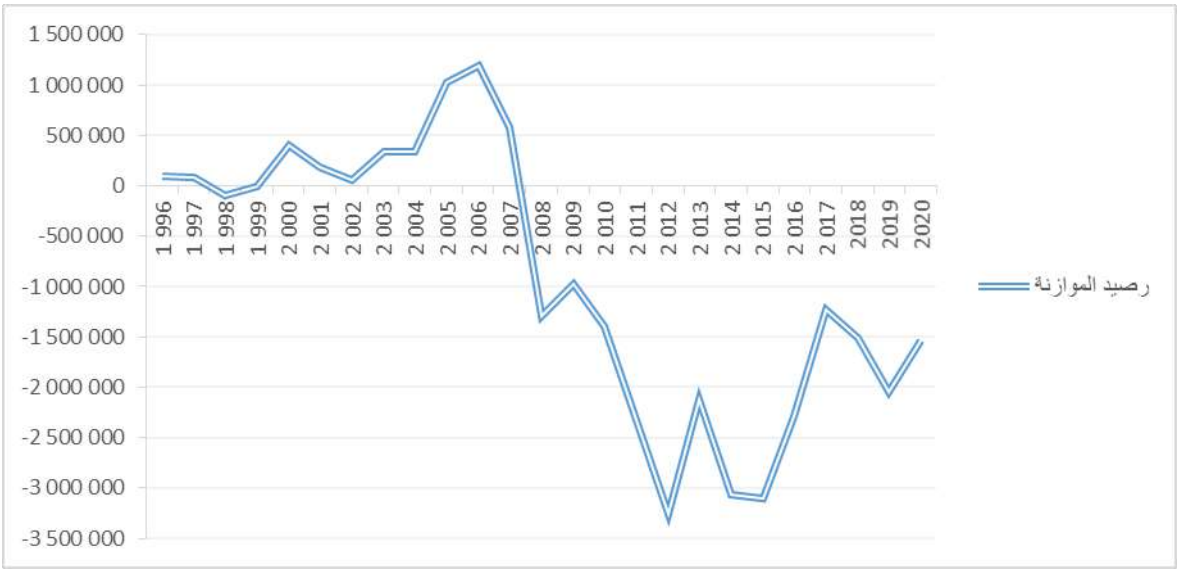
61	15,15	1 186 911	2 453 014	3 639 925	**2 006**
69.04	-51,20	579 231	3 108 669	3 687 900	**2 007**
94.1	-322,47	-1 288 605	4 191 053	2 902 448	**2 008**
60.86	24,65	-970 972	4 246 334	3 275 362	**2 009**
77.38	-43,39	-1 392 296	4 466 940	3 074 644	**2 010**
107.46	-67,23	-2 328 299	5 731 407	3 403 108	**2 011**
109.45	-39,76	-3 254 143	7 058 173	3 804 030	**2 012**
105.87	34,58	-2 128 816	6 024 131	3 895 315	**2 013**
96.29	-44,12	-3 068 021	6 995 769	3 927 748	**2 014**
49.49	-1,17	-3 103 789	7 656 331	4 552 542	**2 015**
40.86	26,35	-2 285 913	7 297 494	5 011 581	**2 016**
51.58	45,98	-1 234 745	7 282 630	6 047 885	**2 017**
73	-22,27	-1 509 700	7 899 100	6 389 400	**2018**
68	-35,74	-2 049 250	8 557 157	6 507 907	**2019**
43	25,17	-1 533 389	7 823 112	6 289 723	**2020**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique212

ويبين الشكل الموالي رقم (4-6)، تطور قيمة رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1991-2020)، كما يلي

شكل رقم (4-6): تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1996-2020)

الوحدة: مليون دينار



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم (4-9).

من خلال الجدول رقم (4-9) والشكل رقم (4-9) السابقين، يُمكن تحليل انعكاسات الصدمات النفطية المتتالية خلال هذه الفترة على رصيد الموازنة العامة للجزائر كما يلي:

- **انعكاسات صدمة 1998 على رصيد الموازنة العامة للجزائر:** كانت الجزائر سنة 1998 تعاني من عجز في رصيد موازنتها العامة بلغ 101228 مليون دينار، غير أنه وبفعل ارتفاع أسعار النفط آنذاك إلى 12 دولار سنة 1998 بدل 18 دولار سنة 1997، انخفض هذا العجز بنسبة 88% سنة 1999 ليصل إلى 11186 مليون دينار فقط.

- **انعكاسات صدمة 2004 على رصيد الموازنة العامة للجزائر:** حققت الجزائر فائضا معتبرا في رصيد موازنتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط حيث ارتفع رصيد الموازنة العامة بنسبة 202% بين ستني 2004 و2005، فوصل إلى 1030791 مليون دينار جزائري سنة 2005 بعدما كان 340969 مليون دينار سنة 2004.

- **انعكاسات صدمة 2008 على رصيد الموازنة العامة للجزائر:** نتيجة لارتفاع النفقات العامة من جهة وانخفاض أسعار النفط من جهة أخرى، حقق رصيد الموازنة العامة عجزا كبيرا جدا قدره 1288605 مليون دينار سنة 2008 انخفاض قدره 322% مقارنة بسنة 2007.

- **انعكاسات صدمة 2014 على رصيد الموازنة العامة للجزائر:** أدى انخفاض اسعار النفط سنة 2014 لزيادة عجز الموازنة العامة، حيث زاد العجز بنسبة 44% بين سنتي 2013 و2014 ليصل إلى 3068021 مليون دينار سنة 2014 بعدما كان 2128816 سنة 2013.

- **انعكاسات صدمة 2020 على رصيد الموازنة العامة للجزائر:** رغم انخفاض النفقات العامة إلا أن عجز الموازنة العامة تواصل خلال سنة 2020 ليصل إلى 1533389 مليون دينار، متأثرا بانخفاض الإيرادات العامة نتيجة الصدمة النفطية وانخفاض أسعار النفط ووصولها لـ 43 دولار للبرميل فقط.

المبحث الثالث: دور صندوق ضبط الموارد في امتصاص الصدمات النفطية على الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (1970-2020)

قبل سنة 2000 لم تتخذ الجزائر أي إجراءات للمحافظة على فوائضها المالية المتأتية من الصدمات النفطية الإيجابية المختلفة، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط، غير أنه بحلول سنة 2000 وبتحقيق الجزائر فوائض مالية معتبرة، شملت الموازنة العامة وميزان المدفوعات، بسبب الارتفاع الهام لأسعار النفط في الأسواق العالمية خلال السنة نفسها، وعليه قررت الحكومة تأسيس صندوق سيادي لامتصاص هذه الفوائض، سمي هذا الصندوق بصندوق ضبط الموارد.

سنتطرق في هذا المبحث لمفهوم ودوافع انشاء صندوق ضبط الموارد، لنصل لدور الصندوق في تصحيح الموازنة العامة للجزائر، على أن نختم المبحث بتقييم دور هذا الصندوق في التأثير على الموازنة العامة كما يلي:

المطلب الأول: الإطار النظري لصندوق ضبط الموارد

سنتناول في هذا المطلب لمفهوم ونشأة صندوق ضبط الموارد، وكذا دوافع انشاءه، كما يلي:

أولا: مفهوم ونشأة صندوق ضبط الموارد

صندوق ضبط الموارد أو ما يطلق عليه في بعض البلدان صناديق التثبيت أو صناديق النفط، هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية[1]، وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، لكونها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية (البرلمان)[2].

[1] القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000، المتعلق بقانون المالية التكملي لسنة 2000، المادة 10.

[2] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النقطية -الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر -، مرجع سابق، ص205.

يعمل صندوق ضبط الموارد على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية التي تفوق تقديرات قانون المالية الذي تحكمه الحكومة خلال سنة[1]، وتعد وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق.

تمّ إنشاء صندوق ضبط الموارد في سنة 2000،[2] بموجب قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية إذ حقق رصيد الموازنة العامة للدولة فائض قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1231.2 مليار دينار جزائري خلال نفس السنة[3].

سجّل صندوق ضبط الموارد تطورات مهمة في مساره حيث تم تعديل بعض القواعد المسيرة للصندوق خلال سنتي 2004 و2006 تمثلت فيما يلي[4]:

- ✓ **تعديل 2004**: أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق، مع العلم أن هذا التعديل تزامن مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية في نفس السنة حيث تتم هذه العملية بالاعتماد على موارد الصندوق بالإضافة إلى التسبيقات المقدمة من البنك المركزي إلى الصندوق؛
- ✓ **تعديل 2006**: عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي " تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري".

[1] عيساني العارم، دور صندوق ضبط الموارد في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة (2000–2015)، مقال منشور بمجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، العدد الثالث، مارس 2018، ص 122.

[2] داود سعد الله، مرجع سابق، ص245

[3] عيساني العارم، مرجع سابق، ص123

[4] بوفليح نبيل، طرشي محمد، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة عوائد النفط: صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجا، مجلة الواد، الجزائر، العدد 35، ص 03.

ثانيا: مبررات انشاء صندوق ضبط الموارد

يمكن تقسيم دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد إلى مبررات داخلية وأخرى خارجية كالآتي[1]:

أ. **دوافع داخلية:** معاناة الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية خطيرة نتيجة ارتباطه القوي بقطاع المحروقات الذي يظهر تأثيره على الاقتصاد وفقا لثلاثة مستويات:

- **تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي:** يشكل قطاع المحروقات نسبة من الناتج المحلي مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات؛
- **تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات:** تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، وبما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات فإن توازن هذا الأخير مرتبط أساسا بمستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية؛
- **تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة:** تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات العامة للدولة مما يؤدي إلى تأثر الموازنة العامة للدولة بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي، وباعتبار أن تمويل السياسات الاقتصادية العامة للدولة يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة فإنه يمكن القول أنَّ أداء قطاع المحروقات يعد الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر.

إنّ ارتباط الاقتصاد الجزائري بأداء قطاع المحروقات يؤدي إلى تعرضه لأزمات وصدمات على غرار أزمة سنة 1986 التي استمرت تداعياتها إلى غاية نهاية فترة التسعينيات من القرن العشرين، والتي يرجع سببها إلى تراجع أداء قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط، ومن هذا المنطلق فإن مبررات إنشاء صندوق ضبط الموارد تكمن في رغبة الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري.

[1] بوفليح نبيل، طرشي محمد، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة عوائد النفط: صندوق الثروة السيادي النرويجي، مرجع سابق، ص 04.

ب. **دوافع خارجية:** تتمثل هذي الدوافع فيما يلي[1]:

- **تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية:** تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية من بينها الجزائر لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية، وفي ظل عدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والطويل قررت الحكومة استحداث صندوق خاص يستعمل كأداة لامتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات الإيجابية والاحتفاظ بها في شكل احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري والناتجة عن انهيار قد يمس أسعار النفط مستقبلا؛

- **رواج فكرة إنشاء صناديق سيادية بين الدول النفطية:** تعدّ تجربة الجزائر الأحدث في هذا المجال مقارنة بتجارب بعض الدول النفطية على غرار الكويت، والإمارات العربية المتحدة، وبالتالي يمكن القول أنً تأسيس صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار ورواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية، كما أن تعدّد تجارب هذه الدول يسمح للحكومة بالاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال، إن تأسيس الدول النفطية لصناديق سيادية لا يعني بالضرورة وجود نموذج موحد لهذه الصناديق، إذ يلاحظ وجود اختلافات بين تجارب الدول تشمل على وجه الخصوص أهداف وهيكل وآليات عمل وحتى التسميات الرسمية المعتمدة لهذه الصناديق، إلا أن العامل المشترك بينها هو مصدر تمويلها الذي يتمثل أساسا في الفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط أو المبادلات التجارية على المستوى العالمي.

[1] لطرش ذهبية، كتاف شافية، فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000-2017، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 3، العدد 5، جوان 2015، ص 29.

المطلب الثاني: عرض دور صندوق ضبط الموارد في تصحيح الموازنة العامة للجزائر

سنوضح في هذا الجزء من البحث إلى تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2020)، ثم إلى دور الصندوق في إدارة الفوائض المالية وتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر كما يلي:

أولا: تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2020)

يُعتبر صندوق ضبط الموارد أحد الآليات المستحدثة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وكان الهدف منه ضمان تمويل النفقات العامة في حال حدوث تقلبات في الإيرادات العامة، والتي تنتج في الغالب عن تقلبات أسعار النفط، وبالتالي عندما تزيد أسعار النفط عن السعر المعتمد لإعداد الموازنة العامة فإن الجباية الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي يتم تحويلها لرصيد الصندوق، والجدول التالي رقم (4-10)، يوضح تطور صندوق ضبط الموارد من سنة 2000 إلى غاية سنة 2020 كما يلي:

جدول رقم (4-10): تطور صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليون دينار

السنة	رصيد نهاية السنة	فائض الجباية البترولية	متاحات الصندوق قبل الاقتطاع	اقتطاعات الصندوق	رصيد الصندوق بعد الاقتطاع
2000	0	453237	453237	221100	232137
2001	232137	123864	356001	184467	171534
2002	171534	26504	198038	170060	27978
2003	27978	448914	476892	156000	320892
2004	320892	623499	944391	222703	721688
2005	721688	1368836	2090524	247838	1842686
2006	1842686	1798000	3640686	709641	2931045
2007	2931045	173848	4669893	1454363	3215530
2008	3215531	2288159	5503690	1223617	4280073
2009	4280072	400675	4680747	364282	4316465
2010	4316465	1318310	5634775	791938	4842837
2011	4842837	2300320	7143157	1761455	5381702
2012	5381702	2535309	7917011	2283260	5633751

2013	5633751	2062231	7695982	2132471	5563511
2014	5563511	1810320	7373831	2965672	4408159
2015	4408159	552192	4960351	2886505	2073846
2016	2073846	98550	2172396	1387938	784458
2017	784458	0	784458	784458	0
2018	0	437412	437412	131912	305500
2019	305500	0	305500	0	305500
2020	305500	/	/	/	/

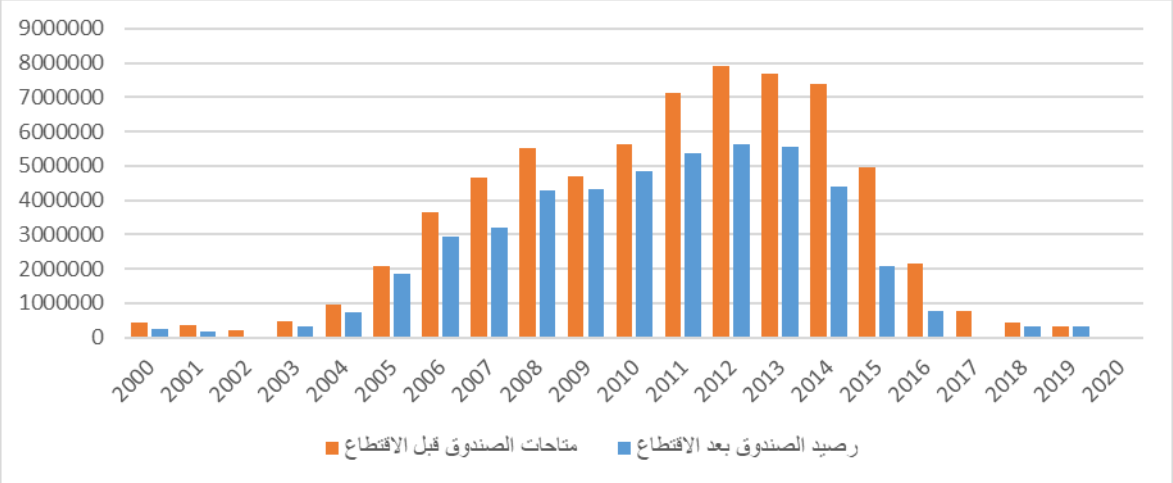
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

site officiel du directeur général de la prévision et des politiques, date de consultation 5-6-2021 ; et. https://dgpp.mf.gov.dz/index.php/retrospective, et le site officiel du ministère des finances, date de consultation 5-6-2021 https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor

والشكل الموالي رقم (4-7)، يمثل تطور رصيد صندوق ضبط الموارد قبل الاقتطاعات وبعدها كما يلي:

شكل رقم (4-7): تطور رصيد صندوق ضبط الموارد قبل وبعد الاقتطاعات خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليون دينار



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق رقم (4-10).

من خلال الجدول رقم (4-10) والشكل رقم (4-7) السابقين، نلاحظ أن متاحات الصندوق شهدت انخفاضا في سنة 2001 و2002 مقارنة بسنة 2000، ثم بدأت بالارتفاع من سنة 2003 لتصل على 476892 مليون دينار، إلى غاية سنة 2008 حيث بلغت قيمة متاحات الصندوق 5503690 مليون دينار،

لتسجل انخفاضا طفيفا سنة 2009 نتيجة لانعكاسات الصدمة النفطية لسنة 2008 وما تبعها من انخفاض في أسعار النفط والذي بدوره أثر على إيرادات صندوق ضبط الموارد، لكن سرعان ما ارتفعت متاحات الصندوق بداية من سنة 2010 وإلى غاية سنة 2012، أين حقق الصندوق أكبر رصيد بقيمة 7917011 مليون دينار، ثم عادت للانخفاض سنة 2013 حتى سنة 2016، نتيجة للصدمة النفطية العكسية لسنة 2014 وما سببته من انخفاض في أسعار النفط، وبالتالي انخفاض حاد في رصيد الصندوق، حيث وصلت متاحاته سنة 2016 إلى 2172396 مليون دينار، ليواصل صندوق ضبط الموارد نزيف متاحاته في السنوات التي تلت 2016، حيث وصلت إلى 784458 مليون دينار ثم 437412 مليون دينار ثم 305500 مليون دينار خلال سنوات 2017 و2018 و2019 تواليا، ليتم الإعلان سنة 2020 عن شبه نضوب الصندوق، ويعود **سبب** الانخفاض والارتفاع في متاحات الصندوق لارتباطها الشديد بالجباية البترولية، بحيث أنها شهدت ارتفاعا في المراحل التي شهدت فيها فائض الجباية البترولية ارتفاعا وشهدت انخفاضا في المراحل التي شهدت فيها الجباية البترولية انخفاضا، بالإضافة الى انخفاض أسعار النفط وتأثيرها على متاحات الصندوق. إلا أن استعمال الصندوق بشكل غير رشيد ساهم في نضوبه، حيث استغلت الحكومة متاحات الصندوق في تمويل مختلف مشاريعها عوض استثمارها واستخدامها في مشاريع تعود بعائد للدولة، حيث ارتفعت اقتطاعات الصندوق تدريجيا خلال السنوات الأولى من انشائه، حيث ارتفعت من 184467 مليون دينار سنة 2001 إلى 1454363 مليون دينار سنة 2007، لتواصل الحكومة الاقتطاعات وبشكل متزايد منذ سنة 2010 لتصل إلى 791938 مليون دينار، ليبلغ أكبر مبلغ اقتطاع من الصندوق سنة 2014 باقتطاع قدره 2965672 مليون دينار وذلك لمجابهة الأزمة النفطية لسنة 2014 وتداعياتها على الموازنة العامة والاقتصاد الجزائري ككل، لتستمر الاقتطاعات، حيث في سنة 2017 تم اقتطاع كامل لرصيد الصندوق ليصبح رصيده 0 دينار، وفي سنة 2019 تخلت الدولة عن الاقتطاع من صندوق ضبط الموارد باعتبار قلة رصيد الصندوق والذي لم يتجاوز 305500 مليون دينار سنة 2019.

ثانيا: دور صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض النفطية وتمويل عجز الموازنة العامة

يُعد صندوق ضبط الايرادات في الجزائر صندوقا داخليا وليس خارجيا على أساس أن الهدف الأساسي من إنشائه هو امتصاص فوائض الجباية النفطية وتحويلها إلى تمويل أي عجز داخلي يتوقع حدوثه في الموازنة العامة للدولة بسبب تراجع أسعار النفط، وقد جاء ذلك بعد إحداث تعديل على أهداف الصندوق التي اقتصرت حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 على تخفيض المديونية العمومية الداخلية.

في حين أكد قانون المالية التكميلي لسنة 2006 على تحول الدور الرئيسي للصندوق إلى تمويل عجز الموازنة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار، وبذلك يعتبر صندوق ضبط الايرادات أداة حماية لإبقاء الموازنة في وضعية التوازن، لا سيما وأنَّ الجزائر تستعمل العجز الموازني كأداة من أدوات السياسة الميزانية من اجل تحقيق مختلف اهدافها التنموية ثم بعد ذلك تقوم بتغطية هذا العجز.

ويُمكن توضيح أهم توظيفات صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر ومساهمته في تغطية عجز الموازنة العمومية من خلال الجدول الموالي رقم (4-11):

جدول رقم (4–11): دور صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض وتمويل عجز الموازنة خلال الفترة (2000–2020)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	صندوق ضبط الموارد	سداد المديونية العمومية من الصندوق	تسبيقات لبنك الجزائر من الصندوق	عجز الموازنة العامة	تمويل عجز الموازنة من الصندوق	نسبة مساهمة الصندوق في تخفيض العجز الموازني
2000	453237	221100	0	400039	0	0,00%
2001	356001	184467	0	184498	0	0,00%
2002	198038	170060	0	52542	0	0,00%
2003	476892	156000	0	335201	0	0,00%
2004	944391	222703	0	340969	0	0,00%
2005	2090524	247838	0	1030791	0	0,00%
2006	3640686	618111	0	1186911	91530	2,51%
2007	4669893	314455	607956	579231	531852	11,39%
2008	5503690	465437	0	1288605-	758180	13,78%
2009	4680747	0	0	970972-	364282	7,78%
2010	5634775	0	0	1392296-	791938	14,05%
2011	7143157	0	0	2328299-	1761455	24,66%
2012	7917011	0	0	3254143-	2283260	28,84%
2013	7695982	0	0	2128816-	2132471	27,71%
2014	7373831	0	0	3068021-	2965672	40,22%
2015	4960351	0	0	3103789-	2886505	58,19%
2016	2172396	0	0	2285913-	1387938	63,89%

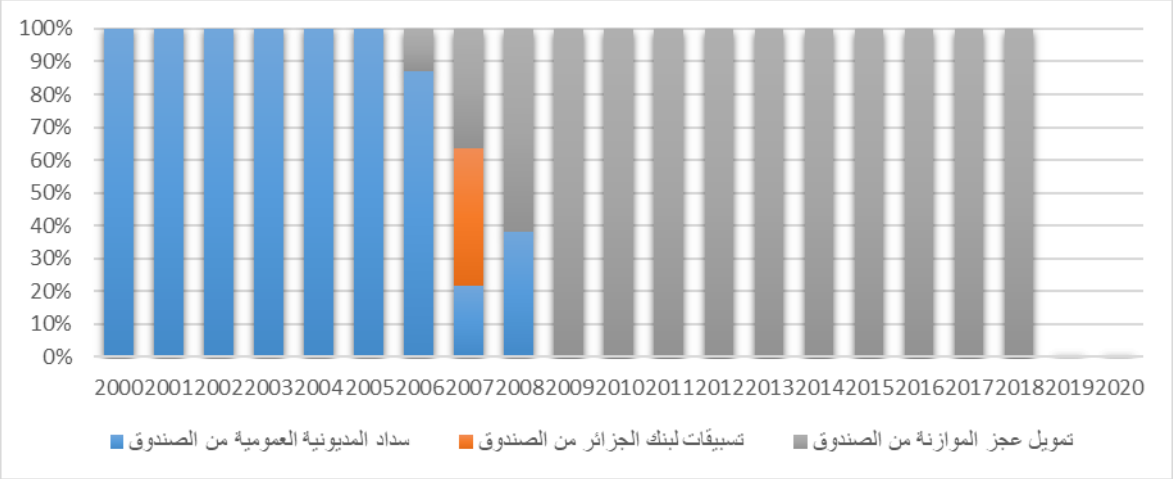
100,00%	784458	-1234745	0	0	784458	**2017**
30,16%	131912	-1509700	0	0	437412	**2018**
0,00%	0	-2049250	0	0	305500	**2019**
/	/	-1533389	0	0	/	**2020**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير وزارة المالية.

من خلال الجدول السابق رقم (4-11)، ولتوضيحه أكثر، الشكل الموالي رقم (4-8) يبين مختلف نسب مساهمات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2020) كما يلي:

شكل رقم (4-8): نسبة مساهمات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: النسبة المئوية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق رقم (4-11)

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن:

1. معظم توظيفات صندوق ضبط الموارد في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، تستهدف الحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية، حيث وجهت 49.83% من موجوداته إلى تمويل عجز الموازنة العمومية، و14.86% لتسديد جزء من الديون العمومية .و3.4% في شكل تسبيقات لبنك الجزائر وقد شكلت هذه التوظيفات حوالي 68.19% من اجمالي موجوداته،
2. لم تلجأ الدولة في السنوات الخمس الأولى من تاريخ إنشاء صندوق ضبط الموارد إلى اقتطاع مبلغ من أجل تمويل عجز الموازنة، وهذا راجع إلى رغبة الدولة استعمال موارد الصندوق فقط في حالة انهيار

أسعار النفط، ونزولها تحت السعر المرجعي 19 دولار نهاية سنة 2005، وقد اعتمدت الدولة في تمويل العجز الموازني على الاقتراض من المصادر الداخلية.

3. ابتداء من سنة 2006، بدأت الحكومة اقتطاع مبلغ 91.53 مليار دينار جزائري من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الموازنة العامة، وهذا بعد إدخال تعديلات عليه من خلال قانون المالية لتلك السنة، ولجأت الحكومة إلى هذه الخطوة على اثر الارتفاع المستمر لأسعار النفط الذي قلل مخاوفها من حدوث انهيار للأسعار (النفط) على المدى المتوسط، الأمر الذي شجعها على استعمال موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازني الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي، مع المحافظة دائما على معدلات تضخم منخفضة، من خلال عدم تمويل مجمل العجز باستخدام موارد الصندوق[1].
4. لجوء الدولة للاقتطاع المتوالي من موارد الصندوق من اجل تغطية عجز الموازنة، ابتداء من سنة 2006 إلى غاية 2016 مع تسجيل زيادة في قيمة المبالغ المقتطعة، حيث ارتفعت ما بين الفترة (2006–2010) من مبلغ 91.53 مليار دينار سنة 2006 إلى مبلغ 791.9 مليار دينار جزائري سنة 2010، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى تمويله للعجز في رصيد الموازنة العامة الناتج عن البرنامجين التمويليين (برنامج الانتعاش الاقتصادي (2001– 2004) الذي خصص له مبلغ 7 مليار دولار، والبرنامج التكميلي في دعم الانتعاش الاقتصادي (2004–2009) الذي خُصِصَ له مبلغ 150 مليار دولار أمريكي)[2].
5. بينما تضاعفت المبالغ المقتطعة لتمويل العجز ما بين الفترة (2011–2014) لتتراوح من 1761 مليار دينار سنة 2011 إلى 2966 مليار دينار سنة 2014، والذي يعتبر أكبر مبلغ يقتطع من الصندوق منذ عام 2000، وذلك نتيجة تزايد عجز الموازنة بسبب تفاقم النفقات العمومية، التي تزايدت بمعدل أكبر من الإيرادات العامة نتيجة البرامج التنموية وسياسة الإنعاش، التي جاءت بها الحكومة لدعم

[1] نبيل بوفليح، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، مجلة الاكاديمية العربية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد: 04، 2010، ص87.

[2] القنيعي عز الدين، تقييم آثار برامج الاستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001 –2014، مقال منشور بمجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الثاني، ص ص 129؛ 132

تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا، هذه البرامج خصصت لها مبالغ كثيرة وبالتالي تأثيره على رصيد الميزانية[1].

6. انخفضت قيمة الاقتطاعات خلال سنتي 2015 و2016 لتصل إلى 2887 مليار دينار و1804 مليار دينار توالياً، ويعود هذا الانخفاض الطفيف لتراجع رصيد الصندوق نتيجة لانخفاض أسعار النفط من جهة، وبداية اتباع الحكومة سياسة انكماشية من جهة أخرى من خلال خفض النفقات.
7. كما تلاحظ أن اعتماد الدولة على موارد الصندوق لتغطية العجز الموازني في تزايد مستمر، وذلك من خلال ارتفاع نسب تمويل العجز من سنة 2006 بنسبة 5% لتصل سنة 2013 لـ 95% والتي تعتبر أكبر نسبة تقتطع من الصندوق لتمويل العجز الموازني، هذا ما يعكس مدى أهمية الدور الذي يقوم به صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.
8. سنة 2019 لم تستعمل الدولة على احتياطات الصندوق في تمويل أي التزام من التزاماتها، رغم توفر الصندوق على 305500 مليون دينار في رصيده، ورغم تسجيل عجز في الوازنة العامة خلال سنة 2019، وهو ما يُعد من بوادر سياسة تغيير طريقة عمل الصندوق.
9. إن استخدام الحكومة الدين العام الداخلي لتمويل العجز الموازني أدى إلى ارتفاع حجم الدين العام الداخلي وهنا يظهر دور صندوق ضبط الموارد من خلال مساهمته في تخفيض حجم المديونية العمومية باعتبارها أحد الأهداف المحددة له، حيث ساهم الصندوق في سداد المديونية العمومية خلال الفترة (2000–2008) وبالتالي فإن الصندوق ساهم بطريقة غير مباشرة في تمويل العجز الموازني مع الحفاظ على معدلات تضخم متدنية.
10. إن رغبة الحكومة في تخفيض حجم المديونية العمومية الداخلية والخارجية ادى الى التقليل من اعتمادها على القرض العام الداخلي في تمويل العجز الموازني، بالإضافة الى منع استخدام الاقتراض الخارجي في تمويل العجز الموازني خلال جميع السنوات باستثناء سنة 2009 التي تم فيها اللجوء للدين العام الخارجي من أجل تمويل العجز الموازني. ومما سبق يمكن القول أنّ صندوق ضبط الموارد ساهم في علاج الموازنة العامة خلال الفترة (2000– 2016)، وفقا **لطريقتين**[2]:

[1] القنيعي عز الدين، مرجع سابق، 134.

[2] بوفليح نبيل، طرشي محمد، مرجع سابق، ص 11.

- **الطريقة غير المباشرة:** تشمل الفترة (2000–2005) وذلك من خلال مساهمته في تخفيض حجم المديونية العمومية الموجهة لتمويل العجز الموازني باعتبارها أحد الأهداف المحددة له، وبالتالي فإن الصندوق ساهم بطريقة غير مباشرة في تمويل العجز الموازني مع الحفاظ على معدلات تضخم متدنية.
- **طريقة مباشرة:** تشمل الفترة (2006–2014) عن طرق مساهمته المباشرة في تمويل نسبة معينة من عجز الموازنة العامة ابتداء من سنة 2006.

المطلب الثالث: تقييم دور صندوق ضبط الموارد في التأثير على الموازنة العامة للجزائر

من خلال هذا المطلب، سنتطرق الى تقييم مساهمة صندوق ضبط الموارد في إدارة الفواض النفطية وتمويل عجز الموازنة العامة، كما سنتطرق إلى سبل ترقية أداء صندوق ضبط الموارد، كما يلي:

أولا: تقييم دور صندوق ضبط الموارد في التأثير على الموازنة العامة

لاحظنا من خلال دراستنا السابقة للدور الذي يؤديه صندوق ضبط الموارد في علاج عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2020 أن الدولة لم تلجأ في السنوات الخمس الأولى من تاريخ إنشاء الصندوق إلى اقتطاع أي مبلغ من أجل تمويل عجز الموازنة وهذا راجع إلى رغبة الدولة استعمال موارده فقط في حالة انهيار أسعار البترول ونزولها تحت السعر المرجعي 19 دولارا في بداية القرن الجديد، وقد اعتمدت الدولة في تمويل العجز الموازني على الاقتراض من المصادر الداخلية التي تم تمويلها فيما بعد عن طريق موارد صندوق ضبط الموارد.

ابتداء من سنة 2006، بدأت الحكومة في اقتطاع أول مبلغ من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الموازنة العامة وهذا بعد إدخال تعديلات عليه من خلال قانون المالية لتلك السنة، ولجأت الحكومة إلى هذه الخطوة على أثر الارتفاع المستمر لأسعار النفط الذي قلل مخاوفها من حدوث انهيار للأسعار (النفط)على المدى المتوسط، الأمر الذي شجعها على استعمال موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازني الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي مع المحافظة دائما على معدلات تضخم منخفضة من خلال عدم تمويل مجمل العجز باستخدام موارد الصندوق.

تم لجوء الدولة للاقتطاع من موارد الصندوق من اجل تغطية عجز الموازنة، ابتداء من سنة 2006 إلى غاية 2016 مع تسجيل زيادة في قيمة المبالغ المقتطعة، وذلك نتيجة تزايد عجز الموازنة بسبب تفاقم النفقات العمومية، التي ارتفعت بمعدل أكبر من الإيرادات العامة نتيجة لجملة من البرامج التنموية وكذا سياسة الإنعاش، التي جاءت بها الحكومة لدعم تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا، هذه البرامج خصصت لها مبالغ كثيرة وبالتالي تأثر رصيد الموازنة.

نلاحظ ذلك من خلال ارتفاع نسب تمويل العجز من سنة 2006 بنسبة 5% لتصل سنة 2016 إلى 74% هذا ما يدل على زيادة اعتماد الدولة على موارد الصندوق في تغطية العجز الموازني، ويعكس مدى أهمية الدور الذي يقوم به الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

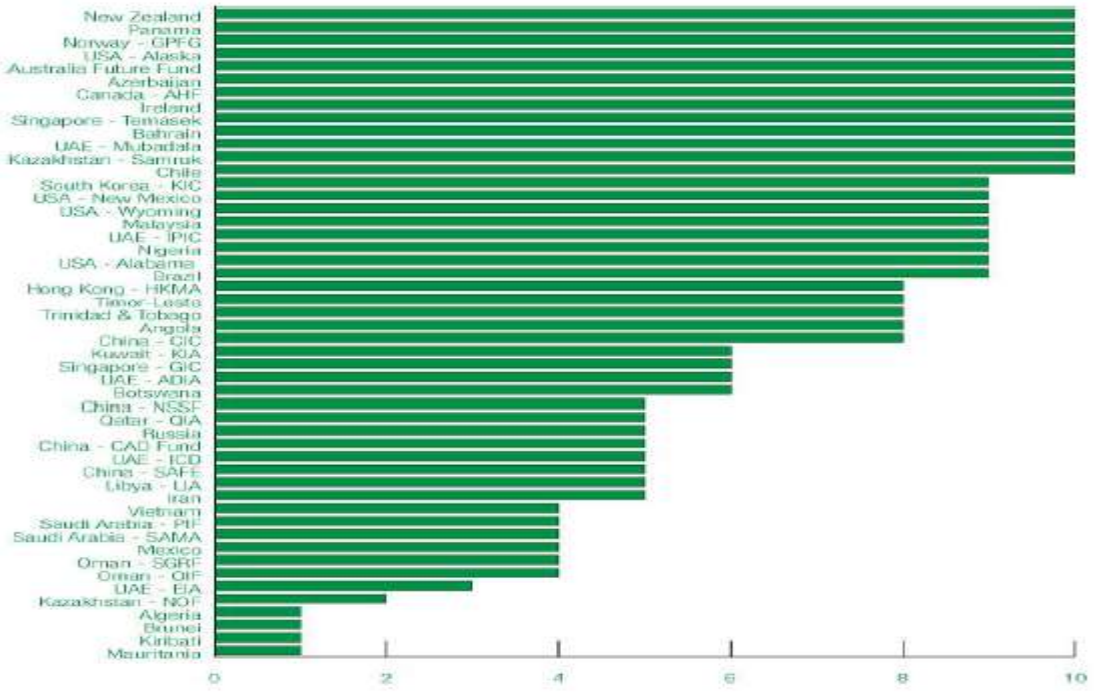
مما سبق، يمكن القول أنّ صندوق ضبط الموارد قد ساهم بصورة فعالة في الحد من عجز الموازنة العامة المسجل خلال الفترة (2000–2016)، علما أن مساهمة الصندوق قد تمت وفقا لطريقتين:

- **الطريقة غير المباشرة:** تشمل الفترة (2000–2005) حيث أدى استخدام الحكومة للدين العام الداخلي في تمويل العجز الموازني إلى ارتفاع حجم الدين العام الداخلي وهنا يظهر دور صندوق ضبط الموارد من خلال مساهمته في تخفيض حجم المديونية العمومية باعتبارها أحد الأهداف المحددة له، وبالتالي فإن الصندوق ساهم بطريقة غير مباشرة في تمويل العجز الموازني مع الحفاظ على معدلات تضخم متدنية.
- **طريقة مباشرة:** تشمل الفترة (2006–2014) عن طرق مساهمته المباشرة في تمويل نسبة معينة من عجز الموازنة العامة ابتداء من سنة 2006.

ثانيا: سبل ترقية أداء صندوق ضبط الموارد

من خلال تتبع التصنيفات المقدمة حول ترتيب صندوق ضبط الموارد في مؤشر لينابورغ ماديول للشفافية، خلال الربع الأول من سنة 2020، نجد أن صندوق ضبط الموارد احتل المرتبة الأخيرة، وهو ما يبينه الشكل الموالي ررقم (4-9):

شكل رقم (4–9): تصنيف الصناديق السيادية حسب مؤشر لينابورغ ماديول خلال الربع الأول لسنة 2020



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على موقع معهد صندوق الثروة السيادية، https://www.swfinstitute.org/research/linaburg-maduell-transparency-index، تاريخ الاطلاع: 2021/12/18، الساعة: 17:50

بالنظر إلى ترتيب صندوق ضبط الإيرادات حسب مؤشر لينابورغ مادويل للشفافية، يلاحظُ أن صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر تحصل على نقطة واحدة من أصل عشر نقاط، وهو ما جعله يصنف في المرتبة الأخيرة إلى جانب كل من موريتانيا، كروباتي وبروناي، وذلك نظرا لغياب معظم معايير التصنيف المشترط توفرها في هذا المؤشر والمرتبطة ب[1]:

- توفر المعلومات حول هدف الصندوق، موارد الصندوق وهيكل الصندوق؛
- توفر تقارير دورية وسنوية مستقلة حول أداء الصندوق؛
- توفر معلومات حول أماكن استثمارات الصندوق ونسب المشاركة في الشركات؛
- توفر معلومات حول القيمة الإجمالية لمحفظة الصندوق، العوائد المحققة والتعويضات الممنوحة للإطارات المشرفة على الصندوق؛
- توفر معلومات حول المبادئ والمراجع المعتمدة من طرف الصندوق؛

[1] لطرش ذهبية، كتاف شافية، مرجع سابق، ص37.

- توفر الصندوق على استراتيجيات استثمار وأهداف واضحة؛
- توفر معلومات حول فروع الصندوق والاتصالات الخارجية للصندوق؛
- توفر معلومات حول الهيئات الأجنبية المكلفة بإدارة استثمارات الصندوق؛
- توفر الصندوق على موقع الكتروني؛
- توفر الصندوق على وسائل الاتصال البريدية والالكترونية.

بالنظر إلى تقييم صندوق ضبط الإيرادات حسب مؤشرات الحوكمة، يلاحظ أنه تكتنف نشاطه الكثير من **نقاط الضعف** يمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية[1]:

- اقتصار نشاطه على تمويل عجز الخزينة العمومية، وبالتالي عجز الميزانية العامة للدولة وتخفيض المديونية العمومية؛
- صندوق ضبط الإيرادات في شكله الحالي عبارة عن حساب خاص من حسابات الخزينة العمومية، وبالتالي فهو غير مستقل عن الموازنة العامة للدولة، مما يؤدي إلى حدوث تداخل بين وظائف الصندوق والموازنة العامة، الأمر الذي يقلل من فعاليته في ضبط الموازنة العامة خلال فترات ارتفاع الجباية البترولية، كما أن انفراد وزارة المالية بحق إدارة وتسيير الصندوق يعني سيطرة الحكومة على الصندوق، مما يؤدي إلى تدني كفاءة استغلاله لا سيما في ظل هيمنة الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية في تسيير الصندوق؛
- فيما يتعلق بالرقابة والمساءلة، يسجل عدم وجود رقابة مستقلة على الصندوق باعتبار الصندوق حساب خاص من حسابات الخزينة العمومية التي لا تخضع للرقابة، مما يعني عدم وجود رقابة مستقلة على الصندوق وبالتالي التقليل من فرص خضوع الحكومة للمساءلة؛
- في مجال الشفافية والإفصاح، يلاحظ أن المعلومات التي تنشر حول الصندوق ضعيفة، حيث تنشر بصورة سنوية وإجمالية عن موارد الصندوق واستخداماته وهي غير دقيقة وغير مفصلة بشكل جيد، ولا تخضع لمراجعة مستقلة؛
- ارتباط موارد الصندوق بفائض الجباية البترولية وهو ما جعل موارده عرضة للتقلب وفقا لتغيرات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية؛

[1] لطرش ذهبية، نفس المرجع، ص 38.

إنّ رفع كفاءة وفعالية أداء صندوق ضبط الموارد في الجزائر يتطلب إعداد استراتيجية طويلة المدى، تعتمد أساسا على التحول من اعتبار الصندوق كأداة مؤقتة تستخدم لضبط وتعديل الموازنة العامة وسداد المديونية إلى أداة مبتكرة تعمل على المدى البعيد للمساهمة في التوزيع العادل للمداخيل بين الأجيال، مع العمل على استدامتها، وذلك من خلال تعديل أهداف الصندوق: إن انضمام الجزائر لمرحلة التحول نحو تبني ميكانزمات الاقتصاد المستدام تستدعي تعديل أهداف صندوق ضبط الموارد للانسجام مع التوجه الاستراتيجي الجديد ودعمه وذلك على النحو التالي[1]:

- الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية في استغلال مداخيل الثروة الطاقوية من خلال تثمينها وتحويلها إلى مداخيل أصول مالية مستدامة؛
- السماح باستثمار موارد الصندوق في الأسواق المالية العالمية مع الالتزام بمبدأ تعظيم العوائد مع تقليل المخاطر، وتكوين إطارات عالية الكفاءة مختصة في مجال توظيف الأموال بالإضافة إلى توجيه موارد الصندوق نحو الاستثمارات الانتاجية الاستخلافية؛
- العمل على تقليل اعتماد الموازنة العامة على الجباية البترولية، وهذا يستدعي تخطيط شامل لتنمية اقتصادية شاملة تستهدف النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية؛
- تعديل هيكل الصندوق ليكون هيئة مستقلة مكونة من أصحاب المصالح، ذوي الاختصاص والخبرة والجانب الحكومي، بالإضافة إلى الخضوع للرقابة البرلمانية؛
- زيادة شفافية الصندوق، من خلال استحداث قسم لنشر التقارير الدورية عن بالإضافة إلى الاهتمام بإقامة دراسات متخصصة تستهدف ترقية أداء الصندوق وتقديم حلول ابتكارية للتقليل من العوائق التي تحول دون رفع كفاءته وفعاليته في نقل المنافع بصورة آمنة للأجيال المستقبلية دون تضييق الخيارات على الأجيال الحالية؛
- لابد من إدراج الوفورات المالية الناتجة عن كفاءة استخدام الطاقة وترقية ونشر استخدام الطاقات المتجددة كمورد للفترة المستقبلية.

[1] لطرش ذهبية، نفس المرجع، ص ص 38-40.

خلاصة الفصل

تُعتبر الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، حيث تسعى السلطات العمومية من خلالها إلى مواصلة تنفيذ البرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالاستعمال الرشيد والفعال لموارد الدولة، فاهتمت الجزائر كغيرها من الدول بالموازنة العامة من خلال سَنْ العديد من القوانين والتشريعات، غير أنه وبصدور القانون بصدور القانون 17/84 المعدل في 1988، اكتملت الصورة الحقيقة للموازنة العامة في الجزائر، حيث صنّفت النفقات إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وصنّفت الإيرادات إلى موارد إجبارية وأخرى اختيارية.

فالجزائر وباعتبارها بلد ريعي، يعتمد اقتصادها مباشرة على النفط، فقد عانت موازنتها العامة من تذبذبات طيلة السنوات الماضية، حيث تأثرت الموازنة العامة بالصدمات النفطية المتتالية، حيث تمثل الإيرادات النفطية نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للدولة، فبحدوث صدمات **نفطية إيجابية** ترتفع الإيرادات النفطية والتي بدورها ترفع من قيمة الإيرادات العامة كصدمة 1973 و1998 وغيرها من الصدمات النفطية الإيجابية والتي أدت إلى حدوث فائض في الموازنة العامة، أما الصدمات **النفطية السلبية** فأثّرت بشكل سلبي على الإيرادات العامة للجزائر، وبالتالي خلقت عجزاً في الموازنة العامة، النفقات كذلك تأثرت بشكل ملحوظ بالصدمات النفطية، ذلك لارتباطها المباشر بالإيرادات العامة، حيث كلما كانت تحقق الجزائر فائضاً في الإيرادات العامة كانت توجهه للإنفاق العام الذي كان يرتفع بشكل متسارع، أما في حالة انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية، فتتجه الدولة إلى خفض النفقات لتقليل عجز الموازنة العامة.

كما سعت الجزائر كمثيلاتها من الدول النفطية خاصة إلى إحداث أداة جديدة لتسيير الفوائض المالية المتأتية من الجباية النفطية ومحاولة ادخارها وتسييرها، فأنشأت صندوق تسيير الموارد، حيث تميزت سنة 2000 بتحقيق الجزائر لفوائض مالية معتبرة بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال نفس السنة، وعليه قررت الحكومة تأسيس صندوق لامتصاص هذه الفوائض، سُمي هذا الصندوق بصندوق ضبط الموارد، الذي ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، ويستمد الصندوق موارده من الفارق بين الجباية النفطية المسجلة في الموازنة وبين الجباية النفطية الحقيقية أي عن عمليات البيع وفقا لمعدلات الأسعار في الأسواق العالمية، وخصصت متاحات هذا الصندوق في السنوات الأولى لإنشائه للخدمة المسبقة للديون الخارجية للدولة، وابتداء من 2006 وجّه الصندوق بشكل حصري لتمويل عجز الموازنة، وانطلاقا من هذه السنة عرفت وتيرة السحوبات من الصندوق تسارعا بسبب الارتفاع المتزايد لعجز الموازنة خلال السنوات، إن زيادة اعتماد الدولة على موارد الصندوق في

تغطية العجز الموازني، يعكس مدى أهمية الدور الذي يقوم به الصندوق من خلال مساهمته في تمويل وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة.

ويُعتبر صندوق ضبط الموارد في الجزائر تجربة حديثة نسبيا، تواجهه جملة من العوائق التي تحول دون تطوير كفاءته وفعاليته، الأمر الذي يتطلب اتخاذ جملة من الإجراءات التي تؤدي إلى تحسين وترقية أدائه، من خلال إعداد استراتيجية طويلة المدى، تعتمد أساسا على التحول من اعتبار الصندوق كأداة مؤقتة تستخدم لضبط وتعديل الموازنة العامة وسداد المديونية إلى أداة مبتكرة تعمل على المدى البعيد للمساهمة في التوزيع العادل للمداخيل بين الأجيال، مع التأكيد على شفافية الصندوق، من خلال خلق آليات تضمن نزاهة توظيفات الصندوق.

خـاتمـة

خاتمة

يخضع سعر النفط للعديد من العوامل، وليس العرض والطلب فقط من يحدد أسعاره عالميا، بل هناك عوامل أخري مؤثرة في تحديده، وهو ما جعل من النفط سلعة شديدة الحساسية تتعرض للعديد من الصدمات سواءاً الإيجابية بارتفاع أسعاره، أو سلبية عند انخفاض أسعاره، وهو ما أثّر على اقتصادات الدول النفطية، وخاصة على الموازنة العامة التي تعتمد جل إيراداتها على الموارد النفطية، حيث سعت الدول النفطية عند حدوث طفرات إيجابية في أسعار النفط، إلى محاولة استغلالها عن طريق انشاء صناديق سيادية توضع فيها الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط واستثمارها.

للأهمية الكبيرة التي يكتسيها الموضوع، قمنا بتقديم هذه الدراسة التي اشتملت على أربعة فصول تمثّلت في الإطار النظري للصدمات النفطية والموازنة العامة، وكذا الصناديق السيادية وتداعيات الصدمات النفطية على الموازنة العامة: دراسة تجارب عينة مختارة من الدول، وتناولنا بالعرض والتحليل تجارب عينة مختارة من الدول العربية للتخلص من التبعية للنفط والدروس المستفادة منها في الجزائر، وفي الأخير قمنا بدراسة اقتصادية تحليلية لأثر الصدمات النفطية على الموازنة العامة في الجزائر ودور صندوق ضبط الموارد في ذلك خلال الفترة (1970-2020).

حيث جاء الفصل الأول من الدراسة مقسماً إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى مدخل إلى الصدمات النفطية، من خلال إلقاء الضوء على مفهوم سعر النفط، ثم الانتقال بعد ذلك إلى العوامل المؤثرة على أسعار النفط، وفي الأخير تناولنا الصدمات النفطية وآثارها الاقتصادية، كما سعينا في المبحث الثاني لدراسة تطور الصدمات النفطية خلال الفترة (1970-2020)، من خلال تقسيم الفترة إلى ثلاثة أجزاء، وكل جزء يتناول أهم الصدمات النفطية التي حدثت خلال تلك الفترة، وجاء المبحث الأخير من هذا الفصل تحت عنوان الإطار النظري للموازنة العامة، النفقات والإيرادات العامة، تطرقنا خلاله لمفهوم الموازنة العامة ومفهوم النفقات العامة، وفي الأخير مفهوم الإيرادات العامة.

أما الفصل الثاني فاستعرضنا في مبحثه الأول الإطار النظري للصناديق السيادية، من خلال إبراز نشأة وتعريف الصناديق السيادية، ومن ثم معرفة أهدافها ومميزاتها وأهم تصنيفاتها، كما عالجنا في المبحث الثاني موقع الصناديق السيادية من الصدمات النفطية، من خلال التعرف على مكانة الصناديق السيادية في النظام الاقتصادي

العالمي، ومن ثم تَناوُل دور الصناديق السيادية في التأثير الإيجابي على المتغيرات الاقتصادية للدول النفطية، إلى غاية الوصول الى دور الصناديق السيادية في تخفيض تداعيات الصدمات النفطية من خلال دراسة الصدمة النفطية لسنة 2008 و2020 كنموذج، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى أهم التجارب الناجحة أو بالأحرى الصناديق الناجحة، فنجد تجربة المملكة العربية السعودية متمثلة في صندوق الاستثمارات العامة، وصندوق مبادلة – أبو ظبي–الإماراتي، وكذا لتقييم دور التجربتين في التأثير على الموازنة العامة.

بينما جاء الفصل الثالث كذلك مقسماً لثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول لاستراتيجية المملكة العربية السعودية في التخلص من التبعية للنفط، من خلال تحليل الاقتصاد السعودي، ومن ثم معرفة جهود المملكة للتخلي عن التبعية للنفط، لنختم بالتعرف على رؤية المملكة 2030، من خلال ثلاثة مطالب، بينما جاء المبحث الثاني لتحليل الاقتصاد الإماراتي، ومن ثم معرفة جهود الإمارات للتخلي عن التبعية للنفط، لنختم بالتعرف على الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، فيما خصصنا المبحث الثالث تحليل الاقتصاد الجزائري، ومن ثَم التعرف أهم القطاعات البديلة للنفط حسب السياسات الجزائرية، وأهم الدروس المستفادة من تجربتي السعودية والإمارات.

كما اتجهنا في الفصل الرابع إلى الدراسة الاقتصادية التحليلية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، تطرقنا في الأول إلى التطور التشريعي للموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2020)، من خلال الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة في الجزائر ومختلف تبويبات نفقاتها وايراداتها العامة، بينما ذهبنا في المبحث الثاني إلى تحليل انعكاسات الصدمات النفطية على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2020)، وذلك تحليل انعكاسات الصدمات النفطية على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة من 1970 الى غاية 2020، ومن ثم التوجه نحو النفقات العامة لمحاولة معرفة انعكاسات الصدمات النفطية عليها خلال نفس الفترة، ومن ثَم اختتمنا هذا الفصل بمعرفة الانعكاسات على رصيد الموازنة العامة خلال نفس الفترة.

اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال ما تم التوصل إليه، أكدت الدراسة صحة الفرضيات، حيث أن:

1. **الفرضية الأولى:** نصت الفرضية الاولى بأنه "تُشارك الصناديق السيادية في الحد من الأثار السلبية للصدمات النفطية على الإيرادات العامة للدولة"، أكدت الدراسة انها صحيحة، وذلك باستخدام موارد الصناديق السيادية في دعم الإيرادات العامة في حالة حدوث أي اختلالات تمس الإيرادات العامة؛

2. **الفرضية الثانية:** جاءت الفرضية الثانية تحت الصياغة التالية " تُساهم الصناديق السيادية في الحد من الأثار السلبية للصدمات النفطية على النفقات العامة للدولة"، بيّنت الدراسة صحة الفرضية، حيث تقوم الصناديق السيادية بتغطية النفقات العامة في حالة حدوث صدمات نفطية؛

3. **الفرضية الثالثة:** نصت هذه الفرضية على أنّ " تلعب الصناديق السيادية دوراً في الحد من الأثار السلبية للصدمات النفطية على رصيد الموازنة العامة للدولة"، أثبتت الدراسة صحتها، حيث تجلى الدور الكبير الذي تقوم به الصناديق السيادية في تمويل عجز الموازنة العامة، خاصة عند دراسة صندوق ضبط الموارد الجزائري.

نتائج الدراسة:

يُمكِن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

1. يُعتبر النفط أهم مصدر للطاقة في الوقت الحالي بالنظر لخصائصه؛
2. سعر النفط يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة السوق النفطية التي تتسم بالديناميكية؛
3. تسعير النفط يتم بطرق مختلفة باختلاف أسواق النفط والمتعاملين بها؛
4. استقرار أسعار النفط يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، وبما أنّ النفط سلعة استراتيجية لها أهميتها فهناك العديد من العوامل التي تُؤثر في جانب الطلب والعرض؛
5. الصدمات النفطية تتمثل في ارتفاع أو انخفاض كبير في الأسعار أو وجود شُح أو فائض في العرض بشكل حاد وغير طبيعي،
6. شهد العالم منذ سنة 1970 وإلى غاية 2020 تسعة(09) صدمات نفطية، كانت أربعة (04) منها إيجابية، تمثلت في صعود أسعار النفط وهي الصدمات التي جاءت في سنوات 1973، 1979، 1990، و2004، وخمسة (05) صدمات سلبية، أدت لانخفاض أسعار النفط خلال سنوات 1986، 1998، 2014،2008 و2020؛
7. الموازنة العامة ليست أداة محاسبية لبيان النفقات والإيرادات العامة فحسب وإنما هي وسيلة من وسائل الدولة تستخدمها في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية؛

8. الإيرادات العامة متنوعة ومتعددة، ولكن الهدف الرئيسي منها مهما اختلفت مصادرها هو الوصول إلى تحقيق مختلف أهداف الدولة؛
9. الصناديق السيادية عبارة عن أدوات مالية مُستحدثة، تُستخدم من قبل الحكومة (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) لأغراض استثمارية أو ادخارية، وتُمول عن طريق الفوائض المالية؛
10. تُصنف الصناديق السيادية حسب عدة معايير أهمها موارد الصندوق، حيث نجد الصناديق السيادية النفطية وغير النفطية؛
11. تشير بيانات سنة 2020، لوجود 147 صندوق موزعة عبر العالم، حيث يحتل الشرق الأوسط الريادة بـ 28 صندوق، بينما تُعد الصناديق السيادية النفطية هي أكثر الأنواع انتشاراً بنسبة تقارب 60%؛
12. اختلفت مواقف الدول من الصناديق السيادية بين مساند لها على غرار الدول المالكة لها، ورافض على غرار الدول المستقبلة لاستثمارات الصناديق؛
13. بيّنت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وجائحة كورونا سنة 2020 الدور الكبير الذي تقوم به الصناديق السيادية لمنع انهيار اقتصادات مختلف الدول، وحتى المتقدمة منها؛
14. تُعدّ تجربة صندوق الاستثمارات العامة السعودي من أنجح التجارب الدولية في هذا المجال، وهذا بسبب توفر استراتيجيات استثمارية واضحة، وأهداف تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المختلفة؛
15. تتميز تجربة الإمارات من خلال صندوق مبادلة لإمارة أبو ظبي بكونها من أفضل التجارب، خاصة في مجال الإفصاح والشفافية، حيث تحصل على أعلى درجة "+ 10 " من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020، حسب مؤشر "لينبورغ مادويل" لشفافية الصناديق السيادية؛
16. الاقتصاد السعودية هو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط، لكن الملاحَظ أنه بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، بدأت المملكة التخلص من التبعية للنفط، والاعتماد على القطاعات الأخرى؛
17. انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي السعودي من 82.3% سنة 1973 إلى 40% سنة 2020، بسبب اتجاه المملكة نحو التنويع الاقتصادي؛

18. ارتفاع نسبة الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية من 14% سنة 2010 إلى أكثر من 31% سنة 2020، وذلك لتوجه المملكة نحو الاهتمام بالقطاعات غير النفطية وترقية صادرتها خارج النفط؛
19. انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة السعودية بنسبة 50% خلال الفترة بين 2010 و2020، حيث كانت تمثل أكثر من 90% سنة 2010، لتنخفض إلى 52% سنة 2020، وذلك بسبب التوجه نحو التقليل من الاعتماد على الإيرادات النفطية ودعم القطاعات غير النفطية؛
20. يُمثل الناتج المحلي الإجمالي النفطي للإمارات نسبة 28% فقط من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020، أما 72% المتبقية فساهمت بها مختلف الأنشطة غير النفطية، هذه النسب تُؤكد المسار الإيجابي المتعلق بتنمية القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد على النفط؛
21. انخفاض نسبة الصادرات النفطية الإماراتية من 57% سنة 2013 إلى 38%سنة 2020، مقابل ارتفاع الصادرات غير النفطية من 11% سنة 2013 إلى 25% سنة 2020؛ وهو ما يبين توجه الإمارات نحو التقليل من الاعتماد على النفط في تجارتها الخارجية؛
22. ارتفاع الإيرادات غير النفطية الإماراتية بنسبة 100% خلال الفترة 2013 إلى غاية 2020، حيث انتقلت من 36% سنة 2013 إلى 78% سنة 2020، حيث توجهت الإمارات نحو التخلص من تبعية موازنتها العامة للنفط من خلال تنويع مصادر إيراداتها؛
23. انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري بشكل ملحوظ منذ سنة 2010، حيث انتقلت من 34,90% سنة 2010 إلى 14% فقط 2020، بسبب توجه الجزائر نحو الاعتماد على القطاعات غير النفطية؛
24. سجلت جميع سنوات الدراسة نسب تزيد عن 90% من مساهمة القطاع النفطي في الصادرات الجزائرية، وهو ما يؤكد الارتباط القوي للتجارة الخارجية الجزائري مع القطاع النفطي، والاعتماد المفرط على النفط؛
25. بلغت متوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي في الإيرادات العامة 38% بين انخفاض وارتفاع نتيجة للصدمات النفطية وتأثيرها على ارتفاع وانخفاض أسعار النفط؛

26. تَأَثَّرت الإيرادات العامة، النفقات العامة ورصيد الموازنة في الجزائر بمختلف الصدمات النفطية التي شهدتها الفترة الممتدة بين 1970 و2020؛

27. انتعاش الإيرادات الجزائرية عند حدوث صدمات نفطية إيجابية وما صاحبه من ارتفاع في أسعار النفط، وبالتالي ارتفاع العوائد المالية، حيث ارتفعت الايرادات بين سنتي 1973 و1974 بنسبة تقارب 112% على سبيل المثال، والعكس عند حدوث صدمات نفطية سلبية والتي أدت الى انخفاض في أسعار النفط مما انعكس بالسلب على الإيرادات الجزائرية، كصدمة 1986 أين انخفضت **الإيرادات العامة بنسبة** 15.27% **بين سنتي** 1985 و1986؛

28. ارتفاع النفقات العامة عند ارتفاع الإيرادات العامة متأثرة بالصدمات النفطية الإيجابية وما صاحبها من ارتفاع لأسعار النفط، والعكس عدن انخفاض اسعار النفط مما أثر سلبا على الإيرادات العامة التي يدورها اثرت على حجم الانفاق العام، حيث تسببت الصدمة الإيجابية لسنة 1990 الى ارتفاع النفقات العامة بنسبة 10% بين سنتي 1989 و1990، بينما انخفضت النفقات العامة بنسبة 8.58% بين سنتي 2019 و2020 نتيجة للصدمة السلبية لسنة 2020؛

29. تأثَرَ رصيد الموازنة العامة بالصدمات النفطية المختلفة، حيث كان رصيد الموازنة العامة ايجابي خلال سبعينيات القرن الماضي، وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، فحققت الجزائر أكبر فائض سنة 1981 بقيمة 21729 مليون دينار جزائري، غير أن الوضع تغيّرَ بعد الصدمة العكسية لسنة 1986، لتسجل سنوات التسعينيات من القرن الماضي رصيدا سلبيا، حيث حققت سنة 1993 أكبر رصيد سلبي لرصيد الموازنة العامة بقيمة 162678-؛

30. حققت الموازنة العامة رصيدا إيجابيا بداية القرن الجديد حيث شهدت ارتفاع في أسعار النفط، حيث وصل فائض الموازنة العامة سنة 2006 إلى 1186911 مليون دينار جزائري، غير أنه وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما شهدته من انخفاض أسعار النفط، اتّجهَ رصيد الموازنة العامة إلى السلبي، ووصلت قيمة العجز سنة 2015 إلى 3103789-؛

31. انشاء صندوق ضبط الموارد يدل على رغبة الجزائر في إيجاد وسيلة لتخفيف خطر الصدمات النفطية على الاقتصاد بصفة عامة، والموازنة العامة بصفة خاصة؛

32. ساهم صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية العمومية الداخلية والخارجية خلال الفترة (2000-2008)، حيث وُجِهَتْ 14.86% من أصوله لتسديد الديون العمومية؛

33. مساهمة صندوق ضبط الموارد في امتصاص فائض الإيرادات النفطية واستخدامه بصفة مباشرة وغير مباشرة في تمويل عجز الموازنة، حيث استُخدِمت 49.83% من موجوداته في تمويل عجز الموازنة العمومية؛
34. يعاني صندوق ضبط الموارد العديد من النقائص مقارنة بالصناديق السيادية للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، من حيث مجال تمويله، واستثماراته ومستويات الشفافية والافصاح في الصندوق؛
35. عدم تطوير وتعديل صندوق ضبط الموارد أدى إلى انخفاض قيمة أصوله بشكل كبير، وضيّع على الجزائر فرصة استثمار فوائض الإيرادات النفطية من أجل تحصيل عوائد إضافية؛
36. تعديل صندوق ضبط الموارد يتم وِفق ثلاثة أُطُر رئيسية، وتشمل تعديل الإطار القانوني للصندوق، والهيكل التنظيمي له، بالإضافة لاستراتيجية الاستثمار في الصندوق.

مقترحات الدراسة:

على ضوء النتائج المتوصل إليها، يُمكِن اقتراح مجموعة من التوصيات العامة منها والخاصة بالجزائر فقط:

1. تقليص الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الاقتصاد، والتوجه نحو القطاعات البديلة، خاصة الزراعية والصناعية منها، وكذا الاهتمام بتطير مصادر الطاقة الجديدة في مواجهة النفط، كالطاقات المتجددة والطاقة الشمسية وغيرها؛
2. تأسيس صناديق سيادية لامتصاص الفوائض المالية النفطية، وإعادة استثمار اصولها في قطاعات منتجة؛
3. تأسيس منظمة أو تكتل دولي يسعى لتعزيز التعاون بين الدول المالكة للصناديق السيادية للدفاع عن مصالحها؛
4. العمل على تعزيز حوكمة وشفافية الصناديق السيادية، من خلال القياس الدوري لمؤشرات الشفافية، خاصة مؤشري Edwin Trumanو Lunaburg maduelle، والإفصاح عن نشاطات الصناديق لتبديد المخاوف منها؛
5. توسيع مجالات استثمارات الصناديق السيادية، وتعزيز تواجدها خاصة في الدولة النامية والناشئة بدل التركيز على أسواق الدول المتقدمة؛

6. وضع آلية لتحسين أداء وفعالية الصناديق السيادية من خلال التركيز على تنويع استثمارات الصناديق، وكذا تنويع أماكن استثماراتها وعدم تركيزها على دولة معينة أو سوق معين، مع وضع أنظمة للوقاية والتنبؤ من الأزمات المالية والاقتصادية؛
7. تنويع استثمارات الصناديق السيادية لتشمل الأصول الحقيقية، بدل التركيز على الأسواق المالية فقط؛

اما المقترحات الخاصة بالجزائر فتتمثل فيما يلي:

1. التوجه الفعلي نحو التخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط عن طريق تعديل الهيكل الإنتاجي، مع تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي وذلك من خلال تطوير القطاع الزراعي والصناعي، وكذا القطاع الخدماتي، من خلال تقديم التسهيلات المالية للقطاع الخاص ، وتوفير صيغ للتمويل تتلاءم وثقافة المجتمع، مع منح امتيازات جائية وغيرها؛
2. ترشيد النفقات العامة وذلك بتوجيهها نحو القطاعات المنتجة للثروة، كالقطاع الزراعي والصناعي؛
3. ضرورة انشاء مركز لليقظة واستشراف الأخطار، للتكيف مع الصدمات النفطية ومواجهتها في حالة حدوثها؛
4. ضرورة اخضاع صندوق ضبط الموارد لتعديلات واصلاحات جذرية، سواءاً في اطاره القانوني أو هيكله التنظيمي، حيث تتولى مؤسسة مُنبثقة عن البنك المركزي الجزائري بتسيير الصندوق في إطار الشفافية والمهنية، مع تحديد ووضوح المسؤوليات والمحاسبة أمام البرلمان والحكومة، كما تكون المؤسسة مُطالبة بتقارير دورية للأداء المالي للصندوق بالإضافة إلى التقرير السنوي، مع تعيين شركات متخصصة تُدقِق في التقارير ولها صفة الاستقلالية عن الحكومة والبرلمان والصندوق السيادي؛
5. توسيع مجالات استثمارات الصندوق، وذلك بالعمل على بناء محفظة استثمارية متنوعة ورائدة، من خلال الاستثمار في الفرص المشاريع الجذابة على الصعيدين المحلي والدولي، مع مراعاة تعظيم عائدات الاستثمار بالتناسب مع المخاطر الاستثمارية؛
6. الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الصناديق السيادية كالسعودية والإمارات، خاصة في مجال إدارة وتسيير استثمارات الصندوق؛

آفاق البحث:

استهدفت دراستنا معرفة دور الصناديق السيادية في الحد من الآثار السلبية للصدمات النفطية على الموازنة العامة في الجزائر، تُعتبر النتائج التي توصلنا إليها مهمة جدا، لكنها في نفس الوقت أثارت لدينا العديد من الأسئلة التي تتعلق بالصناديق السيادية، الصدمات النفطية وكذا الموازنة العامة، حيث تُعتبر هذه الدراسة نقطة انطلاق لبحوث مستقبلية نراها جديرة بالدراسة والتحليل منها:

1. دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النفطية- دراسة حالة الجزائر-
2. دور الصناديق السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي؛
3. تأثير الصناديق السيادية على الاستقرار المالي في ظل الصدمات النفطية؛
4. دور الصناديق السيادية في استثمار الفوائض النفطية –دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد وصندوق المعاشات النرويجي-

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. اللغة العربية

أولا–الكتب:

1. أحمد رضا، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1960، المجلد الخامس، الجزء الخامس.
2. أحمد ماجد، ندى الهاشمي، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية، إدارة التخطيط ودعم القرارات، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016.
3. أسامة بشير الدباغ واثيل تاجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مطبعة المنهاج، عمان،2003.
4. حسن الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
5. خالد أحمد فرحان المشداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، دار الأيتام للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
6. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
7. خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
8. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.
9. ساموبلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2006.
10. سوزى عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، 2000.
11. السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي القاهرة، مصر، 1978.
12. سيد فتحي احمد الخولي، اقتصاد النفط "الموارد والبيئة والطاقة"، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2015.

13. صفاء عبد الجبار الموسوي، واثق علي محي المنصوري، اقتصاديات صناديق الثروة السيادية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
14. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
15. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
16. طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1999.
17. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011
18. عبد الغني أبو الفتوح، الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة، الإدارة العامة للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية، 2014.
19. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
20. علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون الخليج العربي، 2009.
21. لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
22. محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة، ليبيا، الطبعة الأولى، 2003.
23. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
24. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.
25. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، ، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر.
26. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والطباعة، الأردن، 2008.
27. محمد فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.
28. نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2007.

29. ندى الهاشمي، الإمارات العربية المتحدة والاقتصادات الرائدة في العالم إدارة التحديات والفرص في ظل التغيير العالمي، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2018.
30. الهيتي أحمد حسين، اقتصاديات النفط، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، الطبعة الأولى، 2000.
31. واثق علي الموسوي، الاستقرار الاقتصادي الصناديق السيادية، الريع، الموازنة العامة، السوق، الجزء الأول، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

ثانيا– الأطروحات والمذكرات:

1. بن يحي نسيمة، أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة– دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980–2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2019/2018.
2. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.
3. قصي عبود فرج الجابري، بناء نموذج قياسي لتحليل آثار صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المحاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية،1995
4. لبعل فاطمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2007.
5. محمد صالي، تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016.

ثالثا–المجلات والدوريات العلمية:

1. أحمد بريهي العلي، تحولا السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 1، العدد 1، 2010.
2. اقتصاد تنافسي معرفي مبني على الابتكار، مقال منشور ضمن تقرير رؤية الإمارات 2021، الإمارات العربية المتحدة، 2019.
3. الامين العام لمنظمة الأوبك، مقال منشور ضمن تقرير لمنظمة الاوبك، العدد 28، سنة 2001.

4. أنباء البترول والطاقة، مقال منشور ضمن قرير حول تعرف على أنواع اسعار النفط الخام، مجلة بتروبراس، بتاريخ 10 مارس 2017.
5. بحيح عبد القادر، تحديات الاقتصاد الجزائري أمام صدمات تقلبات اسعار النفط بين ازمة 1986 -2015، مقال منشور بمجلة اقتصاد المال والاعمال، ميلة الجزائر، مارس 2018.
6. برنامج التحول الوطني 2020، أحد برامج رؤية 2030، السعودية، مقال منشور ضمن تقرير تم تحميله من موقع رؤية 2030.
7. برنامج صندوق الاستثمارات العامة، مقال منشور ضمن تقرير حول برنامج صندوق الاستثمارات العامة 2021-2025، المملكة العربية السعودية.
8. برنامج صندوق الاستثمارات العامة، مقال منشور ضمن تقرير حول برنامج صندوق الاستثمارات العامة 2021-2025، المملكة العربية السعودية.
9. بن شريف مريم، الاقتصاد الجزائري في ظل ازمة النفط 1986 بين سيناريو المديونية وحتمية التوجه نحو الطاقة النظيفة، مقال منشور بمجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، المجلد 01، 2017.
10. بن يحي نسيمة، طبيعة الصدمات الاقتصادية(صدمات الطلب، صدمات العرض)وسبل علاجها، مقال منشور بمجلة الاقتصاد والتنمية –مخبر التنمية المحلية المستدامة –جامعة المدية، الجزائر، العدد 05، جانفي 2016.
11. بوفليح نبيل، طرشي محمد، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة عوائد النفط: صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجا، مجلة الواد، الجزائر، العدد 35.
12. تحسين بيئة الأعمال في السعودية خلال 2018 عبر 300 مبادرة، مقال تم تحميله من موقع الحكومة السعودي.
13. جعفر طالب أحمد، عقيل حميد سلمان، الصناديق السيادية وأهميتها الاقتصادية، مقال منشور بمجلة الكوث للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العراق، العدد 27، 2017.
14. رحمن حسن علي الموسوي، ريام مهدي حسن، أثر التخصيصات الاستثمارية للموازنة العامة في تطوير القطاع الزراعي في العراق للمدة (1990-2014)، مقال منشور بمجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد 27.

15. رمضان بطوري، قراءة في دور صناديق الثروة السيادية ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة – مبادلة للتنمية نموذجا–، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول "البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، جامعة الجلفة، الجزائر، يومي 22/21 نوفمبر 2012.

16. زرقاطة مريم، تأثير الحوكمة على أداء صناديق الثروة السيادية صندوق مبادلة لإمارة أبو ظبي نموذجا، مقال منشور بمجلة التكامل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 02، جوان 2014.

17. زكريا جرفي، موسى رحماني، أثر الدعم الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري- دراسة قياسية للفترة 2018/2000-، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 07، العدد 11(مكرر)، جوان 2019.

18. سعودي محمد، المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المواتية بالجزائر، مقال منشور بمجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد11، المجلد 02، 2014.

19. سعيد الوشاحي، ابتسام الشاعر، المساحات الزراعية تتقلص أمام شح المياه وطوفان المنتجات المستوردة، مقال منشور بمجلة البيان، الإمارات، 2016/09/26.

20. سفيان بوقطاية واخرون، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري- التداعيات والحلول– ، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد السادس، جامعة واد سوف، الجزائر، جوان 2018.

21. سليمان زواري فرحات، الصناديق السيادية الخليجية بين متطلبات الدول المتلقية لاستثماراتها والبدائل الأخرى، مداخلة في المؤتمر السنوي الثالث "دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة– قطر-، أيام من 6 إلى 8 ديسمبر 2014.

22. سمير اوسعيد، احمد رجراج، دور الصناديق السيادية في مواجهة أزمة **covid-19**، مقال منشور بمجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي اليابس بلعباس، الجزائر، المجلد 24، العدد 01، 2021.

23. سهام حسين البصام، سمير فوزي شهاب الشريدة، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة في العراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية –دراسة تحليلية–، مقال منشور مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، 2013

24. سهيل بن محمد فرج فارس المزروعي وزير الطاقة والصناعة الإماراتي، مقال مقتبس خلال لقاء صحفي لوكالة الأنباء الإمارتية.

25. شبكة الجزيرة الاعلامية، أربعة أسباب رئيسية لهبوط أسعار النفط، مقال منشور بالموقع الرسمي للجزيرة.

26. شرارة فيصل، بقنيش عثمان، العوامل والامكانيات المساعدة للتنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مقال منشور بمجلة القانون الدولي والتنمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الأول، 2016/06/01.

27. صندوق النقد الدولي، مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية، المبادئ والممارسات المتعارف عليها، الهدف والغرض الخاص، مقال منشور بموقع الصناديق السيادية، 2008.

28. عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مداخلة في مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، جامعة الجنان–طرابلس، لبنان، أيام 13–14 مارس 2009.

29. عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مقال منشور بمجلة شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر.

30. عبد الوهاب الشيخ قادر، العوامل المؤثرة في أسعار النفط، مقال منشورفي موقع (oilgov).

31. عدلي قندح، الأزمة العالمية: الجذور وأبرز الاسباب والعوامل المحفزة، مقال منشور بمجلة اتحاد المصارف العربية، بيروا، لبنان، العدد 335، اكتوبر 2008.

32. علي مكيد، عمتد معوشي، دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مقال منشور بمجلة مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 04، العدد 06، 2014، ص 115

33. عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، مقال منشور بسلسلة العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 01، 2013.

34. العمرية لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05، ديسمبر 2016.

35. عيساني العارم، دور صندوق ضبط الموارد في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مقال منشور بمجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، العدد الثالث، مارس 2018.

36. غوردون براون، هناك الكثير من التحديات التي يجب على منطقة الخليج وبريطانيا مواجهتها معا، مقال منشور بجريدة فاينيشال تايمز، عدد 08، نوفمبر 2008.

37. قصي عبود الجابري، تحليل صدمة الطلب والدور الحركي لتوقعات التضخم في الاقتصاد العراقي المحاصر، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، عدد خاص بالمؤتمر العاشر، 1998.

38. القنيعي عز الدين، تقييم آثار برامج الاستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مقال منشور بمجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 02، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الثاني.

39. لطرش ذهبية، كتاف شافية، فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000-2017، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد03، العدد05.

40. لعمرية لعجال، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر، مقال منشور بمجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد 37، افريل2019.

41. مجموعة العمل الدولية حول صناديق الثروة السيادية، مقال منشور ضمن تقرير حول المبادئ والممارسات المتعارف عليها، مبادئ سنتياغو، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2008.

42. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس وزراء جمهورية مصر، قطاع التحليل الاقتصادي، تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد المصري، مصر، 2004

43. مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين قانون84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية، المركز الجامعي النعامة، الجزائر، العدد الرابع، جوان 2016.

44. مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، أثر الصدمات الاقتصادية في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011) مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثاني، العدد 07،2012.

45. ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد-بين الواقع والتجسيد-، مقال منشور بمجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 02، 2017.

46. نبيل بوفليح، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، مجلة الاكاديمية العربية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد04، 2010.

47. نظام الاستثمار الاجنبي، وزارة التجارة السعودية، تقرير تم تحميله من موقع وزارة التجارة السعودية.

48. هجرس منصور، الموارد المائية في الجزائر، الامكانيات و الانجازات و رهانات المستقبل وفق منظور التسيير المستدام، مقال منشور على موقع الكاتب.

49. وحدة التقارير الاقتصادية ، مقال منشور في الموقع الرسمي لمجلة غرفة الشرقية.

50. وزارة الصناعة والمناجم، مقال منشور في الموقع الرسمي للوزارة حول نشرات المعلومات الإحصائية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات من 2013 إلى غاية 2018.

51. يوهانس بك، ياسر أبو معيلق، ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط، مقال منشور مجلة dw.

رابعا–القوانين والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية، العدد 81 الصادرة 30 ديسمبر 2019.

2. القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000، المتعلق بقانون المالية التكملي لسنة 2000، المادة 10.

3. القانون رقم 17/84 المؤرخ في 08 شوال 1440 هـ الموافق لـ 07 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 28، المؤرخة 10 يوليو 1984، المادة رقم 06.

4. القانون رقم 05/88 مؤرخ في 22 جمادي الأولي عام 1408 الموافق ب 12 يناير 1988 يعدل ويتم القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 02 الصادرة في 23 جمادي الأولي عام 1408 هـ الموافق ل 13 يناير 1988م.

5. القانون رقم 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق لـ 15 أغسطس 1990 المتعلق بالمالية العمومية الجريدة الرسمية عدد 35 الصادرة بتاريخ 15 أغسطس 1990.

II. اللغة الأجنبية

1) Langue française

Premièrement :Livres

1. Caroline Bertin Delacour, Les fonds souverains Ces nouveaux acteurs de l'économie mondiale ,Les Echos Editions, Groupe Eyrolles , 2009
2. Maurice Durousset, le marché du petrole, editionellips, paris, France, 1999
3. Pargny, François, « Le Ghana va bénéficier des retombées de la manne pétrolière ». Le MOCI – Le Moniteur du commerce international, 4 -17 février 2010, n° 1974.
4. Sid-Ahmed, Abdelkader,L'OPEP passé,présent et perspectives, Paris, Éditions Economica,1980

Deuxièmement :Articles et Rapports

1. Evrard de Malherbe, L'Histoire des Fonds Souverains : du Koweït à la Chine..., article publié depuis Overblog, 09 aout 2008, dans le site :
2. Rapport annuel 2012, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, novembre 2013,
3. Rapport annuel 2017, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, juillet 2018,
4. Rapport annuel 2021, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, juin 2022.

2) English language

First: Books

1. Arthur O. Sullivan and Steven M. Sheffrin,Economics Principales and Tools, 5th, Prearson prentice hall, New Jersey,2006,
2. frederic s, mishkin, the economics of money and financial markets,8th ed, pearson addison wesley, newyork USA, 2007
3. Hamid R Davoodi et autres, Monetary transmission mechanism in the East African Community: An empirical investigation, international monetary fund, 2013.
4. R. Mark Musell, Ryan Yeung, Understanding Government Budgets A Guide to Practices in the Public Service, Routledge, New York, USA, 2nd Edition, 2019.
5. robin bade, michael parkin, foundations economis, 5 th ed, pearson, boston, USA, 2011, p733.
6. William J. Boumol and Alan S. Blinder, Economics Principales and Policy,11th Ed, South Western,China,2009,p595

Second: Articles and Reports

1. Benchmarking Reports 2020-UNITED ARAB EMIRATES, World Travel&Tourism Council, United Kingdom, london ,June 2020
2. Blustein, Paul . The Chastening: Inside the Crisis that Rocked the Global Financial System and Humbled the IMF. PublicAffairs. ISBN 1-891620-81-9,2001
3. Edwin M. Truman, "Sovereign Wealth Funds: New Challenges from a Changing Landscape, Peterson Institute for International Economics," Washington, 10 September 2008

4. IFSWF, State Street and the International Forum of SovereignWealth Funds AnnounceResearch on InstitutionalInvestor and SovereignWealthFund Activity During the COVID-19 Pandemic
5. Klempner, B., Skovira, E., &Tarnowski, M. (2020). Institutional investing in the time of COVID-19. Mckinsey&Company
6. sovereign wealth fund institute, recent sovereign wealth fund market size by quarter
7. Michael J Boyle, The Origins of the Law of Supply and Demand, sur le site : https://www.investopedia.com/ask/answers/030415/who-discovered-law-supply-and-demand.asp, publie le 21/09/2021.
8. Somer Anderson, Economic Shock, sur le site: https://www.investopedia.com/terms/e/economic-shock.asppublie 31/07/2021.
9. Swiss banc king, sovereign wealth fonds apposition, paper by the swissbanters association, mai2008
10. Wallstreetmojo Team, Dheeraj Vaidya, Supply Shock, sure le site: https://www.wallstreetmojo.com/supply-shock/, publie : 12/06/2021
11. Wallstreetmojo Team, Dheeraj Vaidya, Demand Shock, sure le site : https://www.wallstreetmojo.com/demand-shock/, publie : 12/06/2021.
12. Wallstreetmojo Team, Dheeraj Vaidya, Supply Shock, sure le site: https://www.wallstreetmojo.com/supply-shock/, publie : 12/06/2021

III. مواقع الانترنيت

أولا: اللغة العربية:

1. حكومة الشارقة، هيئة الانماء التجاري والسياحي بالشارقة على الموقع: http://corporate.sharjahtourism.ae/ar-ae/Media-Department/News-ar//
2. حكومة دبي، المجلس التنفيذي، خطة دبي 2021 على الموقع: http://www.dubaiplan2021.ae
3. الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: http://www.ons.dz/spip.php?rubrique182
4. رؤية 2021، الأجندة الوطنية 2021، الامرات العربية المتحدة، على الموقع: https://www.vision2021.ae/en/national-agenda-2021
5. الصفحة الرسمية لموقع رؤية 2030 المملكة العربية السعودية،https://vision2030.gov.sa/ar
6. صندوق الاستثمارات العامة السعودي، عن الصندوق، من الموقع: https://www.pif.gov.sa/ar/Pages/AboutPIF.aspx، سنة 2021
7. العين الاخبارية، تصريحات وزير الاقتصاد الاماراتي على الموقع: https://al-ain.com/article/al-mazrouei-strong-growth-industrial-sector-uae ، نقلا عن وكالة الانباء الاماراتية بتاريخ 2019/10/03.
8. مركز الاحصاء، أبو ظبي، على الموقع https://www.scad.gov.ae/ar/pages/default.aspx
9. منصور هجرس، التهيئة الاقليمية و التنمية المستدامة، على الموقع: http://mansour-hadjeres.over-blog.com
10. الموقع الرسمي لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة، حول الاقتصاد الاماراتي على الموقع: https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/economy

11. الموقع الرسمي للحكومة السعودية، البيانات المفتوحة، على الموقع: https://od.data.gov.sa/Data/ar/dataset/public-financial-statements-1993-2020، تاريخ النشر: 2021/07/13.

12. موقع مبادلة، نبذة حول شركة مبادلة للاستثمار، على الموقع: https://www.mubadala.com/ar/who-we-are/about-the-company،

13. الهيئة العامة للاحصاء، المملكة العربية السعودية، على الموقع: https://www.stats.gov.sa/ar/statistics-overview

14. هيئة تنمية الصادرات السعودية،رحلة التصدير، على الموقع: https://www.saudiexports.sa/ar/about/Pages/SaudiExportsInitiatives.aspx

15. وزارة التجارة، المملكة العربية السعودية، الخدمات الإلكترونية، على الموقع https://meras.gov.sa/ar/e-services/ .

16. وزارة الصناعة الجزائرية ، التقرير الاحصائي على الموقع، http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

17. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، على الموقع: http://madrp.gov.dz/ar/

18. وكالة الانباء الجزائرية ن على الموقع الرسمي: http://www.aps.dz/ar

ثانيا: باللغات الأجنبية

1. American Association of Petroleum Geologists, sure le site : http://www.aapg.org
2. International Forum of Sovereign Wealth Funds (IFSWF), State Street and the International Forum of Sovereign Wealth Funds Announce Research on Institutional Investor and Sovereign Wealth Fund Activity During the COVID-19 Pandemic. Sur le site : https://www.ifswf.org/general-news/state-street-and-international-forum-sovereign-wealth-funds-announce-research, publie LONDON, 1 April 2021

3. Ministere des finances algérien ,Taux de croissance du PIB, https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor
4. Ministere des finances algérien , Direction Generale de la Prevision et des Politiques : https://dgpp.mf.gov.dz/index.php/retrospective
5. Statista, prix annuel moyen du pétrole brut de l'OPEP entre 1960 et 2022 (en dollars des États-Unis par baril), sur le site : https://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-l-opep-1960, publie année 2021.
6. The 2018 IMD word COMPETITIVENESS RANKING :https://www.imd.org/wcc/world-competitiveness-center-rankings/world-competitiveness-ranking-2018/
7. Transparency international, Corruption Perceptions Index, sur le site : https://www.transparency.org/cpi2019?/